الأحزاب والإرهاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الارهاب والتطرف
مايو- ديسمبر ١٩٩٢
مواقف واتجاهات
(٤٧)

المجلد(٤٧)

الأحزاب والارهاب

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ش ٩ب المعادى ت٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٤٧ -الا حزاب والا رهاب

المجلد : ٤٧ -الا حزاب والا رهاب

المجلد : ٤٧ -الا حزاب والا رهاب

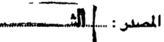
المجلد : ٤٧ -الا حزاب والا رهاب

المجلد : ٤٧ -الا حزاب والا رهاب

المجلد : ٤٧ -الا حزاب والا رهاب

نهاية الفـــهـــرس



المصدر : الشعب


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

هوامش ومتفرقات

● بكى الحاج مصطفى مشهور أثناء هتاف الشباب الإسلامى بنقابة المهندسين مطالبين بفتح باب الجهاد وأثناء تبرع إحدى الأخوات بشبكتها وهى عبارة عن سلسلة ذهبية وأخرى بدبلة خطوبتها وساعتها.

● أشاد الحاضرون فى مؤتمر البحيرة وبخاصة د. عبد المنعم أبو الفتوح بالموقف الإسلامى الشجاع لشيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على جاد الحق لمناصرة مسلمى البوسنة والهرسك وتجاوبه باصدار فتوى بالتبرع لهم بثمن الأضحية.

● فرضت مباحث أمن الدولة الاقامة الجبرية على عبد الله المعتصم أحد ابناء المسلمين فى البوسنة والهرسك طوال يوم السبت الماضى لمنعه من المشاركه فى مؤتمر نقابة المهندسين وقد حضر شاب آخر من ابناء البوسنة للحديث فى المؤتمر.

والمعروف ان عبد الله المعتصم طاف العديد من المحافظات وحضر العديد من المؤتمرات لشرح ما يحدث لاخوانه وأهله من مجازر بشعه.

● يوم الجمعة الماضى احتشدت قوات ضخمة من الشرطة أمام مسجد الفتح بالمعادى تحسبا لاحتمال توزيع نداءات لمساندة المسلمين فى البوسنة والهرسك.

قوات الشرطة أصيبت بخيبة الأمل وخشيت أن تعود خاوية الوفاض ثم جاءها الفرج حين وجدت طفلين يحمل كل منهما «كارت» يدعو لمساندة اهل البوسنة فسارعت باحتجازهم وإرسالهم إلى التخشيبة.

خطبة العيد تفضح النظام الدولى الجديد.. وتحذر حكامنا المتخاذلين

الله اكبر.. الله اكبر.. لا إله إلا الله ..الله اكبر.. الله اكبر ولله الحمد.. بهذه النداءات الربانية.. هتفت جموع المسلمين التي توافدت على الساحات لإحياء السنة المحمدية في إقامة صلاة العيد بالخلاء..

الله اكبر.. الله اكبر.. رددتها جموع المسلمين داعية الله ان يمكن الإسلام فى أرضه وأن يحكم ولاة الأمر بشريعته..

الله اكبر.. الله اكبر.. تعالت بها الحناجر، وفاضت معها الدموع مع إهدار دماء المسلمين والمستضعفين فى كل مكان..

رصدت «الشعب» عدداً من الساحات المخصصة لأداء الصلاة فى القاهرة والجيزة والسويس وحلوان والتبين، ولاحظت تعاظم الإقبال الشعبى فى كل المحافظات، وعلى مختلف المستويات الاجتماعية والثقافية لأداء هذه الشعيرة وتطبيق السنة الشريفة. وقد اخترنا هذا العيد نشر صورة المصلين فى إستاد طنطا فالتجمعات الضخمة لصلاة العيد فى الخلاء امتدت إلى كل المحافظات

فى القاهرة

ادى مئات الآلاف من المسلمين صلاة عيد الأضحى بساحة مسجد مصطفى محمود. بدأ توافد آلاف من الرجال والنساء والأطفال عقب صلاة الفجر إلى ميدان المسجد مهللين مكبرين.

القى خطبة العيد الداعية الكبير الشيخ محمد الغزالى، وكان موضوعها: «الإسلام دين السماحة والحق»، وتناول فيها مذابح المسلمين فى البوسنة والهرسك والتى راح ضحيتها الأطفال والنساء والرجال وعلماء المساجد. وأشار إلى أن الدين الإسلامى لا يعرف التعصب فهو دين سماحة وتراحم والنبى –صلى الله عليه وسلم– يقول: «أنا رحمة مهداة». كما أكد أن الأمة الإسلامية تواجه حقبة مؤلمة ولابد أن يستعدوا لها. ودعا الأمة الإسلامية للسعى إلى إعزاز الدين والإقتداء بروح الإسلام والقرآن الكريم والرسول عليه الصلاة والسلام، وأن يعوا دورهم لأن هناك سباقاً بيننا وبين خصومنا، ولا ينصر الله المتخاذلين أو المتقاعدين.

وفى مسجد عمرو بن العاص ووسط الآلاف الغفيرة من جموع المصلين تم توزيع بيانات توضح زيف النظام العالمى الجديد وأهدافه، وزيف شعار الشرعية الدولية التى تختبىء تحتها حملة صليبية شرسة، المسيحية منها براء.. وتعرض البيان أيضاً لصور الاعتداءات التى تقع ضد المسلمين فى أكثر من ٣٧ موقعاً فى العالم ومدى تخاذل حكام المسلمين وتقاعسهم.

وعلى الجانب الاخر قامت وزارة الاوقاف بتوزيع بيان متجاهلة حال المسلمين الاليم، وراحت الوزارة تتحدث عن اضحية العيد وما يدور حولها.. وكان المسلمين فى هناء ولا ينقصهم سوى الحديث عن الاضحية.. هذا فى الوقت الذى علت فيه أصوات آلاف المسلمين بالتكبير والاناشيد التى تحث على الجهاد لإعادة كرامة الإسلام.

وفى الهرم

اقيمت الصلاة لأول مرة أمام قاعدة سيد درويش، وكان الحضور كبيراً رغم لجوء الامن إلى إغراق الساحة بالمياه، وأم المصلين المهندس محمد الصروى.

وفى حلوان

نظم الإخوان المسلمون صلاة العيد بمركز شباب شرق حلوان، والقى خطبة العيد د.جمال عبد الهادى، أستاذ التاريخ الإسلامى، وقام شباب الإخوان المسلمين بتوزيع بيان بمناسبة العيد استعرضوا فيه حال الامة الإسلامية فى كل مكان والمجازر التى يتعرضون لها.

وفى سابقة جديدة قام ممثلو الإخوان فى حلوان د.أحمد عمر، والشيخ محمد قاسم بتوزيع المصاحف على ضباط الشرطة ومباحث أمن الدولة الذين حضروا لتامين الصلاة.

فى التبين

نظم الأهالى صلاة العيد بساحة التبين البلد بعد استيلاء الاوقاف على ساحة مركز شباب التبين.. وأم المصلين على فتح الباب، الأمين المساعد لنقابة الحديد والصلب.

فى السويس

طاف الشباب الإسلامى فى شوارع السويس وحى الاربعين عقب صلاة العشاء فى ليلة العيد، وارتفعت أصواتهم مكبرين ومهللين فى مشهد إسلامى رائع أدخل الفرحة والسعادة فى قلوب أبناء شعب السويس.

واقيمت الصلاة فى خمس ساحات بالسويس، وتركزت خطب الدعاة حول أحوال المسلمين فى أنحاء العالم، والمذابح التى يتعرضون لها.

وفى بادرة طيبة وقف اللواء سميح السعيد –محافظ السويس– أمام ساحة الصلاة يصافح أبناء المحافظة مهنئاً إياهم بالعيد.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

وسيلة العاجز!!

حلمي مراد ينافق الارهاب



على حساب الحكومة

● هناك ـ لا شك ـ أسباب كثيرة لانتشار ظاهرة الارهاب والاغتيال .. لكن تظل الاسباب التي طرحها حلمي مراد في تحليلاته « العبقرية » هي اغرب ما يمكن ان يتناوله قلم « منصف » في هذا الصدد ..

● يقول حلمي مراد في هذه الاسباب : « ان الاسر قد تمزقت بعد اضطرار عائليها الى الهجرة سعيا وراء الرزق .. والحكومة هي المسئولة .. وانتشرت المخدرات والسموم البيضاء .. والحكومة هي المسئولة .. واضطر الناس الى سكنى المقابر .. والحكومة هي المسئولة .. ووصلت الى المناصب القيادية اسوأ العناصر : فقفز تجار المخدرات إلى مقاعد السلطة التشريعية في مجلس الشعب ، وجلس في مجلس الوزراء لسنوات طوال وزراء تلوك نزاهتهم واخلاقياتهم السنة الخلق .. وتسللت الرشوة الى قطاعات الدولة الحساسة ، بحيث شعر الناس ان حقوقهم مضيعة ، ومصالحهم مفقودة » .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

● ويضيف أن أسباب الارهاب هي أن الدولة عجزت عن إدارة وزاراتها وهيئاتها ومحافظاتها إدارة سليمة .. ورغم فشل الحكومة القائمة وعجزها عن حل مشاكل البلاد ، فإن الرئيس مبارك يصر على بقائها في الحكم ، بحيث بقى الدكتور عاطف صدقى اطول مدة فى رئاسة الوزارة فى مصر .

● ثم يقول : « فدلونا ـ بالله عليكم ـ عن السبيل الشرعى القويم لاصلاح هذا الحال « المايل » دون الارهاب .. ودون الانفجار غيظا .. أو الموت كمدا ؟!!

● التعليق

● رغم هذا المنطق المعوج الذى تناول به حلمى مراد قضية الارهاب .. فإننا نستبعد ان يكون هدفه ايجاد مبررات وذرائع للارهاب والارهابيين .. لكننا ـ فى الوقت نفسه ـ نؤكد ان حلمى مراد يغالط نفسه .. وهو يعرض لاسباب الارهاب ، وللأسف فإنه لم يظهر لنا سببا واحدا مقنعا يمكن معالجته بموضوعية .. وإنما عمد الى اطلاق شعارات زائفة ، وبعيدة عن الواقع ، كما أنها شعارات لا تقدم ولا تؤخر .

● وإذا حاولنا ان نناقش الاسباب لتى طرحها حلمى مراد لظاهرة الارهاب فسرعان ما سنكتشف انها اسباب واهية .. ربما لأنه لم يكن مخلصا فى تحليله .. ولا قاصدا وجه الله والحقيقة .. وكان حريصا على نفاق الارهاب والارهابيين اكثر من حرصه على إرضاء ضميره ومصلحة بلده ..

● يقول حلمى مراد فى أول اسباب الارهاب ان الحكومة هى المسئولة لانها تسمح للمواطنين بالسفر الى الخارج للعمل سعيا وراء الرزق وترك اسرهم (!!) .. ونحن نسأله : هل ترضى بان تمنع الحكومة المواطنين من السفر إلى الخارج للعمل سعيا وراء الرزق ؟!! .. هل هذا اجراء ديمقراطى وإنسانى .. ياحلمى حمى الديمقراطية وحقوق الانسان ؟!!

● إن السفر من اجل الرزق .. وتحسين مستوى المعيشة حق كفله الله سبحانه وتعالى قبل ان تكفله دساتير الدول الديمقراطية الحديثة وفى مقدمتها مصر .. وفى هذا يقول الله جل شأنه : « الم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها » ..

● ثم .. هل الدولة هى التى دفعت بتجار المخدرات الى مقاعد مجلس الشعب ام الجماهير التى انتخبتهم ؟! ..

● على العكس .. الحكومة لم تتوان عن اتخاذ الاجراءات القانونية الصحيحة لطرد من ثبتت ادانته فى هذا الشأن .. واخرجته من البرلمان .. ولكن هذا شيء .. واخذ الناس بالشبهات شيء آخر .

● اما اتهامك للوزراء .. وادعاؤك بان الرشوة تسللت الى قطاعات الدولة الحساسة .. فهذا « تزيد » و « باطل » لا يصح ان يصدر من رجل كان فى يوم من الأيام مسئولا فى مصر .. وجلس على مقعد الوزارة .. ولم تكن لنرضى ابدا بان يوجه اليه مثل هذا الاتهام السخيف !!

● ونأتى بعد ذلك الى « مربط الفرس » .. وهو زعم حلمى مراد بأن سبب تفشى الارهاب هو فشل الحكومة وعجزها .. وطول مدة د . عاطف صدقى .. وهذا هو الوجه السافر لحلمى مراد ..والتعبير الحقيقى عما بداخله عن حقد دفين على رئيس الوزراء والوزراء لانهم نجحوا فيما فشل فيه هو .. واستطاعوا تحقيق انجازات وطموحات شخصية عجز هو عن تحقيقها لوطنه ولنفسه .

● هل من العقل والمنطق .. ياحكيم آخر الزمان .. أن تتهم رئيس الحكومة بانه لا وجود له .. وبانه لا يتحرك إلا بضغط رئيس الجمهورية على « الريموت كنترول » .. هل هذا مفهومكم للديمقراطية ؟!

● نحن نعتقد ان الاسلوب الشرعى الذى تسأل عنه واضح وبسيط .. ويغنيكم عن مثل هذه السفاهات .. لكنه صعب على امثالكم .. لأنه يحتاج الى العمل ، والعمل الشاق ، من اجل الحصول على ثقة المواطنين ، حتى اذا ما جاء موعد الانتخابات نزلتم الى ساحة المنافسة .. واثبتم وجودكم ،

● لكن الواقع يؤكد انكم لستم اهلا لذلك .. ولهذا تؤثرون السلامة ، وتقاطعون الانتخابات ، ثم لا يبقى امامكم الا وسيلة العاجز : اتهام الحكومة بالعجز ليلا ونهارا .. وادانتها على طول الخط ، وتسويد الصورة كلها .. حتى لا يرى الجمهور الحقيقة !!

كلمة عتاب

تتلالا الاحداث وتتصارع وتتنافس وتتبارز امام قلم الكاتب حتى يصل الى مرحلة الصداع الفكرى وتدفعه حيرة الاختيار الى التوقف وتنكيس القلم .. وخاصة اذا كانت المساحة المحددة له صغيرة .. ثم يستعيد توازنه ليسال نفسه فى اى موضوع يكتب .. فينتقل بروحه من على منصة الكتابة الى مقاعد القراء .. فيشعر فى مقعده الجديد باشمئزاز من كثرة ماكتب واحباط من كثرة مانشر .. ويأس من الصمت الرهيب وحوار الطرش .. ويغفو وفجاة يستعيذ بالله ويقول لا ييأس من رحمة الله الا القوم الكافرين .. ثم تعود له اهتماماته فى البحث عن قوت اسرته .. شعرت بالقلق اثناء جلوسى على مقعد القراء .. فانقذت نفسى من دوامة الاحباط وعدت بها لمنصة الكتابة لاستعرض التطورات السريعة على الساحة المصرية بدءا من قضية حزب مصر الفتاة واغتيال فرج فودة والصراع الخفى بالزى التنكرى بين العلمانيين والماركسيين من جهة والتيار الاسلامى من جهة اخرى .. وحتى نستعيد توازن الفكر وراحة التامل طالبت من قلمى الانتظار للمزيد من التفكير .

○ نعود من الحيرة الداخلية لنسد خانات الكلمات المتقاطعة فى مربعات الساحة الليبية التى اصابت الكثيرين من شعبنا بالقلق على ابنائهم العاملين بليبيا .. وجذبت عقول المثقفين الى دوامات الحيرة عن حقيقة جدوى شعار القومية العربية والوحدة العربية وخاصة بعد ماكتب على صفحات الجرائد وماذيع فى الاذاعات الاجنبية بان حركة اللجان الثورية فى ليبيا تقود ثورة مضاده على الاقطار العربية وارتدت عن الوحدة العربية وتستجدى الهيمنة الامريكية .. وماقيل عن هجوم بعض الصحف الليبية على مصر .. ومايسمى بالتراجع عن فتح الحدود البرية وتحصيل جمارك على السلع العربية .. ثم كبيرة الكبائر ونكتة الموسم تهجم جرائد حركة اللجان على الاخ العقيد / معمر القذافى ومجلس قيادة الثورة .. لهذا انصح السادة القراء والمتابعين لاحداث مؤتمر الشعب العام بليبيا بان يقراوا من الجرائد المصرية قليلا ويضحكوا كثيرا واقول لهم واؤكد بصفتى احد الذين جاهدوا من اجل فتح الحدود البرية بين مصر وليبيا واعادة العلاقات بين القطرين الشقيقين والعمل على الصفاء بين الزعيمين مبارك والقذافى منذ عام ٨٦ .. اؤكد لهم الاتى :-

ان حركة اللجان الثورية هى تنظيم الثورة .. قياداته تتلمذوا على تعليم الاخ العقيد معمر القذافى والرائد عبد السلام جلود وارتوا من فكرهما .. وهم الامتداد الشعبى لثورة الفاتح .. وابرز قياداته واقربها للثورة هو الاخ الاستاذ / محمد المجذوب منسق حركة اللجان الثورية والاخ الاستاذ / حسين السويعدى منسق لجنة العلاقات الخارجية (وزير الخارجية) وهما اقرب المقربين للاخ العقيد القذافى والاخ الرائد عبد السلام جلود اللذان يتابعان حركة اللجان الثورية ويوجهونها .. اذن كيف تهاجم هذه الحركة الثورية القومية العربية وهى التى نشات لتنفيذ اهم اهداف ثورة الفاتح اقامة الوحدة العربية .. كيف تهاجم هذه الحركة الاخ العقيد معمر القذافى وهو معلمها ؟ ! .. ان التناقض غير المفهوم للعامة ان هذه الحركة الثورية لها الحرية المطلقة فى ابداء وجهات النظر سرا مع القيادة وعلنا للشعب .. وهكذا علمهم معمر القذافى فكيف تطلب الحركة التراجع عن الوحدة العربية ويقوم منسقها محمد المجذوب فى نفس الوقت بجهود شاقة فى ملتقى الحوار القومى لتقريب وجهات النظر بين القوى العربية المؤثرة (الاسلامية والقومية والتقدمية) لاقامة الوحدة العربية .. ان شعب الجماهيرية (صدقونى) يحب مصر اكثر من الكثيرين مما يحملون جنسيتها وهى بالنسبة له عاصمة الوطن العربى هى المعلم والقائد وقلب العروبة النابض .. اما اسباب مايحدث هى الديمقراطية المباشرة وحرية الراى والذكاء السياسى لتلقين الاطلنطيين درسا فى السياسة والفراسة العربية .. فاطمئن ياشعب مصر فان الوحدة مع مصر هى أهم الاهداف الليبية اما الوحدة العربية فهى حلم الجماهيرية .. اما حركة اللجان الثورية فهى الحزب العربى الثورى الديمقراطى القذافى .

فقافيع :-

★ بعد الشامة وقف نائب الكيف وقال :- نؤيد البوسنة وارفض الهرسك ! ! احتد رئيس المجلس وثار .. وفجاة ضحك عندما علم ان النائب قرا البوسنة بدون النون ! !

★ بعد اغتيال د . فرج فودة .. طلبت اجهزة الامن من الحاج فرج الله تاجر اللحمة .. سرعة الاختفاء والغاء اعلانات هاله هلا يافرج الله من التليفزيون ! !

★ ياأمة محمد تواروا والبسوا الطرح .. فقد اغتصبتم فى البوسنة والهرسك ! !

محمد فريد زكريا
وكيل حزب الاحرار



المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

مصطفى مراد يفتح صفحات الاحرار للهجوم على الإسلام

فى ذروة حوادث التطرف والارهاب والرءوس المعادية لمصر تنفخ فى نار الفتنة لتزيدها اشتعالا ، نشرت جريدة الاحرار الناطقة باسم حزب مصطفى كامل مراد ، مقالا لمستشار اسمه شريف كامل وتحت عنوان «الجغرافيا صدفة سيئة لمصر» وصف فيه الفتح الاسلامى بانه غزو صحراوى لمصر !!

ومن هذا المقال الذى يزكى نار الفتنة بكل بشاعتها وخطورتها ننقل فقرات من افتراءات هذا المستشار المتعصب «ان الموقع الجغرافى لمصر شهد حضارة انسانية مصرية سبقت عصرها ولم تتكرر حتى الان مما اثار احقاد القبائل والاجناس المجاورة فتحينت الفرصة للانتقام والتشهير الدائم تحت ستار تكفير الفرعونية ووصفها بالوثنية وسب الفرعون المصرى باقذع الالفاظ خلافا للحقيقة والواقع ..!

ويواصل المستشار افتراءاته على الاسلام والمسلمين فيصف مصر بعد الفتح الاسلامى قائلا «اصبحت الطبيعة السائدة على ارض مصر طبيعة صحراوية فى حقيقتها تفتقر إلى الروح الحضارية القديمة ولاتعرف بل لعلها لاتستطيع أصلا ولايمكنها ان تتصور احتمال حصول حياة مشتركة صحيحة ومتسامحة بين الاديان المختلفة .. وعلى ذلك اكتسبت الطبيعة الجديدة على ارض مصر سمات التزمت الدينى والتعصب العرقى لجنسية القبائل والاجناس الوافدة ..!»

«وعلى ضوء هذه الطبيعة الوافدة على أرض مصر يمكن فهم وتفسير كل احداث العنف والتطرف الدينى الطائفى سواء فى العصور الوسطى أم فى العصور الحديثة والمعاصرة !»

ان المستشار المتعصب يتهم تعاليم الاسلام بأنها وراء التعصب والعنف خلال العصور الوسطى والحديثة والمعاصرة

ان مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار والذى يصدر جريدة الاحرار والذى يتظاهر بالتدين والتقوى ويطلق لحيته ويكاد ان يتحول إلى «درويش» متصوف بهدف السباحة مع التيار الدينى والتعاون الحزبى مع الاخوان المسلمين ليحقق عقدة حياته ويصل الى مقعد المجلس النيابى بالانتخاب لابالتعيين ، هذا الرجل يفتح صفحات جريدته لمن ينفخون فى نار الطائفية والتعصب والعنف سواء كانوا مسلمين .. أو مسيحيين كالمستشار المذكور جريا وراء مصالحه ولو كانت على حساب مصر وامنها والحفاظ على وحدة الشعب الذى عاش طوال العصور الماضية تحت ظل سماحة الاسلام بعد أن عانى الاضطهاد والظلم على مدى تاريخه الطويل

صورة لمقال المستشار شريف كامل يصف فيها الفتح الاسلامى بانه غزو صحراوى



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

سوهاج

انحرافات قيادات الحزب الوطنى تمهد الطريق أمام الجماعات المتطرفة

كشف تقرير للرقابة الادارية عن استغلال الامين السابق للحزب الوطنى الديمقراطى بمحافظة سوهاج لنفوذه لاختياره ضمن اعضاء مجلس ادارة بنك سوهاج الوطني دون المساهمة في رأس مال البنك . اكد التقرير تقاضي الامين السابق لمكافات وحوافز عن منصبه مخالفا بذلك القوانين واللوائح التى تنظم عمل البنوك . اوصى التقرير باستبعاد الامين السابق وإسترداد المبالغ التى استولى عليها دون وجه حق . كانت تجاوزات وانحرافات الامين السابق للحزب الوطنى بسوهاج تزايدت فى اعقاب توليه رئاسة مجلس ادارة شركة مصر للسياحة بسوهاج ، إلى شركة مصر للسياحة .

حيث قام بضم أحد الفنادق والنادى الاجتماعي وتولى بذلك التحكم فى ميزانية النادى الاجتماعي التى تبلغ مليون جنيه وتم جمعها بفرض رسوم إضافية على محدودى الدخل والطلاب . وكشف تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات ان عملية ضم الفندق والنادى الاجتماعى وتاجيرهما لشركة مصر للسياحة جاءت مخالفة ، فلم يتم رفع عقد الاتفاق الى مجلس الدولة لاقراره ، وان تاجير النادي الاجتماعى يخرج عن الاهداف التى من أجلها انشىء باموال المواطنين .

ويتساءل اهالى سوهاج عن موقف الامين الجديد للحزب الوطني من تجاوزات وانحرافات قيادات الحزب الوطنى ، وخاصة انه كان يشغل منصب الامين المساعد فى الفترة السابقة قبل إحداث التغييرات التى هلل لها الحزب الحاكم . واثار تولى الامين المساعد لمنصب الامين العام تساؤلات حول جدية التغييرات التى حدثت فى صفوف الحزب الوطنى ، والتى جاءت فى مواقع كثيرة كتغييرات شكلية فقط ، باستبدال وجوه باخرى دون ان يشمل التغيير القضاء على بؤر الفساد والانحراف بالحزب ...

عبده طوسون

وتشير بعض القيادات الشعبية بسوهاج الى استغلال اعضاء الجماعات المتطرفة لتجاوزات وانحرافات قيادات الحزب الوطنى فى كسب الجماهير وإقناعهم بضرورة التغيير .

ويؤكد عبده طوسون امين الفلاحين بحزب التجمع بسوهاج علي ضرورة استبعاد العناصر المشبوهة التى استغلت نفوذها واساءت لنظام الحكم .

فالخطر يقترب من الجميع والجماعات المتطرفة تكسب ارضا كلما ازدادت اخطاء الحزب الحاكم .



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى أحداث الفتنة:

هل عادت العقلانية للإعلام الحكومى؟

دأب الإعلام الحكومي على تشويه صورة الشباب الإسلامى فى اية مشكلة تقع.. ففى احداث ديروط الاخيرة اتهم الإعلام الحكومى شباب الجماعات الإسلامية بإعلان الحرب على المسيحيين، وراح يختلق الروايات ويلقى بالاتهامات ليعطى لاجهزة الامن الفرصة لتصفيتهم.. ثم عاد نفس الإعلام وذكر العكس تماماً.. فنشرت جريدة «الجمهورية» على صفحتها الثامنة أول أمس: «أن البعض من شباب المسيحيين أرادوا إشعالها ناراً مستغلين أحداث ديروط وصنبو وأفعال الجماعات المتطرفة.. البعض اعتقد أنها حرب المسلمين ضد المسيحيين فزادوا من التدمير لدرجة أن أعضاء النيابة العامة عندما انتقلوا لمعاينة المنازل والمحلات التجارية المحترقة بقرية صنبو شاهدوا أطفالاً وشباباً من المسيحيين يدمرون منازلهم لإلصاق التهمة بالجماعات المتطرفة».

كما ذكرت «الاهرام» -وفى نفس اليوم على صفحتها الثالثة- نفس المعانى وقالت بالنص: «وتساءل القس لوقا صدقة جرجس -راعى الطائفة الإنجيلية بأسيوط- إذا كان هناك متهمون بحرق منازلهم من المسيحيين بأيديهم هم لتوسيع دائرة هذا الصراع.. وقال: وهل يلجأ الخائف لإيذاء نفسه إلا من أجل جذب تعاطف الآخرين؟»

وفى نفس العدد السابق ذكرت «الجمهورية»: «لا يخفى على الجميع فى ديروط دور الجماعات الإسلامية فى القيام بعمليات التصالح مع المسلمين وأحياناً بين المسلمين والمسيحيين، فقد أراد أحد المسيحيين الحصول على إعانة من أحد القساوسة ليعول أبناءه فى المدارس، وعندما رفض توسط أحد أعضاء الجماعات الإسلامية وتم صرف الإعانة.

وأكد كثيرون من أبناء «صنبو» أن عرفة درويش أمير الجماعة -الذى لقى مصرعه- كان مثالاً يحتذى به فى تعاملاته وأخلاقه، وإنه كان رجلاً اجتماعياً معلماً وقد تردد ذلك فى مؤتمر المصالحة الوطنية أيضاً فى أسيوط». كما نشرت أيضاً جريدة «الاهرام» فى نفس العدد على لسان شباب القرية: «عرفه درويش كان يقوم بدور المصلح الاجتماعى فى القرية ويحل مشاكل المحتاجين بإعانات اجتماعية ولحوم فى العيد الماضى.. والمسيحيون كانوا يلجأون له فى حل خلافاتهم، رغم علمهم بانه مدرس للغة العربية ومن خريجى الازهر وأمير الجماعة الإسلامية»، وانتهى كلام «الاهرام».

هذا ما ذكرته الصحف الحكومية بالضبط، الا يكون المطلوب من الإعلام بعد ذلك التريث فى تناول الأحداث حتى لا يزيد الطين بلة ويزيد الفتنة اشتعالاً؟!

> ● ويؤكد القس لوقا صدقة جرجس راعى الطائفة الانجيلية باسيوط . ان مشكلة العنف هنا ليست مشكلة طائفية بدليل ان المسلم والمسيحى الان فى دار واحدة بعد ان حولوا دار لحدهم . وإنما المسالة تحتاج لعلاج مع ضرورة نزع السلاح من ايدى هؤلاء ولو باعطائهم فرصة لتسليم الأسلحة التى لديهم دون ادنى مساءلة سواء كانت مرخصة ام لا ؟
>
> وإذا كان هناك متهمون بحرق ديارهم من المسيحيين بايديهم هم لتوسيع دائرة هذا الصراع . فانا هنا اتساءل . هل يلجأ الخائف الى إيذاء نفسه ؟ انا اعتقد ذلك من اجل جذب تعاطف الاخرين . ولكن علينا ايضا ان ندرس اسباب ذلك هنا .
>
> ولكن المؤكد ان هناك قوى خارجية تريد ان تعبث بامن هذا الوطن .

> اما الذين ارادوها فتنة طائفية من شباب المسيحيين المتعصبين فزادوا من حركات التدمير واستغلوا الحدث اسوأ استغلال .. بعضهم راح يخرب ويدمر منازله وممتلكاته بتصور للناس ان المتطرفين يعتدون على المسيحية .. لدرجة ان اعضاء النيابة العامة عندما انتقلوا لمعاينة المنازل والمحلات التجارية المحترقة بقرية (صنبو) شاهدوا اطفالاً وشباباً من المسيحيين يدمرون منازلهم لالصاق التهمة بالجماعات المتطرفة الهاربة .. اراد الانبا باخوم صدقة راعى الكنيسة باسيوط ان يعلل هذه الحركات غير المسئولة على انها نابعة من خوف المسيحيين انفسهم ورغبتهم فى اجبار الامن على التواجد باستمرار فى القرية لحمايتهم .
>
> والملاحظ ايضاً ان المسيحيين المتطرفين يحاولون اثبات الذات فى القرى والنجوع التى يتكتلون بها وتفوق اعدادهم اعداد المسلمين فى هذه القرى .. ويحاولون السيطرة على كل القرية لتكون الكلمة كلمتهم والرأى رأيهم دون اعتبار لجيرانهم المسلمين الامر الذى يدفع بالجماعات المتطرفة لغزو مثل هذه القرى واثبات وجودهم فيها ..

صورة لما نشرته
بعض صحفنا الحكومية





من يحمى الأقباط؟ هل تحميهم أمتهم أم الأمريكان؟

السيناريو المتوقع للفتنة السوداء- أو الحمراء- خلال الأشهر القادمة



يايونان : لماذا الكذب ولماذا كل هذا الإفتراء على المسلمين؟

التجربة الفريدة لجمال أسعد عبد الملاك مع الشريعة والإسلاميين

بقلم:
عادل حسين

في فتنة سبتمبر ١٩٨١

لم يكن السادات - غفر الله له- الأحمق الوحيد



المصدر : الشعب
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

عدد واحد من «الشعب» في الأسبوع لم يعد قادراً على ملاحقة الأحداث المصرية والعربية والإسلامية والدولية، إظهاراً للحق وفضحاً لبهتان الاعلام الرسمي (صحافة وإذاعة وتلفاز).. نسأل الله ان ننهي ترتيباتنا لنتمكن من إصدار «الشعب» قريبا في يوم الجمعة (إلى جانب عدد الثلاثاء)، فكثافة المعارك لم تعد تحتمل منا مزيد من انتظار.

خذ مثلا هذا الأسبوع، كان بودى أن أتناول الانتخابات الإسرائيلية وكيف أصبح رابين في إعلامنا الرسمي «زعيما عربيا» سيعيد لنا الأرض دون جهاد نبذله أو قوة نعدها. وكان مفروضا أن أكتب عن التعديلات المفروضة في الريف على علاقة الملاك بالمستاجرين، والتي تعالج ظلما قديما بظلم جديد. وكان مفروضا أن أصرخ هذا الأسبوع مع الصارخين بسبب الارتفاع الجديد في أسعار الكهرباء ومنتجات البترول، والذى يسرى في كل أنحاء الاقتصاد رفعا عاما للأسعار. وقد أوضحنا دوما أن هذه الكوارث التي تلسعنا (أسعاراً وبطالة) هي في إطار مصائب أخطر وأبعد تمكن الأمريكان والصهاينة من رقابنا، فيغلقون أمامنا أبواب المستقبل (أو هكذا يقدرون). وقد شرحت في العدد الماضي كيف تحقق هذا في قانون البنوك وسوق المال، وكان مفروضا أن أعرض هذا الأسبوع مايصيب الصناعة -والانتاج الوطني عموما- مع فتح الباب أمام الاستيراد بلا ضوابط ولاموانع.

□ ولكن.. لم يكن ممكنا (في ظل العدد الواحد من «الشعب») إلا أن نؤجل كل ذلك لنتفرغ لقضية القضايا، قضية الفتنة الطائفية (أو الفتنة الصهيونية).

الفتنة في القاهرة وليست في الصعيد

إنها بالفعل قضية القضايا، وإذا كان أصحاب المخططات الأجنبية يسعون لتحقيق أهدافهم فيها عبر سلسلة من الأحداث الدامية، فإننا نسجل أن النشاط في هذا الاتجاه يتصاعد، والحمقى على الجانبين (المسلم والمسيحي) يساعدون كل يوم وكل ساعة في انجاح مخطط الأعداء.. ونسأل الله أن يوفق الراشدين المخلصين في احتواء الموقف.

إننا نحذر من تصاعد أسباب الفتنة في أيامنا هذه، ولايزعجنا في هذا الصدد مايحدث في الصعيد (على جسامته) بقدر مايفزعنا ما يجرى على مستوى القاهرة صاحبة الاعلام الرسمي والقرارات السياسية العامة، وأشير هنا مباشرة -وعلى سبيل المثال- إلى مقالين للدكتور يونان لبيب رزق (الأهرام في يومي ١٧ و٢٤ يونيو).

□ هذا الأستاذ رفض أى تحليل علمي لأحداث الصعيد، أو للأسباب التي أدت إلى مقتل فرج فوده، واعتبر أن كل مايقوله العقلاء في هذا الشأن سذاجة، فالعلة الحقيقية لكل مايجرى أن «التدين» -كما يقول- قد انتشر في كل مكان وفي كل القطاعات، وهذه مصيبة في رأى الأستاذ ولابد من هجوم مضاد شامل ضد هذا «الوباء».

□ هو حر على أى حال في رأيه، ولكن لماذا الكذب؟ كيف تقول يادكتور يونان إن المتدينين قد استولوا على الاعلام الرسمي؟ أمن أجل برنامج الشيخ الشعراوى مع برنامج هنا وبرنامج هناك تنكر كل الأحاديث والندوات الدينيوية الأخرى، وتنكر كل المسلسلات العربية والأجنبية وبرامج الغناء والرقص الفاجرة في معظم الأحيان؟! أمن أجل مقال أو مقالين لكتاب اسلاميين في صحف الحكومة، تنسى كل مايكتب بأقلام العشرات في مقالات مضللة وفي تحقيقات وأنباء كاذبة عن الاسلام والمسلمين؟! نحن معك في أن «التدين» قد انتشر، ولكن هذه الظاهرة لاترجع إلى سيطرتنا على الاعلام، بل قل إن الله أراد للحق أن يعلو رغم سيطرتكم أنتم على الاعلام وامكاناته الرهيبة.

□ الدكتور يونان يقول إذن إن المتدينين استولوا على الإعلام(!)، وهو

يقول كذلك إنهم يفرضون الجزية على المسيحيين (ماهذه الوقاحة؟ أين يحدث هذا؟!) وهو يقول إنهم «استولوا» على النقابات المهنية (ماذا تعنى بكلمة «استولوا»؟ ألم تكن انتخابات حرة نجحوا فيها باصوات أعضاء هذه النقابات؟!). ويقول الدكتور إن التدين ليس مقصورا على مصر، إذ كاد المتدينون أن «يستولوا» كذلك على الجزائر (مرة أخرى تقول استولوا رغم انهم وصلوا بالانتخابات الحرة؟!). وفى مصر تحديدا يرى الدكتور يونان أن المتدينين مرشحون الان لحكم البلاد «باعتبارهم القوة الاساسية ذات الوجود الفعال فى الشارع السياسى المصرى».

يادكتور: هذا استفزاز للمسلمين وليس علمانية!

حسن ياسيد يونان، انت لا ترى فائدة فى تحقيق الأسباب التى افضت إلى مقتل فوده، وتطلب بدلا من ذلك قمع ظاهرة التدين التى سادت بكل الأشكال التى شرحتها، وسببت كل المصائب.. وصدقني يادكتور اننا كنا على استعداد لمناقشتك بهدوء لو كنت تكتب من موقع علمانى وطني.. فالدنيوى (او العلمانى) يرى عزل الدين (أى دين) عن شئون المجتمع والسياسة، وهو رأى نفهمه ونعارضه، ولكن لاحظنا أنك لاتتكلم فى كل ماكتبت إلا عن الإسلام والمسلمين، انت لم تشر ياسيدى بكلمة نقد واحدة إلى دور الكنيسة الحالى فى السياسة والانتخابات العامة وانتخابات النقابات وفى الأنشطة الاجتماعية، ولذا لايعتبر كلامك صادراً عن موقف دنيوى اصيل، ولكن نعتبره مجرد تحرش واستفزاز للمسلمين مثيراً للفتنة.

□ عيب ياسيد يونان أن تقول إن شعار «الاسلام هو الحل» هو شعار المحبطين والفاشلين، بينما ترى الغالبية الساحقة انه طريق النهضة لهذه الأمة (بمسلميها ومسيحييها). عيب يادكتور ان تقول إنك ضد أى إسلامى مهما كان متزنا معتدلا، إذن باسم من تتكلم؟ ومع من تريد أن تتفاهم؟ كيف تكون مصريا وترفض غالبية مواطنيك؟ هل سنفصل لك وطنا على مقاسك وعلى مزاجك أم ماذا؟ افق إلى رشدك يارجل.

□ ثم أين يا دكتور دور إسرائيل وأمريكا فى إحداث الفتن والمصائب؟ كيف فاتك ذكر هذا الدور؟ غير معقول أن يصل كرهك للمسلمين إلى حد أن تركز هجومك الحاد على السودان والجزائر، وتنسى خطر إسرائيل؟ (ارجوك أن تقرأ المقال الوطنى للمستشار شنوده ص ٤)

*****

ولكن أخطر ماجاء فى مقالى يونان انه كشف مخططا لمواجهة «التدين»، فقد تكلم بلغة العارف المطلع عن عدد من الإجراءات كنا نظنها إجراءات متفرقة، فإذا بالدكتور يعلمنا أنها حلقات مترابطة.

■ لقد بارك السيد يونان «نهضة الجيش فى الجزائر -يقصد الانقلاب الدموى الارهابى- ليوقف استيلاء جبهة الانقاذ على السلطة»، ولكنه اضاف معلومة مهمة إذ قال «إن هذا النهوض لقى استجابة من ممثلى الدول المدنية التى تتهددها نفس المخاطر، خاصة فى كل من تونس ومصر، مما بدا فى تبادل الزيارات بين المسئولين فى الدول الثلاث، خصوصا وزراء الداخلية، فى حملة مضادة لدعاة الدولة الدينية فى تلك الدول.. ولاشك أن نجاح المدافعين عن الدولة المدنية، خاصة فى تونس فيما أصاب جماعة النهضة (الحزب الاسلامى) من انتكاسات خطيرة قد شجعهم فى كل من الجزائر ومصر».

■ وقد عدد السيد يونان -فى ضوء ذلك- ماجرى فى مصر خلال الفترة الأخيرة، فذكر ان أعمال الاعتقال «طالت لأول مرة منذ وقت غير قصير افراداً من جماعة الاخوان المسلمين» (يقصد قضية سلسبيل والقبض على بعض الاخوان فى الشرقية)، وربط ذلك بالتصريح للحزب الناصرى بالعمل حتى يواجه سيطرة الاسلاميين على الشارع السياسى.. ولاشك أن هذا الربط يتطلب من الحزب الناصرى شرحاً واستنكاراً، خاصة أنه أضاف إلى ما سبق أنه كان مفترضا ان حزب المستقبل لفرج فوده «كان فى طريقه بدوره للظهور ليشكل قوة أخرى مناوئه لأصحاب تيار الدولة الدينية».

■ إلى جانب الاعتقالات والأحزاب الجديدة، افادنا يونان بان تصعيد المواجهة مع الإسلاميين بدا فى مؤسسات التعليم والاعلام، وشرح هنا



-بصفاقة عجيبة- ماجرى من إجراءات لتزوير الانتخابات الطلابية، ثم مايجري تدبيره في التليفزيون والصحف الرسمية والبرامج التعليمية!

شكراً يا دكتور على هذه المعلومات عن مخطط تامرى لضرب الصحوة الاسلامية، تباركه سيادتك وتشارك فيه.

*****

".. نحن في تصدينا للفتنة نعارض أى صوت من المسلمين يستفز إخواننا المسيحيين أو يستضعفهم، ونطلب في المقابل من الاقباط أن يسكتوا من يظهر من بين صفوفهم مستفزا للمسلمين وساعيا لضربهم..

الأقباط خائفون.. والمسلمون أيضا

قلت في مناسبات سابقة إن الحمقى والمتطرفين والمتعصبين موجودون على الجانبين، وليس على جانب المسلمين وحدهم. وبالقدر نفسه أضيف أنه من الخطأ أن يظن البعض أن الأقباط وحدهم خائفون في هذا البلد، فالمسلمون لا يقلون عن الأقباط خوفا وتوجساً.إن المخاوف متبادلة للأسف رغم انها - في أحيان كثيرة- لا تنهض على أساس لو كان الناس يعقلون.

■ هناك من يوسوس بين المسلمين، فتسمع مثلا من يقول: البلد بلد المسلمين وحدهم، ويقال: المسيحيون لا يمكن ضمان ولائهم لمشروع النهضة الإسلامى الوطنى. هناك مخطط غربى للتنصير والمسيحيون ضالعون في هذا المخطط. ويقال: إن الاقباط وإن كانوا قلة إلا انهم أقوياء ومركز تهديد بفضل الدعم الأمريكي. وتصل الهواجس والشائعات إلى حد أن الأقباط حولوا الأديرة والكنائس إلى قلاع يخزنون فيها السلاح!

○○ وفى مقابل ذلك تثور الوساوس لدى المسيحيين فيقال: المتطرفون الإسلاميون سيقتلونكم، والمعتدلون سيحولونكم إلى مواطنين من الدرجة الثانية إن حكموا. ويقال : إن كل هذا يجرى رغم أنكم أنتم أصحاب هذا البلد، وأنتم الأكفأ والأجدر بحكم مصر.. ثم يقال: لا تخشوا إن رفضتم الضيم فنحن معكم ونمنع أى عدوان عليكم!

لقد صرحت علنا بما يقال في المجالس المغلقة، لأننا في هذه الأيام الحرجة ينبغى ان نتصارح بصوت عال.

*****

و.. في ضوء هذه الصراحة، اصر على أن الهواجس والمخاوف ليست كلها مخترعة، ولكن من الممكن أن تتبدد على الجانبين إذا وجدت من يواجهها بشجاعة، وعلى المسلمين أن يكونوا أصحاب المبادرة والدور الأكبر. ويبدأ كل شيء بان يقنع المسلمون إخوانهم الأقباط (بالأعمال وليس بالأقوال) أن أمنهم واستقرارهم لا يتحقق إلا في حضن مصر. لقد كانت مصر- وستظل بإذن الله- بلد المصريين جميعا.

■ هذا موقف مبدئي يأمرنا به الإسلام، وإذا كان من الأقباط من لا يصدقنا فإننى أضيف له أن مصلحتنا كذلك تكمن في الالتزام بهذا المبدأ، أى إذا كنا حريصين على تحقيق أهدافنا، فإن هذه الأهداف لا تتحقق إلا إذا أفشلنا المخطط الأمريكى الصهيوني في شق الصف.. وحاجتنا بالتالى لتأييد الأقباط في مشروع النهضة لا تقل عن حرصهم على تأميننا لحقوقهم.. من الناحية العملية البحتة، نحن أصحاب مصلحة مشتركة وإلا انهدم كل شيء فوق رؤوسنا ورؤوسهم.

إن حديثنا عن النهضة الإسلامية هو حديث عن تطوير وطنى شامل (خلقى وسياسى واقتصادى واجتماعى)، تماما كما كان



الهدف في ثورة ١٩١٩ وفي ثورة ١٩٥٢، ولكن في ظروف جديدة. وككل مشروعات النهضة فإنها تتطلب التراضي ووحدة الكلمة ضد الأمريكان اليوم، كما كان الأمر ضد الإنجليز في تاريخنا السابق.

إذن نحن لا يمكن إلا أن نكون جادين ومخلصين في تطمين الأقباط، بل وفي دعوتهم للمشاركة، ولكن دليل الجدية ينبغي أن يتبدى في المواجهة الحازمة ضد الحمقى من الإسلاميين الذين لا يدركون الحقائق التي أثبتناها. إن هؤلاء الحمقى يساعدون الأعداء بظلمهم، ولذا يجب أن نتصدى لهم .. وفي المقابل يجب أن ينهض العقلاء من الأقباط بواجبهم، فيطهرون صفوفهم من الفئات التي تنشد الدعم والحماية من الأمريكان والصهاينة (رغم كل ما نبذله لإثبات إخلاصنا).

و.. يحضرني هنا قول الأخ الدكتور فكتور سحاب إذ تساءل في كتابه (من يحمي المسيحيين العرب؟):

« من يحمي الآخر؟ أهم ساسة الغرب يجهدون في حماية المسيحيين العرب، أم أن المسيحيين العرب يراد بهم أن يحموا الغرب في منطقتنا ويدفعوا ثمن حمايته؟»

ماذا تعني الشريعة عند الأقباط؟

وينقلنا ذلك إلى قضية الشريعة والدولة الإسلامية. فما يثيره الأعداء في هذا الأمر يسانده فقه سقيم لدى بعض من الإسلاميين، بحيث يقع في يقين كثير من الاخوة الأقباط أن ثمة تناقضاً لا يحل بين دعوتنا لتطبيق الشريعة، وبين الحديث عن مشاركتهم وحقوقهم الكاملة في ظل الدولة الإسلامية. وواقع الحال أنه لا تناقض على الإطلاق. والشريعة بالمناسبة ليست تشريعات أو قوانين جاهزة، وهي أوسع كثيرا في مسألة الحدود. إنها في جوهرها عدد من الأصول أو المبادىء العامة تهدي السلوك الفردي أو الجماعي إلى ما هو أقوم. وأظن على أي حال أن ما كتبه الأستاذ جلال كشك في هذا الموضوع (إقرأ ص ٤) يساعد في تجلية الصورة، وأؤكد من ناحيتي أنه إذا كان تطبيق الشريعة جزءا من العقيدة الدينية للمسلم، فإن هذا التطبيق لا يوقع المصري المسيحي في أي حرج، إذ لا تتضمن الشريعة أية تعاليم تأباها أو ترفضها العقيدة الدينية للمسيحي. وإذا قام حوار علمي بين المثقفين المسلمين والمسيحيين سيتبين للاخوة الأقباط أن الفكر الإسلامي المعاصر، الذي يفسر الشريعة ويحولها إلى برامج عمل في المجالات المختلفة، يشكل دليلا لنهضة شاملة يتلاءم مع احتياجات الأمة المصرية ويتلاءم مع التقاليد المشتركة التي بناها أبناء هذا البلد في تاريخهم الطويل. إن هذه التقاليد والقيم المشتركة عاشت في الماضي في إطار ما سمي الحضارة الإسلامية، وإذا كنا نتكلم ليل نهار عن الوحدة الوطنية المصرية ونقول إنها وحدة فريدة، فإننا محقون، وقولنا هذا يعني أنك لا تفرق بين المسلم المصري والمسيحي المصري على أساس خلاف في السلوك وطرائق الحياة، ما هو حلال عند هذا حلال عند ذاك، وما هو حرام أو مكروه عند المسيحي تراه كذلك ممنوعا على المسلم.

وصدق اللورد كرومر حين قال إنك لا تفرق بينهما إلا على أساس أن هذا يذهب إلى المسجد وذاك يذهب إلى الكنيسة.

ونحن نريد وحدة وطنية في يومنا هذا، على هذا الأساس نفسه، وتواجه الأعداء ومهام البناء في المستقبل بنفس الصلابة التي واجهنا بها تحديات الماضي. إن الحضارة الإسلامية هي تاريخنا الماضي، وهي أساس التقدم إذا كان أصيلا ومن صنعنا وإبداعنا.. ولم يكن مستوردا غريبا عن طبائعنا وظروفنا.



المصدر : الشعب
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

قصة شبكات تهريب الأسلحة من اسرئيل ودورها فى فتنة الصعيد

هذا الكلام كان مجالا لأحاديث طويلة مع كثيرين من اصدقائي الاقباط، ومنهم الأستاذان جمال أسعد ونبيل مرقص (إقرا مقاليهما ص٢) . وقد شهد الاستاذ جمال بان ماسمعه مني عن الإسلام الحضاري «يصلح أساسا للحوار» وإن كان يؤرقه أنه يتصور أن أصحاب هذا الاتجاه لا يمثلون وزنا يذكر بين الاسلاميين، وأؤكد له أن هذا غير صحيح، لا على مستوى مصر، ولا علي مستوى المنطقة العربية، فالاتجاه الاسلامي الراشد هو الان صاحب الغلبة بفضل الله.

□ ومادمنا في سيرة الأستاذ جمال، فإنني أذكر الجميع بأن حزب العمل صاحب الإنتماء الإسلامي هو الحزب الذي أصر علي وضع الأستاذ جمال على رأس قائمته في أسيوط في انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧، وكنا الحزب الوحيد الذي فعل ذلك (نعم كنا الحزب الوحيد).. والأستاذ إبراهيم شكري (وهو الوحيد أيضا بين رؤساء الأحزاب الذي يحرص على مشاركة الأخوة الأقباط في أعيادهم كل سنة)، الأستاذ إبراهيم شكري كان بكل وزنه خلف هذا الدعم لترشيح جمال أسعد، وكنا نرجو أن يكون هناك أكثر من جمال على قوائمنا لولا الموقف الانعزالي للأقباط.. وأعتقد أن الحزب وجريدته لم يقصرا في دعم جمال أسعد حتى نجح وكان النائب القبطي الوحيد الذي يدخل البرلمان المصري بأصوات الناخبين.. ومن الواجب أن أسجل هنا أن حزب العمل داخل انتخابات ١٩٨٧ في تحالف مع الإخوان المسلمين، وحين لاحظنا أن الأخوان في أسيوط لا يتعاونون مع مرشح التحالف الإسلامي (جمال أسعد عبد الملاك) على نحو كاف، توجهت إلى فضيلة المرشد العام الأستاذ محمد حامد أبو النصر، الذي لم يتردد في كتابة بيان نشرناه في «الشعب» يطلب من الجميع أن يقفوا إلى جانب جمال.

هذا الموقف لم يكن - بصراحة - مكسبا بالحسابات الانتخابية (خاصة في أسيوط)، ولا يبرره إلا أنه موقف مبدئي يتمشى مع فهمنا الفقهي في ضرورة توحيد الأمة داخل المشروع الإسلامي حسبما شرحناه.

□ واضيف إلى ذلك تجربة أخرى، فبعد نجاح جمال اسعد كان طبيعيا أن يتحدث باعتباره عضواً في حزب العمل وعضوا في الهيئة البرلمانية للتحالف الإسلامي. وكثيرا ما تناقشنا معا في النقاط التي تبحث داخل المجلس، وكان النقاش وكان الكلام (حسب التجربة العملية لجمال) يؤكد ما سبق أن ذكرته، ففي كل ما تحدث به مدافعا عن الاستقلال الاقتصادي والعدل الاجتماعي.. الخ، كان يدافع عن أهداف وقيم يؤمن بها، وكنا نرى في الوقت نفسه أنه في حديثه هذا في قلب ما نسميه الحل الإسلامي، وبالتالي كانت هناك مشاركة كاملة بدون خلاف كبير أو حرج.

*****

□ وينقلني هذا إلى مقال أخي نبيل مرقص مثال الورع والرقي الإنساني، و الذي عبر بدوره عن موقف ايجابي من قضية الشريعة، وأؤكد أن حوارنا معا - عبر سنوات - قد أسفر عن اتفاق أوضح مما جاء في المقال. وهو إذا كان يطالب باتساع الحوار بحيث يشمل من سماهم العلمانيين الوطنيين



(الليبراليين والناصريين) إلى جانب الإسلاميين والمسيحيين، فإنني اتفق معه، واتفق معه في الوقت نفسه في رفض الكتابات الخطرة (المرج فودة واخوانه) التي «تتعرض في استخفاف وتهكم - على حد قوله - للعقائد الايمانية لأبناء هذا الوطن». ولكن لم يعجبني أنه ساوى بين هذا النوع من الكتابة وبين ما كتبه د. رفيق حبيب. فكتابات الدكتور حبيب لم تحمل أية إهانة أو سخرية للمسيحية أو المسيحيين، والقول بانه «تعرض لأدق خصوصيات الجماعة القبطية» يستوقف النظر، بل يثير الاعتراض، فقد قرأت كتاباته جميعا ولم أجد فيها إلا حقائق يجب أن تعرف، ومن الخطأ أن يحيط الأقباط حياتهم وأنشطتهم بالغموض، فهذا لا يشجع التفاهم والتداخل والحوار.. قد يكون الرجل أخطأ في بعض تحليلاته، ولكن المطلوب في هذه الحالة أن يقوم غيره ليصحح، وليس أن تطلبوا قصف قلمه!

مسئولية الكنيسة عن عزلة الأقباط

على أي حال، ما يهمنا أكثر في نبيل مرقص (وأصحابه) هو أنهم رغم نضجهم وإدراكهم للمخاطر، يصرون على الانعزال رغم المحاولات الدءوبة لاخراجهم من القوقعة، وأظن أن موقفهم هذا يؤكد صحة ما ذهب إليه الاستاذ جمال أسعد، الذي حمل في مقاله قيادة الكنيسة مسئولية منع ابنائها من المشاركة في الأحزاب والأنشطة القومية. وهذا وضع خطير.

□ ولكن أرجو ألا تكون ترجمة مقال جمال أسعد ممثلة فيما يفعله الان الصديقان د. ميلاد حنا ود. وليم سليمان قلادة، بالكتابة في جريدة الكنيسة (وطني). إذ أرجو ألا يفهم من كلام الأستاذ جمال أن تظل قيادة الكنيسة مسيطرة على الأنشطة غير الدينية (أي الأنشطة الاجتماعية والسياسية للاقباط)، ولكن بمشاركة من المثقفين إلى جانب رجال الأكليروس. إن ما نتمناه هو أن يشارك الأقباط في العمل العام خارج المؤسسات الطائفية المغلقة باعتبارهم مواطنين، وميلاد ووليم كانا يقومان بهذا الدور فعلا، ولا أظن أن انتقالهما للكتابة في صحيفة الكنيسة يعتبر مكسبا، فالصحيح أنهما دخلا في الأسر كغيرهما، وبالتالي فإن الأمر نكسة. وإذا كان مطلوبا منهما أداء دور ايجابي بالنسبة «لوطني»، فهذا الدور ينبغي أن يتجه لمنع هذه الجريدة من الاشتغال بامور السياسة والنقابات وما أشبه.

العملاء في المهجر.. والسيناريو الأسود للفتنة

قلت في بداية حديثي إن التدهور متسارع. وعلى مستوى القادة في القاهرة، وعلى مستوى المنفذين في الصعيد وغير الصعيد، يتداخل دور الخونة مع دور الحمقى. إن دور العملاء والأجانب من بين المسلمين مشتهر، ولكن حذار من الاصرار على الاشارة إلى هؤلاء وحدهم ودون التنبه إلى ما يجري بين المسيحيين، فهذا التحيز غير المبرر استضعاف يغيظ، وهو يزيد بالتالي عدد الحمقى بين المسلمين، والذين يتورطون في تغذية الفتنة الصهيونية بدون أن يقصدوا.

اخشى أن أقول إننا نقترب من لحظة تشبه ما سبق أحداث سبتمبر ١٩٨١ (في بعدها الطائفي). وقد تنبه لذلك الأستاذ ابراهيم نافع، فكتب عن جمعيات الأقباط في المهجر التي تصدر النشرات الطائفية المتزمتة، وتنشر الاعلانات في صحف الغرب (اقرأ في هذه الصفحة الاعلان الأخير في نيويورك تايمز)، فضلا عما تزود به هذه العناصر العميلة المراسلين الأجانب من انباء كاذبة أو مبالغات عن حوادث العنف والقتل للمسيحيين، وللأسف لم يصدر في الدوائر المسيحية في مصر ما يستنكر هذا الاستعداء للدول الغربية وللولايات المتحدة لكي يتدخلوا ويضربوا، بل يبدو من كتابات بعضهم في مصر أنهم مع هذا التدخل لضرب كل ما يمت إلى الإسلام والمسلمين بصلة (كما رأينا عند يونان لبيب).

*****



وكل هذا حدث مثله في السبعينات حتى بلغ الذروة في صدام سبتمبر.. وفي هذا الصدام لم تكن الحماقة من نصيب الرئيس السادات وحده، ولكن هذا الأمر لم يخضع للأسف للدراسة من أجل استخلاص العبر.

*****

□ في التصعيد الحالي للفتنة، يتداخل – كما قلنا – دور الخونة المتمرسين مع دور الحمقى.. ولكن يجب أن نتوقف عند التحرك المخطط لشبكة العملاء، وتشير المعلومات في هذا الصدد إلى تجارة السلاح السرية في مصر، والتي تقودها إسرائيل بالمشاركة مع مسئولين تنفيذيين كبار. وقد زادت هذه التجارة خلال العام الأخير بنسبة ٦٠٪، وبينما تؤكد الداخلية أن السلاح يتجه إلى الصعيد عن طريق السودان، تؤكد تقارير أخرى أن الإسرائيليين وردوا بالفعل رشاشات وأسلحة صغيرة تشبه الأنواع التي تنتجها إيران والتي باعتها للسودان، حتى يثبت أن الحدود الجنوبية هي مصدر هذا الخطر. وقد قبض بالمناسبة على مواطن إسرائيلي يدعى هاريم دانيال بستى في شهر مايو الماضي، حيث ضبط ومعه ١٠٠٠ قطعة سلاح جديدة، ولكن لم ينشر الخبر بل تم الافراج عنه بعد ٤٨ ساعة وأعيد إلى إسرائيل.

إن هذه الشبكة (كشبكات المخدرات) تحقق أرباحا طائلة للفريقين المصري والإسرائيلي، وأخطر من ذلك بطبيعة الحال دورها السياسي.. ترى هل لهذه الحكاية علاقة بمقتل اللواء إمام ونجله طارق في مصر الجديدة؟ وأهم من ذلك: ما علاقة هذه الأسلحة بما يجري الآن في فتنة الصعيد؟

□ إن القوى الصهيونية والأمريكية تخشى من حدوث انفجار شعبي كبير بسبب مفاسد الحكم وأعباء المعيشة، وهم يخشون أن يؤدي هذا الانفجار إلى تهديد النظام وتقويض سيطرتهم.. ترى هل يمكن اجهاض النتائج السياسية المحتملة لهذه الانتفاضة من خلال صرف الوجهة إلى صراع طائفي وهجوم على السودان بدلا من الهجوم على الأمريكان والصهاينة وحلفائهم المفسدين؟ ماذا لو نسف مسجد أو قتل مسلم وذاع أن الأسلحة المستخدمة (بين بعض المسيحيين طبعا) مصنوعة في إسرائيل؟ وماذا لو حدث العكس فنسفت كنائس وقتل مسيحيون بأسلحة قيل إنها إيرانية واردة من الجنوب؟ وماذا حين يشيع ذلك وسط جو ساخن من الغضب العام لايسمح بالتدقيق والتبين؟

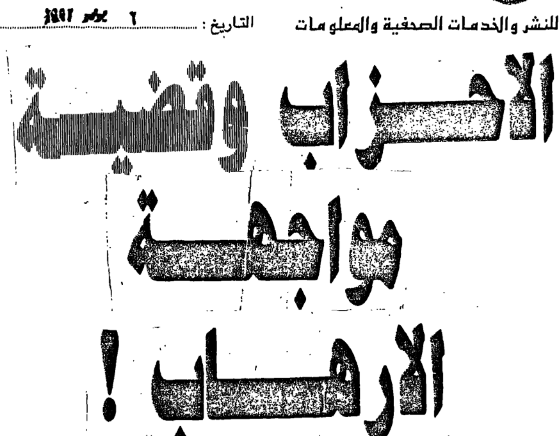
نسأل الله اللطف.. ويا أيها العقلاء الراشدون من المسلمين والأقباط، تحركوا قبل فوات الأوان.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهــــــــرام

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢



• المعارضــة تفرغــت لتصـفية حسـاباتها مع الحكومة وتركـت السـاحة لشـباب لا يعرف من دينه سـوى اللحية والجلبـاب

• الوطنى يكتفى بقـوافل الرسـميين ويامــل فى الفاعليـــة

□ مصطفى كامل مراد :

رغم تحالفنــا فإننــا نختلـف عن العمل والاخوان

□ محيى الدين :

نرفض اتهامنا بالعلمانية بمعناها « هنا » فنحـن لســنا ضـد الشـريعة الاسـلامية



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليه 1991

تتهاوى قضية مواجهة العنف والارهاب من على قمة اهتمامات الاحزاب السياسية لتقبع « بركن منزو » من سطح هذه الاهتمامات لا تخرج منه الا للحظات قصيرة بعد ان تدوى طلقات الرصاص وتسل الدماء .. لتعود مرة اخرى الى هذا الركن وكان شيئا لم يحدث !

وبدا من الواضح ان الاحزاب السياسية قنعت بان تظل طافية فوق قطعة من الفلين على سطح المجتمع دون ان تمتد بجذورها الى اعماقه ..

فمن جانبه اكتفى الحزب الوطنى بتلك القوافل الدينية التى يقودها وزراء رسميون فى اعقاب اى حادث عنف كبديل لدور فاعل لهياكله التنظيمية فى المحافظات التى اعيد تشكيلها اخيرا باسلوب يعلق عليه كثيرون املا فى إضفاء فاعلية على هذه التشكيلات بين الجماهير ..

ومن ناحيتها اوكلت احزاب المعارضة الى شباب - لا يعرف معظمه ان لم يكن جميعه - من امور دينه سوى اطلاق لحية وارتداء جلباب .. اداء دورها فى الوجود بين الجماهير ، وآثرت ان تتفرغ تماما لتصفية حساباتها مع الحكومة والسلطة ممثلة فى وزارة الداخلية ..

فى توجهها هذا لم تلحظ المعارضة ذلك الخيط الرفيع الذى يفصل بين حق المعارضة والانتقاد ، وبين محاولة تاليب الراى العام وبالتالى تشجيع العنف والارهاب .. فجاءت تصفية حساباتها مع السلطة - فى معظم الاحيان - اقرب الى تشجيع العنف وسكب مزيد من البنزين على نيران التطرف .

« نحن لا نستهدف تشجيع الارهاب او العنف عندما ننتقد وبصورة حادة تجاوزات الامن فى بعض الاحيان .. ولكننا نحاول ان نؤكد ونظهر ان العنف والتطرف مرفوض ايضا من جانب العناصر الامنية » .

بهذه الكلمات بدا المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل دفاعه عن حزبه وصحيفته « الشعب » المتهم الاول بتشجيع الارهاب من خلال المبالغة فى انتقاد اسلوب الامن . « فى مواجهة الارهاب فان الاحزاب السياسية تنقسم الى ثلاثة فرق الاول : يشجع على الارهاب والتطرف بطريقة ضمنية من خلال صحفه .. والثانى : يقف موقف المتفرج ويخشى ابداء رايه دون ان يدرى مدى خطورة صمته .. اما آخر هذه الفرق فهو يعلن بكل صراحة استنكاره للارهاب ولكل عنف سياسى » .

وهنا فجر ياسين سراج الدين ابرز رموز حزب الوفد قضية علاقة الاحزاب بتنامى التيارات الارهابية ..

واقع الحال - وبافتراض حسن النوايا - يؤكد ان الاحزاب السياسية قنعت باداء دور هامشى فى مواجهة العنف والارهاب لا يتعدى مجرد بضعة سطور فى بيان يصدر عقب كل حادث إرهابى معين « وادانة واستنكار وشجب الحزب لهذا الحادث المؤسف ! » .

« نحن لها .. فاعطونا الفرصة لنتصدى لهذه الفئة الطائشة فنحن لها بلا منازع .. اما ان تقيدنا وتطلب منا ان نتحرك فهو امر غير معقول .. رماه فى اليم مكتوفا وقال له اسبح » .

كان هذا كلام الدكتور احمد الملط نائب المرشد العام لجماعة الاخوان المحظور نشاطها منذ عام ١٩٥٤

فى دفاعه عن جريدة حزبه « الاهالى » المتهم الثانى فى قضية تشجيع الارهاب بسبب اتجاهها العلمانى مما يثير حفيظة الدينيين رفض خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع تعبير العلمانى « فتفسيره مختلف .. فالتعبير هنا يقصد به العداء للدين .. اما فى اوروبا فيقصد به الفصل بين ادارة الدولة وبين سلطات المؤسسات الدينية .. » .

من ناحيته يعلن مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار تبرئته من اتهام التحالف - الذى يمثل حزبه احد اضلاع مثلثه مع العمل والاخوان المسلمين - بتشجيع الارهاب او على الاقل مهادنة الجماعات المتطرفة « لا التحالف لا يعنى الاندماج .. فلكل حزب برنامجه ونشاطه الخاص .. اما التحالف فقد كان الهدف منه تخطى عقبه الـ ٨ ٪ الانتخابية التى كان ينص عليها قانون الانتخابات فى عام ١٩٨٧ .. اما الآن اصبح هدفه التنسيق بين هذه الاحزاب فى اى انتخابات حالية او مقبلة » .

واقع الحال يؤكد ايضا ان تناقضا واضحا تكتسبه دائما مواقف الاحزاب فى مواجهة الارهاب وحوار الرصاص .. فجميع قيادات الاحزاب تحرص دائما على اختيار « مفردات » للتعبير عن رفضهم لاستخدام السلاح فى الحوار .. الا انهم لا يحركون ساكنا لتجنب مزيد من التدنى فى هذه القضية كما لو كانوا حريصين على ان تظل مواقف احزابهم مجرد « رد فعل » ..

واسال : هل انت راض عن اسلوب



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩١

مواجهة الاحزاب لقضية الارهاب ؟ ! ..
وهنا يبدى المهندس شكرى تخوفا من السؤال الذى يبدو فى طياته انه يميل الى نوع من الاتهام الذى يراد به ان نعترف بخطيئتنا فيه والواقع غير ذلك على حد تعبيره الخاص .. اذ يقول : اننا كاحزاب نرى اننا نقع تحت اضطهاد .. وليس اكبر من اضطهاد موجه الى احزاب سياسية الا انها تجد نفسها مرغمة على ان تقاطع اهم مظاهر النشاط السياسى وهو الانتخابات نتيجة انها تجد نفسها فى وضع اما ان يرضوا بنوع من الاضطهاد والتعسف بالنسبة لعدم تصحيح اوضاع الانتخابات .. واما ان تقاطع هذه الانتخابات :. اضافة الى حصار هذه الاحزاب بمواد واحكام قانون الطوارىء .. اما العنف واستعمال القوة والسلاح فاننا ندين كل هذه الامور تماما لانها ضدنا كاحزاب معلنة ليست لها الا الكلمة ، لتقولها للناس ، .

وعن اتهام جريدة حزبه « الشعب » بتشجيع الارهاب قال المهندس شكرى : اننا نقصد ان تكون نبرتنا فى كثير من الاحيان حادة على صفحات الجريدة لا لشيء الا لكى تصل هذه الكلمات الحادة وتنبه وتحذر بشدة من اخطار كثيرة يمكن ان نصل اليها اذا سدت الابواب والطرق .. اضافة الى انه لو كانت هناك تحقيقات موضوعية لوضح ان للامن تجاوزات كثيرة ويلجا الى العنف فى مواجهة « عزل » ، وعندما ننتقد ذلك فاننا نستهدف اظهار ان العنف مرفوض من جانب جميع الاطراف بما فيها اجهزة الامن ..

احزاب تشجع الارهاب

وعلى رغم رفضه التسليم بسهولة تعبير « الارهاب » الذى اطلق على الاحداث الاخيرة فانه يؤكد انها احداث عنف دون ان ترقى الى ان تشكل ظاهرة الارهاب ، فان سراج الدين يعد حزبه « الوفد » الوحيد من بين الاحزاب التى تقف فى مواجهة العنف والتطرف ، فهو يرى ان حزبى العمل ومصر الفتاة يشجعان على الارهاب والتطرف من خلال دفاعهما عن الجماعات المتطرفة وزيادة الجرعة ضد السلطة الامنية ، فهذا معناه تاييد العنف بطريق غير مباشر ، ..

ويرى ايضا ان حزب التجمع من بين تلك الاحزاب التى تشجع صحيفتها « الاهالى » العنف بطريقة اخرى .. ، فهى تتناول الامور بشكل علمانى صارخ يستفز مشاعر الدينيين ويثير حفيظتهم .. »

وينتقد سراج الدين ما اسماه بالاحزاب الصامتة تجاه احداث العنف ، فهناك احزاب يحلو لها ان تقف موقف المتفرج وتخشى من ابداء رايها دون ان تدرى او ترى مدى خطورة هذا الصمت » .

ولكن هل تعتقد ان الاوضاع الحزبية الحالية تسمح بامكان اعداد برنامج عمل لحصار ظاهرة الارهاب ؟ ! ..

وهنا يؤكد سراج الدين ضرورة ان تتكاتف جميع الاحزاب والمؤسسات الديموقراطية ، النقابات والاتحادات والهيئات ، للتصدى لهذه الظاهرة ومعالجتها معالجة شاملة متنوعة ، فشجرة العنف طرحت فروعا اكثر عنفا لا ترضى عن جذورها » .

قانون لمواجهة الارهاب

من ناحيته يشدد رئيس حزب التجمع خالد محيى الدين على ضرورة اتخاذ اجراءات لمواجهة الارهاب او على اقل تقدير تقلل من خطورته على المواطنين .. « نحن مع اصدار قانون لمكافحة الارهاب فلسنا ضده من ناحية المبدا .. ولكننا نخشى من ان تمتد يد هذا القانون وتمس النشاط السياسى العام .. ولذا فاننا نطالب بوضع ضمانات لتجنب هذا الخلط وان يكون القانون مقصورا على مواجهة الارهاب فقط شريطة ان يتضمن تعريفا واضحا ومحددا لمعنى الارهاب » .

فى مواجهة اصوات تعلو لانتقاد قانون مكافحة الارهاب قبل ان تتبلور مواده واحكامه قال خالد محيى الدين ان فى بلاد ديموقراطية عريقة قانونا لمكافحة الارهاب .. غير ان سلطة البوليس التى تطبق احكام هذا القانون هى ذات السلطة التى تحمى المسيرات السلمية والاضرابات » .. وهنا كان رئيس حزب التجمع يشدد ايضا على ضرورة وجود ضمانات كافية لقصر تطبيق القانون على مواجهة الارهاب .

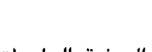
ويعترض محيى الدين على اتهام صحيفته « بالعلمانية » ، خاصة فى ظل مردود معنى هذا التعبير هنا ، فهم يقصدون العداء للدين .. اما فى اوروبا فيقصدون فصل مؤسسات الدولة عن المؤسسات الدينية .. ونحن لسنا ضد تطبيق الشريعة الاسلامية بل ان اختلافنا ينصب على اسلوب تطبيق هذه الشريعة .. ويكفى ان كافة التشريعات والقوانين فى مصر ملتزمة بهذه الشريعة وليس بها ما يناقض الشريعة الاسلامية » .

ولا يتوقف محيى الدين عند هذا الاتهام : « فكما يقولون ان الاهالى تشجع الارهاب من خلال علمانيتها فيمكننى ان اقول ايضا ان بعض الصحف الاخرى باتجاهها السلفى والاصولى تشجع على العنف والارهاب .. ولكن النتيجة هنا ان رصاصا يطلق .. وعنفا يندلع .. ومواطنا غير قادر على ممارسة حقه السياسى .. ولا يجب ان يمنع احد من ممارسة هذا الحق او ان يفرض احد وصايته على اخر بقوة السلاح .. » .

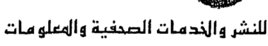
لسنا اصحاب ثار

ولكن ماذا عن اتهام المعارضة بان ممارستها تشجع على الارهاب ؟ ! وهنا





المصدر : الأهرام



التاريخ : ....



تحقيق

عبد العظيم درويش

يفضل د . احمد الملط نائب المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين المنحلة الهروب من السؤال ، فلست اعرف طريقة الاحزاب في معالجة الارهاب حتى احكم عليها .. اما عن موقف الجماعة فانها تعارض الارهاب وتشجبه بكل الوسائل .. واقول ان العنف والارهاب لا يحل اى قضية » .

وعن اتهام جماعته «المنحلة» تحديدا بتشجيع الارهاب قال الملط : هذا استنتاج خاطىء فالاسلام يرفض الارهاب اصلا ولا يجوز لمن يتبعون سبل رسول الله « صلعم » ان يقولوا بغير هذا .. فالجماعة لا تدافع عن الجماعات الارهابية ولكنها تدافع عن كل من يدعو الى الاسلام ولا تدافع عن من يحمل السلاح لفرض رايه .

ولكن الا ترى ان محاولة الجماعة تصفية حساباتها مع الحكومة والامن هى تشجيع على الارهاب ؟ ! .

لا .. فإنني اقول لسنا من اصحاب الثار .. فان ثارنا قديم وحل ثارنا في تحقيق ما ندعو اليه .. لا في اقامة الثار بالثار .. ومهما فعلت بنا الحكومات فإننا نعتبر ذلك زكاة الدعوة ندفعها عن رضا فلسنا اصحاب ثار ..

في اعقاب اى حادث عنف اعتادت « اجهزة الفاكس » في الصحف استقبال بيان من بضعة سطور يتضمن استنكارا للجماعة لهذا الحادث المؤسف كما ولو كانت الجماعة اكتفت بهذا الدور رسميا .. ، وهو ما كان محور السؤال ليجيب الدكتور الملط : اعطنا الفرصة للتحرك حتى نتحرك .. افتح الابواب امامي كي انطلق .. يا اهل السلطة اعطوني الفرصة لاواجه هذه الفئة الطائشة فنحن لها بلا منازع .. ونستطيع ان نحل هذه الفئة بالموعظة الحسنة مع هؤلاء الشباب الطائشين ..

لست مثل العمل

رغم تحالف حزبه مع العمل والاخوان منذ عام ١٩٨٧ وهو التحالف الذى « اكسبه لحية » وتغييرا واضحا في مفردات حديثه ، قال مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار : « اننا لسنا مثل العمل والاخوان .. فقد كانت صحيفة الاحرار تفتح صفحاتها امام كتابات الدكتور فرج فودة .. » .

وكان مراد هنا يرد على اتهام التحالف ـ الذى يحلو لاصحابه اكسابه لقب « الاسلامي » في اشارة الى انه كما لو كان غيرهم من كفار قريش ـ بان خطابه السياسى الى الجماهير عبر صحيفته يشجع على الارهاب ..

« لا فكل حزب يصدر بيانات منفصلة .. فلكل راى وتوجه يختلف عن الاخر .. رغم هذا التحالف الذى استهدف تجاوز عقبة الـ ٨ ٪ .. ويحاول الآن اتمام التنسيق بين اطرافه في اى انتخابات مقبلة » .

ويعرب مراد عن عدم رضائه عن اسلوب مواجهة الاحزاب لقضية الارهاب الا انه يرجع قصور هذا الدور الى رفض الحزب الوطني التحاور مع المعارضة في اى قضية هامة ..

وهنا اسقط رئيس حزب الاحرار الحوار الذى اداره الحزب الوطنى مع احزاب المعارضة حول مشروع قانون العلاقة بين المالك والمستاجر في الاراضى الزراعية قبل احالته الى مجلس الشعب : « لا .. فالحوار لم يكن مذاعا في التليفزيون او الاذاعة .. » .

ويبدو ان مراد لم يستطع مقاومة اضواء وكاميرات التليفزيون التى يوكل اليها اداء دور حزبه « فالارهاب ينشا بسبب الفراغ السياسى .. الذى يرجع الى نقص الحوار بين الاحزاب في التليفزيون والاذاعة !!!! .

ويفسر رئيس حزب الاحرار تنامى ظاهرة العنف واتصاله بالجماعات الدينية بقوله : « هو نتيجة الاحباط السياسى الشديد والمستمر الذى يؤدى الى الياس ثم الى الارهاب المجنون .. كما ان الاحباط يؤدى الى التطرف الذى يكون تطرفا دينيا او يتخذ شكل ارتكاب جريمة او اى شىء اخر !! » ..

....

....

قبل ١٤ عاما وتحديدا في عام ١٩٧٦ منذ الاخذ بالتعددية السياسية لم يكن احد يدرى او يتصور ان هذه المؤسسات الحزبية التى اوكل اليها مواطنون التحاور باسمهم والدفاع عن مصالحهم والتعبير عن امالهم والامهم سيصبح بعضها بعد هذه المدة احد اسباب زيادة معاناتهم وترويعهم واثارة مخاوفهم .. فهل حقا بدات بعض هذه الاحزاب صعودها الى هاوية النهاية ؟



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١ ... ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



شيء لا يصدقه عقل !

جلس الشاب الملتحي في قاعة نقابة المهندسين متحفزا يتابع ندوة الارهاب التي نظمتها النقابة وتحدث فيها عدد من علماء الدين وكبار المسئولين .. كان الشاب ينتظر ان يتطاول المسئولون عن الأمن على التطرف او يهاجمون الارهاب .. كان ينوى إذا حدث هذا ان يقاطع المتحدث ويرد الصاع صاعين مهما حدث ! ! .. ولكن حدث العكس تماما .. وخرج الشاب من الندوة وتوجه الى جماعته سعيدا .. قال لهم :

- تصوروا .. الامن اعترف اليوم في ندوة المهندسين بأن افكارنا صحيحة .

قال اميرهم :

- انت تهزى .. إما انك لم تتابع الندوة وإما انك تخدعنا

قال الشاب واثقا :

- وما رايك ان الامن اعترف ايضا في ندوة المهندسين اليوم بعجزه عن مواجهتنا و ....

وقف الامير غاضبا .. قاطع الشاب :

- ياأخي .. لقد ورطت نفسك ولابد ان تقدم لنا الدليل على صدق إدعائك هذا !



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٢

نظر الشاب الى ساعته وقال :

– الساعة الآن الواحدة بعد منتصف الليل .. لنشترى صحف الغد ونقراها لابد انها نقلت الندوة .

قال الامير منفعلا :

– وهل يمكن ان تنشر الصحف هذا الكلام على فرض انه قيل ؟ !

واستاذن احد افراد الجماعة .. خرج الى الشارع وعاد وفى يده صحف الصباح .. اعطاها للامير .. اخذ الامير يتصفحها صحيفة تلو الاخرى حتى وصل الى جريدة الوفد الصادرة يوم الاربعاء الماضى وبدا يقرا بصوت مرتفع سطورا على الصفحة الاولى :

« فى ندوة الارهاب بنقابة المهندسين اكد اللواء دكتور بهاء الدين إبراهيم مساعد اول وزير الداخلية عجز الدولة عن ملاحقة المتطرفين واوضح ان بعض افكار المتطرفين صحيحة .. وكشف بهاء الدين ان السلطات الامنية تفشل احيانا فى معرفة الجناة الحقيقيين لاحداث العنف والارهاب » ! ! ! ! !

وتبادل اعضاء الجماعة الاحضان ! !



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٢

شكرى فى المؤتمر الجماهيرى لحزب العمل بالمحلة:

غياب الحرية يولد العنف.. ولا بديل عن الإصلاح الدستورى

طالب الاستاذ إبراهيم شكرى ـ رئيس حزب العمل ـ الرئيس مبارك بضرورة الإصلاح الدستورى لتظفر البلاد بجو من الهدوء والأمن والاستقرار.

كما طالب الدولة بأن تكون مثلاً فى احترام القضاء والقانون، لانه من اخطر صور الإرهاب خروج الدولة على القانون، وعدم التزامها باحكامه، وتزوير إرادة الشعب، واللجوء إلى الأساليب البوليسية التى لا ضابط لها من اعتقال وتعذيب وتصفية جسدية وترويع الآمنين.

واشار شكرى إلى ان الطريق الصحيح لمقاومة الإرهاب هو مزيد من الحرية والديمقراطية بإطلاق حرية تكوين الاحزاب، وإصدار الصحف.. وان مزيداً من القوانين الاستثنائية لن يقضى على الإرهاب بل سيدفع إلى المزيد منه.

واوضح شكرى انه يجب ان يختفى اولاً اسلوب القمع والإرهاب الحكومى.

واكد انه لاحل إلا بالإسلام، ولا أمن ولا امان إلا بالإسلام، وعندما نعود إلى الإسلام سيعم الأمن والسلام أرجاء الدولة.

جاء ذلك فى المؤتمر الجماهيرى الذى عقده حزب العمل فى قرية منية شنتنا عياش بمركز المحلة الكبرى، وحضره حشد كبير من المواطنين.

بدأ شكرى خطابه فقال:

هكذا أيها الاحبة اراد الله أن يكون جمعنا فى هذه الذكرى العطرة والأجواء الطاهرة.. ذكرى هجرة المصطفى «صلى الله عليه وسلم» التى نحن فى أشد الحاجة إلى المعانى والدروس المستفادة منها.. فى هذه الايام المظلمة بالنسبة لكل المسلمين الذين يتربص بهم اليهود والامريكان وكل الدول التى تضمر للإسلام وأهله كل العداء. ما أحوجنا فى هذه الذكرى العطرة إلا المعانى التى تستنهض الهمم لتكون جمراً متقداً يشعل وينير الطريق أمامنا.

إرهاب السلطة

إن الحكومة تمهد لإصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب بافتعال الاحداث للقبض على الناس بالشبهة، واعتقال الشباب بالجملة، وتلفيق التهم للأبرياء الصالحين من الإخوان المسلمين، وترويع الآمنين.

إن مزيداً من القوانين الاستثنائية لن يقضى على الإرهاب، بل سيدفع إلى مزيد منه.. هذه القضية يجب أن تعالج موضوعياً، وبعيداً عن المزايدات، وليكن هدفنا سلامة الوطن والمواطنين.

يجب ان يختفى اولاً اسلوب القمع والإرهاب الحكومى.

متابعة:
صلاح النحيف

ان تفسح الصحف الحكومية نفس المساحات على صفحاتها للرد على الاقلام التى تحرض السلطة للبطش بالشباب المسلم.

فالطريق الصحيح لمقاومة الإرهاب هو مزيد من الحرية والديمقراطية بإطلاق حرية تكوين الاحزاب، وإصدار الصحف، وإلغاء كافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات.. ونطالب الدولة بأن تكون مثلاً فى احترام القضاء والقانون، لانه من أخطر صور الإرهاب خروج الدولة على القانون، وعدم التزامها باحكامه وتزوير إرادة الشعب، واللجوء إلى الاساليب البوليسية والإرهاب، وإلى الاعمال التى لا ضابط لها من اعتقال عشوائى، وتعذيب، وتصفية جسدية، وترويع قرى وأحياء بأكملها.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٢

السلطة السياسية مسئولة عن الارهاب.. والقمع الحكومى يجب أن يختفى فورا

لاحل.. إلا بالإسلام

ويواصل شكرى خطابه، وسط عاصفة من تصفيق الجماهير التى تجاوبت معه، وهو يتحدث عن الطريق الصحيح للقضاء على الإرهاب:

أيها الأحبة: أوكد لكم انه لو توافر للناس مساحات من الحرية والديمقراطية الصادقة فلن نرى حوادث عنف.. لانه إذا فقدت الثقة وضاعت حقوق الإنسان فى إبداء رايه، أو تكوين حزب، فإن ذلك يؤدى إلى صورة من صور الإرهاب.. وأؤكد لكم أن أقل المسئولين عن الإرهاب فى مصر هم الإسلاميون، وأن محاولة السلطة إلصاق التهم المتكررة لهم هى محاولة كاذبة ومغرضة تستهدف ضرب الصحوة الإسلامية. ومن يقرأ تحقيقات الأهرام - الأسبوع الماضى - عن أحداث ديروط، يجد اعترافات الإخوة المسيحيين هناك بأنهم كانوا يذهبون لأمير الجماعة الإسلامية لحل مشاكلهم، وهذا يؤكد انه لايوجد أثر للفتنة الطائفية، إنما هى تصرفات خاطئة من الشرطة.. وإن مايحدث من الشرطة تطرف، وتطرف لايمكن ان يكون مقبولاً.

لاحل أيها الإخوة لهذه القضية إلا بالإسلام، ولاأمن ولا أمان إلا بالإسلام.. هذا الدين العظيم الذى يهتم بكل فرد فى الدولة، ويعمل على راحته ويوفر له احتياجاته، ويحميه من الظلم والخوف، ويوطد دعائم الدولة، ويحقق لأبنائه الأمن والاستقرار والرخاء.

الراقصة.. وتطرف الشرطة!

لايمكن أيها الإخوة أن نسكت وقانون الطوارىء يخنقنا ويخنقنا.. وتطرف الشرطة جاوز كل الحدود، تدخل كل بيت وتطلق الرصاص بوحشية.. كل هذا يحدث ولايقولون لنا السبب.. وماحدث مؤخراً فى حى مصر الجديد كان انتقاماً رهيباً من أسرة لواء الشرطة وولده. وكل ماقيل إن هذا الشاب هدد راقصة أو ممثلة.. ويقال إن النيابة استغنت عن شهادة الممثلة لأن الموضوع سيجر فضائح كثيرة.. أى وحشية وإرهاب هذا الذى ترتكبه الشرطة؟ كان يمكن القبض على هذا الشاب وتقديمه للنيابة بكل سهولة دون اللجوء لهذه الأعمال البربرية التى لاضابط لها..

اغتصاب السلطة

ليس من الصواب أن تلجأ الحكومة إلى وسائل القمع والقهر والإرهاب لمعالجة الأوضاع المتردية فى مصر، والتى تنتقل من سيىء إلى أسوأ، ومن ظلمة وشدة إلى ماهو أشد منها.. ففى الوقت الذى يعانى متوسط دخل الفرد فى بلدنا.. فلو قال مصرى لأى مواطن فى العالم إن دكتور الجامعة فى مصر يتقاضى ٣٠ دولاراً فى الشهر «٩٦ جنيهاً» سيفتكر على طول انك بتقول «نكتة»..

إذا أرادت الحكومة أن تكون الأسعار عندنا مثل الأسعار العالمية فعليها أن يكون متوسط دخل المواطن المصرى مثل بلاد العالم الأخرى.

هذا فى الوقت الذى فشلت فيه حكومات الحزب الوطنى فى حل مشكلة واحدة مما يعانيه الشعب المصرى، وتصر على اغتصاب السلطة، واللجوء إلى أساليب القهر والإرهاب، وتعلن أن انتخابات المحليات ستجرى فى سبتمبر القادم فى ظل قانون القائمة المطلقة.. هذا القانون الذى اتفقت الحكومة والحزب الوطنى مع الأحزاب على ضرورة تغييره، ودارت مناقشات واجتماعات مستفيضة لوضع ملامح القانون الجديد وسلطات المحليات.. ثم نفاجأ بموقف الحكومة هذا غير الأخلاقى، وإصرارها على السير فى الطريق المعوج، وفقدان الثقة تماماً بها!!

وتساءل شكرى: هل يرضى مبارك بهذا العمل غير الأخلاقى؟

نريد أيها الإخوة أن يشعر الشعب المصرى أنه صاحب القرار عن طريق ديمقراطية صحيحة، واختيارات حرة لممثليه.. نريد دستوراً يبسط نفوذه على الحاكم والمحكوم.. نريد قوانين يرضى عنها الجميع، تنصف المظلوم، وترد المعتدى، وتحفظ النظام، وتنبثق من بواطنها الحكمة.. نريد مصرنا الغالية أمة قوية عزيزة، كما كانت عبر تاريخها الطويل تنعم بالرخاء والأمان، وتفيض بالخير على من حولها..

(قاطعته الجماهير بالتصفيق والهتاف).

ويواصل **شكرى** خطابه:

إننا نعرف أيها الإخوة أن طريقنا ليس سهلاً، ولكننا نختار طريق الحق من أجل عزة الأمة العربية والإسلامية، وعلينا أن نتماسك جميعاً لننتزع حقوق شعبنا فى حياة حرة كريمة.

وفى نهاية خطابه ناشد الشباب - عماد أمة الإسلام - فقال:

أيها الشباب إن الأمل معقود عليكم، فأحسنوا أداء الرسالة وبلغوها بحكمة، واستعينوا بالصبر، وكونوا رحمة للناس، وكونوا حباً وإخاء ومودة لكل الناس، ولاتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم.. واصبروا إن الله مع الصابرين، فتباشير النصر تلوح فى الأفق القريب بإذن الله.

وأضاف شكرى: أقول للحكومة كفى عداء للشباب المسلم، واجمعى شمله على شملك، فهو حماية لك من أعداء الدين والوطن وحماية للأمة من مخططات الصهيونية.

تساؤلات لمبارك؟

وتحدث **ناجى الشهابى** - عضو اللجنة التنفيذية - عن الأخطار المحدقة بنا، والمؤامرات الأمريكية الصهيونية على أمتنا العربية والإسلامية، وطالب الرئيس مبارك بأن يرتفع فوق الأهواء الشخصية.. وأشار إلى كلمات مبارك فى بداية حكمه للبلاد: «الكفن ليس له جيوب.. مسألة رئاستى للحزب الوطنى محل نظر.. مدة رئيس الجمهورية يجب أن تكون دورتين فقط».. وتساءل الشهابى: أين هذه الكلمات من الواقع المرير الذى تعيشه بلادنا طوال حكمك يامبارك.

فالغلاء يفتك بالشعب والفساد يعشعش فى الوزارات، وحرامى البترول مطلق السراح ويستعد للسفر خارج البلاد ليهرب بسرقته الكبيرة!! والحزب الوطنى مازال جاثماً على صدورنا بفضلك وتزوير الانتخابات.

وطالب الشهابى الرئيس مبارك بأن يتخذ عدداً من الخطوات بإلغاء قانون الطوارىء، وكافة القوانين السيئة، ووضع دستور جديد للبلاد يقوم على مبادىء العدل والشورى وإجراء انتخابات حرة سليمة.. ليكتب التاريخ أن مبارك هو الحاكم المصرى الوحيد الذى وضع مصر على بدايات الطريق الصحيح.

واستعرض ناجى الشهابى فى كلمته سياسات الحكومة الفاشلة التى أدت إلى مانحن فيه من أزمات طاحنة قد استعصى حلها، ولذلك فإن السلطة تلجأ إلى الأساليب البوليسية والقمع والإرهاب.. وأكد أنه لايمكن أن يتحقق الأمن إلا بإقامة دعائم العدل تحكم البلاد والعباد.

معالم الطريق

وتحدث **لاشين أبو شنب** ـ عضو مجلس الشعب السابق وأحد قيادات الإخوان المسلمين بالغربية ـ عن الدروس المستفادة من هجرة المصطفى «صلى الله عليه وسلم» فقال:

هذا يوم فى التاريخ مجيد.. لأن أحداثه صنعت الحياة لهذا العالم.. ذلك يوم النضال الإسلامى فى مراحله الأولى ليشق طريقه بين القلوب المعارضة، والنفوس الشاردة بصولة الحق وقوة اليقين وعزة المؤمن وشموخ إرادته.. هذا يوم له تاريخه.. تاريخ هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إيذاناً ببدء العمل الجاد لتغيير مسار الحياة من الظلمة إلى النور، ومن الباطل إلى الحق، ومن الظلم والجور إلى العدالة والسلام.. فى ذلك اليوم العظيم وضع رسول الله «صلى الله عليه وسلم» معالم الحركة لهذه الأمة بأن تستكمل عدتها، وتأخذ أهبتها، وأن تبادر بجندها الذين أثروا الحق على كل شىء سواه لتغيير الواقع الذى يعيشون فيه تغييراً شاملاً ليستضىء بمعالم الخير، ويسرى فيه نور الله، وترتفع البشرية لتعيش آمنة مطمئنة لاينغصها ظلم، ولايغير وجهتها فساد.

هكذا وضع محمد «صلى الله عليه وسلم» معالم الحركة للأجيال من بعده ليستكملوا مسيرته فى هذا البناء الشامخ، يعلنون على العالم كله أنه لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأن كلمة الله هى العليا، وأن كلمة الذين كفروا هى السفلى، وأن الله غالب على أمره.

هكذا أراد الله لهذا الحق أن يحيا من خلال أمة مؤمنة به، ترى فى هذا الحق أمناً وطمانينة وسلاماً.. نحن نؤمن بالحق، ولانؤمن بشىء سواه، وسنظل مع الحق داعين.. فى سبيله أرواحنا ودماؤنا.. فى سبيله نواجه الظلم والبغى أيا كانت صولته ودولته.

وقال **محمد توفيق شلبى** أمين حزب العمل بالمحلة:

فى هذه الأيام المباركة.. ذكرى هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم تعيش الأمة كلها فى حزن بعد أن ديست كرامتها، وامتهنت وأحاق بها المكر من القريب والبعيد.. وتكشفت جلية ولم يعد خافياً على أحد المؤامرات الأمريكية الصهيونية الشريرة للسيطرة على مقدرات الأمة وثرواتها، لإضعافها لتحقيق إسرائيل الكبرى.

وتحدث **محمد أبو سعدة** ـ أمين حزب العمل بقرية منية شنتنا عياش ـ عن ممارسات حكومات الحزب الوطنى التى دأبت على تزوير إرادة الشعب، والاتيان بممثلين للأمة تشغلهم مصالحهم الشخصية فقط دون اعتبار لمصلحة الوطن والمواطنين.

كما تناول فى كلمته فشل سياسات الحكومة وسوء التخطيط التى أدت إلى مشاكل طاحنة فى التعليم، والصحة، والمواصلات، والإسكان، وكافة الخدمات.

ثم تحدث على الزنون ـ أمين مساعد مركز المحلة ـ عن أساليب القمع والإرهاب، وترويع القرى والآمنين دون اعتبار لحرمات الناس.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　　التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٢

على هامش المؤتمر

* استغرق خطاب شكرى ساعتين ونصف حتى منتصف الليل، وطالبته الجماهير التى استقبلته استقبالاً حاراً بالاستمرار فى خطابه.

* حضر المؤتمر سيد النفاض ـ مسئول الإخوان المسلمين بالمحلة وسمنود ـ ومحمد المرشدى، الوزير المفوض الإعلامى وأمين حزب العمل بكوم حمادة.

* عدد كبير من نساء القرية وقفن ساعات طويلة وهن يحملن أطفالهن يستمعن إلى شكرى ومرافقيه.

* قبل إلقاء شكرى خطابه.. قدمه لاشين أبو شنب للجماهير لقال:

إليكم رجل عزيز نجله ونحترمه.. نقدر كفاحه وجهاده.. ونشهد له بالصدق والإخلاص.. عايشناه وعرفناه.. عرفنا فيه: الإيثار والتجرد وقوة الشخصية، ووضوح الرؤية، والبطولة الفذة النادرة.

* بعثت اللجنة القيادية لحزب التجمع بالمحلة ببرقية للمؤتمر:

«مرحباً بالاستاذ إبراهيم شكرى فى المحلة، وإلى الامام من اجل شعبنا الصابر لتحقيق مجتمع العدالة الاجتماعية».

كما بعث ايضاً الحزب الديمقراطى الناصرى بالغربية ببرقية للمؤتمر: «نرحب بالمجاهد إبراهيم شكرى، ونساند حزب العمل فى التصدى للهيمنة الغربية ضد الإسلام والعروبة».

* قدم وقائع المؤتمر نشات الشريف، أمين إعلام حزب العمل بالغربية.

* وألقى مجدى محرم قصيدة إلى كل الشهداء فى الأمة العربية والإسلامية.

* زار شكرى عدة قرى فى مركز المحلة قبل انعقاد المؤتمر، حيث التقى مع أعضاء الحزب بقرية بلقينا وتناول الغذاء على مائدة شعبان البقرى أمين الحزب بمركز المحلة.

كما زار لجنة الحزب بقرية «كفر فياله» وعُقد لقاء جماهيرى أمام مقر الحزب بالقرية أجاب فيه شكرى على أسئلة الحاضرين حول الأوضاع الداخلية والخارجية الراهنة. حضر هذا اللقاء الاحمدى مراد ـ أمين الحزب بالقرية ـ وناجى الشهابى ومحفوظ حلمى عضو المجلس السابق «عن الإخوان المسلمين» ومحمد المرشدى أمين الحزب بكوم حمادة.

* افتتح شكرى المقر الجديد لحزب العمل بالمحلة الكبرى.

* كما افتتح مشروع الحزب بالمحلة لتعليم فن التفصيل فى المقر القديم لحزب العمل.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٢

المبادرة الاولى من نقابة المهندسين لمناقشة «الارهاب»

فى أكبر تجمع إسلامى قبطى.. المفكرون والنقابيون والساسة يناقشون القضية

فى أول ندوة من نوعها.. استطاعت نقابه المهندسين أن تجمع رموز وعلماء ومفكرى المسلمين والاقباط فى مصر لمناقشة قضية محورية مهمة تشغل بال الجميع.. وهى قضية تصاعد العنف فى المجتمع المصرى: أسبابه وكيفية معالجته.. بدأ المفكرون المسلمون الحوار ثم تركت الفرصه للبابا شنوده لكى يتحدث ويعلق، ثم عقب عليه فضيله الشيخ الغزالى والدكتور محمد سليم العوا، وقد التزمنا بهذا المنهج فى عرض الندوة.

على المائدة المستديرة بنقابة المهندسين التقى كبار مفكرى مصر وقياداتها الاسلامية والمسيحية والسياسية يوم الاثنين قبل الماضى، لكى يتدارسوا أبعاد ظاهرة الإرهاب وكيفية معالجتها، والفتنة الطائفية كبعد فيها.

وقد اجمع المتحدثون على أن العنف هو المصطلح الاقرب إلى الدقة من الإرهاب، وأنه ظاهرة معقدة ومركبة، وأن الحكومة تتحمل مسؤولية الجزء الاكبر من الأسباب التى تؤدى إلى تصاعد ظاهرة العنف، وأن الوسيلة الفعالة لمواجهته هى إلغاء القوانين الاستثنائية وإرساء قواعد الحريات والمواجهه الحاسمة مع المشكلات التى يعانيها الشعب من انخفاض مستوى الدخول وارتفاع الأسعار فى ظل وجود أزمات البطالة والاسكان والمواصلات..... إلخ.

بدأ الأستاذ عادل حسين حديثه مشيراً إلى إحساسه بالقلق تجاه تصاعد أعمال العنف وخاصة تلك الاحداث التى ترتبط من قريب أو بعيد بالفتنة الطائفية لأنها تتزايد يوما بعد يوما وتخطط لها أياد ليست مصرية.

وعن أبعاد العنف قال: إنها قضية مركبة ولايمكن أن تعالج بأسلوب واحد ولكن تتم مواجهتها من جهات متعددة مع الأخذ فى الاعتبار عند تشخيص ظاهرة العنف أنها ليست قاصرة فقط على بعض الشباب الإسلامى وبهذا التصور يمكن الوصول إلى العلاج الصحيح الذى يتمثل فى تلافى الأسباب الحقيقية لظاهرة العنف وتوفير الظروف الصحية والمناخ السليم الذى يحاصر الظاهرة إذا طفت بعد ذلك على السطح أحداث عنف تتم معاقبة المتورطين فيها.

القوانين الاستثنائية

وتناول الاستاذ **مصطفى مشهور** نائب المرشد العام للإخوان المسلمين المؤامرة على الدعوة الإسلامية فى مختلف بقاع الأرض: فى البوسنة والهرسك وفلسطين وبورما وكشمير حتى أصبحت دماء المسلم أرخص دماء.

وأشار إلى أن المؤامرة بدأت بتخطيط اليهود لإسقاط الخلافة الإسلامية ثم تحالف الشرق والغرب لزرع الكيان الصهيونى فى فلسطين، وفرض العلمانية وفصل الدين عن الدولة فى بلادنا الذى تمثل فى إلغاء المحاكم الشرعية وإنشاء كليات الحقوق، وتطوير الأزهر بغرض تحجيمه، وإلغاء الكتاتيب، وأصبح جزاء من يعمل لرد الامة إلى إسلامها وشريعتها هو الاعتقال والتعذيب الذى لاقى منه الإخوان المسلمون الكثير، ومع ذلك استنكروا الفكر الذى يدعو إلى تكفير المجتمع وهجرته وأصدر الاستاذ حسن الهضيبى كتابه الشهير «دعاة لاقضاة» للرد عليهم، وعندما خرج الإخوان من المعتقلات لم يفكروا فى الاخذ بالثار ممن اعتقلوهم وعذبوهم رغم أن الكثيرين منهم لازالوا أحياء.

وعن الفتنة الطائفية قال إنها مفتعلة ولاوجود حقيقى لها ولكن هناك أصابع أجنبية خبيثة تعمل على إثارتها وخاصة السفارة الإسرائيلية بالقاهرة.

المتاجرة بالوحدة الوطنية

وتحدث الداعية الإسلامى الكبير الشيخ **محمد الغزالى** مؤكداً فى بداية كلمته على أن مصر ابعد ماتكون عن الفتنة الطائفية وان الاغلبية الإسلامية فيها لايوجد أطيب منها والاقلية القبطية لاتوجد اقلية أسعد منها، وان هناك محاولات خبيثة وأقلاما مسمومة تسعى لدفع الاقباط للإحساس بأنهم مضطهدون، رغم ان بلادنا لم تعرف يوما الحزوب الدينية ومنذ فتحها عمرو بن العاص والمسلمون والأقباط يعيشون فى ظل أخوة وارفة الظل، وإن حدثت بعض الوقائع فهى ليست ظاهرة.

وأشار الشيخ **الغزالى** إلى أن الخطر العلمانى هو أكثر الأخطار تهديداً للوحدة الوطنية وأن الحركة التى تقول للمسلمين والأقباط اتركوا دينكم وكونوا مصريين فقط، هى حركة ساقطة لأن التعامل مع قبطى يؤمن بالوصايا العشر أفضل من التعامل مع فيلسوف شيوعى.

وعن حادث مقتل فرج فوده قال: إن ماحدث ليس لأنه كان معتدلاً والذين قتلوه كانوا متطرفين ولكننى ناقشته فوجدته لايؤمن بالإسلام ويكفر بآيات التشريع كلها وكانت كتاباته تطالبنا بأن ننسلخ عن ديننا، ثم تناولت عدة صحف مصرية الحادث بعد ذلك وصورته على أنه شهيد الفكر.

العنف هو النتيجة الطبيعية للكبت وموجات الهجوم على الإسلام

متابعة: خالد يونس

واكد الشيخ الغزالي على أنه رغم ذلك لايجوز قتل فرج فوده ولكن أفكاره ماكان يجب أن تتبناها الدولة.

أمريكا والإرهاب

ووصف د. **محمد سليم العوا** المفكر الإسلامي واستاذ القانون بجامعة الزقازيق ظاهرة الإرهاب بأنها أمر جديد على مجتمعنا وهو ليس ظاهرة محلية فقط ولكنها دولية أيضاً تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبح بإمكانها أن تأتي بمن تشاء وتحاكمه على أراضيها بتهمة الإساءة إلى مصالحها وكما حدث مؤخراً في محاكمة الطبيب المكسيكي بالمحكمة الفيدرالية الأمريكية. وأشار العوا إلى أن هذا الإرهاب الذي تمارسه أمريكا ومعها إسرائيل يكرس الإرهاب الدولي الذي ينعكس بآثاره السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

واعتبر د. **محمد عمارة** المفكر الإسلامي مصطلح «العنف» أدق وأقرب إلى الحقيقة من مصطلح الإرهاب الذي يقف عند حد التخويف وأن ظاهرة العنف ترتبط بظواهر أخرى وثمرة للكبت والإرهاب الذي تمارسه الدولة.

واكد **عماره** على أن عنف الدولة أشد من عنف الجماعات السياسية بكثير، وأن مواجهة ظاهرة العنف بقوانين جديدة كقانون مكافحة الإرهاب هو صب للزيت على النار، لأن مزيداً من القمع يؤدي إلى مزيد من العنف حين تلجأ الشرطة إلى قتل العشرات في القرى التي تمشطها وتستفز الذين لاعلاقة لهم بالفكر لكي يكونوا في خصومة من الدولة.

وطالب عمارة بإعطاء القوى السياسية الحقيقية حقها في ممارسة العمل السياسي في ظل الشرعية وأن تكون هناك وقفة أمام حوادث العنف لحماية المجتمع مما يتردى فيه.

البحث عن عدو

واكد د. **سيد عبد الستار** أمين عام نقابة المهن العلمية على أن الخسائر الناجمة عن العنف تقع على الجانبين -الدولة والجماعات التي دخلت الصراع معها- وأنه لاوجود للفتنة الطائفية ولاصراع بين المسلمين والمسيحيين، ولكن الصراع بين جبهة من المتدينين الذين يسعون إلى إقامة مجتمع إسلامي وبين الدولة التي تقف في مواجهتهم، وتوجد داخل هذه الجبهة تجمعات صغيرة قد تلجأ إلى العنف لعدة أسباب، منها الفهم المنقوص للإسلام ولساحات العمل الدعوى والذي يقابله عند الدولة عدم المصداقية في كل شيء، ففجأة يصدر قرار باعتقال كل الشباب في منطقة ما أو قرار باعتقال كل من سبق اعتقاله، وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو قيل إن الحكم سينتقل بعد فترة من العسكريين إلى المدنيين، وإلى الآن ومعظم المحافظين من لواءات الجيش المتقاعدين.

كما أن الدولة تغافلت عن تحديد عدو لهذا الشعب، وقد كانت إسرائيل قبل معاهدة السلام، وتستمر في سياسة الاستفزاز الإعلامي، والتعدى على أحكام القضاء.

وفي كلمته أشار د. **ماهر عسل** عضو اللجنة المركزية بحزب التجمع إلى أن ظاهرة العنف معقدة وهي حصاد عدة ظواهر، منها العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والمشروع الحضاري والتبعية الأجنبية والثقافية والتراث والعوامل الاجتماعية، وهو ظاهرة مركبة تتضمن سلسلة طويلة وممتدة من الأفعال وردود الأفعال المتعاقبة.

أسلوب البلطجي

وعن دور النظام ومعالجته لقضية العنف والفتنة الطائفية تحدث د. **عبد المنعم أبو الفتوح** أمين عام مساعد اتحاد الأطباء العرب فقال: إن النظام الحاكم يلجأ إلى أسلوب البلطجي نتيجة افتقاره إلى الشرعية الشعبية ولابد لمعالجة ظاهرة العنف أن يتقارب النظام مع الشعب ويتخلى عن هذا الأسلوب ولايسن قوانين جديدة تحد من حرياته، وأن يتيح الفرصة للدعاة لكي يقدموا للشباب الدين بأصالته، وأن تتاح لهم مساحة في وسائل الإعلام ليواصلوا فكرهم من خلالها وإلا كيف يطالب الإخوان بالمشاركة وإبداء الرأى في أى قضية وهم محرومون من مجلة يعبرون فيها عن مواقفهم.

وأشار **أبو الفتوح** إلى أن النظام له دور في الفتنة الطائفية لكي يواجه بها بعض الضغوط الخارجية أو تحقيق مصالح داخلية، وأن الصحف الأمريكية تزايد على أى أحداث عندنا تخرج مانشيتاتها تقول إن المسيحيين يذبحون في مصر.

وقال د. **لواء بهاء الدين إبراهيم** مساعد أول وزير الداخلية إن أجهزة الأمن ليست ضد التطرف الذي يؤدى إلى التصوف ولايؤدي إلى العنف، ولكن الذى تعارضه هو محاولة فرض الرأى بالقوة لأن العنف يولد العنف وقال اللواء بهاء انه يؤمن بالكثير من الاراء المتطرفة لانها ليست كلها خطأ وإن المتطرفين على نصف صواب وان الشرطة تلجأ إلى اعتقال عدد كبير من الافراد في أعقاب أحداث العنف لأنها لاتعرف الفاعل الحقيقي في البداية.

وأشار د. **عبد المنصف حزين** نقيب الاجتماعيين إلى أن الدولة وجهت معظم اهتمامها إلى البنية الأساسية إلا أن البنية الاجتماعية لازالت مختلة وفي حاجة إلى حركة ودعم من كافة مؤسسات الدولة.

ووصف د. **حمدى السيد** نقيب الأطباء الجماعات الإسلامية بأنها فئة لاتقبل التعامل بقانون او حوار أو ديمقراطية ويكفرون المجتمع، وأن الإخوان المسلمين قبلوا الحوار رغم التضييق عليهم، وقبلوا الدخول في مجلس الشعب. وأشار نقيب الأطباء إلى أن غياب دور الأحزاب بما فيها الحزب الوطني الذى لاوجود له في الشارع، يؤدى إلى استمرار وتفشي ظاهرة العنف.

وقال في نهاية كلمته: نريد أن يحكمنا الاجتهاد واختلاف الرؤى، مالم يوجد نص قاطع.

واستعرض **وليم نجيب سيفين** ـ وزير الهجرة السابق ـ أسباب ظاهرة العنف، فقال: إنه قد يكون ناتجاً عن الضائقة الاقتصادية، والبيئة الاجتماعية، والفراغ السياسى، والتطرف الفكرى، والتيارات الخارجية، والبعد عن التوسط والاعتدال. وطالب سيفين بفتح باب الحوار مع كافة الأطراف والمعالجة التشريعية الصحيحة والاهتمام بالشباب.

«دور الشرطة»

واكد د: **أحمد العسال** ـ نائب رئيس الجامعة الإسلامية بإسلام اباد ـ ان هناك تحيزاً ضد الإسلاميين، وأن الشرطة في مصر ليس لها دور حضاري، وأن هناك خلطاً شائعاً حول الإسلام، وهو مظلة رحيمة، تشفق على الحيوان الاعجم فكيف لاتشمل رحمتها الإخوة المسيحيين.

وأشار الشيخ **جمال قطب** ـ مندوب شيخ الأزهر ـ إلى الدور الذى تلعبه وسائل الإعلام في مسخ الحقائق وتشويهها، مما يفرز أحداث العنف، وقال: إنه تابع كتابات فرج فودة لاكثر من عام، فوجد ان بها خللاً، وأن الخلافة العثمانية إذا صورت على أنها احتلال فإن ذلك يكون تشويهاً للتاريخ، واكد على أن وسائل الإعلام تسلط الضوء على الرأى

حوار صريح بين البابا شنوده والقيادات الإسلامية

الذى يرضيها من بين الآراء التى تقول إنها رسمية.

ونددد. **عصام العريان** ـ أمين عام مساعد نقابة الأطباء ـ بسياسة الدولة التى تعمل على تنامى الإرهاب، باتباع سياسة تجفيف «المنابع» بضرب المعتدلين حتى لا يتحولوا إلى متطرفين من وجهة نظرها، وقال إن قانون الإرهاب سوف يعطى الشرطة الحق فى الضرب فى المليان علناً وفى وضح النهار.

وفى كلمته قال **د. نعمان جمعة** ـ نائب رئيس حزب الوفد ـ إنه لاتوجد فى مصر فتنة طائفية، ولكن توجد محاولات من الخارج لإثارتها، وان اى مساس باى قبطى يرفضه كل المسلمين فى مصر، وان الإخوان المسلمين لايقبلون باى حال اى تهديد أو مساس بالإخوة الأقباط.

وطالب باستبعاد كلمة «تطرف» من المناقشة لانه ليس له معيار ثابت، وقال إن كل المجتمعات يوجد بها عنف سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً. وأن مايحدث عندنا هو إحساس بالظلم الاجتماعي، والظلم السياسى داخلياً وإحساس بالظلم الخارجي بسبب الاحتلال الجديد للمنطقة على يد أمريكا، وان الصراع السياسى فى بلادنا سيتسمر طالما ظل صندوق الانتخابات غير مؤهل لحسم هذا الصراع!

«الحكومة العاجزة»

واشار **د. بدر الدين غازى** ـ رئيس نادى تدريس جامعة القاهرة ـ إلى أن تعريف الإرهاب حتى الآن مازال رسمياً. فبينما يعتبر الذى يقتل الناس فى الشارع خارجاً على القانون، تقوم الحكومة نفسها بهذا الامر، وأن الأقباط والمسلمين كانوا على طول الخط ضد الحكومة، وأنه فى مجتمع تضيع فيه حقوق الاغلبية من الصعب أن تحصل الاقلية على حقوقها.

وأكد **غازى** على أن المجتمع المصرى قد كبر وتوسع، ولم تعد الاجهزة والهياكل الحكومية قادرة على استيعابه، مما يؤدى إلى الصدامات بينها وبين قطاعات الشعب ، وأنه لاسبيل لمواجهة العنف إلا بالحل الديمقراطى وإطلاق الحريات.

وتحدث المهندس **أبو العلا ماضى** ـ الامين العام المساعد لنقابة المهندسين ـ فاشار إلى ان أغلب الحوادث التى صورها البعض على أنها فتنة طائفية كانت حوادث عادية فى الحقيقة، وأن الإعلام الرسمي يمارس تهييجاً ضد الجماعات التى يسميها المتطرفة، مما يؤدى إلى اشتعال الاحداث وتصاعدها.

«الأقباط والشريعة»

وأعطيت الكلمة للبابا **شنودة الثالث**، فاعرب فى بداية كلمته عن تألمه لما يجرى للمسلمين فى البوسنة والهرسك، وأشار بعد ذلك إلى أن دائرة المكان الذى يشهد حوادث العنف تتسع، وأن الخطورة تأتى من وجود الأسلحة الكثيرة فى أيدى الكثيرين، وهى غير مرخصة، ويعاقب عليها القانون. وأنه أيا كانت الأسباب التى تدفع إلى العنف، فلايجب أن تؤدى إلى الجريمة.. وتساءل: من له حق التشريع والحكم بالقتل، ومن له حق التنفيذ؟ ونفى البابا مايشاع عن أن الأقباط يريدون إقامة دولة مستقلة فى أسيوط، ونفى وجود أية أسلحة بالكنائس. وقال إن الأقباط ليسوا هم العقبة الوحيدة فى سبيل تطبيق الشريعة، ولكن يريدون توضيح بعض النقاط وكيفية تحقيقها فى الواقع، وتساءل: هل فى ظل الشريعة سيعامل الأقباط كمواطنين لهم كل الحقوق، أم أهل ذمة، أم ككفار؟ وأشار البابا إلى أن موقف الأقباط واضح من القضية الفلسطينية. وعن علاقات المسلمين بالمسيحيين فى مصر. قال: إنه الآن لايمكن ان ينجح مسيحى فى أي انتخابات، وان المسيحيين حصلوا على قرار جمهورى سنة ١٩٧٢ ببناء كنيسة فى العياط، ولم يستطيعوا بناءها حتى الآن، وان هناك عشرات الكتب التى تطعن المسيحيين فى عقيدتهم.. وان هناك عبارة تؤلم جميع المسيحيين وهى «لا ولاية لمسيحى على مسلم».

وفى تعقيب للدكتور **سليم العوا** على كلمة البابا شنودة، قال : إن المواطنة حق، والذمة سياج فى ظل الشريعة الإسلامية، وان الإسلام منع الولاية العامة للمسيحى على المسلم رحمة به من حمل المسئولية، وان الخلاف الفقهى لايقف مانعاً أمام تطبيق الشريعة الإسلامية.

وفى ختام الندوة عقب الشيخ **محمد الغزالى** على كلمة البابا شنودة مشيراً إلى ان سماحة الإسلام كفيلة بأن تبدد أى قلق أو مخاوف لدى الأقباط، وأن قاعدة «لهم مالنا وعليهم ماعلينا» لاتتغير، وأن التطبيق هو الذى يوسع الدائرة أو يضيقها. وأن فتح الباب أمام الأقباط لبناء الكنائس دون ضوابط قد يؤدى إلى الصراع بين الطوائف المسيحية، كما حدث فى لبنان، وأنه لايمكن أن تنتقص حقوق أى مسيحى سواء المادية أو الأدبية باسم الإسلام.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٢



شهادة محمد حسنين هيكل حول دور البابا حتى نفيه ١٩٨١

حديث أخير للبابا فيه نفس التطرف الذى سبب فتنة السبعينيات



بقلم:
عادل حسين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٢



الكنائس والخط الهمايونى بين الحقيقة والمبالغة

بالأرقام والوقائع

دور المهاجرين والكنائس الأجنبية

للفتنة والاعتبار

ماذا جرى فى الخانكة والزاوية الحمراء؟

هيكل

السادات

شنودة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٢

اكتب مرة اخرى عن مخطط الفتنة الامريكية الصهيونية لإثارة المخاوف والنزاع بين المسلمين والاقباط ليمزقوا هذه الأمة ويستنزفوا عافيتها، فيتعطل إسهام مصر فى مشروع النهضة العربى الإسلامي. وقد ذكرت فى الأسبوع الماضى ان احداث الفتنة تتصاعد فى الفترة الأخيرة على نحو يذكرنا بذروة سبتمبر ١٩٨١، ولكن لمست من الرسائل والاستفسارات التى وصلتنى ان كثيرين لم يفهموا ما اشرت إليه: الشباب لايعلم، ومن عاصروا الاحداث نسوا.. ولذا رايت ضرورة ان نطلع الجميع على حقيقة ماجرى من اجل الاعتبار. ورايت كذلك ان اعتمد بشكل اساسى على ماكتبه الأستاذ محمد حسنين هيكل (فى كتابه: خريف الغضب)، لأن شهادته مبرأة عند الإخوة المسيحيين بالذات من مظنة الإساءة والتشويه، ومعروف انه فى كتابه هذا لم يكن يقصد تبييض وجه السادات باى حال، لا فى قضية الفتنة الطائفية، ولا فى أية قضية اخرى. وقد سجل الأستاذ هيكل فى مقدمة الكتاب انه استعان بالدكتور مراد وهبة، والدكتور ميلاد حنا للتعرف على الكنيسة القبطية عن قرب.

الرهبان الجدد والهجرة للخارج

■ يقول هيكل : إن بعض الشباب القبطى فى الاربعينات اتجه إلى الشيوعية تعبيراً عن حرصهم على المشاركة فى الحركة السياسية العامة، وبالنسبة للباقين «لم يكونوا بالطبع مستعدين للانضمام للإخوان المسلمين، ولم يكن هناك حتى ذلك الوقت — وبوضوح — تنظيم على نمط الإخوان المسلمين فى الناحية القبطية يمكن ان يستقطب نشاطهم»... «لكن ظاهرة ملفتة للنظر طرات فجاة بعد الحرب العالمية الثانية. لقد بدا عدد من شباب الأقباط من خريجي الجامعات - من كليات الهندسة والحقوق، ومن المتخصصين فى الأداب والفلسفة — يقدمون انفسهم إلى الأديرة طالبين الالتحاق بسلك الرهبنة. كانت الظاهرة مفاجئة، كما كانت ملفتة للأنظار. ولم يكن ممكناً لهذه الظاهرة أن تكون محض مصادفة، وإنما كان وراءها بالتأكيد منطق محدد فى فكره، وفى هدفه».

■ ننقل عن هيكل بعد ذلك تسجيله لظاهرة اخرى حدثت فى اواسط الخمسينات، «فمع تأميم شركة قناة السويس وعدد من البنوك الكبرى - بينها البنك الأهلى وبنك مصر — بدأت ظاهرة أخرى ملفتة للنظر وهي الهجرة الواسعة لعدد من شباب الأقباط الذين ذهبوا يحاولون بناء حياة جديدة فى الغرب، خصوصاً فى الولايات المتحدة وكندا واستراليا. كان هؤلاء نوعاً جديداً من المهاجرين، فقد كانوا مؤهلين علمياً باعلى الدرجات فى تخصصاتهم. وكانت البلاد التى هاجروا إليها على استعداد للترحيب بامثالهم. وعندما جاءت القوانين الاشتراكية ومعها التاميمات الواسعة، فقد لحقت بموجة الهجرة الأولى موجة ثانية، وكانت هذه المرة جماعات من اغنياء الأقباط. لقد ذهبت عائلات باكملها استطاعت ان تنقل اجزاء لاباس بها من ثرواتها إلى الخارج لكى تخوض تجربة حياة أخرى فى عدد من البلدان الأوروبية، التى لم تكن انماط الحياة فيها بعيدة عما الفته هذه العائلات. وهكذا وجد هؤلاء لأنفسهم مقرات جديدة فى سويسرا وفرنسا وغيرهما من بلدان أوروبا».

«ومن نتيجة هذه الهجرات - كما يكتب هيكل - ان الكنيسة القبطية اصبح لها فروع عبر البحار، فإن المهاجرين لم ياخذوا معهم تخصصاتهم العلمية، او ثرواتهم المنقولة فحسب، وإنما اخذوا ايضاً عقيدتهم الدينية. واصبحت الفروع الجديدة مراكز متقدمة للكنيسة الأم فى مصر تتبع تعاليمها، وتبعث إليها بمساعداتها، وتتوقع بالطبع فى مقابل ذلك ان يكون لها بعض التأثير على توجهات الكنيسة ذاتها. ولقد بدا هؤلاء فى الخارج يشكلون نوعاً من جماعات الضغط حتى فى مواجهة السلطة المصرية».

■ وفى الواقع — كما يؤكد هيكل - أن أبرز عوامل التغيير فى أوضاع الكنيسة تمثل فى «فروعها التى امتدت فى المهجر ونشطت، خصوصاً فى الولايات المتحدة وكندا، واعطت للكنيسة سنداً نشيطاً، بعيداً فى نفس



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٢

الوقت عن سلطة الدولة في مصر.. ثم إن هذه الفروع أصبحت مصدر موارد مالية تستطيع أن تساعد وتدعم.

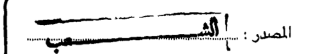
ولم تقتصر المساعدة والدعم على الموارد المالية، وإنما امتدت أيضا إلى مجال الدعم والمساندة المعنوية والسياسية».

مع الكنائس الأجنبية والأنبا صموئيل

ويضيف كتاب خريف الغضب أن «البابا شنودة راح يوثق علاقات الكنيسة القبطية ببقية الكنائس الكبرى في العالم وراح يحقق تواجداً دولياً ملحوظاً لكرسي مرقص الرسول. وكان من الخطوات ذات الدلالة في هذا الاتجاه أن البابا شنودة وقع سنة ١٩٧٣ إعلاناً مشتركاً مع البابا بول الجالس على عرش الفاتيكان في روما وقتها، يعربان فيه معاً عن اهتمامهما المشترك بتحقيق الوحدة بين كل الكنائس المسيحية. ولقد وصل ذلك كله إلى ذروته حينما دعي البابا شنودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية –بعد شهر واحد من زيارة قام بها إليها الرئيس السادات– لمقابلته الأولى مع الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارتر».

■ وقد تحدث هيكل مطولاً عن العلاقة المتنامية بين الكنيسة المصرية ومجلس الكنائس العالمي. وفي هذا الصدد تناول دور الأنبا صموئيل، الذى شغل منصب أسقف الخدمات، فكان «في واقع الأمر بمثابة مسئول عن العلاقات الخارجية للكنيسة القبطية، فقد أصبح اختصاصه يشمل الاتصال مع الكنائس الأخرى (الفاتيكان وكنتربرى)، ومع مجلس الكنائس العالمي، ومع الكنائس القبطية التي بدأت تنتشر في المهجر، خصوصاً في أوروبا وأمريكا (بلغ عدد هذه الكنائس في أمريكا وقت تأليف الكتاب ٧٤ كنيسة). وقد أصبح الأنبا صموئيل مسئولاً أيضاً عن الشئون المالية للكنيسة. ومع بداية سياسة الانفتاح، أظهر الأنبا صموئيل (كل هذا بقلم هيكل) براعة ملحوظة في إعادة ترتيب الشئون المالية لعدد من العائلات القبطية المشهورة التي كانت قد بقيت في مصر. كان الأنبا صموئيل هو المسئول عن إيجاد فرص عمل ضخمة لهم. واستطاع أن يجيئهم بتوكيلات عديدة لأكبر البنوك، خصوصاً في ألمانيا الغربية، التي بدأت في ذلك الوقت تلعب دوراً ظاهراً في نشاط وتمويل وتوجيه مجلس الكنائس العالمي، بعد أن تأثرت الموارد الأمريكية لهذا المجلس نتيجة لانكشاف علاقته بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.. كان الأنبا صموئيل هو الذى أوجد وظائف كبيرة لكثيرين منهم في البنوك الأجنبية التي عادت مسرعة ونشيطة تفتح أبوابها في مصر.. وعندما قتل الأنبا صموئيل ـ مع الرئيس السادات ـ في حادث المنصة (٦ أكتوبر)، ظهر أن هناك حساباً باسمه في أحد البنوك السويسرية مقداره ١١ مليون جنيه استرليني، وكانت هناك في نفس الوقت وصية من الأنبا صموئيل تحدد أن هذه الأموال أموال الكنيسة، ولاحق فيها لأحد غيرها. وبالفعل فقد كانت هذه كلها تبرعات واعتمادات وضعت تحت تصرفه بوصفه أسقفاً للخدمات، ومسئولاً عن العلاقات الدولية للكنيسة».





خلاف شنودة مع متى المسكين

■ لقد تحدث الأستاذ هيكل ــ كما ذكرنا ــ عن الشباب من خريجي الجامعات الذين آثروا الالتحاق بسلك الرهبنة بعد الحرب العالمية. وهذا الجيل لاحظنا أنه وصل في السبعينات إلى قمة المناصب الكنسية. لقد أشرنا تواً إلى الأنبا صموئيل، ونضيف هنا الأنبا جريجوريوس (أسقف البحث العلمي)، و«لكن النجم الأكثر لمعاناً في هذا الجيل من الأساقفة كله كان نظير جيد، فقد تخرج من كلية الآداب وأصبح صحفياً وكاتباً وشاعراً قبل أن ينخرط في سلك الرهبنة، ثم جرى رسمه أسقفاً تحت اسم الأنبا شنودة، وجلس كما نعلم على الكرسي البابوي»، منذ عام ١٩٧١، أي بعد وفاة البابا كيرلس.

■ وقد أشار هيكل كذلك إلى نجم آخر من نجوم هذا الجيل من الرهبان الشبان، والذي اختار لنفسه بعد رسامته لقب متى المسكين، ويقول هيكل: «إن الخلاف قد دب بين الأنبا شنودة وبين متى المسكين، كان كلاهما يمثل مدرسة في الفكر وفي العمل، وفي حين أن الأنبا شنودة كان يرى أن الكنيسة مؤسسة شاملة مكلفة بأن تقدم حلولاً لكل المشاكل وأجوبة لكل الأسئلة المتصلة بالدين والدنيا، فإن متى المسكين كان له رأي آخر هو أن الدين علاقة بين الله وبين ضمير كل فرد، وأنه لاينبغي أن تكون له علاقة بالسياسة».. هذا الخلاف مازال قائماً حتى الآن بين الرجلين.

****

في ضوء ماذكرناه كله نتابع الآن بسرعة ماحدث منذ عام ١٩٧٢، لندرك كيف استغل الأعداء هذه الوقائع والثغرات (وماقابلها من تطورات على الجانب الإسلامي)، لإحداث فتنتهم، والتي بلغت ذروتها الأولى عام ١٩٨١، وأخشى أن تصل إلى ذروة ثانية في الفترة القريبة القادمة، إن لم يتحرك العقلاء.

****

معروف أن بناء الكنائس الجديدة مقيد حتى الآن بالحصول على إذن من رئاسة الدولة، وهذا الوضع ترتبت عليه مشاكل (وسنعود لذلك فيما بعد)، ونرجع هنا إلى كتاب «خريف الغضب»، حيث يقول إن «المشاكل كانت تتحول إلى احتمال صدام حينما تنشأ فجأة كنيسة جديدة لم يصرح بقيامها. وفي الواقع فإن عملية إنشاء الكنائس الجديدة بدت في جزء منها ـ وفي بعض المراحل ـ وكأنها عملية تهرب أو تهريب. كان أحد القادرين يقوم ـ بإرادته أو بتكليف ـ بشراء قطعة أرض في موقع ممتاز، ثم ينشيء على أطرافها مجموعة من المباني الصغيرة تضم في الغالب بعض الدكاكين التجارية، وينشيء في وسط الأطراف مساحة من الفراغ تستعملها في البداية مجموعات من الشباب للرياضة، ثم تتحول قاعات الرياضة إلى اجتماعات دينية، ثم يقام من حول الساحة جدار. وذات ليلة وتحت جنح الظلام يقام فيها مذبح كنسي، ثم يجيء أحد الأساقفة لتدشين المذبح، وتصبح الساحة كنيسة من الناحية الدينية لايجوز المساس بها لما اكتسبته من قداسة الصلوات. وبعد فترة من الزمن تنشأ المداخل والمنارات والأجراس، ويتم الدهان الداخلي وتعلق الصور، وحجاب الهيكل من أموال التبرعات، وتصبح الكنيسة ـ شكلاً وموضوعاً ـ أمراً واقعاً مهما كانت اللوائح والخطوط».

فتنة الخانكة.. وقرار غير طبيعي للبابا

■ .. شيء من ذلك حدث في الخانكة (قرب القاهرة)، فبعد ستة أشهر من انتخاب البابا شنودة، قامت كنيسة بالطريقة التي ذكرناها، فهاج الناس، وقامت الشرطة بإزالة المنشآت. ولكن هذا التصرف المعتاد قابله قرار غير معتاد، إذ «أصدر البابا أمره في اليوم التالي لمجموعة من الأساقفة أن يتقدموا



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٢

موكبا ضخما من القسس، ويسيروا صفا بعد صف في زحف شبه عسكري إلى مابقي من مبنى «الكنيسة»، ثم يقيموا قداس صلاة حتى بين أطلاله. وكانت الأوامر لهم أن يواصلوا التقدم مهما كان الأمر، حتى إذا أطلق البوليس عليهم نيران بنادقهم».. هذا كلام هيكل، وأضيف إليه تعليق وثيقة قبطية تقول «لولا تدارك المسئولين وإنزال قوات من الجيش لمنع الأهالي من الاحتكاك بالكهنة.. لحدثت مجزرة حقيقية».

لقد تشكلت أيامها لجنة في مجلس الشعب للتحقيق في موضوع الخانكة وماحوله، ويبدو من التقرير أن الأصابع المحركة للفتنة كانت نشطة على الجانبين، ويذكر أن المطالبة ــ أيامها ــ بتطبيق الشريعة كانت على قدم وساق، كما هو شأنها اليوم، ويسجل تقرير اللجنة أن بعض رجال الدين المسيحي عقدوا مؤتمراً في الاسكندرية يومي ١٧و١٨ يوليو ١٩٧٢،

واتخذوا فيه قرارات أبرقوا بها إلى الجهات المسئولة ومجلس الشعب، وكلها تدور حول المطالبة بما سموه «حماية حقوقهم وعقيدتهم المسيحية... وأنه بدون ذلك سيكون الاستشهاد أفضل من حياة ذليلة» (تماما كما نقرأ هذه الأيام في مجلة وطني).. ويصف تقرير لجنة مجلس الشعب هذا الموقف بأنه «كان موضع استياء عام من كافة الطوائف المسيحية نفسها». (اللجنة بالمناسبة كانت من أعضاء بارزين عقلاء مسلمين ومسيحيين، وكان رئيسها المرحوم الدكتور جمال العطيفي علمانيا وطنيا متزنا).

صيام وعصيان لرفض الشريعة

■ ... هدأت الأحوال فترة، ثم سمعنا عن مجمع الآباء الكهنة وممثلي الشعب القبطي الذي انعقد في الاسكندرية تحت رعاية البابا «يناير ١٩٧٧». وقد صدر عن المؤتمر بيان منعت السلطات نشره، وجاء في البيان (بمناسبة اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع) أنه «مادام الأمر متعلقا بتطبيق الأحكام الواردة في القرآن وسنة نبي الإسلام، فلا يتأتى أن يلزم بهذا التطبيق غير المسلمين، وأن التزام غير المسلمين بعقيدة الإسلام، يتعارض مع أقدس حقوق الإنسان وأولى حريات المواطن المصري في الدستور الدائم وهي حرية العقيدة، بل وتأبى هذا تعاليم الإسلام ذاته حيث لا إكراه في الدين.. إلخ».

لاشك أن ماجاء في البيان عجيب، إذ من قال إن تطبيق الشريعة في مجال العلاقات الاجتماعية والمدنية يتعارض مع العقيدة الدينية للمسيحيين؟ إن التدين وفقه العبادات مسألة لاتتدخل فيها الدولة، وحرية المسيحيين في هذا الشأن مطلقة، أما القوانين والمعاملات فنحن كمصريين وعرب نملك في شأنها مدرسة فقهية عريقة، عاش في ظلها المسلمون والمسيحيون قرونا عديدة في سماحة وتراض، فلم لانطور أحكام هذه المدرسة بفكر جديد معاصر، بدلاً من الاستناد إلى الأصول الغربية التي تمثل الآن قوانين فرضت علينا في عصر الاستعمار الأوروبي (وهي لاتمت للمسيحية بسبب بالمناسبة)؟

■ ماعلينا .. هكذا كان بيانهم في ١٧ يناير ١٩٧٧، وتأييداً لما جاء في هذا



البيان (كما يقول هيكل) وكنوع من الاحتجاج الهادىء على إهمال تنفيذها، «فقد قرر المؤتمر أن تكون الفترة مابين ٣١ يناير إلى ٢ فبراير فترة صيام، ويظل المؤتمر منعقداً حتى تستجيب السلطات إلى مقترحاته..... ويبدو أن أعمال المؤتمر لم تكن قاصرة على حدود مصر، لأنه تلقى رسائل تأييد عديدة من جماعات قبطية خارج مصر».

ياسبحان الله، كل هذا السيناريو يتكرر في أيامنا هذه، دعوات للصلاة والصيام في (وطني) تصاحبها رسائل التأييد من الخارج!

****

اذكر ان شيخ الأزهر (فضيلة الشيخ عبد الحليم محمود عليه رحمة الله) كان قد رد أيامها على المؤتمر القبطي بمؤتمر إسلامي أكد ضرورة تطبيق الشريعة (يوليو ١٩٧٧).. ويقول هيكل: إن حرارة هذا التوتر ارتفعت طوال سنتي ١٩٧٨ و١٩٧٩، «وفي ٢٦ مارس ١٩٨٠، ألقى البابا شنودة خطاباً غاضباً عارض فيه فكرة أن تكون الشريعة الإسلامية أساساً لقوانين تطبق على غير المسلمين..... وفي نفس الخطاب الغاضب أعلن البابا أن صلوات عيد القيامة لهذه السنة لن تقام كنوع من الاحتجاج على إهمال ماتقدم به الأقباط من طلبات. وعوضاً عن حضور قداسات الجمعة الحزينة، فقد قرر البابا أنه سوف يذهب ومعه الأساقفة إلى احد الأديرة في الصحراء يصلون من أجل الخلاص مما يعانونه من ضغط. وأصدر أمره إلى كل رجال الكنيسة بأن لا يتقبلوا التهاني بعيد القيامة من أي مسئول رسمي تبعث به الدولة لتهنئة الأقباط بهذا العيد».

الزاوية الحمراء وإجراءات سبتمبر

■ في يونيو ١٩٨١، يكتب هيكل إن مصر «شهدت أسوأ حوادث الفتنة الطائفية منذ سنوات بعيدة. لقد تحول في حي الزاوية الحمراء شجار شخصي إلى معركة مسلحة. ومرة أخرى كانت بداية الشجار محاولة (غير قانونية) لبناء كنيسة»، ولكن استخدم السلاح بغزارة، وحسب بيان وزير الداخلية أمام مجلس الشعب آنذاك، فإن عشرة قتلوا أثناء الاشتباكات، كما جرح خمسة وأربعون، وقد زاد عدد القتلى فيما بعد. وجاء في بيان الوزير أنه تم ضبط ثلاث وأربعين قطعة من السلاح.. ويذكر أن الشرطة قامت بعد هذه الأحداث بحملة تفتيشية في الصعيد بحثاً عن أسلحة مهربة، فعثرت على ٣٠٠٠ قطعة سلاح غير مرخصة من مختلف الأنواع، وكان بينها مدفع مضاد للطائرات!

السادات قال إنه لن يسكت على هذا التصاعد في الفتنة. والبابا ــ من ناحيته ـ لم يسكت، وحسب الوثيقة القبطية التي أشرت إليها سابقاً، يقال إن البابا عقد اجتماعه بالمجمع المقدس، فكان أكثر من نصف الأعضاء غير موافقين على قراراته، وأوضحوا له أنها ستضر بمصالح الكنيسة، فأجاب «بانعيش بكرامة يانموت بكرامة»، ونفذ وعيده بإلغاء الاحتفالات بعيد القيامة، كما رفض استقبال كبار المسئولين للتفاهم (حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية، والدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء).

وكان مفروضاً أن يسافر السادات إلى الولايات المتحدة، ويقول هيكل: إن البابا شنودة «بعث بالأنبا صموئيل إلى الولايات المتحدة قبل زيارة السادات لكي يهدىء من ثائرة الجمعيات القبطية ويرجوهم عدم استفزاز الرئيس، ولكن معروف أن العكس قد حدث، إذ تدافعت عرائض الاستنكار والاحتجاج الموجهة إلى الرئيس الأمريكي والكونجرس ضد الحكومة المصرية تتهمها بالتعصب ضد أقباط مصر. ونشرت في الجرائد الواسعة الانتشار إعلانات (باهظة التكاليف). وأثناء وجود السادات وزعت المنشورات، وتجمعت مسيرات الاحتجاج أمام البيت الأبيض.

****

..... ثم أصدر السادات قرارات ٣ سبتمبر التي ضربت بحماقة في كل الاتجاهات، واعتقلت وتوعدت كل أصناف البشر، وكان ضمن القرارات ـ كما نعلم ــ نفي البابا في دير وادي النطرون، وقبض على ثمانية أساقفة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٢

وأكثر من ١٨ كاهنا، وعشرات من مثقفي الاقباط، وقد ظل البابا في منفاه ثلاث سنوات، وبعد مباحثات واتصالات (في عهد الرئيس مبارك) عاد البابا إلى مباشرة مهامه وإلى القاهرة في يناير ١٩٨٥.

****

وبعد....

لقد استعدت كل هذه الوقائع كي نستفيد بخبرتها في مواجهة المستقبل، فنحن نهدف إلى وقف تداعيات الفتنة، بحيث لاتصل إلى مايريده الأعداء.: وإذا كنت قد قصرت عرضي على موقف الكنيسة وغالبية الأقباط، فليس مقصوداً أن الجانب الإسلامي (بكل فئاته) كان مبرءاً من الشبهات بعيداً عن اقتراف الأخطاء. فهذا غير صحيح قطعاً، ولكن الكل يتحدث عن هذه الأخطاء والحماقات على نحو لايحتاج في ظني مزيداً، وكان يحسن بالتالي ان نركز على أخطاء الجانب الاخر حتى يكون استيعابنا للصورة كاملاً، ونستطيع بالتالي أن نقدم الحل الشامل والعادل.

إن العملاء الذين يخترقون كل المؤسسات (وضمنها الدولة وأجهزتها الأمنية) موقفهم معروف ومخطط للاستفزاز وتصعيد الفتنة، وهؤلاء لا مجال للكلام معهم، فليس امامنا مع هؤلاء إلا ان نكشفهم ونضربهم، ولكن حديثنا كله موجه إلى الأبناء المخلصين لهذا الوطن لكيلا يقعوا بسذاجة في براثن الاعداء ومخططاتهم، واول ماقلناه — ونقوله - في هذا الصدد وعلى سبيل التنبيه، إن قصر السباب أو النقد على المسلمين باعتبارهم دوماً سبب كل مصيبة لايمكن ان يكون مدخلاً لإنهاء التوتر وتصفية الجو، فهذا الكلام غير صحيح، والإصرار عليه استفزاز مثير للفتنة، وهو بالتالى يخدم الأعداء.

إن جمهور القبط يعتقد أن الإسلاميين هم وحدهم المتطرفون، ولدحض هذا الزعم، لجأت في هذا المقال إلى سرد الوقائع لكي اثبت ان التعصب للرأى إلى حد الصدام الدموى بدلاً من التدرج والبحث عن حل وسط، ساد في كثير من الأوساط القبطية، كما ساد في كثير من دوائر المسلمين، منذ أوائل السبعينات حتي الآن، وهذا العناد المتبادل آن له ان يتوقف.

وينقلنا هذا إلى ماسمعته من قداسة البابا شنودة في ندوة ممتازة، أقامتها نقابة المهندسين برئاسة نقيبها المهندس حسب الله الكفراوى. هذه الندوة كانت عن ظاهرة الإرهاب، وسرعان ماتركز حديثها على قضية الفتنة الصهيونية بين المسلمين والأقباط.. لقد سمعت البابا يردد في هذه الندوة المطالب القبطية التقليدية، وأخص منها حديثه عن ازمة بناء الكنائس، والخوف من الشريعة وحوادث العنف والقتل. وفي كل هذه القضايا أرى للاقباط بعض الحق، ولكن ليس بالحجم الذى جاء على لسان البابا، والذى يعتبر امتداداً لأسلوب التطرف والعناد.

بالنسبة للكنائس مثلاً، نسمع عن حكاية «الخط الهمايوني» الذى يستفاد من اسمه الغريب في إلقاء الفزع وعلامات التعجب، وواقع الحال ان البابا يعترف بانه لاتوجد مشكلة عويصة في بناء الكنائس، رغم وجود القانون الذى يسمي «الخط الهمايونى» بمعنى أنه لايوجد قبطى يفتقد مكاناً يتعبد فيه، بل إن عدد الكنائس (بالارقام الرسمية وبالمشاهدة) لايتناسب مع عدد الأقباط. وهذا العدد المتزايد للكنائس (بتمويل كثيف) يفتح باب تنافس وتدافع عند المسلمين بدورهم في بناء المساجد، حتى لايتغير طابع البلد الإسلامي، وهذا كله غير طبيعي وغير صحي... لابد من

٣٠٨



ضوابط إذن، ومن المؤكد ان القانون العثمانى القديم يحتاج إعادة صياغة، ولكن تهويل الأمر (رغم انه لايعتبر مشكلة خطيرة فى الواقع العملى) هو مايثير دهشة المسلمين، ولا اظنه من قبيل الحكمة.

إذا انتقلنا من هذا إلى حديث البابا عن العنف ومخاوفه من تطبيق الشريعة، سنصل إلى النتيجة نفسها : هناك بعض الحق، ولكن التطرف والعناد يفسدان الأمر ويفتحان باب الفتنة.

هكذا كان الحال حتى سبتمبر ١٩٨١، وهكذا يمكن ان تتطور الأمور خدمة للأعداء..... ويجب ان نتحرك ونتعقل قبل أن نسال الله اللطف.

بإذن الله تعالى ننشر فى العدد القادم الجزء الثانى من مقال د. عبد الله الغزالى رداً على المواطن الذى كتب للرئيس مبارك



المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٢

الارهـــــاب والتطـــــرف

فشلت الحكومة على مدى سنوات فى التوصل لحل مشكلة الارهاب التى يتصاعد خطرها يوما بعـــد يوم . وانفردت بالساحة تواجه العبث القاتل الذى يهدد الامن والاستقرار . ولم يحظ موضوع الارهـاب باهتمـام الاغلبيـة العظمى من المواطنين الذين تؤرقهم مشاكلهم الخاصة فانشغلوا بها . ولم يهتـم المتـخصصون بدراسة اسباب وابعاد التطرف وسبل النجاة من امتداد جذوته فى حين حظيت موضوعات اقل اهمية وخطرا على الاهتمام . اكتفينا بعقد ندوات محدودة رفضها معتنقى المذاهب الغربيـة الـواردة الينـا من الشرق فى اخطر غزو لعقول ووجدان شبابنا الحائر المتعثر بمعاناة الفراغ والضياع ليقع فريسة سهلة فى شراك هذه المـــــذاهب كان من الضرورى الوقوف بجدية بعد ان فرضت الاحداث نفسها للخروج من هذا المأزق بعد ان استشرى شر الارهاب والتطرف حتى اصبح يهدد الجذور الاصيلة التى تكون حضارة الاف السنين .

رأت الجكومة ان الخروج من هذا المـأزق بالمواجهـة والـحسم الفضل فتقدم بقانـون صارم اقـــره مجلس الشعب .

ان مسئوليـة مواجهـة الارهـــاب مسئولية كل مواطن وعلى كل مواطن ان يدرك دوره .

يروى التاريخ عن الطوائف المارقة التى تخفى تحت ستار العقائد الدينية اراء ثورية تدعو الى الفوضى الاخلاقية والقانونية ومن هذه الطوائف طائفة الاسماعيلية التى تديـن بالعقيـــدة الشيعية التى تعتقد ان على رأس كل جيل من ابناء الامام على كرم الله وجهه الى الجيل الثانى عشر اماما او زعيما . وان هذا الامام يختار من يخلفه فى هذه الزعامة . ويمثل الامام جعفر الصادق الامام السادس لهذه الطائفة . ويمثل الامام موسى الامام السابع . حتى جاء الامام الثامن عبدالله بن ميمون القداح وارسل يدعو الى عقيدة الطائفة فى بلاد الاسلام وكان يطلب الى المبتدىء قبل الدخول فى الطائفة ان يقسم بالا يفشى شيئا من اسرارها وان يطيع الزعيم فى كل ما يأمر به . وكانت تعاليمهم قسمين : احدهما : باطنى واخر ظاهرى وكـان يقال لم يدخل مذهبهم انه بعد ان يمر بتسعة مراحل ترفع عنه جميع الحجب وتنكشف له العقيدة الخفيـــة (الله هو كل شىء) فيصبح فوق كل عقيدة وفوق كل قانون وفى المرتبة الثامنة يقال له ان الكائن الاعلى لا يمكن ان يعرف عنه شىء وان احدا لا يستطيع أن يعبده .

وخلف عبدالله القداح عام ٨٧٤ عراقى يدعى حمدان قروط الذى كان من اهدافه القضاء على قوة العرب واعادة الدولة الفارسية وانضم اليه الاعوان والاتباع وفرض عليهم تقديم خمس اموالهم اليه ليصبح ملكا عاما للجماعة . ثم نادى زعيم الجماعة بشيوعية الـملك والنساء واخـذوا يفسرون القرآن مجازيا دون تقيد برأى اهل السنة ويقاومون اقامة الاضرحة .

وبلغ من امرهم ان اقاموا فى عام ٨٩٩ دولـة مستقلـة علـى الشاطـىء الغربى للخليج الفارسى وهزموا جيش الخليفة عام تسعمائة ٩٠٠ وافنوه عن اخره وفى عام ٩٠٢ اجتاحوا بلاد الشام ووصلوا الى ابواب دمشق وفى عام ٩٢٤ نهبوا البصرة والكوفة وفى عام ٩٣٠ نهبوا مكة وقتلوا ثلاثين الـف مسلم .

وفى عام ١٠٩٢ تولى الحسن بن الصباح زعامة الطائفة فاستولى على حصن (عش النسر) شمال ايران ومن هذا الحصن المنيع شن حربا عوانا من التقتيل والارهاب على اعداء الشيعة. كانت هذه الطائفة عبارة عن تشكيلات من الجماعات السرية وادنى طبقاتها الفدائيين الذين يطلب اليهم ان ينفذوا من غير تردد او تفكير كل ما يصدره لهم رؤساؤهم من الاوامر .

ولقد اعد زعيم الطائفة خلف حصن (عش النسر) حديقة اطلق عليها اسم الجنة وجمع فيها من وسائل الراحة والفتيات . وان الذين يريدون الانضمام للطائفة يقدم لهم المخدرات حتى اذا غابوا عن وعيهم جىء بهم الـى الحديقة فاذا عادوا الى صوابهم قيل لهم انهم فى الجنة . وبعد ان يقضوا بضع ايام يستمتعون فيها بالخمر والنساء ولذيذ الطعام يخدرون مرة اخرى بالمخدر ثم ينقلون من الحديقة فاذا استيقظوا وسألوا عن الجنة التى كانوا فيها قيل لهم انهم سيعادون اليها ويبقون فيها الى ابد الدهر اذا اطاعوا الزعيم واخلصوا له واستشهدوا فى سبيله .

ان الخطر الحقيقى فى الغزو الفكرى لعقول شبابنا من تلك المذاهب يقابله خطرا اشد فى غزوها لعقيدتنا التى ندين به والتى يجاهر بها علنا رءوس بعض الجماعات التى تدين فى ظاهرها بعقيدة اهل السنة .

ابراهيم عبد[illegible]

عضو المجلس القيادى لحزب مصر الفتـاه ورئـيس قطـاع الوجــه البحرى



المصدر : أمـــــايـــــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٢

ابراهيم شكرى ينفعل ولا يفكر !!

مصر.. ليست بعيدة عن الاسلام.. والمصريون . أكثر الشعوب تديناً

● العيب الكبير الذى لن يستطيع ابراهيم شكرى التخلص منه ابدا .. هو الانفعال الزائد عن الحد .. مع انه يعلم جيدا ان هذا الانفعال يبطل عنده ملكة التفكير .. ويجعله يلقى كلاما كثيرا على عواهنه .. دون اى منطق او حجة .

● وللاسف الشديد .. دائما ما يظهر هذا العيب الكبير عندما يلتقى ابراهيم شكرى مع بضع عشرات من اعضاء حزبه الذين يجدون تعبا شديدا لارضاء رغباته ومطالبه الكثيرة حتى تلتقط له الصور امام الميكرفون وفى السرادقات .

● وتنشر صحيفة « الشعب » بالامر المباشر .. فى كل عدد نفس الكلام المكرر والمعاد الذى يقوله شكرى ـ بلا منطق ولا حجة ـ فى كل مكان يذهب اليه .

● من امثلة هذا الكلام المكرر ما نشرته الصحيفة على لسان شكرى مؤخرا حيث قال : « ان الطريق الصحيح لمقاومة الارهاب هو مزيد من الحرية والديمقراطية باطلاق حرية تكوين الاحزاب واصدار الصحف » .

● وقال ايضا : « ان الحكومة تمهد لاصدار قانون جديد لمكافحة الارهاب بافتعال الاحداث للقبض على الناس بالشبهة واعتقال الشباب بالجملة .. وتلفيق التهم للابرياء الصالحين .

● واكد ـ اخيرا ـ انه لا حل الا بالاسلام ، ولا امن ولا امان الا بالاسلام ، وعندما نعود الى الاسلام سيعم الامن والسلام ارجاء الدولة » .



المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعليق

● طبعا .. هذه المغالطات .. ما كان سيقع فيها ابراهيم شكرى لو انه فكر وقدر .. قبل ان يطلقها فى الهواء .. وقبل ان يشتعل حماسه .. فيضيع منطقه ، وتذهب حجته .

● وبمراجعة بسيطة يقوم بها المجاهد الكبير الآن بينه وبين نفسه لما قاله بعد ان هدا انفعاله الزائد عن الحد .. واستراحت اعصابه .. سيجد انه ابتعد كثيرا عن الحقيقة ، وأنه جانب الصواب .. وحق عليه ان يعود الى رشده .

● إنه يقول ان الطريق الصحيح لمقاومة الارهاب هو مزيد من الحرية والديمقراطية باطلاق حرية تكوين الاحزاب واصدار الصحف ، وهذه ـ والله ـ كلمة حق اريد بها باطل .. فليس هناك شك فى ان مصر مبارك تسعى جاهدة لتوسيع القاعدة الديمقراطية .. وتعطى كل الاتجاهات السياسية الأمنة فى ان تنظم نفسها .. وتعبر عن امالها .. ولكن فى اطار الدستور والقانون والشرعية .. والسلام الاجتماعى .. والاستقرار .

● والرئيس مبارك بنفسه اكد فى كل مناسبة بأن التجاوزات التى تحدث باسم الديمقراطية لن تعالج الا بمزيد من الديمقراطية .

● وبناء على هذه الرؤية الديمقراطية .. اصبح فى مصر ١٢ حزبا سياسيا .. واكثر من ٢٠٠ صحيفة .. واعطى القانون لأى حزب سياسى الحق فى اصدار ما يشاء من الصحف .

● وحتى الاحزاب التى تعترض عليها لجنة الاحزاب اعطاها القانون الحق فى ان تتوجه الى القضاء ـ وهو سلطة موقرة فى الدولة ـ لتاخذ حقها القانونى والشرعى فى الصدور ان كان لها حق .

● هل بعد هذا يمكن ان ياتى شكرى فى مؤتمر عام ويقول امام الناس انه يطالب بمزيد من الحرية والديمقراطية واطلاق حرية تكوين الاحزاب .

● ان العمل السياسى الذى تتحدث عنه ـ يا سيد ابراهيم شكرى ـ شىء ، والارهاب شىء آخر مختلف تماما .. فى الاصل والفرع .. العمل السياسى يقوم على مخاطبة الجماهير بالعقل والمنطق والاقناع .. اما الارهاب فيقوم على الرصاص ومصادرة الفكر والعقل .. وهو لذلك مذموم ومرفوض .

● اما الفرية الشنعاء التى يروج لها المجاهد .. فتتمثل فى ان الحكومة هى التى تفتعل احداث العنف لتروج لاصدار قانون مكافحة الارهاب ، وهذا كذب وافتراء وبهتان عظيم سوف يساءل عنه ابراهيم شكرى امام خالقه يوم القيامة .

● كيف يتصور عاقل ان الدولة التى تسعى لتثبيت اركان الاستقرار اللازم لمسيرة التنمية ، والدولة التى تنفق ملايين الجنيهات لتوفير الأمن والأمان هى التى تفتعل الاحداث ؟!

● .. ولماذا تقبض الحكومة على الناس بالشبهة ؟!.. ولماذا تسعى لاعتقال الشباب ؟!.. ولماذا تلفق التهم للابرياء الصالحين ؟!.

● ان هؤلاء الناس الذين يتحدث عنهم شكرى هم جماهير الأمة .. والشباب .. هم ذخيرتنا للمستقبل .. والابرياء الصالحون هم صفوة ابناء هذا الوطن الذين تبنى عليهم الدولة آمالها وطموحاتها .. فكيف تضحى الحكومة بهؤلاء ؟!

● إنه خلط رهيب للأوراق .. ولعبة مكشوفة لاثارة الفتن .. كنا نربا بالمجاهد الكبير ان يضع نفسه فيها .

الذين تقبض عليهم الحكومة هم المتهمون فى قضايا ارهاب واعمال عنف .. وهم يقدمون الى القضاء العادل الذى يقرر مصيرهم اما بالادانة او البراءة .

● يبقى بعد ذلك ان نقول لشكرى : عيب الحديث عن عودة مصر للاسلام .. فمصر لم تكن ابدا بعيدة عن الاسلام .. وشعبها هو اكثر الشعوب الاسلامية تمسكا بدينه .. وان كانت هناك بعض السلبيات فالعلاج لا يعنى ان تستثمر الهدف النبيل من اجل مكاسب رخيصة لحزبك الذى مازال يصور صدام حسين على انه صلاح الدين الأيوبى !!



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٢

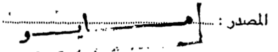
«عسل» التجمع.. مر!!

الارهاب.. يختلف عن العمل السياسى وتشديد العقوبات لا يمس الحرية!

أحداث العنف الطائفى التى شهدتها بعض المناطق مؤخرا جعلت الجميع يشعر بضرورة التكاتف لمواجهة خطر الارهاب .. لكن د. ماهر عسل ، أمين الاعلام بحزب التجمع له رأى اخر يقول : « ان الحكومة بسلوكها اليومى تنفخ فى نيران التطرف والعنف والارهاب حتى اذا ما طالتها النار صاحت بالجماهير الشعبية : لابد من التضحية ببعض ما تبقى لديكم من حريات لكى نواجه التطرف .

يضيف د. ماهر عسل : ارى ان أزمة الثقة بين الحكومة والمعارضة تجعل احتمالات التوصل الى صيغة قانونية لمكافحة الارهاب امر بعيد الاحتمال !



المصدر : 

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● التعليق

● من الواضح ان حزب التجمع على وجه التحديد له موقف مختلف من قضية التطرف والارهاب لانه الوحيد تقريبا الذى يرى ان الحكومة هى التى تصنع الارهابيين وقد عبر عن ذلك من قبل حسين عبدالرازق رئيس تحرير مجلة اليسار .. وهاهو امين الاعلام بالحزب يزعم ان الحكومة بسلوكها اليومى تنفخ فى نيران التطرف والعنف والارهاب .

● ولم يذكر لنا الدكتور عسل طبيعة هذا السلوك الحكومى الذى ينفخ فى نيران التطرف لان الوقائع تقول عكس ذلك فالحكومة تتبع مجموعة من السياسات التى تهدف الى وقف التطرف ومكافحة الارهاب .

فمثلا تحرص الحكومة على توجيه قوافل الدعوة الاسلامية الى التجمعات الجماهيرية وخاصة فى المحافظات التى توجد بها بعض عناصر التطرف لشرح الاراء الفقهية السليمة فى الموضوعات المختلفة والرد على جميع تساؤلات الشباب ودحض افكار المتطرفين .

● كما تهتم الحكومة ممثلة فى الاجهزة التنفيذية بالتعاون مع الاجهزة الشعبية فى الاهتمام بالمناطق التى تتركز فيها عناصر التطرف بتوفير كافة الخدمات لهذه المناطق وتوعية الاهالى للابتعاد عن هذه العناصر ومحاصرتها .

● وعلى المستوى الامنى ، تقوم الحكومة بجهد خارق للعادة لمواجهة عناصر التطرف الارهابية .. وقد فقدت الشرطة العديد من رجالها الذين سقطوا شهداء فى هذه المعركة .

● واخيرا تقدمت الحكومة الى مجلس الشعب بالتعديلات التشريعية اللازمة التى تكفل مكافحة الارهاب .

● ولم تطلب الحكومة من الجماهير التضحية بالحريات لمواجهة التطرف .. بالعكس فقد حرصت عند اعداد هذه التشريعات على الا تمس مسيرة الديمقراطية ولذلك حددت فى اول مادة من هذه التعديلات مفهوما واضحا محددا للارهاب لايختلف عليه شخصان .. كما حرصت على ان تكون جميع الاجراءات الامنية تحت رقابة القضاء فاوجبت مثلا على الشرطة اخطار النيابة بالقبض على اى شخص متهم بالارهاب خلال ٧٢ ساعة على الاكثر لتاذن النيابة بعملية القبض واى احتجاز للشخص المقبوض عليه يكون بقرار من النيابة .. فما علاقة ذلك بالحريات السياسية فالارهاب مختلف تماما عن العمل السياسى والفرق بينهما واضح وضوح الشمس .

● لقد سبق ان هاجم حزب التجمع وبعض احزاب المعارضة الاخرى قانون الطوارىء وقالوا عنه نفس الكلام من انه سوف يؤثر على الحريات السياسية وثبت بالتطبيق العملى ان هذا غير صحيح فلم يطبق قانون الطوارىء على اى حزب او اى عمل حزبى او اى صحيفة حزبية وطبق فقط على المتطرفين والارهابيين وتجار المخدرات .

● اما قول الدكتور ماهر عسل بان ازمة الثقة بين الحكومة والمعارضة تجعل احتمالات التوصل الى صيغة قانونية لمكافحة الارهاب امر بعيد الاحتمال فهو قول ليس له مايبرره فان ازمة الثقة التى يتحدث عنها د . عسل غير موجودة الا فى مخيلة بعض احزاب المعارضة ثم ان التوصل الى صيغة قانونية لمكافحة الارهاب امر تحكمه اجراءات دستورية معينة ..



المصدر : الأهـــــالي

التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٢

فالحكومة تقدم الصياغة اللازمة للتشريعات المطلوبة وتحال الى مجلس الشورى الذى يناقشها ويبدى رايه فيها ثم مجلس الشعب الذى يناقشها ويصدرها فى صيغتها النهائية .. وحزب التجمع له ممثلون بمجلس الشعب ومن حقهم مناقشة مشروع التعديلات المطلوبة واقتراح الصياغات اللازمة لها .ومن حقهم ايضا الاعتراض على المشروع برمته ولكن فى النهاية الرأى للاغلبية ولايمكن للاقلية ان تفرض رأيها على الاغلبية بحجة الديمقراطية

● ان التطرف والارهاب لن ينتظر حتى ننتهى من المناقشات الجدلية العقيمة التى يثيرها كل عضو من احزاب المعارضة فالوقت هو الفيصل فى هذا الموضوع ..

● واخيرا اذا كان د . ماهر غسل يريد ان يعرف من هو الذى يغذى نيران التطرف فان حزب التجمع الذى يضم عناصر قيادية تنتهز فرصة حوادث التطرف لتهاجم الاسلام نفسه وتنال منه مثل حسين عبدالرازق . ود . رفعت السعيد كما ان بعض ممارسات الحزب مثل الهجوم على شيخ الازهر والاعتراض على الا يكون قانون الايجارات الزراعية معارضا للشريعة الاسلامية يدفع المسلم العادي الى التعجب والدهشة والتعاطف مع بعض الاتجاهات المتطرفة

● واذا راجع د . غسل اعداد جريدة الاهالى التى ناقشت التطرف سيجد ان الجريدة تهول مما يحدث وتنفخ فيه بمبالغة شديدة ويكفى ان صفوت عبدالغنى احد المتطرفين نفى انه ادلى بالحديث الذى نشرته الجريدة منذ عدة اسابيع واكد انه حديث مفبرك .. فالاهالى هى التى تنفخ فى نيران التطرف وليس الحكومة !!



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٧

احـــاديث ســـاخنة لزعمـــاء الأحـــزاب

حـــول قضيـــة الســـاعة

الفتنة الطائفية

حقائق وخفايا جديدة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

□ مصطفى كامل مراد

الإعلام اخطأ بتضخيم حجم الأزمة

□ خالد محيي الدين :

الحذر .. والإتزان كيان الأمة !

□ أحمد الصباحي :

البطالة ليست سبب الفتنة



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

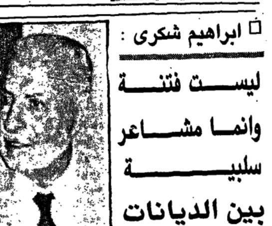
□ ضياء الدين داود :

أياد خفية ترغب فى « لبننة » مصر !

□ مأمون الهضيبى :

لماذا حظر نشاط الحركات الأسلامية ؟

□ ابراهيم شكرى :



ليست فتنة وانما مشاعر سلبية بين الديانات



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

كتب : اسامة شرشر

لاشك ان قضية الفتنة الطائفية هى من اخطر القضايا المطروحة على الساحة فى الوقت الراهن .. فقد تعدت هذه القضية زاوية الجدال والنقاش .. وتطور الامر حتى اصبح صراعا مسلحا بين بعض الطوائف من المسلمين والمسيحيين على ارض مصر .. وباتت المسالة تدخل دائرة الظواهر الخطرة التى تهدد

وليس لنا ان نهون من الامر .. فالقضية ليست هامشية او سطحية حتى نتركها بدون تحليل او رصد ورؤية واستخلاص نتائج من خلال معايشة واقعية لابعاد القضية من كافة زواياها الاقتصادية والاجتماعية والدينية

وكان علينا ان نلتقى باصحاب الراى من رموز الاحزاب المصرية والقوى الوطنية لتوضيح ماخفى ، وكشف هذا الغطاء العقائدى الذى يحاول البعض استغلاله لتمزيق الهوية المصرية وتعميق دائرة الاختلافات العقائدية والمذهبية لتحويل شعب مصر الى « ميليشيات » متناحرة ..

فكان لنا هذا اللقاء مع رؤساء الاحزاب وآرائهم حول هذه الظاهرة الخطيرة ..

عن أحداث الفتنة الطائفية والرؤية المستقبلية لها ودور الاحزاب ووسائل الاعلام .

يقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ان الفتنة الطائفية فى مصر غير موجودة من وجهه نظرى بالشكل الذى تجسمه وسائل الاعلام المختلفة وخاصة الصحافة . والمسالة لاتعدو ان تكون نزاعا بين شخصين او عائلتين تصادف ان احدهما مسلم والاخر مسيحى وان كان الامر لايخلو بين الحين والاخر من شجار أو خلاف يحدث من جهة المتطرفين من الناحيتين .

كلنا مصريون

واضاف رئيس حزب الاحرار : ان حجم المشكلة ليس بالضخامة التى يصورها البعض وذلك لاسباب عديدة ..

فمصر كانت تحكم منذ اكثر من سبعة آلاف سنة بحكومة مركزية منذ ايام الملك مينا وذلك لفترة طويلة . قبل ظهور اليهودية والمسيحية والاسلام فى مصر .

كما ان الرسالات السماوية قبيل ظهورها فى مصر كان اهلها نسيجا واحد متحدا ولم تعرف الحياة القبلية فى مصر الا فى الصحارى الشرقية . والغربية والأطراف البعيدة ..

وحينما جاءت الرسالة من موسى ، دعا اليها فآمن بها بعض المصريين .. وكذلك المسيحية . وعندما جاء الاسلام اعتنقه المصريون واصبحوا اغلبية واصبح المسيحيون اقلية .. ولكن ذلك لم يغير من الواقع الاجتماعى المصرى فى شىء حيث ان اخواننا الاقباط منتشرون فى مصر كلها ولهم علاقات اجتماعية عتيقة مع اخوانهم المسلمين ولايمكن لاحداث عابرة ان تهز وحدة النسيج الوطنى لمصر الذى يتكون من كل الشعب بصرف النظر عن العقيدة

لأن .. المواطنة المصرية سابقة على العقائد السماوية

ولاشك ان الحوار المستمر الواقعى بين حين وآخر بين الاحزاب السياسية المختلفة والشخصيات العامة امر على جانب كبير من الاهمية لازالة كل مايعلق بالاذهان حول الأحداث الطائفية التى تظهر بين فترة واخرى .. ذلك ان الحوار الصريح يوضح وجهات النظر المختلفة مما يجعل الاقتناع بها وتفهمها امرا ميسرا

واكد مصطفى كامل مراد ان التليفزيون والاذاعة بجانب الصحافة هى اقوى الوسائل لتوسيع رقعة الحوار بين المواطنين فى مصر ، ليشاركوا بالراى وتتضح امامهم وجهات النظر المختلفة من اجل مقاومة الشائعات المغرضة التى تسعى للوقيعة بين المسلم والمسيحى من شعب مصر الاصيل .

لبنئة مصر !

ويرى ضياء الدين داود زعيم الحزب الناصرى ان التعصب الدينى ليس من شيم المصريين او طبيعتهم بدليل انه فى الوقت الذى تتنازع فيه المذاهب والاتجاهات والطوائف خارج مصر .. فإنه



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لايوجد مصرى واحد حاول ان يتعرف على هذه المذاهب او تلك الاتجاهات مسلم كان او مسيحى .

وليس مايحدث سوى محاولات وراءها اياد خفية تبغى اشعال فتيل الفتنة لجعل مصر لبنان جديدة . او مايصح ان نسميه « لبننة مصر » .. !

كما ان احد العناصر الاساسية لضرب الوحدة الوطنية ووحدة النسيج الواحد من قديم الأزل هو محاولة الاختراق من خلال الفتنة الطائفية فهى جرثومة سياسية مشددة على المجتمع المصرى وليست صناعة محلية

ويشير ضياء الدين داود الى ان هناك خطا دوليا واضح المعالم وخاصة من المجموعة الاوروبية وامريكا لتجزئة كل دول العالم الثالث الى دويلات فهناك محاولات تقسيم داخل اليمن وكذلك فى « مصر من خلال الفتنة الطائفية » .. ويسرى الامر على كل من السودان والعراق .

ويقول : انهم يحاولون احداث قلاقل وانقسامات بين هذه الدول حتى لاتتحول الى كيانات اقتصادية وسياسية كبيرة تقوى على النضال والمواجهة وهذه حقيقة يجب ان ننتبه اليها جميعا .

ويستطرد من اهم العوامل التى تساعد على استمرار هذه الظاهرة هو المستوى الاقتصادى والاجتماعى المتردى او بمعنى آخر ان البطالة هى المناخ الذى يساعد على نمو بذور هذه الفتنة ..

فيتم جذب الشباب من خلال الدعايات والسموم الفكرية لانه مهيىء نفسيا تماما لاستقبال هذه الدعايات من خلال الفراغ الوظيفى والنفسى والاجتماعى ولو فتح له اى باب حتى لو كان فخا فسيدخل فيه

هذا بالاضافة الى خلو الساحة من النشاط السياسى الحقيقى على المستوى الجماهيرى وخاصة للشباب . فالعمل والنشاط السياسى هو الاشراك الحقيقى للجماهير فى قضايا الوطن الكبرى والتفاعل والانصهار معها .. وهذا هو « المصل » المضاد للجراثيم التى تهاجم جسم الامة .

واشار الى ان اخطر مافى هذا الموضوع هو حصر الفتنة الطائفية فى اطار دينى فقط لأن الدين الاسلامى والمسيحى قاوما هذه الفتنة وكل الاحداث التاريخية فى تاريخ الاسلام تؤكد ذلك .

ونوه ضياء الدين داود الى انه يجب على الحكومة علاج هذا الخلل الاجتماعى .. كما يجب على الاحزاب ان تنتقل من المكاتب المكيفة والمغلقة بالعاصمة للنزول الى قلب الشارع بين الناس وفى جميع المحافظات .. وضرورة ان تهيىء الحكومة للاحزاب حرية التحرك دون قيود امنية فى كل مكان على ارض مصر .

واضاف ان التليفزيون والاذاعة لهما دور كبير فى هذه القضية بما يتطلب ان يفتح كل منهما بابه لكل القوى السياسية والوطنية للتصدى لهذه الظاهرة التى تستهدف المجتمع كله .. فلابد ان نرتفع جميعا الى مستوى المسئولية القومية الملقاة على عاتقنا حكومة واحزاب لنمنع بكل الطرق محاولة تمزيق الهوية المصرية المستهدفة دائما .

حوار بين الاديان

يقول احمد الصباحى رئيس حزب الامة ان الذى نراه هو فى الحقيقة صراع بين الاديان الثلاثة

وليس الاسلام والمسيحية فحسب .. بالرغم ان مايحدث من فتن وصراعات عقائدية ليس له علاقة اطلاقا بالاديان الثلاثة ونحن ندعو فى حزب الامة الى السلام والتعايش السلمى بينهم

واضاف : اننا ندعو الى اجراء حوار عالمى بين الاديان وليس الحوار معناه ان يحاول كل طرف تشويه الدين للآخر والدفاع عن دينه ولكن الحوار لابد ان يكون من اجل التعايش والمحبة بين الاديان .

وحول تفسيره لاسباب الفتنة الطائفية يقول : ان الوضع الاقتصادى والبطالة ليس لها اى تاثير على هذه الظاهرة لأن العقيدة الدينية للانسان لايمكن ان تستجيب لعوامل دنيوية كالبطالة والتنمية

ولذلك فهى ليست فتنة ولكنها مسألة عقائدية بين الأديان وبين المواطنين ودليل ذلك مايحدث بين الصرب والبوسنة والهرسك من صراعات عقائدية فى المقام الاول

ونحن ندعو الى التعايش السلمى بين الاديان لاننا جميعا ابناء نبى واحد هو فى الاصل « ابراهيم » ابو الانبياء الذى جاءت منه جميع الأديان الثلاثة اليهودية ـ المسيحية ـ الاسلامية .

ظاهرة فردية

اما مأمون الهضيبي .. الاخوان المسلمين فيقول : ليس الموضوع مسالة فتنة طائفية بالمفهوم الصحيح .. وان كنت اخشى ان تتطور لتصبح ذلك فهناك منذ ٤٠ عاما اتجاه للعنف من جانب سلطات الدولة .. قوبل برد فعل مماثل من جانب فئات الشعب

واضاف الهضيبي .. ان اكبر ظاهرة عنف للدولة هى التى تم ممارستها ازاء الحركة الاسلامية ، وجماعة الاخوان المسلمين خاصة وبالتالى نشأت جماعات اسلامية اخرى .. اقتنعت انه لاسبيل الى ابلاغ دعوتها الا ان تكون مسلحة وقوية وان ترد على العنف بالعنف

واكد الهضيبي ان مايحدث بين المسلمين والمسيحيين ظاهرة فردية وليست فتنة طائفية .. وقال :

ان العنف اصلا موجود فى الدولة .. ولازالت الدولة تحظر نشاطات الحركات الاسلامية وفى مقدمتها جماعة الاخوان المسلمين وتمنع اى اتصال لنا بوسائل الاعلام وخاصة التليفزيون

مشاعر سلبية

ويؤكد ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل على ان ليس هناك فتنة طائفية فى مصر ولكن هناك مايمكن تسميته بالمشاعر السلبية بين المسلم والمسيحى .. وان مايحدث فى الصعيد .. هو نتاج عادات اجتماعية وهى الاخذ بالثأر من خلال خلاف سطحى وعادى جدا ياخذ ابعادا كبيرة ويستمر لعدة سنوات .. كما ان هناك ظاهرة انتشار اشرطة الفيديو وتجارتها وعرضها بالصعيد مما قد يؤدى الى حدوث مذبحة بين الاطراف

ويقول : اذا تواجد فى المجتمع بعض العقلاء الذين يحللون ويتابعون ويتحسبون تطور لاحداث الصغيرة حتى لاتكون سببا فى احداث كبيرة ـ ويتدخلون فى الوقت المناسب وليكن تدخلا امينا بمشاركة عناصر وتنظيمات شعبية وتنفيذية لتمكنا من اطفاء الشرر قبل اقترابه من مصدر الاشعال

واضاف ان ظاهرة حمل السلاح غير المرخص امر خطير وهام وكل ذلك يرجع الى ان اوضاع تم اهمالها وتركها بدون ايجاد علاج حاسم وسريع لها .

وحول دور وسائل الاعلام يقول : اعتقد ان دورها لم يكن مؤثرا فى اتجاه المعالجة .. وربما جعلت نشاطها فى حدود ما تنشره البيانات الرسمية من وزارة الداخلية . بينما المفروض عليها ان تقوم بتحقيقات حول ظروف الحدث فى كل منطقة واسبابه ودوافعه ولكن اقول لوزير الاعلام اين موقع رؤساء الاحزاب والقوى الوطنية بالنسبة للقضايا القومية على خريطة الاعلام .

مسئولية الجميع

ويتحدث رئيس حزب التجمع خالد محيى الدين قائلا : ان قضية الوحدة الوطنية تحتل مكانة عالية من وحدة نضالنا .. على ان سلوك بعض العناصر بفرض الدين بالعنف يهدد الديمقراطية ويهدد السياسة الاقتصادية رغم تحفظاتنا عليها .

كما ان موضوع الفتنة الطائفية يصبح بالغ الخطورة مالم تتخذ الاجراءات التشريعية بجانب خلق الوعى السليم لدى عقول المواطنين .

فقاتل فرج فودة يجب ان يعرف ويشعر ان الشعب كله ضده وكذلك عندما يقوم احد المتطرفين بقتل مسيحى يجب ان يعرف ان الكل ضده واذا لم يحدث ذلك ويتحمل الجميع المسئولية والمشاركة فان الخلل سوف يزداد فى المجال الفكرى والسياسى والاعلامى والدينى لهذه الامة .. وهذا هو مكمن الخطورة .

ولاشك ان قضية الفتنة الطائفية اخطر قضية فى مصر رغم وجود الازمة الاقتصادية .. فاى ازمة واى قضية يمكننا الخروج منها وتجاوزها كقضية الديمقراطية .. والقضايا العربية الا وحدة هذه الامة وتفتتها فاذا تمادت ظاهرة الفتنة الطائفية واستشرى العنف دون تحجيم فان مصر سوف يزلزل كيانها .. ومن هنا وجب علينا جميعا العمل بجديا لابعاد خطر هذا الشبح المخيف



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢



رأى المعارضة

قانون الارهاب وعلاج الأسباب

احالت الحكومة يوم السبت الماضى قانون مقاومة الارهاب او بمعنى ادق ادخلت بعض التعديلات على قانون العقوبات والاجراءات الجنائية بهدف مقاومة التصرفات الارهابية التى تقع من بعض الجماعات .

والتعديلات التى ادخلت تتلخص فى بضع مواد تم تعديلها لتحقق الاهداف الاتية :-

اولا : تغليظ العقوبة تغليظا شديدا او جعل الحبس او الاشغال الشاقة وجوبيا بالنسبة لمن يستخدم الاسلحة النارية او الالات الحادة لخرق الدستور او مخالفة القانون بهدف إرهاب المواطنين او إكراههم على فعل معين واصبحت العقوبة هى الاعدام اذا ادى هذا العمل الى وفاة المجنى عليه

ثانيا : تغليظ العقوبة على المحرضين او المؤسسين او الذين يقودون هذه التنظيمات او يحرضون بالقول او النشر او بالاشرطة المسجلة

وكذلك كل من حاز او احرز وسيلة من وسائل الطبع او التسجيل المخصصة ولو بصفة وقتية لطبع او تسجيل او إذاعة شىء مما ذكر .

ثالثا :- عاقبت المادة ٨٦ مكرر ج) بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من سعى لدى دولة اجنبية او لدى جمعية او منظمة او جماعة او عصابة يكون مقرها خارج البلاد وذلك من تخابر معها او مع من له مصلحة فى ذلك بهدف اعمال الارهاب داخل مصر او ضد ممتلكاتها او مؤسساتها او موظفيها او ممثليها او المواطنين اثناء عملهم او وجودهم بالخارج وتكون العقوبة بالاعدام إذا وقعت الجريمة موضوع السعى او التخابر او شرع فى إرتكابها .

رابعا : نصت المادة ٨٦ مكرر (د) على ان يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل مصرى تعاون او التحق بغير إذن او تصريح كتابى من الجهة الحكومية المختصة بالقوات

البقية ص ٣

مصطفى كامل مراد



المصدر : الأحـــــرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

المسلحة لدولة اجنبية او باى جمعية او هيئة او منظمة او جماعة ايا كان تسميتها يكون مقرها خارج البلاد وتتخذ من الارهاب والتدريب العسكرى وسائل لتحقيق اغراضها حتى ولو كانت اعمالها غير موجهه الى مصر وتكون العقوبة بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا تلقى الجانى تدريبات عسكرية فيها او شارك فى عملياتها غير الموجهة الى مصر

خامسا : ـ مادة ٨٨ نصت على معاقبة كل من إختطف وسيلة من وسائل النقل الجوية او البرية او المائية معرضا سلامة من بها للخطر بالأشغال الشاقة المؤقتة وبالاشغال الشاقة المؤبدة اذا نشا عن ذلك العمل جروح او اصابات لاى شخص داخل وسيلة النقل او خارجها وتكون العقوبة بالاعدام اذا نشا عن الفعل موت شخص داخل الوسيلة او خارجها .

سادسا : معاقبة كل من قبض على اى شخص فى غير الاحوال المصرح بها فى القوانين او احتجزه كرهينه للتاثير على السلطات العامه او الحصول على منفعة بالاشغال الشاقة المؤبدة او اذا ساعد اى مقبوض عليه فى هذه الجرائم على الهرب وتكون العقوبة بالاشغال الشاقة المؤبدة إذا استخدم الجانى العنف او التهديد او الارهاب اذا تزيا بدون وجه حق بزى الحكومة او إنصف بصفة كاذبة او ابرز امر ا مزورا او إذا قاوم السلطات العامة اثناء تادية وظيفتها فى إخلاء سبيل الرهينة ويعاقب بالاعدام اذا نجم عن الفعل موت شخص .

سابعا : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من تعدى على احد القائمين على تنفيذ احكام هذا القانون وتكون العقوبة بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا نشا عن التعدى او المقاومة عاهة مستديمة او كان الجانى يحمل سلاحا وتكون العقوبة بالاعدام اذا نجم عن التعدى او المقاومة موت المجنى عليه

ثامنا : اعطى القانون السلطة التنفيذية بالاضافة الى العقوبات المقررة :

ا ـ خطر الاقامة فى مكان معين (ب) الالزام بالاقامة فى مكان معين (ج) حظر التردد على اماكن معينة وان يعاقب كل من يخالف هذا التدبير بالحبس مدة لا تقل عن ٦ اشهر

تاسعا :اعطى القانون للنيابة العامة فى تحقيق الجرائم المنصوص عليها سلطات قاضى التحقيق وسلطة الجنح المستانفة المنصوص عليها فى المادة ١٤٣ من قانون الاجراءات والا تتقيد النيابة العامه فى مباشرة التحقيق ورفع الدعوى بما نص عليه فى المادة ٩ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ٨٦ بشان حماية القيم من العيب واعطت الشرطة ان تتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة ضد المتهمين وان تخطر النيابة العامة خلال ٧٢ ساعة للحصول على اذن بالقبض عليه



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٢

عاشرا : عاقبت المادة ٢٨ بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه كل من صنع بغير ترخيص الاسلحة البيضاء وبالسجن وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تجاوز ١٠٠٠ جنيه كل من اتجر او إستورد او صنع او اصلح بغير ترخيص سلاحا ناريا وان تكون العقوبة بالاشغال الشاقة المؤقتة إذا كان السلاح ناريا وتصل الى الاشغال الشاقة المؤبدة وان تسرى الفقرة السابقة على حيازة او احراز الاجزاء الرئيسية للاسلحة النارية او كاتمات او مخفضات الصوت او التلسكوبات التى تركب على الاسلحة وكذلك على السنج والبلط والسكاكين والجنازير واى اداة اخرى تستخدم فى الاعتداء على الاشخاص دون ان يوجد ما يبرر حملها او استخدامها .

الحادى عشر : اجاز القانون للنائب العامة او من يفوضه بالاطلاع او الحصول على اية بيانات او معلومات تتعلق بالحسابات او الودائع او الامانات او الخزائن للاشخاص المشتبه بعلاقتهم بالارهاب اذا اقتضى الامر ذلك

هذه هى ملخص التعديلات التى ادخلتها الحكومة على قانون العقوبات والاجراءات الجنائية وبعض القوانين الاخرى

وفى راى الاحرار .

أولا : ان تغليظ العقوبة قد وصل الى اقصى الحد اى الى حد الاعدام ولم يعط للقاضى فرصة لتخفيف العقوبة اذا اقتضت ذلك ظروف القضية او ظروف المجنى عليه وهذا عيب فى التشريع يحرج رجال القضاء وقد يدفعهم الى الحكم ببراءة المتهم خوفا من توقيع عقوبة شديدة الوطاة عن الحدود المالوفة .

ثانيا : ان حزب الاحرار يرى ان تغليظ العقوبة ايا كان حد هذا التغليظ لن يكون سببا فى إيقاف الارهاب بل ربما ادى الى الحد منه فقط ولكن الملاحظ ان من يصر على القتل يعلم مقدما انه قد يقتل اثناء ارتكابه الجريمة او قد يعدم اذا ارتكبها ولذلك فهو لا يبالى بشدة العقوبة او عدم شدتها ويتضح ذلك من تغليظ العقوبة حتى الاعدام على مهربى المخدرات ولكن المخدرات مع ذلك مازالت موجودة وتهرب وتباع فى مجتمعنا



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

ثالثاً : ان العلاج الصحيح يجب ان يكون اجتماعيا عن طريق تشغيل العاطلين من الشباب الفقير بكل الامكانيات والوسائل لمحاربة الفقر الذى هو اس البلاء

رابعا : الحوار المفتوح مع شباب الجماعات المتطرفة وبصفة مستمرة مع الاحزاب السياسية ومع المعنيين بالامر لمحاولة إقناعهم بان الارهاب لا يجدى وياتى بنتيجة عكسية فى معظم الاحوال مع محاولة تصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة التى تكون قد علقت باذهان الشباب وان تتكاتف لتحقيق هذا الهدف المدرسة والمسجد ووسائل الاعلام المختلفة

خامسا : - ان إعطاء النيابة العامة الحق فى الاطلاع على حسابات المواطنين المشتبه فى امرهم سيقضى على قانون سرية الحسابات فى البنوك قضاء مبرما ولاشك ان الحكومة تعلم ان الشباب المتطرف لا يحتفظ باى اموال فى البنوك لسبب بسيط وهو رفضهم للربا واعتبارهم البنوك تتعامل بالربا فى نظرهم

وفى ختام المقال فإننا لا نتصور ان تقر الحكومة قانونا بهذه الاهمية فى مجلسى الشعب والشورى خلال ٤٨ ساعة بل كان الاحرى ان تتم مناقشته مناقشة مستفيضة مع الاحزاب السياسية وفى لجان الاستماع التى يعقدها مجلس الشعب

إن حزب الاحرار يرفض الارهاب فى كل صوره ولكنه لا يوافق على المبالغة فى تشديد العقوبات كردع للارهاب ولا يوافق على كشف حسابات المواطنين فى البنوك بغير حكم قضائى لان ذلك سيؤدى الى البلبله والى خروج كثير من الودائع من البنوك المصرية مما يؤثر على النواحى الاقتصادية للبلاد

واخيرا وليس اخرا فان الحكومة مازالت مبقية على قانون الطوارىء بالرغم من انها وعدت بالغائه بعد اقرار قانون مقاومة الارهاب

فهل هذا اسلوب سليم نريد رد الحكومة وفقنا الله لما فيه خير البلاد

مصطفى كامل مراد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــــــرار

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

حـــدوته

○ اتمنى ان يوافق مجلس الشعب على قانون الارهاب الذى يتم إعداده الآن ويتم اضافة مواده وبنوده ..

وهو قانون معمول به فى اغلب الدول . فى المانيا قانون للارهاب ..

فى امريكا قانون للارهاب وكلها تخدم الامن وليست بهدف التلفيق ..

وصناعة الاتهامات .. إنما هى قوانين يتقبلها المجتمع ويرضى عليها طالما انها لا تمس برىء

وبنفس القوة التى يطالب بها بإعداد قانون الارهاب .. اطالب عقب الاخذ بهذا القانون وبداية تطبيقه ان يتم الغاء قانون الطوارىء وخاصة بعد ان ثبت فشل هذا القانون فى مواجهة الارهاب والتطرف والدليل هو اننا ضربنا هذا القانون فى البلاد والتطرف والارهاب لم يتوقف بل ترتفع حدته كل يوم .. وبالتالى مازال التطرف يتسع دائرته كل يوم ..

الشىء الذى يجب ان نعرفه جميعا .. هو ان القضاء على التطرف لن يكون بالقانون وحده .. ولكن بسرعة الفصل فى القضايا .. فليس من المعقول ان يرتكب ارهابى جريمة اليوم ويظل يحاكم لمدة خمس سنوات تضيع فيها الاحراز ويبدل عليه القضاة وجهات التحقيق وتموت القضية وفى النهاية براءة للارهاب .

○ كل هذا ادى الى ارتفاع نسبة الارهاب هذه واحدة

الشىء الثانى وهو الاكثر اهمية من قانون الارهاب هو ضرورة مشاركة الاحزاب والنقابات والاندية فى مكافحة الارهاب والتطرف والتشدد وخاصة ان كل التجارب اكدت سلبية هذه الجهات فى حين انها هى الطرف الاصيل فى المشكلة .

والنقطة الثالثة هى دور الازهر ووزارة الاوقاف التى تعد قوافل التنوير تطوف بها المحافظات لمواجهة الارهاب والتطرف فى حين ان هذه القوافل قد كشفت التجربة انها تليفزيونية اكثر منها واقعية .. لذلك عجزت عن المواجهة كما حدث فى المنيا واسيوط .. لذلك اقول ليس بالقانون وحده يمكن مكافحة الارهاب !!

ليلى عبد السلام



الامانة العامة للشباب تؤكد

ان شعبنا العظيم يرفض حكومة الجوع والايواء والارهاب ويطالب باقالتها

كتب/ احمد على

عقدت الامانة العامة للشباب اجتماعها يوم الأثنين الماضي برئاسة السيد/ محمد فريد زكريا وكيل الحزب والامين العام للشباب ... هذا وقد تناول وكيل الحزب اوضاع الامة العربية خارجيا وداخليا ... شارحا ابعاد المؤامرة التى تحال ضد امتنا الاسلامية فى ظل عالم متغير . . وقال ... للأسف لقد سقطت مصر الان فى يد حكومة جاهلة لاتعنى السياسة ... مجموعة من دكاترة الجامعات لايصلحون لأدارة دولة ... هؤلاء الوزراء اميون سياسيا يدفعون عجلة التدمير بالقوة لايعرفون عقلية الشعب المصرى الذى اصبح يعى ما حوله ... لهذا فقد حذرناهم بعدة مهمات مرارا وتكرارا ان عوامل الانفجار بدأت فى مصر وعلاجه الاساسى الاقتصاد والشعب المصرى لم يبق له ما يعطى .. واضاف الامين العام لقد اصبح الجمود متفشيا فى كل شىء فى الرشوة والفساد حتى وصل الامر الى التطرف فى الدين واوضح سيادته لقد قلنا ان الاغلبية العظمى لاتجد قوت يومها ولا قوت اولادهم .. لقد حذرنا من قبل وكتبنا عبر الجرائد واللقاءات الشخصية ولم يستجب احد وقلنا ان الشعب فى خطر ولن يرحمكم اذا اتيحت له الفرصة فانتم مصممون على خداعه وخاصة قضية رفع مرتبات الموظفين فى الوقت نفسه نجد البنك الدولى يصدر اوامره برفع جميع السلع بدءا برفع سعر لتر البنزين بنسبة ٢٨ / والبقية تأتى بعد اذن القضية تفاقمت واصبحت هناك هوة كبيرة بين الغنى والفقير

واصبح الشعب منقسما الى فريقين ... فريق الاغلبية لايجد قوته . . وفريق اقلية الاقلية يلقى يوميا بعشرات الآلاف بين اقدام الراقصات وعلى صالات القمار .. وفى المعتقلات تزايد صراخ الشباب وغدر العسكر .. اما على الساحة السياسية ... كثرت مباريات اجهزة المخابرات الدولية وبدات اصابعها تلعب فى منطقة الصعيد لاثارة الفتنة الطائفية وفى كل هذا يهيمن المركز الاكاديمى الاسرائيلى لبث سمومه وغزو عقول شبابنا الذى يعانى البطالة والفقر والاحتياج هذه هى عوامل السقوط وهذا هو بلاء الحكومة .... وهذه ثمرة الجهل السياسى ومحصله اتساع الهوة بين الشعب وحكومته واستطرد قائلا اما على الصعيد الخارجى فان الامريكان اعطوا تعليمات لعملاء مخابراتهم لدى قوات الامم المتحدة لانتهاك سيادة العراق والتفتيش على الوزارات الحكومية وخاصة الوزارات المدنية فارادوا انتهاك حرمة وزارة الزراعة وسيادة الدولة بايعاز وتأييد من عرب اصحاب العقال الامريكى وبدأ العمل ايضا فى بث سمومه للايقاع بين مصر والسودان وادعى الافاقون ان هناك معسكرات فى السودان للقيام باعمال ارهاب فى الدول العربية وشعب ليبيا الشقيق مازال تحت مقصلة التهديد القادم من الخونة العرب والصهيونية العالمية والامبريالية الامريكية ومع هذا يناشد الامة الوحدة التوحد ويطالب الاخ العقيد معمر القذافى بحرية العرب هذه هى امتنا وهذا هو وطننا وعلى الله حسن السبيل

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحذر د . حلمى فهمى حكام الخليج من استمرار سياسة التفتيت وعدم سعيهم للتضامن العربى وحرصهم على الصداقة عيكا واعوانها وادان المناورات المشتركة المنفردة مع امريكا وفرنسا وبريطانيا والاتفاقيات السرية بين دول الخليج والغرب لأن هذه الاتفاقيات ضد كرامة الامة العربية وأمالها وضد الوحدة وضد اتفاقية دمشق التى اعلن عنها والتى لم تر النور من الاساس لان هذه الاتفاقية كانت تهدف لتحقيق امن عربى فى الخليج ولكن امريكا لن تسمح بذلك لان اعلان دمشق معناه انه لا وجود امريكى فى المنطقة العربية ..

واضاف سيادته ... لقد سعت امريكا منذ الخمسينات المجئ الى منطقة الخليج للسيطرة على البترول العربى ولم تفلح حتى حانت لها الفرصة فى حرب الخليج عن طريق صدام حسين ... فهنا سيطرت امريكا على العالم العربى بحيث لايجرؤ أى حاكم عربى ان يطالب بالوحدة ... ومن يطالب بها سيكون مصيره كمصير شعب العراق وليبيا وعن التطورات الاخيرة فى الجزائر قال ندعو الشعب الجزائرى للوقوف مع القيادة الحالية لتفويت الفرصة على الغرب من تنفيذ مخططاته التى تهدف الى خروج الجزائر من الاهتمام بالمشاكل العربية .

وطالب برعى عبد الله وكيل امانة الشباب بالجهاد المقدس من مختلف الاقطار العربية والاسلامية للسفر الى البوسنة والهرسك للدفاع عن المسلمين الذين يواجهون خطر الابادة على أيدى الصرب وطالب أيضا بوقف التعاون الاقتصادى والتجارى مع الصرب وفرض حظر بترولى كامل ضدهم من الدول الاسلامية وناشد الأمة الاسلامية والعربية بالايتخلوا عن البوسنة والهرسك لأن الخطوة القادمة هى كوسوفو وتعدادها ٢ ملايين مسلم .

واشار الى إستمرار المفاجأت فى إمتحانات الثانوية العامة وإلى شكاوى وصراخ عدد كبير من طلبة وطلبات القسم الادبى بسبب طول وغرابة اسئلة مادة التاريخ وعلم النفس وشمول ورقة أسئلة التاريخ على خرائط لتقسيم فلسطين ترجع إلى عامى ١٩٣٧م ، ١٩٤٧م كما تتضمن مقولة لاحد الزعماء وأكد أن امتحانات الثانوية العامة هى سياسة دولة وليس امتحانات كما يتصور البعض وفى نهاية كلمته هنأ مصر الفتاة بانتصارها الشرعى وعودتها الى قرائها .



المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

مطلوب إعادة الحسابات



بقلم : عبدالله رشدى

بعد تزايد المواجهة بين المتطرفين ورجال الشرطة .. أصبح لزاما علينا جميعا .. سواء أصحاب الأقلام أو سياسين أو مفكرين او دعاه ان نعيد حساباتنا ..

لابد أن نفكر لماذا هذا العنف ؟

هل وراء ذلك المعاناة والازمة الاقتصادية والبطالة ؟

هل أدت قوافل الدعوة دورها فى الدعوة الاسلامية .. هل نجح الحوار ؟!

للأسف .. جميع المؤشرات والنتائج تؤكد فشل جميع الاجهزة الفكرية ..

والدليل على ذلك .. تزايد حالات المواجهة العنيفة - بالسنج والجنازير فى المشاجرات واستخدامها من المتطرفين فى مواجهة المعارضين لافكارهم ..

الامر اذن يتطلب وقفة ودراسة عن الاسباب التى ادت الى ذلك .. واعادة الاحترام الى بدلة الشرطة ولن يتأتى ذلك .. الا اذا اعددنا لجهاز الشرطة كيانه ووفرنا له الامكانيات والدخل المناسب .. والاجهزة القادرة على مواجهة العنف. فلا يعقل فى ظل تعليمات مقيدة . ومساءلات وممارسة اعلامية هدفها تشويه صورة رجل الامن واظهاره دائما فى صورة المعتدى .. والمعقد .. ان يؤدى واجبه .. من يحمى رجل البوليس من مطواه مفاجئة كما حدث لعميد الشرطة فى الحسين من يحميه من رصاصة مقصوده كما حدث فى الفيوم .. وفى الطريق الزراعى ..

إن سلبية المجتمع .. والتى اصبحت طابعا - نشتهر به « معلهش » سماح « المرة دى » .. دفعت الجميع الى اللامبالاة .. فى الوقت .. الذى تكاثرت فيه موجة العنف والبلطجة ...

نريد شرطة قادرة - بامكانيات عصرية تواجه العنف بقسوة يساندها رأى عام موحد - هدفه واضح .. تطهير مصر - وعودة السماحة والحب الى ارضها .. تعالوا نبحث عن جذور المشكلة - عن اعماقها ..

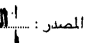
لتكن مواجهة حازمة ضد الانحراف - ضد البلطجة ضد العنف - بصف موحد .. بدلا من التشتت وأسلوب التبرير ..

الجميع اجمعوا - على ادانة العنف ..!؟

إلا عادل حسين .. رئيس تحرير « نشرة الشعب .. الذى لعب على الحبل .. وخلط الاوراق .. حتى لايفقد الأرضية .. وخرجت كتابته .. وكأنها دعوة لاستمرار الشقاق فى مواجهة كارثة تحيق بنا جميعا - هو واحد ممن ستصيبه رصاصاتهم ... وان لم تكن نصلة من سلاح ابيض .. قرن غزال او سيف .. او فى اقل الاضرار جنزير مسعور يشوهه أو يصيبه بعاهة ..!!



المصدر : الشعب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٢

لا للفتنة الطائفية

إذا أردتم أن تقاوموا العنف.. فهذا هو السبيل إن كنتم صادقين ويا أيها الأقباط لا تصدقوا أن قانونهم يحقق أمنكم والوحدة الوطنية



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩١

بقلم: عادل حسين

طالما قلنا وكررنا انه لابد من تعديل النظام السياسي إذا أردنا ان نحقق أى اصلاح اقتصادى جاد، وكان الرد دوما – على لسان الرئيس مبارك – بل إن الاصلاح الاقتصادى ياتى أولا ولا تضيعوا الوقت والمجهود فيما لا يفيد.. ثم فجاة، غير أهل الحكم رايهم، فاصبح تعديل النظام السياسي لا يحتمل التاجيل، وتامروا لهذا الغرض من أجل تعديل نصوص قانوني العقوبات والاجراءات الجنائية وبعض القوانين الأخرى.. ولكن ما ابعد الشقة بين ما كنا نطالب به وبين ما قرروه هم.

□ أنتم تتكلمون عن «الارهاب» حسب الموضة الامريكاني.. ولانكم تفكرون بعقليتهم ولغتهم، لم تتحرجوا من شن كل هذه الحملة على الارهاب بشكل مطلق (Terrorism كما يقول الامريكان)، ولو انصفتم وتذكرتم لغة قومكم، لعلمتم أن الارهاب في ديننا ليس شرا كله، فنحن مامورون بان نرهب عدو الله وعدونا.. هل نسيتم هذا؟ يبدو أن عدو الله لم يعد يدخل في حساباتكم، وإلا لما استحللتم فض سرية الحسابات في البنوك إذا حامت شبهات حول مسلمين، بينما توفر الحماية للحسابات وسريتها إذا تعلق الامر بنشاط الصهاينة وتجار المخدرات!

لقد زاد العنف السياسي فعلا، ولكن لم يحدث هذا نتيجة تهاون صاحب الشرطة، بل زاد العنف رغم أن اجهزة الأمن ارتكبت قدراً من الجرائم لم يشهده تاريخنا الحديث، والأصح ان نقول إن العنف السياسي للأفراد والجماعات قد زاد في الأعوام الماضية رداً على تصاعد التعذيب وهتك الأعراض والقتل العمدى بدون محاكمات (٤٠ قتيلا أيام زكي بدر و٩٠ أيام عبد الحليم موسى).. فلماذا تتصورون – أيها الحكام – أن القانون الجديد سيفضى إلى نتيجة مخالفة مهما بلغ ظلمه وبطشه؟! لماذا تتصورون أنه سيحد من العنف السياسي للافراد والجماعات؟

●●●●

□ أيها السادة: إن البلد ملىء باوجه الفجور والفساد دون رادع. أيها السادة نحن في بلد يفرج فيه عن مصراتي بينما يسجن في اليوم نفسه الفريق الشاذلي. نحن في بلد تنهب خيراته ولم يدخل السجن فيه لص واحد كبير. نحن بلد توقفت فيه التنمية فعم الغلاء وعمت البطالة، ومن يعملون يتوعدهم «اصلاحكم الاقتصادى» بالتسريح والانضمام لجيش العاطلين.. يا أيها الحكام، ضاقت الصدور وجاع الناس ولا تتصوروا أن قانونكم سيمنع الانفجار والعنف السياسي.

ولكن يحاصر العنف السياسي أن تاخذوا بمطالبنا، اى أن يتم اصلاح متكامل للنظام السياسي، فتطلق حرية الجميع لتشكيل الأحزاب، وتفتح أجهزة الاعلام الرسمية لكل الاراء، وتصبح الانتخابات حرة فيتغير الحزب الحاكم سلميا إذا قدر الشعب أنه حزب عاجز او فاسد.

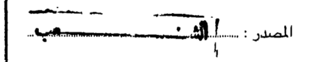
لينفتح باب الأمل، وباب الاصلاح السلمي.. وساعتها سنكون معكم إذا أردتم ان تتشددوا في مواجهة من يصرون (أفراداً وجماعات) على استخدام العنف المسلح في النشاط السياسي.. ولاشك انهم سيكونون ساعتها اقلية يضيق خطرها ولا يتسع.

الا تتكلمون عن «قوانين الارهاب» في المانيا وايطاليا.. الخ؟ إذن لم لا تذكرون أن هذه البلاد نفسها تسمح للمعتدلين بكل أشكال التعبير والتغيير السلمي للحكومات؟ لم لا تذكرون أن الشرطة التي تمنح في تلك البلاد صلاحية المواجهة الحادة مع حملة السلاح، هي نفس الشرطة التى تحرس حق الناس في الاضراب والتظاهر؟

□ واقع الحال، أنكم لاتهدفون من وراء هذه التعديلات القانونية الاجرائية أن تقاوموا العنف، بقدر ما تسعون إلى البقاء في مواقعكم بالغصب.. إن إرهابكم الخبيث موجه إلى المعتدلين قبل أن يكون موجها لأصحاب العنف، وقوانينكم الجديدة – بصياغتها الواسعة جدا – تهدد حزب العمل واقلام «الشعب»، قبل أن تهدد حملة السلاح، إلا ان هذه الأمة لن تسكت، وستعرف كيف تنتزع بإذن الله حقها في العدل والحرية، اى في إقامة شرع الله، ولو كره المفسدون الظالمون.

الإسلام هو المشكلة!





ولكن، إذا أردنا أن نهزم أهل الحكم في هذه المواجهة، فإن علينا أن نجمع الأمة على كلمة سواء، ومن الواجب في هذه الحالة أن نعترف بأن الأمة نفسها مبلبلة منقسمة، وأعداء الأمة (أمريكان وصهاينة وعملاء فاسدين) يستفيدون من هذا الانقسام. وسبب الإنقسام بصراحة هو الإسلام. كنا نقول: «الاسلام هو الحل»، وأصبحنا الان نري أن «الإسلام هو المشكلة»! نعم، الإسلام أصبح مشكلة اجتماعية سياسية، تتطلب مرونة وحواراً مخلصاً إن أردنا حلها.

□ و.. سبب المشكلة أن غالبية المواطنين العظمي تريد حكم الإسلام، ولكن تقف في وجه هذه الإرادة أقلية ترفض. هذه حقيقة يثبتها أى استفتاء حر وتتاكد في أية انتخابات غير مزورة، وما حدث في الجزائر في هذا الشان ليس بدعة، ولكن مثله سيحدث في مصر وغير مصر، إذا كان رأى الناس مرجعاً.. ولذا نلحظ أن أعداداً متزايدة من الليبراليين والديمقراطيين يتراجعون الان عن مواقفهم التقليدية في الدفاع عن الحريات السياسية والانتخابات الحرة، خوفا من هذه النتيجة.. مرة أخرى أذكر أننى لا أتكلم هنا عن عملاء الأجانب واللصوص، ولكنى اقصد الوطنيين الذين يصدمهم سوء الفهم للإسلام أو للحكم الإسلامى، سواء بسبب الدعايات المضادة، أو بسبب مايرتكبه بعض السفهاء منا.

هؤلاء الوطنيون الرافضون للشريعة وحكم الاسلام هم أقلية كما قلنا، ولكنها أقلية قوية (فهم أصحاب الكلمة العليا في مؤسسات الدولة، وقيادات الاقتصاد والثقافة والفنون).

هذا الانقسام في الأمة لن يحله مجرد أن نطلب من هذه الأقلية القومية أن تخضع طوعاً لحكم الأغلبية، وإذا طلبنا فإنها سترفض، طالما أنها غير مقتنعة وغير مطمئنة.. وما لم نصل إلى نوع من التراضي العام لن يتحقق الاستقرار، ولن تتحقق الجبهة المتراصة التى تحقق النهضة الشاملة وتواجه الأعداء المتربصين.

□ و.. إذا ظل الانقسام قائما، لن يكون بوسع الأقلية أن تواصل رفض حكم الاسلام إلا اعتماداً على أدوات القوة التى تملكها، عسى أن تصرف الأغلبية عن نيتها بالعنف والاستبداد. ومن الناحية المقابلة، سيكون مفهوما أن ترفض الأغلبية الاذعان فتلجأ بدورها للعنف والقوة لفرض ارادتها.

إذا ظل الانقسام قائما، سيكون العنف المتبادل مسالة حتمية من غير شك.

●●●●

والحل؟ كيف يتحقق التراضي؟ إذا ساد الغرور في جانب، والعناد في الجانب الآخر، فلا فائدة، ولابد من حل يسع كل أصحاب النوايا الطيبة، فلا يشعر طرف أنه خرج مهزوما بالكامل، وأنه فقد كل ما يتصوره نبيلاً ومفيداً.. والحقيقة، أن أى حوار مخلص سيثبت أن هناك مساحة كبيرة مشتركة يمكن أن يلتقي حولها الجميع.

أقلية قوية ترفض الحل الاسلامى

إن الأقلية القوية التى ترفض الحل الاسلامى في مصر تتالف من الأقباط والعلمانيين (وأذكر مرة أخرى أننى أقصد الوطنيين منهم والعقلاء)، وهؤلاء لهم مخاوف مشروعة تتعلق بضمانات الحرية وبحق الخلاف في العقيدة الدينية أو في الوجهة السياسية.. إن الاقباط والعلمانيين الوطنيين يريدون أن يطمئنوا: هل سيؤثر وصول الاسلاميين للحكم من خلال الانتخابات على حقهم في المشاركة؟ وهل يضمن دستور الاسلاميين حق مخالفيهم في أن يحلوا في الحكم محلهم إذا قرر الناخبون ذلك؟ أم أن المسالة طريق ذو اتجاه واحد، يستخدمه الاسلاميون للوصول ثم يغلقونه؟

إن الغموض والتضارب في مواقف جبهة الانقاذ الجزائرية حول هذه المسالة، ساعد في انقسام الأمة، وساعد بالتالى انقلاب المتامرين على التجربة الديمقراطية. ويجب أن نعى هذا الدرس.

●●●●

.. إننى ممن يعتزون بما أنجزه الفقه السياسى الاسلامى، وبما حققته



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٢

ليس بالضرورة أن تحمل سلاحا لتوصف بأنك متطرف وإستفزازى

الدولة الاسلامية فى تاريخها الطويل، ولكن الاقرار بذلك لايعنى اننا نريد الان إعادة ما كان، فما حققه التقدم العلمى والاقتصادى فى عصرنا هذا، يفتح إمكانات جديدة تجعل الحكم الاسلامى المعاصر أكثر عدلا وسعة. ويكفى ان نقول إن الانتخابات كانت فى الماضى مستحيلة (بسبب تخلف وسائل النقل والاتصالات والاعلام) بينما هى الآن ضرورة وممكنة.

□ لقد سمعت الأستاذ الدكتور حمدى السيد يقول (فى نقابة المهندسين) إننا نريد ان نتأكد أن الدولة الاسلامية ليست دولة دينية يزعم أصحابها أنهم يتكلمون باسم السماء، ولكنها دولة مدنية تحكم فى إطار الشريعة، وهذا المبدأ لابد من تأكيده فعلا، ولابد من شرح مايترتب عليه فى مؤسسات الحكم الاسلامى المعاصر وأساليبه.. لابد من تجديد فقهى يطمئن المثقفين إلى أن النظام الشورى الاسلامى المعاصر لايقل عن النظم الغربية، بل يزيد، ولابد من تجديد فقهى يطمئن الاقباط إلى أن حقوقهم فى الدولة الاسلامية المعاصرة ستكون أكثر عدلا من وضع أية أقلية مسلمة فى مجتمع علمانى غربى. لقد ضمنت الدولة الاسلامية فى الماضى قدراً من المشاركة الاجتماعية والسياسية لأصحاب الأديان والعقائد المخالفة، لايقارن بما كان جاريا فى أوروبا أو فى أية منطقة أخرى (وهذا ينطبق على مصر بشكل خاص)، ومع ذلك فإننا لن نكرر الآن ما كان، بل يجب أن نتجاوزه نحو الأرقى والمواطنة الكاملة.

تراث صعيدى وليس تراث الإسلام

والحقيقة، أن كل ما كتبناه فى الأسابيع الماضية، حواراً مع الاقباط، كان من المنظور الذى نصفه. إننا نتجه إلى جمهور الأقباط الوطنى العاقل نناشده أن يتخلى عن عناده مع الغالبية، وأن يسعى معنا إلى تراض عام يحقق مصالح الجميع. وقد أوضحنا أن العناد والتطرف فى الجانبين، وليس عند المسلمين وحدهم، ويجب ان يعترفوا بذلك — لأنه حقيقة — إذا كان لنا ان نخطو معا للامام باتجاه توحيد الكلمة، ولاحتواء أسباب الفتنة والتوتر.

ولكن حتى هذه اللحظة، لم نسمع من الاخوة الاقباط (باستثناء الأخ الأستاذ جمال أسعد) اعترافاً بهذه الحقيقة، وكل الكتاب فى جريدة «وطنى» يصرون على الانكار، والمقال الأخير للأستاذ انطون سيدهم مثال صارخ فى

رأى الأستاذ مصطفى أمين فى قانون الإرهاب

الطريق الوحيد لحكم هذا الشعب فى هذا العصر هو الانتخابات الحرة، والرصاص لا يزيد الأصوات صوتا واحدا وإن كان يفقدها أغلب الاصوات، وليس فى مقدور أحد ان يرغمه على أن يقبل حكما يرفضه أو أن يستبدل حاكما اختاره بحاكم اخر يفرض عليه.

ان قوانين الارهاب الجديدة لن تقضى على الارهاب، وانما الذى سيقضى عليه هو زيادة مساحة الحرية، هو الديموقراطية، هو العدالة، هو احترام حقوق الانسان.

نحن نعتقد أن الأبواب المفتوحة تهزم الأبواب المغلقة، وأن المجتمع المفتوح ينتصر على المجتمع المقفول، والكلمة الحرة أقوى من ألف رصاصة.

من «فكرة» الاثنين ٧/١٣



هذا الاتجاه، وأهم منه ما جاء على لسان قداسة البابا في مؤتمره الصحفي.

□ إنهم يعتبرون التطرف متضمنا عنفا مسلحا بالضرورة، وهذا غير صحيح، ولكن هذا رأيهم على أى حال، وهم يؤكدون أن الأقباط لا يمارسون أى عنف على عكس المسلمين.. ونحن نذكر الجميع أن آخر حادثين (إمبابة وصنبو) بدأ بقتل مسلمين على يد مسيحيين! وقد رد المتحدثون باسم الأقباط على هذه الحقيقة بأن عنف الأقباط فردى وتدخل فيه تقاليد الصعايدة، ونحن معهم في ذلك، ولكن لا تكيلوا بكيلين، فلا يكون الحادث فرديا صعيديا إذا فعلها أقباط، ويكون جريمة منظمة لا علاقة لها بتقاليد الثأر اذا كان إطلاق الرصاص على يد مسلمين، فالصحيح أن قسماً كبيراً من الأحداث الأخيرة تفسره على الجانبين التقاليد المحلية، وينبغى أن نعالج الأمر على هذا الأساس.

●●●●

وقد دخلت خلال الأسابيع الماضية مناقشات عديدة لفهم هذا الأمر، واتضح لى أننا (في القاهرة وبحرى) لا نفهم حقائق الصعيد وعلاقاته، ويؤدى هذا الجهل إلى تصور أن مجمل ما يحدث الان بين المسلمين والأقباط هو أمر استحدثته الجماعة الاسلامية، بينما اغلب ما يجرى هو امتداد لما جرى عليه العرف في تلك المحافظات، في غفلة منا.. وإذا أخذنا أسيوط على سبيل المثال، فسنجد أن بعض المراكز يزداد فيها استخدام العنف لأسباب تاريخية واجتماعية (مثل ديروط – البدارى – أبنوب – مركز أسيوط – الغنايم – ساحل سليم)، وفي المقابل هناك مراكز هادئة (مثل القوصية – منفلوط – مدينة أسيوط – أبوتيج – صدفا). وإذا أخذنا قضية العلاقة بين المسلمين والأقباط تحديداً، فإننا نعلم أن تمركز الأقباط (من حيث العدد والثروة) يزيد في أسيوط عن أية محافظة أخرى، ولكن يتفاوت وزنهم ودورهم من مركز إلى آخر. وأقباط ديروط بالذات كانوا تقليديا تحت «حماية المسلمين»، كل أسرة قبطية كانت تحميها أسرة من المسلمين. كان القبطى يقول «بدويه» فلان، أى أن حاميه فلان.. وقد حاولت الشرطة أن تصفى هذا النظام ولكنها لم تفلح، إذ رأى الأقباط أن تمردهم على هذا الوضع يعرضهم للمخاطر!

□ في هذا الاطار، نفهم أن قتل مسلمين بالسلاح على يد عائلة مسيحية في قرية صنبو، يؤدى منطقيا إلى سلسلة المآسى التى سمعنا عنها. وأغلب الأهالى هناك يعتبرون أن ما تم طبيعى، وكلهم لا يبلغون الشرطة عما شاهدوه.. حسب التقاليد، وليس انصياعاً لأمر الجماعات الاسلامية.

إننا – من منطلق إسلامى صحيح – نرفض هذه التقاليد، بل إننا لا نكاد نصدقها من موقعنا في القاهرة، ولكن هذا هو الواقع الذى يتطلب وقتا حتى نغيره، والجماعة الاسلامية التى تشارك في هذه الأحداث تكون مشاركتها تأثراً بأحوال البيئة، وليس تعبيراً عن موقف سياسى مستحدث.

●●●●

إلا أن هذه «الجماعة الإسلامية» تقود أعمال عنف أخرى ضد الأقباط من منطلق سياسى، وهذا النوع من العنف السياسى هو ما يتبرأ منه الأقباط عن حق ويقولون إنهم لا يأتون بمثله. إن الجماعة الإسلامية تقود أحياناً حملات تقتل وتضرب بلا تمييز، فتروع الآمنين، وتحرق ممتلكاتهم بدون ذنب، وأحيانا يقال إنهم يفعلون ذلك لكى يجبروا السلطات على إيقاف ايذائها وتعذيبها للشباب الإسلامى، وهذا عذر أقبح من ذنب، وهو مسلك يفيد المخططات الأمريكية والصهيونية، أيا كانت نواياهم.

إذا كان الحمقى على الجانب القبطى لا يأتون مثل هذه الأعمال على نحو منظم، فإن هذا لا يعفيهم من تهم التعصب والعناد والاستفزاز.. إن التطرف مؤذ ومخرب حتى إذا لم يكن مصحوبا باستخدام السلاح.. ومن قبيل ذلك التعجل في حل المشاكل الموروثة، ورفض الحوار مع المسلمين.

●●●●



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ ... ١٩٩٢

□ لقد صرح قداسة البابا بانه يرفض الحوار مع المتطرفين ويقبله مع المعتدلين، ونحن نرى ان يشمل الحوار الجميع، ولكن اهم من ذلك ان نسال: من هم المعتدلون؟ أخشى أن يستبعد مفهوم المعتدلين، كل مطالب بتطبيق الشريعة، بينما الواجب أن يعنى مفهوم المعتدلين كل من يجتهدون فى تفسير الشريعة بحيث تضمن العدل الذى هو مقصدها الأول.. وسبب الخشية من حديثهم عن المعتدلين ما سمعته حول ثورة أوساط قبطية كثيرة على الأخ جمال اسعد لأنه قبل ان يشارك فى الحوار الذى دعت إليه «الشعب»، وكتب ما كتب على صفحاتها. ونحن نسال هؤلاء الغاضبين: ما هو الخطأ الذى ارتكبه الأستاذ جمال؟ ومن ستجدونه أكثر اعتدالا من حزب العمل اذا كنتم بالفعل جادين فى الحوار مع الإسلاميين؟

وتزداد خشيتنا من مصطلح المعتدلين، وتزداد الهواجس حول استبعادهم لكل الإسلاميين تحت حجة قصر الحوار على المعتدلين، حين نذكر أن قداسة البابا (ومعه د. ميلاد حنا) يرفضان تعبير الزعيم الوطني الراحل مكرم عبيد حين وصف نفسه بانه «مسلم وطنا (أى ثقافة وحضارة) ومسيحى دينا».

الا تتساءلون دوما: لماذا احتل الأقباط الدور الذى نعرفه مع ثورة ١٩١٩، ولماذا ينعزلون الان عن المجتمع ويسقطون فى الانتخابات؟ هذا الحال حدث لأسباب عديدة، بعضها من عند المسلمين، ولكن بعض الأسباب نشا من عند انفسكم، ومن هذا انكم لا تعيشون بعقلية ثورة ١٩١٩ ونفسيتها، لو كنتم مثل جيل مكرم عبيد تعترفون بتراث هذه الأمة، لتجنبنا بعض ما نراه الان.

●●●●

إن المعركة من أجل الديمقراطية معركة شرسة، وسيقاوم أهل الحكم إزاحتهم عن مواقعهم حتى الرمق الأخير، والمطلوب من طلاب الاصلاح أن يتوحدوا في معركة الحرية. المطلوب الا تختلط الأمور فى أذهان الأقباط والعلمانيين الوطنيين فيقفون مع قانون الارهاب، ويتحالفون مع الحكومة.. خوفا وفزعا من الحل الإسلامي.

ولا اقول إن مجرد توضيح النوايا والموقف من قبل الاسلاميين سيحل هذا الأمر فى بساطة، وسيدفع الجميع إلي الموقف الصحيح علي الفور.، ولكن يجب ان نبدا طريق التراضى بين كل المخلصين، أصحاب المصلحة فى نهضة الأمة.

إلى الدكتور يونان

وصلني من د. يونان لبيب رزق رد على ما كتبته فى حقه. وللاسف لم يشمل الرد دفاعا عن وجهة نظره التى هاجمتها بشدة تتناسب مع خطورتها. كنت اود ان يكون رده فتحا لباب حوار جاد قد ينتهى إلي تقريب للمواقف، ولكنه ركز - بدلا من ذلك - على سرد تاريخه الوطني وانجازاته العلمية، وهذا أمر غير مطروح للنقاش.

ومع ذلك، لم يكن ما ذكرت سببا لكيلا انشر رد د. يونان، ولكن فقدت رسالته اثناء رحلتي للسودان، وأسأله ملحا أن يبعث لي بصورة منها (إن امكن) لننشرها فى العدد القادم إن شاء الله.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

من أوراق عمل أمانة الحزب الوطني بالقاهرة للمؤتمر العام السادس

«الجبهة الوطنية الواسعة» ضد الإرهاب

الذي يهدد وحدة الشعب

أعد الدكتور ممدوح البلتاجى -امين الحزب الوطنى بالقاهرة مجموعة اوراق هامة ، وعرضها للمناقشة الواسعة على قيادات وقواعد الحزب فى العاصمة ، تمهيدا لعرضها على المؤتمر العام السادس للحزب الذى سيبدأ أعماله يوم الاثنين القادم .

وتدور هذه الاوراق حول ثلاثة محاور مهمة هى:

أولا : المبايعة : واقع متغير وخبرة تاريخية واستشراق للمستقبل .

ثانيا : البعد السياسى والديمقراطية : «الخصوصية المصرية» والجبهة الوطنية الديمقراطية .

ثالثا : النمو الاقتصادى والعدل الاجتماعى وتحديات التنمية فى المرحلة المقبلة .

وقد تناولت هذه الاوراق قضية الارهاب فى اكثر من موضع ، وقدمت رؤية نظرية وعملية جديرة بالنقاش الواسع ، ليس من جانب قيادات وقواعد الحزب الوطنى فى القاهرة ، وفى خارجها ، بل من جميع القوى التى تريد مصر واحة أمن وأمان ، وتحرص على ان تجنب مسيرتها اية عثرة تؤثر على تطورها الديمقراطى ، أو على وضعها الاقتصادى .

مواجهة شاملة

وقد ابرزت الورقة الاولى من الاوراق الثلاث التى اعدها الدكتور البلتاجى المتغيرات الكبرى التى يعقد فى ظلها المؤتمر السادس للحزب الوطنى ، سواء فى ذلك المتغيرات الداخلية أو الاقليمية أو العالمية .

وبالنسبة للمتغيرات على المستوى الداخلى ، تقول ورقة العمل :

«يشهد الاقتصاد والمجتمع تطورا حاسما على الطريق الصحيح والصعب للتحرير الاقتصادى الذى لا غنى عنه . وبعد عقد كامل من الممارسة الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية ، تشهد البلاد تصعيدا نسبيا للعنف والارهاب الذى يسعى الى استثمار الضائقة الاقتصادية - الاجتماعية المؤقتة المرتبطة بتحرير الاقتصاد ، فى محاولة لضرب استقرار الوطن ، وتهديد وحدة المصريين التاريخية . وتلك ظاهرة لايتعين التهوين من شأنها بنفس القدر الذى لا يجب فيه التهويل من أمرها . فهى موجة عابرة تمضى وتنحسر من على وجه الوطن ان تحققت المواجهة المجتمعية الشاملة لجذورها وروافدها الخارجية والداخلية ومسبباتها المتعددة على مختلف الاصعدة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيه .

مشروع قومى وجبهة وطنية

وتحت عنوان «مشروع قومى وجبهة وطنية» تتحدث ورقة



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العمل الثانية التى اعدها الدكتور البلتاجى ، فتقول :

«واليوم ، يكفل نظامنا السياسى الراهن ـ الذى يشكل امتدادا شرعيا للتجربة الوطنية والقومية المتطورة لثورة يوليو ١٩٥٢ ـ الحريات العامة والتعدد الحزبى ـ ويتعزز باستمرار التوافق الوطنى حول المشروع القومى الذى يقوده الرئيس مبارك : وهو بناء الدولة العصرية الاخذة بالحرية السياسية والتقدم الاقتصادى والعدل الاجتماعى ، وتتأكد الممارسة الديمقراطية ، دون نكوص ، طوال عقد كامل من العمل العام

ويمثل الحزب الوطنى الديمقراطى الجبهة الوطنية على المستوى الشعبى الملتفة حول الدولة المصرية المركزية ، وتشكل احزاب المعارضة الدستورية ، تيارات وروافد لتلك الجبهة الكبيرة ، ببعض الاجتهادات المختلفة أو البرامج المتباينة أو منابر الرأى الاخر المستقلة ، ولكن دون أى تناقض جوهرى بينها وبين حزب الاغلبية ـ وليس هناك فى مواجهة هذه الجبهة الوطنية الواسعة ـ غالبية ومعارضة ـ من خصوم سوى قوى الارهاب الخارج على الشرعية الرافض للديمقراطية ، الذى ينبذ الحوار ويرفع السلاح ، ويحاول ضرب الاستقرار وعرقلة التنمية ، وتهديد وحدة الشعب المصرى .

إن حزبنا الوطنى الديمقراطى ـ حزب الاغلبية ـ هو الذى يضبط ايقاع التعددية السياسية ، فهو يثريها ان نشط ويضعفها ان فتر .. ويصبح من المتعين على حزبنا ان يواصل بكل حيوية العمل الفكرى ، وتكوين الكوادر ، والتوسع فى العضوية الحزبية ، وتحويلها الى عضوية انتخابيه ، وان يشارك الجماهير قضاياها الحيوية فى مواقعها ويحاول الوقوف معها لحل مشاكلها اليومية الاكثر الحاحا بالتعاون النشط مع الادارة او بالجهود الذاتية .

ولا يدخل الحزب الوطنى الديمقراطى فى معارك هامشية مع قوى المعارضة الدستورية التى هى شريكته فى الجبهة الوطنية الواسعة الملتفة حول الفكرة والممارسة الديمقراطية . وإنما يرحب بزيادة نشاطها لتعميق تلك الديمقراطية وتحقيق اهداف النهضة الشاملة . وان الوحدة الوطنية ليست فحسب الضمان المؤكد للحريات السياسية ، ولكنها الشرط الذى لا غنى عنه من اجل وجود واستمرارية الكيان المصرى المتحضر ومواصلة اسهامه التاريخى فى المسيرة الانسانية الصاعدة دوما صوب الرخاء والعدالة والسلام ..

وتتناول ورقة العمل الثالثة التى اعدها الدكتور البلتاجى تحديات التنمية فى المرحلة القادمة ، فتربط بين الاصلاح الاقتصادى والعدل الاجتماعى مؤكدة انه يبرز البعد الاجتماعى كبعد هام فى عملية التنمية الاقتصادية ، فرفاهية البشر هى الغاية النهائية للنشاط الاقتصادى ، ويقاس الانجاز فى هذا الصدد بنجاح سياسات التنمية فى توصيل ثمار النمو والتقدم للغالبية من السكان ، وتوفير شبكة أمان للمجموعات الاكثر فقرا .

والمعروف ان برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى بدأت مصر فى تطبيقه مؤخرا قد اشتمل على انشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية لمعالجة بعض الاثار التوزيعية السلبية لعملية التكيف الهيكلى ، ولا ينبغى إغفال إن دور الصندوق فى هذا الصدد هو دور مكمل ومعاون ولا يقدم الحل كله لقضية العدالة الاجتماعية .

بمعنى ان تخفيف وطأة آثار سياسات الاصلاح الاقتصادى من خلال التحرير ، على الطبقات الفقيرة تظل مسئولية الدولة اولا واخيرا والتى يجب ان تقوم بها من خلال برامج مختلفة اهمها اتاحة فرص التعليم والتدريب لتعزيز القدرة على الكسب لدى الافراد من جهة وتصميم برامج للتحويلات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة الموجهة الى المجموعات الاكثر فقرا من جهة اخرى . وقد أظهر برنامج الدعم فى مصر ، والذى قام تاريخيا بالدور الاساسى فى التخفيف من اعباء المعيشة عن محدودى الدخل ، اهمية توافر قاعدة للمعلومات لتحديد الفئات المستهدفة . بحيث يمكننا ان نقرر بوضوح ان مدى النجاح فى رعاية البعد الاجتماعى مرهون بالقيام بدراسات جادة لتحديد المجموعات المستهدفة ومدى تأثير سياسات الاصلاح على قدراتها سواء كمستهلكة للسلع والخدمات او كمالكة للاصول الانتاجية او كعوامل انتاج حتى يمكن الوصول اليها والعمل على مقابلة احتياجاتها الاساسية» .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٢

«آسفين» .. كتاباتك «فالصو»!!

لاحظ المراقبون امتناع «المتاخون» أياه والمتحلل من شيوعيته .. والذى يراس تحرير نشرة الارهاب واثارة الشغب عن الحديث فى قضية «لوكربى» وازمة ليبيا مع الغرب .. وذلك بعد أن انهى مؤتمر اللجان الشعبية اعماله .. وهو الذى سبق ان ملا الدنيا ضجيجا بمهاجمة امريكا وبريطانيا وفرنسا والدفاع عن القذافى.

اما سر صمت «المتاخون» فتكشفه اليوم العيون السحرية .. ويندى له الجبين .. فقد ارسل «المتاخون» مندوبا له اثناء انعقاد مؤتمر اللجان الشعبية .. حاملا فى حقيبته مجموعة من نسخ الجريدة المشبوهة .. وبها مقالاته التى دافع فيها عن ليبيا .. وطلب المندوب من احد المسئولين هناك مزيدا من الدعم والمال بحجة شراء مبنى جديد للجريدة .. إلا ان المسئول صاح فى مندوب «المتاخون» اسفين يا حضرة .. مفيش فلوس .. وكفاية اللى اخذتوه من قبل وبلغ رئيس التحرير بذلك ..

عاد المندوب واسمه «محمد» الى «المتاخون» وهو يجر اذيال الخيبة .. وصرح رئيس التحرير الذى اصيب بصدمة .. بقى ده جزاءنا والله ما احنا كاتبين عنهم تانى .. وامسك رئيس التحرير بالتليفون .. وابلغ رئيس حزبه بما قرره المندوب وتوقف لعاب رئيس الحزب .. وصرخ فى «المتاخون» عبر الاسلاك .. انت السبب ولم تعد تصلح فى اى شىء .. وكتاباتك كلها «فالصو».



المصدر : مايو

التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حتى أنت يا عبد ربه ..!!

التجمع «تاب» عن الإرهاب فلماذا يخشى «القانون» ؟!

● رغم حوادث الارهاب التى تفاجئنا بين لحظة واخرى .. مازال البعض يحاول الهروب من الواقع ويهاجم التعديلات القانونية التى تمت لمكافحة الارهابيين .

● الغريب ان حزب التجمع الذى يصرخ ليل نهار مطالبا بمواجهة الجماعات الارهابية نشرت صحيفته « الاهالى » مقالا لكاتب يدعى حسين عبد ربه يقول فيه : « لقد اتسمت التعديلات بالعمومية فى صياغتها المطاطية غير المحددة للافعال الاجرامية الارهابية والمفتوحة لتتسع لكل التفسيرات ولكل التأويلات لمواجهة كل الاحتمالات وليس فقط عمليات وافعال الارهاب الاسود » .

● ويضيف : « لا احد فى هذا الوطن الجريح المهموم يمكن ان يقبل ان يقيد ابداعات عقله وان يكبل جسده وان تحدد خطوط حركته ونمط سلوكه وطرائق حياته بحكم صياغات قانونية تتسع لكل التفسيرات » .

● التعليق

● ما كتبه حسين عبد ربه فى « الاهالى » يعبر عن نفس الموقف الذى اتخذه حزب التجمع تحت قبة البرلمان اثناء مناقشة تلك التعديلات .. وهو امر يحتاج إلى وقفه ، خاصة ان معلوماتنا تقول بان التجمع قد تاب عن ممارسة النهج الارهابى الشيوعى القديم ، ولا ندرى إذن لماذا يخشى القانون ؟

● التعديلات الجديدة قدمت تعريفا محددا للارهاب فى المادة ٨٦ من قانون العقوبات وتنص على :

« يقصد بالارهاب فى تطبيق احكام هذا القانون كل وسيلة يلجا اليها الجانى تنفيذا لمشروع اجرامى فردى او جماعى يهدف الى الاخلال بالنظام العام او تعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر من خلال استعمال القوة او العنف او التهديد بهما اذا كان من شان ذلك ايذاء الاشخاص او القاء الرعب بينهم او تعريض حرياتهم او امنهم للخطر او الحاق الضرر بالبيئة او بالاتصالات او المواصلات او بالاموال او بالمبانى او بالاملاك العامة او الخاصة او احتلالها او الاستيلاء عليها او منع او عرقلة ممارسة السلطات العامة او دور العبادة او معاهد العلم لاعمالها او تعطيل تطبيق الدستور او القوانين او اللوائح » .

● وحددت التعديلات الجديدة ايضا بشكل ادق الافعال الاجرامية التى ينطبق عليها القانون مثل تاسيس او ادارة او عضوية جماعة او عصابة الهدف منها الدعوة باى وسيلة الى تعطيل احكام الدستور او القوانين او الاعتداء على الحرية الشخصية او الاضرار بالوحدة الوطنية وحيازة واستخدام الاسلحة النارية والبيضاء او اجزاء منها والترويج لمبادىء هذه الجماعة بالمطبوعات والتسجيلات والانضمام لهيئات عسكرية اجنبية .

● ولا تتضمن هذه التعديلات اى نوع من القيود على ابداعات العقل المصرى .. إلا إذا كان حسين عبد ربه يقصد الابداعات الاجرامية فى مجال الارهاب !

● وفكرة ادخال تعديلات على بعض القوانين لمواجهة الظاهرة الارهابية موجودة فى كل دول العالم المتقدم وعلى راسها المانيا التى ادخلت عدة تعديلات على قانون العقوبات والاجراءات الجنائية بها ، فمثلا ادخلت المادة ١٤٠ عقوبات التى مدت الملاحقة العقابية الى ما قبل ارتكاب العمليات الارهابية فلجا المشرع الالمانى فى سبيل عرقلة الانضمام إلى المنظمات الارهابية ووقف تيار التعاطف معها الى ادخال هذا النص الذى يجرم تحبيذ الارهاب او الموافقة على ارتكاب جرائمه بل ان المادة ١٣١ فى القانون الالمانى تنص على معاقبة جريمة تحبيذ ارتكاب العنف بقصد ان يصبح ذلك عملا مرفوضا يمثل اعتداء صارخا على السلم العام .

● وينطبق ذلك ايضا على المقالات المنشورات والكتيبات وغيرها .. وادخلت ايضا مواد اخرى عديدة تناولت جرائم الاختطاف واحتجاز الرهائن وتنظيم المنظمات الارهابية وخطف الطائرات .

بل ووصل الامر الى النص على ابعاد اى من المحامين من الدفاع فى الجرائم الارهابية اذا ما اثيرت حوله شبهات كما ان حق الاتصال بين المحامى والمتهم قد ضيق الى حد بعيد حيث تتم المقابلة من خلال حاجز فاصل وكل مايتم تبادله من اوراق او اشياء يجب عرضه على قاضى يقوم بفحصه .

● كما نص القانون الالمانى على امكان استيقاف الاشخاص الذين يمكن ان يعتبروا شهودا على الجريمة لمدة ٢٤ ساعة بهدف التحقق من معلوماتهم وتعتبر هذه المادة التى تمكن من احتجاز الشهود بدعة مطلقة فى قانون الاجراءات الجنائية فى دول العالم .

● ورغم ذلك لم يعترض كتاب المانيا او احزابها على تلك التعديلات ولم يقل احد منهم انها ستضر بالاحزاب السياسية او تعتبر قيدا على حرية الابداع .

● انه من الغريب ان يكون موقف حزب التجمع من الارهاب هشا وضعيفا الى هذا الحد رغم ان رئيس الحزب خالد محيى الدين على راس قوائم الاغتيالات التى تسعى اليها الجماعات الارهابية .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

المجاهد الصغير .. يورط الصعايدة !!

ولا مصرى واحد يرضى تبرير جرائم القتل

● يحاول عادل حسين المجاهد الصغير أن يبرر جرائم الارهاب التى ترتكبها الجماعات المتطرفة بانها من تقاليد الصعيد ، ويؤكد اننا إذا فهمنا المصادمات التى وقعت بين اعضاء هذه الجماعات والاخوة الأقباط على انها ممارسات صعيدية عادية فاننا نكون قد اقتربنا من الحقيقة .

● يقول لا فض فوه : « لقد دخلت خلال الاسابيع الماضية فى مناقشات عديدة لفهم هذا الامر (يقصد أسباب المصادمات بين الجماعات والاقباط فى الصعيد) واتضح لى اننا فى القاهرة وبحرى لا نفهم حقائق الصعيد وعلاقاته ، ويؤدى هذا الجهل الى تصور أن مجمل ما يحدث الآن بين المسلمين والأقباط هو أمر استحدثته الجماعة الاسلامية ، بينما اغلب ما يجرى هو امتداد لما جرى عليه العرف فى تلك المحافظات فى غفلة منا ، وإذا اخذنا اسيوط - على سبيل المثال - فسنجد أن بعض المراكز يزداد فيها استخدام العنف لأسباب تاريخية واجتماعية !!

● ثم يحاول المجاهد الصغير أن يوهمنا بان المجتمع الصعيدى ينظر الى جرائم الارهاب على انها مسائل طبيعية وعادية فيقول : « واغلب الأهالى هناك يعتبرون أن ما تم طبيعى ، وكلهم لا يبلغون الشرطة عما شاهدوه حسب التقاليد وليس انصياعا لأمر الجماعات الاسلامية » .

التعليق

● بداية نؤكد انه ليس بهذا التبسيط والتسطيح تناقش القضايا التى تؤثر على حاضر الوطن ومستقبله .. كما إنه ليس من المنطقى ان تخضع القضايا الحساسة للمقامرة والمزايدات الحزبية الرخيصة .

● ان الارهاب لم يعد قضية حزب معين ، او اتجاه سياسى واحد .. لكنه صار قضية مصر كلها .. مهما اختلفت الرؤى والمصالح .. لان الاعمى لايفرق بين شخص واخر والارهاب بلا عقل ولا يحكمه منطق .

● من هنا .. فقد كان المتصور ان تتحد الارادات فى كيفية مواجهة الارهاب .. لا ان يخرج علينا عادل حسين ليقول لنا لماذا تقاتلوا الارهاب وقد قال الله تعالى : « ترهبون به عدو الله وعدوكم » .

● اليست هذه محاولة مكشوفة لخلط المفاهيم ، وتشتيت الجهود فيما لا يفيد .. وتضييع لوقت ، لتفويت الفرص المتاحة للتنمية والنهضة التى نسعى اليها فى مسيراتنا السياسية والاقتصادية .

● على ان اخطر ما فى حديث عادل حسين هو محاولته لتصوير ما يحدث من الارهابيين فى اسيوط على انه شىء عادى .. يفعله كل الصعايدة .. وهذا افك وبهتان عظيم .. وافتراء على الحقيقة .. نبرىء اخواننا فى جنوب الوادى من وصمته .

● ان الارهاب لا يمكن ان يبرر ، ولا يمكن ان نقبل ان يوصف الصعيد كله بالارهاب مقابل ان تبرأ فئات ضالة خرجت على كل القواعد والأصول الاسلامية التى عاشت عليها مصر دهرا طويلا من التسامح والالفة والتعايش والمودة .

● ويخطىء عادل حسين حين يصور جرائم الارهابيين على انها حوادث بين المسلمين والأقباط ، وهذا ظلم ما بعده ظلم ، لأن المسلمين والاقباط لم يعرفوا طوال تاريخهم هذا السلوك الشاذ .. هذا القتل العمد فى الطرقات .. فى فصول المدارس ، فى الحقول ، فى اقسام البوليس ، فى اماكن العبادة ، كلا .. هذه ليست عادات وتقاليد واصول وشهامة الصعايدة اطلاقا !!

● ونريد ان نسأل الأستاذ عادل : ما هى الأسباب التاريخية والاجتماعية التى ادت الى ازدياد اعمال العنف فى بعض مراكز اسيوط على سبيل المثال ؟!

● وهل هذه الأسباب - مهما كانت - تبرر ترويع الآمنين ، واطلاق الرصاص على رجال الشرطة وهم يؤدون مهامهم ، مما يؤدى الى قتل واصابة اعداد كثيرة منهم ؟!

● ياناس .. سموا الأشياء بمسمياتها .. بدلا من اللف والدوران .. وحذار من أن تدفعكم مصالحكم الشخصية ، ومواقعكم الحزبية الى تبرير الارهاب .. على حساب ظلم ابناء الصعيد الذين كانوا وسيظلوا دائما يشكلون الركيزة القوية للوطنية المصرية ، وقوة الدفع الخطيرة لعمليات التنمية .

● ان صعيد مصر - رغم كل ما فيه من مشاكل هى اصلا امتداد لمشكلات المجتمع باكمله ، لا يمكن ان يقر الارهاب ، وقد اثبتت التجارب ان المجتمع الصعيدى برىء من هذه التهمة الشنيعة ، ويكفى ان الارهابيين لا يجدون منزلا يأويهم هناك ، فيضطرون الى النزول الى الشمال ، حتى يتهربوا من ايدى العدالة .. ولكن هيهات !!



المصدر : الأحرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٢

يا شكرى ..

العقوبات ليست موجهة للاتجاه الإسلامى الصحيح



● فى معرض تعليقه على التعديلات الجديدة فى قانون العقوبات لمكافحة الارهاب .. ادعى ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل أن هذه التعديلات قصد منها محاربة الاتجاهات الاسلامية التى مازالت محرومة من حقها فى التعبير عن رأيها بطرق سلمية ، كما أن هذه التعديلات تخالف الدستور وتنتهك حقوق الانسان .

● اضاف أن التعديلات تكبل حرية الصحافة فى نقل وتتبع الاخبار من مصادرها ، كما أن تغليظ العقوبة على حمل كافة انواع الاسلحة لا معنى له ، لان الذى اختار الخروج على القانون لن يوقفه تغليظ العقوبة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأسبوع

التاريخ : ... يونيو ١٩٩٢

التعليق

● بقراءة سريعة للواقع ـ يتضح لنا مدى الشطط الذى يتحدث به إبراهيم شكرى فى مناقشاته ورؤيته لمجريات الامور .. فهو يرى ان الاتجاهات الاسلامية مازالت محرومة من حقها فى التعبير عن را يها بطرق سلمية وهذا ـ للاسف ـ كذب وبهتان .. ففى عصر الحرية والديمقراطية لم يعد هناك اى قيد على الصحف فى ان تنشر الآراء والاتجاهات مادامت ملتزمة بالوسائل والاساليب السلمية .

● ويجب ان يسال شكرى نفسه : هل يعترض احد على ما تنشره صحيفته من اراء للاتجاهات الاسلامية وغير الاسلامية ؟!

● لو انه القى نظرة موضوعية على نفس العدد من صحيفته الذى قال فيه هذا الكلام فسوف يكتشف انه ليس على حق !!

● ففى هذ العدد اراء لقيادات جماعة الاخوان المنحلة .. من مهندسين ومحامين وصحفيين ومستشارين واساتذة جامعات .. وهناك اراء للناصريين والشيوعيين .. بل إن محمد فايق الناصرى الذى اصبح الآن بقدرة قادر رئيس منظمة حقوق الانسان المصرية قد ادلى بدلوه هو الاخر محاولا اقناعنا ـ من خلال صحيفة الشعب ـ ان الناصريين هم حماة حقوق الانسان .. وهم المحافظون على الديمقراطية .. والله يعلم انهم لكاذبون .

● ليس هذا فقط .. ففى نفس العدد مقال لشخص يدعى خالد سعد مالك وقد اعطى لنفسه لقب امير الجماعة الاسلامية بديروط .

● وفى صحيفة « الأحرار » .. الأسبوع الماضى ... تعليقات لصفوت عبد الغنى المتهم الثانى فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب حول تعديلات قانون العقوبات ادلى بها من وراء القضبان ..

وهناك ايضا كلام كثير لأشرف السعد الهارب من التحقيقات فيما سببه من مشاكل للمودعين فى شركاته .

● الشاهد من كل هذا .. ان الصحف تنشر بحرية كاملة اراء من تسميهم بالتيار الاسلامى يااستاذ ابراهيم .. ليس المعتدل منه فقط .. لا .. بل المتطرف .. والارهابى ايضا !!

● فليس صحيحا ـ إذن ـ ان الاتجاهات الاسلامية محرومة من حقها فى التعبير عن رايها بطرق سلمية .. وإلا .. فبماذا تسمى ما تنشره « الشعب » و « الاحرار » و « النور » .. وغيرهم ؟!!

● كما انه ليس صحيحا إن التعديلات الجديدة تكبل الصحافة ، لان الشرفاء لا يخشون من العقوبات ، ولا من قانون الارهاب الذى جاء لحماية الحريات وتحقيق عنصر الردع للارهابيين حتى تظل مصر واحة الامن والأمان .

● وهؤلاء الشرفاء ـ قطعا ليسوا فى حاجة الى حمل السلاح مادام القانون قد كفل توفير الامن .. وتحقيق العدالة .. وتثبيت قواعد الاستقرار .. حتى لا تسود الفوضى ..

● إن هذه التعديلات لم تجرم الفكر ، ولم تلاحق اصحاب الاقلام الحرة النزيهة .. لكنها تحد من طغيان اصحاب المصالح الخاصة .. الذين يزيفون الحقائق ، ويسلبون ارادة الشعب بشعارات رنانة يطلقونها بعد كل زيارة لعواصم معينة اهمها الخرطوم وطهران ، وبغداد .

● يبقى بعد ذلك ان نؤكد ان التعديلات الجديدة ليست موجهة ضد الاتجاه الاسلامى الصحيح الذى يقصد به التدين ، والالتزام ، والتمسك باوامر الله ونواهيه ، والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، كلا .. فهذا الاتجاه له كل التقدير ، ولا يمكن ان نتصور ان مصر المتدينة بطبيعتها ، بمسيحييها ومسلميها .. يمكن ان تنقلب ضد الاتجاه الاسلامى العقلانى الواعى ... الذى لا يصادم مصالح وطنه وشعبه ، ويدرك التحديات الداخلية والخارجية التى تواجهها مصر فى الظروف الراهنة .

● وليس هناك اروع ولا اجمل من ان يكون المنتسبون للعمل الاسلامى إضافة ايجابية لدعم الوطن ، لا ان يكونوا عبئا ـ بالتطرف والارهاب على كاهله ، ينتقصون من انجازاته ، ويشوهون صورته الجميلة امام العالم ، ويهزون الثقة الكبيرة التى يتمتع بها على المسرح الدولى .



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

المؤتمر العام السادس للحزب الوطنى

[illegible]

كتب إبراهيم خليل وعلوانى مغيب :

تبدأ غداً الاثنين ، ولمدة ثلاثة ايام ، أعمال المؤتمر العام السادس للحزب الوطنى الديمقراطى ، والذى سينتهى بخطاب شامل للرئيس حسنى مبارك ، يحدد فيه برنامج عمل الحزب فى المرحلة القادمة .

وتأتى قضية الإرهاب ، فى مقدمة القضايا التى تطرح نفسها على المؤتمر ، وستطرح امانة القاهرة ورقة عمل على الاعضاء ، لإمكان تأسيس جبهة ديمقراطية مع احزاب المعارضة ضد الإرهاب ويكون الحزب الوطنى اساس هذه الجبهة ، وتشكل احزاب المعارضة تياراتها وروافدها .

ومن القضايا الهامة المطروحة ايضاً على اعمال المؤتمر العام ، البطالة ، وسيتم تشكيل ١٥ لجنة من مقرر وعضوين ، ويتولى رئاسة هذه اللجان عدد من الشخصيات السياسية والتنفيذية الهامة ، من بينهم الدكتور احمد فتحى سرور ، والدكتور مصطفى خليل ، والدكتور كمال حلمى ، والدكتورة آمال عثمان .

وعلى غير المتوقع ، ينتظر الا يشهد الحزب تغييرات كبيرة فى الامانة العامة للحزب الوطنى ، بينما سيتم إسناد المهام الكبيرة فى إعادة بناء الحزب للدكتور محمود شريف وزير الحكم المحلى ، مع مهام حزبية للدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ، بينما يستمر الدكتور يوسف والى فى موقعه كامين عام للحزب مع منح بعض مهام الأمين العام لوزير الإعلام صفوت الشريف .

ومن المنتظر ، أن تتم إعادة تشكيل حكومة الحزب برئاسة الدكتور عاطف صدقى مرة اخرى ، مع إدخال بعض التعديلات ، ليشغل بعض رجال الاعمال مناصب وزارية خاصة بتنفيذ السياسات الاقتصادية الجديدة التى تتجه نحو اقتصاد السوق .■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

دعوة فاضحة.. للإرهاب!

المجاهد الصغير.. يوظف الإسلام لحسابه الخاص

أبوالفضل الجيزاوي : تعرضه للآيات الكريمة .. سخف وعدم ...

عادل والي : حصل على ٥ ملايين جنيه دعم ليدافع عن أفكار إيران



تحولت جريدة الشعب الى سوق انتهازى لمناصرة الارهاب والتطرف .. وفى هذا الاطار حاول عادل حسين رئيس تحرير « الشعب » ان يجد مبررا غير مألوف للارهاب .. فقال ان الارهاب فى ديننا ليس شرا كله .. فنحـــن مأمـــورون أن « نرهب » عدو الله وعدونا .. وهذه كلمة حق .. يراد بها باطل .

وقد أفاض المجاهد الصغير - الشيوعى سابقا - فى الحديث عن « ارهاب العدو » .. لكنه للاسف لم يذكر كلمة واحدة عن الارهاب الموجه من المسلم للمسلم .. وترويع الامنين .. ونشر الخوف والفزع بين الناس ، بينما أمر الله سبحانه وتعالى بأن يسود فيهم الامـن والطمأنينة والسكينة .

تحقيق :
انتصار النمر
هشام أبوالوفا

ان هذا الموقف الانتهازى .. الذى أراد به عادل حسين أن ينافق الارهاب يذكرنا بقول الشاعر :

قل لمن يدعى فى العلم سفسطه
حفظت شيئا وغابت عنك أشياء

قال ابوالفضل الجيزاوى عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل : ان مشكلة عادل حسين انه متلون وهمه الاول مصلحته الذاتية

وعاد بذاكرته الى الوراء سنوات عندما كان عضوا قياديا بارزا من قيادات حزب العمل وشرح قصة الخلاف مع عادل حسين وابراهيم شكرى عندما جاء عادل وحاول تحويل خط وفكر الحزب ليخدم طموحاته وأهدافه .

اضاف .. عندما جاء عادل الى الحزب وجدناه يطرح فكرة ان الاسلام موجة ويجب ان نركبها قبل ان يسبقنا غيرنا لذلك .. بالطبع وقفنا ضد هذا الرأى وهذا الاسلوب الانتهازى لكن عادل تمكن من ابراهيم شكرى وجعله اداة طيعة ولينة فى يده بلا رأى أو موقف بعد أن أوهمه ان تبنى هذا الاتجاه يضمن له البقاء فى دائرة الضوء .

اضاف .. وتطـورت الاحـداث وتلاحقت فى حزب العمل وتحول وجريدته عن المبادىء بنسبة ١٨٠ درجة وأصبح عادل حسين مناصرا للتطرف ويبحث عن التمويل من جهات مختلفة تشجع هذه الاتجاهات فهو يحصل على تمويل من ايران والعراق والسودان حتى يصدر الجريدة التى تؤيد مبادئهم وتنطوى على اباحة دم الابرياء والدليل على ذلك صدور العدد الاخير من الجريدة متضمنا مقالا مشبوها لعادل حسين يحض على الارهاب والفتنة بدعوى أنه ذكر فى القران الكريم وهو سخف ودليل على عدم فهم ووعى بأسباب نزول الاية التى كانت بسبب الاعداء وليس للاخوة فى الدين أو ابناء الوطن الواحد .

أكد أن عادل حسين وشكرى أصبحت أيامهما معدودة لان ابراهيم شكرى أصبح رجلا بلا رأى واضح ونرجسى ومتطرف فى جميع الاتجاهات فهو تارة اشتراكى ، واخرى دينى متعصب !

ومع الاسف الشديد ان حسن الترابى وايران هما الممولان الاساسيان له ولعادل حسين .

طالب بتدخل أجهزة الدولة لحل الحزب لان المادة الرابعة من قانون الاحزاب تمنع تحول الاحزاب عن أفكارها وضرب العمل الاشتراكى تحول بفضلها الى حزب دينى متطرف ..

وتحدث عادل والى - وكيل المؤسسين لحزب العدالة والمنشق عن ابراهيم شكرى : عن السفريات المشبوهة التى يقوم بها عادل حسين الى ايران والعراق والسودان مشيرا الى أن عادل حصل فى أحدى هذه السفريات على ٥ ملايين جنيه كدعم من ايران مقابل التخديم على افكارهم وهذا بشهادة وزير داخلية سابق .

وتساءل .. اننا لا نعرف ان كان عادل شيوعيا أم اسلاميا فقد خلط الاوراق .. يرتدى عباءة الاسلام ويفكر بطريقة الشيوعيين ويؤمن بالدم والعنف فى كل شىء وهو مبدأ شيوعى عفا عليه الزمن !

أكد أنه حاول مع عادل حسين وابراهيم شكرى وحلمى مراد الذين يكونون فيما بينهم حلفا للسيطرة على مقدرات حزب العمل لكى يثنيهم عن هذه الافكار المشبوهة لكن محاولاته باءت بالفشل !

ويقول فؤاد هديه - الامين العام لحزب العمل الجبهة الاشتراكية - : ان عادل حسين فور توليه رئاسة تحرير الجريدة بدأت زيارات الصحفيين الى ايران تزداد وخطوة بخطوة تحولت الجريدة الى لسان وبوق للتيارات المتطرفة والغريبة عن مجتمعنا .. حتى وصل الامر الى مغازلة صريحة لرموز النظام الايرانى ووصف وزرائهم بالزهد والورع وانهم نموذج للقادة المؤمنين .

وهنا نذكر ان عادل حسين تعددت سفرياته السرية المشبوهة الى الاردن والعراق وايران والخرطوم « اربع مرات متتالية » لاسباب غير واضحة فى الفترة الاخيرة !

ويرى د. محمد العزازى - عضو اللجنة التنفيذية العليا لحزب العمل - : ان عادل حسين يعلم تماما ان بقاءه فى منصبه مرتبط بتدعيم هذه الاتجاهات والتيارات المتطرفة حتى أصبح الحزب مجرد بوق يدعم الاتجاهات الفاشية التى تسعى بكل جهد للنيل من استقرار المجتمع والوصول الى الحكم .

ويؤكد .. أن الشرفاء من قيادات الحزب لن يتركوا الامور على هذا النحو !

التطرف .. أم التسيب ياسادة !

بالامس قابلت صديقي الهادىء دائما الثائر احيانا وجدته مسرورا بخلاف المرات السابقة فبادرته قائلا :

قل لي ماذا فعل الله بك وماذا فعلته مع تلك الشخصية الحزبية التي فكرت بسببها الابتعاد عن السياسة كفرا بمبادئها التي لاتؤمن بها ؟

سرح قليلا ثم اجابني قائلا ... تصور منذ ان قابلتك في المرة السابقة وقررت التوقف فترة من أجل التفكير لاتخاذ القرار وجدتني اترك النشاط الحزبي والسياسي نهائيا فارحت واسترحت انني وجدت العمر يجري والصحة تهرب من بين يدي دون فائدة ترجى البلد لن ينصلح حاله الا بشيء واحد الكل للاسف يدور حوله ولايقترب منه بل شعارات لاتسمن ولاتغني من جوع اللهم الا لركوب الموجة فقط ... هل تعلم ما هو الحل لكل قضايانا ومشاكلنا التي نعاني منها منذ سنوات طويلة ولايوجد لها حل ؟

علمت بالوهلة الاولى قبل الاستطراد في حديثه انه يقصد الاسلام . قلت له اتريد ان تقول ان الاسلام هو الحل . قال نعم ... فمنذ سنوات طويلة جربوا مذاهب سياسية وافدة علينا فتارة ينادون بالاشتراكية وتارة اخرى الديمقراطية وتارة ثالثة الراسمالية واسماء كثيرة ما انزل الله بها من سلطان ... فضلوا الطريق فتفرقت بهم السبل ... هل تعلم ان الحل يكمن في الاسلام والاسلام وحده كفيل بان يحل كل مشاكلنا واستطرد قائلا : الم اسمع قول الله عندما يربط حال العباد بافعالهم . ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة اعمى قال رب لما حشرتني اعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك اتتك اياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى ، ثم اضاف هل تعلم انني فكرت كثيرا في امر الاحزاب والسياسة وجدت انها خطة مرسومة من اجل تفرق الامة وتشرذمها وتفككها حتى يسهل قيادتها وذلك موجود في بروتوكلات حكماء صهيون ثم هل تعلم ان الله قال فيهم لرسوله « صلى الله عليه وسلم » « ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء » ثم هل تعلم ان الاسلام قد امرنا بالكفر بكل ذلك وبكل القوانين التي تخالف شرعه ومنهاجه ... قلت لصديقي كيف ذلك ؟ قال : ان الله يامرنا بالكفر بالطاغوت من اجل الايمان والتوحيد فلا يوجد توحيد واعتقاد سليم واسلام مع الايمان بالطاغوت وان كل من يتحاكم لغير الله فانه يتحاكم للطاغوت .

قلت له ... اريد ان افهم منك الامر بهدوء حتى استوعب ما تقول . اجابني قائلا : ان الحديث يطول شرحه ولكن اليك قول رب العزة « فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لاانفصام لها والله سميع عليم » قلت « نعم هذا قران وايات محكمات لاجدال فيها قال لي ثم تدبر قول الله « يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به » ثم اضاف قائلا : السنا نتحاكم لقوانين من صنع البشر الا يدير البشر حياتنا ويتحكمون في كل صغيرة وكبيرة بقرارات وقوانين من عند انفسهم ولايطبقون احكام الله وشرع الله في عباده .

قلت له وما العمل وماذا يمكن ان نفعل وكل من يدعو لهذه الدعوة يوصف بالتطرف ؟ اجابني صديقي بمنتهى التلقائية الاسلام لايعرف التطرف بل هي اسماء من عندهم ووصف اعلامي ما انزل الله به من سلطان « قلت له ماذا نفعل نحن ؟ قال لابد من ان نغير انفسنا ابتغاء مرضاة الله فوجه لي سؤالا قائلا : هل التطرف ام التسيب ؟ قلت له اذا كان الالتزام بكتاب الله وسنة رسوله « صلى الله عليه وسلم » يعتبر تطرفا فمرحبا به .. فاضاف قائلا ... من اجل هذا تركت السياسة والاحزاب وقررت الاعتزال تطبيقا لقول الله واعتزلكم وماتعبدون من دون الله « لقد كفرت بالطاغوت وبكل شرع يخالف شرع الله وقررت ان اعبد الله كما امرني على بصيرة ولايغضبني قول من قائل بانه تطرف »

ودعت صديقي على عجل داعيا له بالتوفيق في الالتزام بدين الله وحفظه من الطواغيت وقوانينهم !!

بدر اشهر

عضو المجلس الدائم لحزب الاحرار



حاول ان يقاوم الألم.. تظاهر بالتماسك امام الفاجعة .. قبض على دموعه ليظهر قويا .. ثم انهار باكيا مستجيرا بالله .. ثم قال لي ماذا فعل طارق ؟ ! .. لم يحتمل شقيقه الاصغر فسالت دموعه .. اهتززت من هول بكاء الرجال .. وارتعدت من هول الظلم والمأساة .. وخجلت من الضعف وعدم الحيلة .. وحزنت على مصر ارض الكنانة ووطن الانبياء .. فاسمع ياشعب مصر .. اسمعوا ياأحفاد الابطال جرائم عصر ندر فيه الرجال وكثر فيه المنافقون .. اسمعي ياكل امراة .. اسمعي ياكل ام واخت ولن اقول ياكل رجل لجبنهم على كلمة الحق .. اسمعوا وعوا ياكتابا ويامؤرخين ما قاله عمرو وخالد ابناء الشهيد العريس/ طارق فتحي السيد ابن المنيل بمصر القديمة والشهود حتى لتشهدوا على هذا العصر .. قالوا والدموع تنهار .. سافر شقيقنا طارق الى ايطاليا منذ العديد من السنوات ونجح وكان مثلا للشباب المصرى .. ثم عاد بخبراته الكبيرة في مجال السياحة ليهديها الى وطنه الحبيب مصر .. وعمل مرشدا سياحيا بشركة سياحية كبرى وكان مثلا في الخلق بين زملائه وجيرانه (واشهد على ذلك) .. قرر الاستقرار النهائي وعد العدة للزواج بعد ان اختار عروسه .. وقرب موعد الفرح وتهيأ العريس للايام السعيدة .. وفي مساء ٦/٢٩ الساعة السابعة تحرك بسيارته على الكورنيش وبعد عبور فندق شبرد شاهد سيارة بوكس بها اثنان بشاوات (ضباط برتبة ملازم اول بالزى الاسود) من القوات الخاصة وبالخلف مجموعة من الجنود تحمل الرشاشات .. لسوء حظه مرت فتاة جميلة تناسى البشاوات القيم وبدأوا في معاكستها .. اختلت عجلة القيادة منهم فجنحوا على سيارة طارق حتى اصطدم بالرصيف .. فانطلقت منه كلمة (ياحمار) نقلها الجنود للضباط فانهالت عليه كل انواع السباب وجنحوا بسيارتهم ليصطدموا بسيارته .. نجح في الهرب بمعجزة وبدأت المطاردة البشعة .. يهرب طارق من طريق ليجدهم في مواجهته (في عكس الاتجاه) .. شعر بالرعب .. نجح في محاولات الهرب ولكنهم لم يتركوه .. فلجأ الى سفارة باكستان ليستنجد بحراسها .. فوجه ضابط المطاردة اشارة باللاسلكي للحراس تقول اوقفوا هذه السيارة بأي شكل بها ارهابي .. اطلق الحراس طلقتان على الباب الخلفي .. فاصطدمت سيارة طارق في شجرة واغمى عليه بعد اصابته بطلق نارى .. هبط احد البشاوات الفراعنة من سيارة البوكس وتوجه الى طارق بكل هدوء واطلق على راسه رصاصة لتستقر في المخ .. حاول المواطنون انقاذه .. فقال الجنود اتركوه انه ارهابي.. الشرطة قتلته .. وظل طارق ينزف لمدة ساعة ونصف وهو يئن حتى تكاثر المواطنون وحملوه الى القصر العيني .. دخل الانعاش لتستقر الرصاصة التي من النوع الممنوع دوليا والتي انشطرت نصفين في الراس .. فاجرى له ا.د. محمد لطفي ومساعده ا.د. محمد بسيوني جراحة في المخ واستخرج الرصاص .. واستقرت حالة العريس طارق .. حتى استشهد يوم السبت ٧/١١ هذا والله ما حدث .. لا خيال .. ولا مبالغة وهكذا قتلوا طارق العفيف الكريم صاحب الخلق الذى ليس له علاقة بالسياسة او بالجماعات الاسلامية او تجارة السلاح او غيرها .. فمن قتل طارق .. اقول ان المتهم الأول هو اللواء عبدالحليم موسى الذى حرض جنوده على القتل وسفك دماء الامنين من شعبنا الطيب الصابر .. ويتردد الآن ان الباشا الفرعون هو قريب لضابط كبير لهذا يحاولون انقاذه بالتلاعب في التقارير وذلك لاحداث تناقض بين نوع الطلقات وتوقيت استعمال الطبنجة .. اللعبة المعتادة التي يستعملها اصحاب الحظوة والجاه والسلطان لانقاذ اولادهم .. ويقف قضاؤنا العادل عاجزا !! .. لقد كنت اتصور انني ساجد اللواء عبدالحليم موسى في صوان الشهيد وذلك ليقبل جبهة افراد اسرته فردا فردا ويعتذر ويقول سامحوني حتى يغفر لي الله ولا اسأل عن دم الشهيد طارق ولكني لم اجده .. ونتساءل ما الموقف اذا كان طارق نجل او شقيق لا حد الوزراء او نجل وزير الداخلية نفسه .. ولننتقل على الجانب الاخر ونقارن بين مقتل د. فرج فودة الذى قتل بسبب الاساءة للاسلام وحولته اجهزة الظلم الى بطل قومي وبين طارق العريس الذى قتل في صمت ودفن في صمت لان القاتل ليس مجرما القصد (ملتحدى) انما هو قريب لمسئول كبير .. هذه هي القصة ياشعب مصر .. فاذا هرب القاتل ورسخ الظلم واخفق القضاء .. فانتظروا عدالة السماء وقضاء الله في الارض .. لقد عملوا الفراعنة القانون للارهاب او قننوا قتل المواطنين وحسبى الله ونعم الوكيل واخيرا اقدم هذه القصة الى ضمير الرئيس محمد حسني مبارك للتحقيق فيها .. محضر رقم ٦/٢٩/٨٨ (احوال قصر النيل) ونحن على ثقة بانه لن يقبل بهذه الجرائم البشعة .. (ولنتذكر التاريخ) وانا لله وانا اليه راجعون ..

محمد فريد زكريا

وكيل حزب الأحرار

فى نقابة المحامين

شكرى يطالب بجبهة شعبية تدافع عن حق الشعب فى الحياة

خلال الاسبوع الماضى .. شارك الأستاذ إبراهيم شكرى فى الندوة المغلقة التى عقدتها نقابة الأطباء يوم الثلاثاء الماضى، كما شارك فى المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقدته القوى الوطنية ـ فى نقابة المحامين ـ تعبيراً عن الرد الغاضب والرافض لقوانين الإرهاب الحكومى.

أعلن شكرى فى اللقاءين موقف حزب العمل بوضوح من هذه القوانين، حيث كشف عن زيف النظام الحاكم، وكيف أنه لايتورع عن اتخاذ أية وسيلة من أجل بقائه واستمراره حتى ولو ضرب عرض الحائط بكل مايدعيه من ديمقراطية، وحريات متاحة لـ «الشعب».. وفى نفس الوقت يحاول أن يوهم العالم بأن فى مصر تعددية حزبية، وحريات، وصحف تقول ماتريد.

وحذر شكرى من محاولات الحكومة المستمرة لتقليص مساحة المعارضة بعدة طرق، وأن ماطرحته من تعديلات فى القوانين بزعم مواجهة الإرهاب هو تكرار لما فعله السادات، عندما فكر فى إنهاء أحكام الطوارىء أصدر مجموعة من الإجراءات والقوانين سيئة السمعة، ومن بينها إنشاء محاكم أمن الدولة، والمدعى العام الاشتراكى.

وطالب شكرى بتشكيل جبهة شعبية عريضة من كافة القوى الوطنية المخلصة والأحزاب والنقابات والاتحادات تكون مهمتها السعى المتواصل من أجل أن يحيا الشعب المصرى حياة يشعر فيها بكرامته، وتحترم فيها حقوقه.

وندد شكرى بتخلى النظام الحاكم عن مسئولياته فى تفجير طاقات الشعب الخلاقة فى النهوض ببلاده، والتعمير والتنمية وكذلك تخليه عن مسئوليته فى توفير الأمن الاجتماعى لافراد الشعب الذين أصبحوا يتعرضون للسرقة بالإكراه فى وضح النهار، وكذلك جرائم الاغتصاب فى الميادين العامة، فى حين ركز النظام جهوده وإمكانيات البلاد من أجل حمايته فقط، واستمراه فى الحكم.

«مبارك والتاريخ»

وأشار شكرى إلى أن القوى الوطنية محرومة من وسائل الإعلام الأكثر جماهيرية وفعالية كالإذاعة والتليفزيون، خاصة أن نسبة الأمية فى مصر مازالت مرتفعة.

وقال إنه فى ظل هذا الجو الغير ديمقراطى والذى تصفه الحكومة بأنه إرهابى، لن يكون هناك إقبال من المستثمرين الأجانب، ولكن الذين سيقبلون هم الصهاينة فقط، لأنهم يعلمون أن حقوقهم لاتمس فى مصر!!

وادعو الرئيس مبارك إلى اتخاذ الإجراءات التى تكفل قيام انتخابات نزيهة حرة، وإن فعل فسيذكر له التاريخ أنه أرسى مبادىء الديمقراطية، ووضع البلاد على أعتاب مرحلة جديدة.

وطالب شكرى فى نهاية كلمته بإعداد حملة إعلامية لفضح الممارسات التى تتعارض مع الحريات وحقوق الإنسان، وتوضيح الصورة الحقيقية لها فى مختلف دول العالم حتى تعلم زيف النظام فى مصر، والذى أخرج مجلساً نيابياً غير شرعى، مشيراً إلى انتهاكات حقوق الإنسان داخل السجون وخارجها، مؤكداً أن مصر سوف تتحول فى ظل هذه القوانين إلى دولة بوليسية مائة فى المائة، فما شهدته من أحداث عنف وقع مثلها فى دول كثيرة، ولم يتم معالجتها بتعديلات تشريعية لتكبيل الحريات.

فى إطار التحركات الشعبية الرافضة لتعديلات قانون العقوبات الخاصة بمواجهة الإرهاب.. عقد ممثلو الاحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية ونوادى التدريس بالجامعات مؤتمراً صحفياً عالميا ظهر الأربعاء الماضى بنقابة المحامين، أعلنوا فيه رفضهم التام لهذه التعديلات، ووصفوها بانها تقنين لإرهاب الحكومة ضد الافراد، وانها تمثل انتهاكا صارخاً لحقوق الإنسان، والحريات التى نص عليها الدستور والقوانين.

ووصف الأستاذ سيف الإسلام حسن البنا «ممثل الاخوان المسلمين» التعديلات الجديدة بأنها نكسة للحريات وأنه سوف يكون لها أوخم العواقب؛ لانها تهدد الحرية فى صميمها إذ يصبح كل مواطن فى ظلها معرضاً للاعتقال لمدة تصل إلى ستة شهور دون أدنى رقابة قضائية.

وذكر أن أسباب لجوء الحكومة إلى هذه التعديلات يرجع إلى فشلها فى مواجهة أحداث العنف والإرهاب المواجهة السليمة، مما أدى إلى ازدياد الظاهرة وخاصة فى ظل استمرار الحكومة فى مصادرة الحريات عن طريق القوانين الاستثنائية؛ كقوانين الاحزاب وإصدار الصحف وقانون الانتخاب.

وقال سيف الإسلام: إن الشعب أصيب بالاحباط لحرمانه من هذه الحقوق الدستورية، ومع استمرار إهدار حقوق الإنسان فى المعتقلات والسجون واستخدام أبشع أساليب التعذيب والبطش الذى وصل إلى حد محاصرة قرى بأكملها، وقتل العشرات من أهلها وهو ما لم يحدث أثناء الاحتلال البريطانى لمصر.

وأشار سيف الإسلام إلى أنه رغم كل هذا جاءت هذه التعديلات لتزيد الطين بلة، وتفتح الباب أمام المزيد من سلطات القهر وتكبيل الحريات، وهو ما سيفتح الباب لتفشى ظاهرة الإرهاب إذا لم تسلك الدولة الطريق الصحيح لسيادة القانون وتكافؤ الفرص واحترام الدستور.

ممارسات باطشة

وقال د. عبد الحليم مندور عضو الهيئة العليا لحزب «الوفد»: إن هذه التعديلات تخالف مواد الدستور وأن السلطات الواسعة التى تمنحها لأجهزة الامن ليست جديدة لانها تطبقها منذ سنوات، ضاربة عرض الحائط بكافة القوانين وأحكام القضاء، وإن التعديلات تخالف الذوق القانونى العام.

وأكد مندور أن ما يقع من أحداث عنف هو نتيجة طبيعية ورد فعل لممارسات الأمن الباطشة التى شملت كل من يمارس عملاً سياسياً، او يعتنق فكراً، وحتى من لا علاقة له بالفكر، وضرب مثلاً بما حدث للشاب نجل لواء الشرطة بمصر الجديدة، وكذلك فى معالجة الامن لأحداث قرية صنبو بأسيوط.

وأشار مندور إلى أن هذه التعديلات سوف يكون لها أثران، الاول: أن تتقوقع الجماهير وتستمر الانطوائية والسلبية، والثانى: أن يظل المناضلون فى نضالهم، ويواجهوا إرهاب الحكومة بإرهاب أشد انطلاقاً من حق ومبدأ الدفاع عن النفس.

وقال فى نهاية كلمته: إن الحكومة تحاول أن تضلل الرأى العام، وتخلط أوراق الفتنة الطائفية مع التطرف لتصرف الشعب عن مشاكله وهمومه الأساسية.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

ضد المواطنين

وأكد نبيل الهلالى المحامى ان التعديلات الجديدة هى صورة جديدة من صور إرهاب الدولة، وعدوان سافر على الدستور، وحقوق الانسان المصرى.

وأشار إلى أن مواجهة الإرهاب بالقمع التشريعى فى العديد من الدول لم يؤد إلا إلى المزيد من الإرهاب.

ووصف هذه التعديلات بأنها ليست ضد تيار دون التيارات الأخرى، ولكنها ضد المواطنين جميعاً. وطالب بضرورة عدم الاستسلام واستمرار موجة الرفض لهذه التعديلات، حتى وإن أقرها مجلس الشعب.

الخطر يهدد مصر

وفى كلمته أكد سامح عاشور مقرر لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة المحامين أن الخطر أصبح يهدد حاضر ومستقبل مصر؛ لأن الديمقراطية التى يحياها الشعب هى ديمقراطية ورقية، وأن محاربة الإرهاب والقضاء عليه لا تحققه الأساليب البوليسية المجردة من المشروعية الدستورية.

وطالب كل القوى الوطنية بالتضامن مع الأحزاب والنقابات والهيئات الرافضة لهذه التعديلات.

فضيحة جديدة

ووصف مصطفى بكرى رئيس تحرير جريدة مصر الفتاة التعديلات الجديدة بأنها فضيحة جديدة للحكومة تبشر بقرب سقوط النظام مشيراً إلى أن الشعب لن يظل صامتاً ومستكيناً على إهدار كرامته وحرياته.

وطالب بكرى الحكومة بحل المشاكل المزمنة التى يعانى منها المجتمع أولاً، وإيقاف السلخانات فى السجون، والقتل العشوائى حتى تختفى ظاهرة الإرهاب.

ورداً على سؤال حول الخطوات القادمة التى ستلى هذا المؤتمر أكد الأستاذ إبراهيم شكرى أن الطريق ليس سهلاً، وأن موجة الرفض والاحتجاجات على هذه التعديلات لن تتوقف، وأن هناك جبهة شعبية ستتشكل من كافة القوى الوطنية من أجل إسقاط هذه التعديلات ورفض هذه الإجراءات البوليسية.

حضر المؤتمر مختار نوح المحامى، ومقرر لجنة الشريعة الإسلامية بنقابة المحامين، ود. بدر الدين غازى رئيس نادى تدريس جامعة القاهرة، ود. صلاح عبد الكريم وكيل نقابة المهندسين، وعاطف السمرى عضو مجلس نقابة التجاريين، ود. عصام العريان الأمين العام المساعد لنقابة الأطباء.



أمريكا وبريطانيا واسرائيل وراء اغراق مصر بالسلاح

أشارت معلومات أمنية إلى وجود مخطط أمريكي - بريطاني - إسرائيلي لترويج السلاح في مصر، وأن العديد من الدبلوماسيين من تلك الدول يقفون مباشرة وراء تنفيذ المخطط، والذي يستهدف إشعال الفتنة في مصر.

وكانت بعض العناصر المرتبطة بالدوائر الأمريكية والصهيونية قد حاولت إلقاء مسئولية تكدس الأسلحة في مصر على عاتق ليبيا وإيران والسودان في محاولة لإبعاد الشبهة عن الدور الخفي الذي تلعبه الحكومات الغربية وإسرائيل لمواجهة المد الإسلامي في البلاد.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

قانون للإرهاب أم قانون لمكافحة الإرهاب؟!



بقلم:
د. محمد حلمى مراد

ومر «قانون الإرهاب» من مجلس الشعب كما كان متوقعاً مرور الصاروخ عابر الفضاء على النحو الذى أعدته الحكومة متطلعة لاستقرارها فى الحكم، وتمكيناً لها من كبت الحريات وتكميم الافواه، واستمراراً لسياستها فى «تنمية» الإرهاب، دون أن يُدخل عليه تعديلاً إلا بما يزيده قسوة وشمولاً، وبما يظنون أنه يحول دون الحكم ببطلانه دستوريا، حتى أن أحد أعضاء المجلس من المعارضين وصف لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بالمجلس بأنها «ملكية أكثر من الملك»، أى حكومية أكثر من الحكومة، تعليقاً على تغليظ العقوبة فى إحدى مواد القانون من الأشغال الشاقة إلى الإعدام!!

وقد رفضت الأغلبية المزيفة بمجلس الشعب كل التعديلات التى طالب بها بعض الأعضاء المعارضين لضبط بعض التعبيرات المطاطة غير المنضبطة الواردة بالقانون، والتى يخشى أن تفسر تفسيراً واسعاً يخرج عن المقصود بالقانون، مما يعرض المواطنين وحرياتهم للمخاطر، ولكن ما أسرع ماكانت تستجيب هذه الأغلبية لأية إضافة أو تعديل تتقدم به الحكومة لتوسيع رقعة التجريم التى يقررها القانون!!

أما ما اقترحه ممثل هذه الأغلبية بإضافة مادة بعدم إقامة الدعوى الجنائية على عضو الجماعة الإرهابية الذى يبلغ السلطات المختصة بانفصاله عن هذه الجماعة التى ينتمى إليها خلال شهر من العمل بالقانون، وكذا من يقوم خلال هذه الفترة بالإبلاغ عن المعدات والأجهزة والأسلحة المملوكة لهذه الجماعات، فإن القصد منه لم يكن فتح باب التوبة — كما قيل — بل فتح باب الكشف عن هذه الجماعات، وهو مقصد لا اعتراض عليه من وجهة نظر سلطات الأمن، إلا أنه يفتح الباب لاستخدامه وسيلة لاتهام بعض المواطنين ظلماً بتشكيل مثل هذه الجماعات الإرهابية المعاقب عليها بأقسى العقوبات وأطولها مدى، إما بقصد الإيقاع بهم والانتقام منهم لأسباب شخصية، أو للتنكيل بهم والتخلص منهم لاعتبارات ذات طبيعة بوليسية، طالما أن المبلغ يوردهم موارد الهلاك دون أن يؤاخذ أو يتعرض لعقاب.

كما لم تتراجع الحكومة عن إعطاء الشرطة حق احتجاز المواطنين المشتبه فى ارتكابهم جرائم الإرهاب ٧٢ ساعة «أى ثلاثة أيام» بدلاً من ٢٤ ساعة دون إذن من النيابة أو القاضى المختص، مما يتعارض مع المادة «٤١» من الدستور، والمادة ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية، إلا بعد أن خشى أعضاء المجلس والحكومة من تعريض القانون للطعن بعدم الدستورية.. وإن كان بقى حق الشرطة فى استئذان النيابة فى احتجاز المشتبه فيهم لمدة سبعة أيام — على مايبدو مما نشرته بالصحف اليومية — دون أن يعرض أمرهم على النيابة مباشرة بعد مرور الأربع والعشرين ساعة على ضبطهم.

وإذا صح مافهمناه من المنشور بالصحف — حيث لم ينشر القانون مكتملاً بعد إقراره من مجلس الشعب وهو أمر يؤسف له — فإن بقاء المواطن المشتبه فى أمره طوال أسبوع بإذن النيابة تحت سيطرة الشرطة من شأنه أن يعرضه للضغط، أو الإكراه، أو التعذيب فى نظام اتهمته المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بممارسته للتعذيب، وهو ماحمل الدكتورة فوزية عبد الستار — رئيس اللجنة التشريعية وهى من المنتمين لحزب الحكومة — إلى الاعتراض قائلة: إن

الاقباط، أما الحديث عن مشاكل قداسة البابا مع بعض اباء الكنيسة فهو ليس سرا بدليل أن البابا ادلى بحديث صحفى فى كتاب حول هذه الخلافات التى يعلمها الجميع، حيث إن ظروف الحياة وتطور المجتمعات جعلت كل شىء من السهل معرفته.

أما ما جاء بمقال الاهرام للأستاذ لمعى المطيعى وهو وفدى قديم كما أعلم، كما انه يصر أن يعيش الماضى ولا يقبل أن يعيش الحاضر حتى لو كان ذلك الحاضر هو ثورة يوليو ١٩٥٢، والتى نحتفل بعامها الاربعين هذه الأيام.. فالاستاذ لمعى أقام مقارنة بين أقباط الماضى الوفديين وأقباط اليوم، والذين وصفهم بانهم ليسوا أقباطا فى مستوى أقباط الماضى، بل إنهم وصوليون يريدون الوصول على حساب الاقباط، وانهم مرفوضون من شباب الاقباط.. وكذلك حكم سيادته وأصدر حكمه الذى لا يرد بان هؤلاء الاقباط الوصوليين لا

لايعتبر قبضاً عليه!!.. وأن للشرطة أن تستاذن النيابة بعد فوات هذه المدة فى «القبض عليه» لمدة سبعة أيام مع جواز تجديدها لمدة مماثلة ـ كما ينص على ذلك القانون المقدم من الحكومة ـ وكان ماتم قبل ذلك كان «دعوة» من جانب الشرطة «للنزهة والترويح» فى قسم الشرطة، أو لدى مباحث أمن الدولة!!

إن «القبض» ياسيادة الوزير ـ كما تعرفون جيداً ـ هو عملية إجرائية فورية تتم بمجرد ضبط الفرد وتقييد حريته فى التنقل بحيث إذا أرسل إلى النيابة بعد ذلك فهو يرسل إليها «مقبوضاً عليه».. ولايمكن أن يوصف مايحدث من الشرطة إلا بأنه عملية قبض (أو «توقيف» حسب التعبير السورى) ولايحتاج الأمر بعد ثلاثة أيام من حدوث القبض أن تعود الشرطة لطلب الإذن لها من النيابة بالقبض عليه، كما يقول قانون الإرهاب، أو حتى بإعادة القبض عليه، لأن القبض عبارة عن عملية الضبط والتوقيف وقد تمت بالفعل، ولايجوز اللجوء إلى «خدعة الشريعة» للبدء فى احتساب مدة جديدة للاحتجاز لدى الشرطة.

كما أنه لامحل للتفرقة بين الاحتجاز والحبس والاعتقال والتحفظ من حيث حقيقتها وفحواها، إذ إنها كلها مترادفات لعملية حرمان المواطن من حريته فى اختيار محل وجوده وحريته فى التنقل، ووضعه فى مكان معين من جانب السلطة بحيث يكون تحت سيطرتها ورقابتها.. وإنما تختلف التسمية لمجرد اختلاف الجهة الآمرة بهذا الإجراء التقييدى، أو السند القانونى لاتخاذه، أو المكان الذى يُنفذ فيه.. فهو احتجاز إذا تم من جانب الشرطة، وهو حبس احتياطى أو تنفيذى إذا كان من جهة قضائية، وهو اعتقال إذا كان من سلطة أمنية طبقاً لقانون الطوارىء، وهو تحفظ إذا كان تدبيراً وقتياً من جانب إحدى الجهات المخولة باتخاذه كالمدعى الاشتراكى مثلاً.. ولكن مهما اختلفت المسميات فإن طبيعة الإجراء واحدة، وهى تقييد حرية الفرد فى اختيار محل إقامته، وإماكنية تنقله وفق إرادته.

وعلى ذلك فإنه لايجوز للشرطة ـ طبقاً للمادة ٤١ من الدستور ـ القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد، أو منعه من التنقل إلا فى حالة التلبس.. وفى غير حالة التلبس بالجريمة لايجوز ذلك إلا بأمر من القاضى المختص، أو النيابة العامة ـ وفقاً لأحكام القانون ـ ولضرورة يستلزمها التحقيق وصيانة أمن المجتمع.

وإن كل نص ورد فى قانون الإرهاب يخالف حكم هذه المادة يعتبر مطعوناً فيه دستورياً، ويتعين الحكم بإلغائه.. ولايجدى فى ذلك التلاعب بالألفاظ، ومحاولة تسمية الإجراءات البوليسية المقيدة للحرية الشخصية بـ «الإجراءات التحفظية المناسبة».

تعبيرات القوانين السيئة السمعة ليست النموذج الذى يحتُذى :

وبدلاً من محاولة وضع الضوابط للتعبيرات المطاطة غير المحددة التى اشار إليها بعض أعضاء مجلس الشعب من المعارضة، مما ورد فى قانون الإرهاب حتى لايظلم المواطنون، أو يجرى التوسع فى تحديد المقصود منها، دافع وزير العدل عن استخدام هذه الالفاظ غير المنضبطة المعانى بقوله: إنها مستعملة فى بعض القوانين القائمة وهى القوانين التى اصطلح على تسميتها بالقوانين السيئة السمعة، ومن بينها التعديلات السابق إدخالها على قانون العقوبات، والتى حدث أن اعترض عليها نواب المعارضة عند مناقشتها فى مجلس الشعب، كتعبير «السلام الاجتماعى» باعتباره مفهوماً فضفاضاً يدخل تحته كل نقد أو اقتراح يتعارض مع مايجرى عليه بعض أفراد المجتمع أو فئاته.

هذا فضلاً عن أن وجود تعبيرات فى قانون سابق لايعنى بالضرورة أنها نموذجية، أو أنه لايجوز أن يستبدل بها تعبيرات أكثر دقة وتحديداً خاصة إذا كان القانون الجديد يوسع من دائرة المساءلة، ويغلّظ من نوعية العقوبة ومداها على خلاف ماذهب إليه الدكتور فتحى سرور ـ رئيس مجلس الشعب ـ دفاعاً عن النصوص الحكومية الواردة فى قانون الإرهاب، متضامناً فى ذلك مع وزير العدل من فوق المنصة.

ولعل هذا المنطق «الذى لانسلم به» يضاعف مسئولية أعضاء مجلس الشعب الذين يوافقون على نصوص قانونية وصياغات تشريعية معيبة لانها سوف تتخذ بعد إقرارها أساساً غير سليم للنسج على منوالها، والاخذ بها فى تشريعات مقبلة!!

الذعر المستولى على أهل الحكم كان يقتضى عرض القانون على مجلس الدولة:

ولعل حالة الذعر والهلع التى ساورت المسئولين فى النظام الحاكم بعد مقتل الدكتور فرج فودة جهاراً نهاراً فى الطريق العام وسط القاهرة، واغتيال رئيس مجلس الرئاسة بوضياف فى الجزائر بيد أحد رجال حراسته الخاصة.. والحرص على المسارعة بحماية ذواتهم من المخاطر التى يتصورون أنهم معرضون لها، هى التى جعلتهم لايدققون فى الصياغة التشريعية للقانون المقترح للإرهاب، ويتوسعون فيما يندرج تحته من أفعال وأراء ونوايا حتى أنهم نصوا على تجريم التجمعات الاجتماعية والسياسية، ومعاقبة من يحسنون أمراً تأخذ به الجماعات المعتبرة إرهابية ولو كان حسناً فى ذاته، ويعتبرون حيازة «المطبوعات» ومن بينها بطبيعة الحال «الكتب» مما يتناول ماتروجه إحدى الجمعيات الإرهابية شأنه فى ذلك شأن حيازة المخدرات، بحيث يعاقب بعقوبة الجناية (السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات) إذا أطلع الغير عليها.. فإذا احتفظ مواطن لديه مثلاً بكتاب يتناول موضوع تغيير المنكر باليد وأعاره لأحد أصدقائه للاطلاع عليه، فإنه يقع تحت طائلة هذه المادة، ويعاقب بالعقوبة المذكورة، وهو مالايتفق مع حرية الاطلاع والمعرفة والبحث، ويتنافى مع الشعار المرفوع «القراءة للجميع» !!

ويتجلى هذا الفزع والحرص على توسيع دائرة التجريم حماية للذات، حضور الدكتور زكريا عزمى ـ رئيس ديوان رئيس الجمهورية وعضو مجلس الشعب ـ رغم أن قدمه فى الجبس لالتواء به ـ كما ذكرت جريدة الاخبار ـ إلى المجلس لكى يحث أعضاءه على الموافقة على قانون الإرهاب كما قدمته الحكومة.. ومن



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

انتفاض الدكتور عاطف صدقى رئيس الحكومة واعتراضه فى «انفعال شديد» على تأييد بعض الأعضاء للاعتراض على بقاء المقبوض عليه لدى الشرطة لمدة ثلاثة أيام دون إخطار النيابة قائلاً: (يعنى ياجماعة عايزنا نسيب نفسنا كده لغاية لما تلاقونا ضحية لهؤلاء؟) كما جاء بجريدة الأهرام يوم ١٩٩٢/٧/١٧.. ومن إعلان وزير الداخلية اللواء عبد الحليم موسى أن هذه الجماعات تخطط للإبادة الجماعية دون بيان للمقصود بهذه العبارة، وقوله عقب الموافقة على اختصار مدة احتجاز الشرطة قبل العرض على النيابة موجهاً حديثه إلى النواب: «انتم أول ناس حتنضربوا بالقنابل» (جريدة الوفد فى ١٩٩٢/٧/١٧).

ولعل هذا الذعر هو السبب أيضاً فى تكرار نفس المواد الواردة فى قانون العقوبات مرة أخرى فى قانون الإرهاب مع تشديد العقوبات - وهو ما أشار إليه بحق النائب المستقبل فكرى الجزار - وكان يغنى عنه وضع مادة وحيدة للمواد المكررة من هذا القانون تنص على جعل «الإرهاب» ظرفاً مشدداً لها يغلظ العقوبة، مع تحديد المقصود بالإرهاب تحديداً دقيقاً منضبطاً.

ولعل هذا العيب وغيره من العيوب التى شابت صياغة قانون الإرهاب بما فى ذلك مخالفته لبعض نصوص الدستور والقانون كان يمكن تلافيها لو حرصت الحكومة على عرض مشروع هذا القانون على قسم التشريع بمجلس الدولة، كما توجب ذلك المادة «٦٣» من قانون مجلس الدولة التى تقرر:

(على كل وزارة أو مصلحة قبل استصدار أى قانون، أو قرار من رئيس الجمهورية ذى صفة تشريعية، أو لائحة أن تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لمراجعة صياغته).

وهو نص وجوبى تلتزم كل وزارة - ومن باب أولى وزارة العدل التى أعدت قانون مكافحة الإرهاب - بالعمل بمقتضاه .. ويعتبر عدم احترامه خللاً فى إجراءات إعداد هذا القانون يؤدى إلى جواز الطعن فيه وإبطاله دون حاجة إلى العرض على المحكمة الدستورية العليا.

ولعل من أسباب تقرير وجوب هذا العرض وبصفة خاصة تلك الملابسات التى يخشى أن تجعل أعضاء الحكومة ومجلس الشعب والقائمين عليها غير متمتعين بالتجرد الذهنى والتوازن التشريعى والهدوء النفسى على النحو الذى حدث بالنسبة لقانون الإرهاب، بحيث يخشى معه الا يخرج القانون فى الصورة الواجبة من حيث الصياغة التشريعية السليمة، والتناسق الواجب بين الفعل والعقوبة، والتجرد فى تقرير الأحكام الواردة به.. مما يجعله إجراءً جوهرياً يؤدى عدم الالتزام به إلى بطلان القانون الصادر دون عرض على قسم التشريع بمجلس الدولة.

وأياً كان الرأى فى شأن القانون الصادر بمكافحة الإرهاب، فإنه من المجمع عليه من الكافة أنه لن يحقق الهدف المقصود منه، مالم يقتنع القائمون بالأمر ويعملون على معالجة الجذور والأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تدفع المواطنين للالتجاء إلى العنف والإرهاب غير عابئين بما ينتظرهم من عقوبة، ولو كانت الإعدام شنقاً أو رمياً بالرصاص.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٧

حول رسائل الإخوة المسيحيين

الاستاذ الفاضل عادل حسين

حفظه الله

خالص التحية.. وبعد

عناوين جريدة الشعب: «لماذا يخاف الاقباط في بلدنا؟» «من يحمي الاقباط.. أمتهم أم الامريكان؟».

أولا: نحن الاقباط لانخاف من شيء في مصر: حتى هؤلاء الذين يقتلون الاقباط البسطاء في مزارعهم، أو يمشون في الطرقات (كما حدث في أسيوط) أو قتل مدرس في فصله أو قتل طبيبين احدهما في سيارته والاخر في عيادته، وحرق الكنائس والبيوت والخراب والدمار وتيتم الاطفال وفقد عائلهم ومورد رزقهم.. لانخشى هذا ونسلم أمرنا لله (ومنهم لله) كما قال لنا السيد المسيح له المجد: «أحبوا أعداءكم باركوا لاعنيكم أحسنوا إلى مبغضيكم صلوا لاجل الذين يسيئون اليكم ويضطهدونكم...».

ثانيا: نحن نعلم أن الشريعة الإسلامية لاتفرض على الاقباط مسلكا يغاير دينهم، ومن هنا لااعتراض على تطبيق الشريعة الإسلامية..

سؤال الاستاذ عادل حسين: مَن يحمي الاقباط؟.. هو الله حامينا لو قتلتمونا،لقد ردّ بطرك الاقباط في القرن ١٩ على قنصل روسيا حين طلب موافقة البابا على حماية قيصر روسيا للقبط فرفض البابا قائلا: إن القيصر يموت ونحن في حمى إله لايموت»، وجاء محمد علي إلى دار البطريركية القديمة في الدرب الواسع المتفرع من كلوت بك وشكر البطرك على وطنيته..

* في جريدة الشعب عنوان: [السيناريو المتوقع للفتنة السوداء أو الحمراء خلال الاشهر القادمة] ساخبرك عما هو أشر وأخطر من الفتنة، حمراء دموية أو سوداء خرابية، وهي حين تبلغ مصر ١٠٠ مليون نفس وأكثر سنة ٢٠٣٠ بينما المنزرع من الارض لايزيد لضعف الانتاجية وتناقص المساحة المنزرعة فضلا عن شح الماء، ويزيد من تدهور الحالة فساد خُلق المصري: نهب وسلب وتهريب أموال مصر للخارج وهدر مال الدولة (موظفون يمتلكون الملايين) فتظهر الأجيال المقبلة فإذا الارض ضاقت بما رحبت والأقوات عزت والاخلاق انحطت والنفوس زهقت حتى يتمنى المصري الموت ولايجده من هول الكوارث (مجاعات في التاريخ المصري حدثت ووقائعها مدونة في كتب التاريخ)، والضيق الذي أهون نتائجه الموت، وهذا رد طبيعي على الفساد البشري الذي يساعد القحط الطبيعي، فكان الانسان (المصري) بحماقته وفساده يقوي من خطورة وقسوة الطبيعة «ولايُغيرُ الله مابقوم حتى يُغيّروا مابأنفسهم»، ولايُصلحُ النّاسَ فوضى من لا أخلاق لهم، ولابقاء لأمة إذا أشرارهم سادوا..

هذا في الوقت الذي يجهد الكاتبون أنفسهم في الحديث عن «أقباط ومسلمين» وعن مذابح الأقباط والشريعة الإسلامية، مع أن النبي الكريم عليه الصلاة والسلام أكرم نصارى نجران وكتب لهم كتابا أمنهم فيه على حياتهم وأملاكهم، وقال أوصيكم بقبط مصر خيرا. ثم جاء الإسلام إلى مصر، ونهض اليوم من يذبح الأقباط ويخرب بيوتهم، فإذا قلنا هذا حرام قالوا اسكتوا «بلاش فتنه» وأنتم قوم متعصبون:

ورحمة الله عليك يامصر.. والسلام

مواطن قبطي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشعب

التاريخ: ٢١ مايو ١٩٩٢

■■ في مواضيع الحوار بين المسلمين والأقباط، وصلتني أكوام من الرسائل، وهذا مظهر ايجابي. ولاشك ان كثيرا منها مرشح للنشر في أعداد قادمة في حدود المساحة المتاحة، ولكنني اخترت الرسالة السابقة (رغم أنها غير موقعة) لأنني اعتبرتها معبرة عن جو منتشر بين الاخوة الأقباط: فانت تلمس الاخلاص والوطنية، ولكن تلحظ في الوقت نفسه أن التشويش شديد!

أخي يا صاحب الرسالة: لقد منعتك الحساسية، او منعك الغضب، من القراءة المتأنية فاسأت فهم ما قصدت وعلقت بلهجة حادة لا أستحقها! ما وجه الخطأ يا أخي في أن اسأل: لماذا يخاف الأقباط؟ يا أخي هناك بالفعل خوف، وخوف مشروع، ويجب أن نتعاون معا لاجتثاث أسبابه، كما يجب في المقابل طمأنة المسلمين حتى تقوم المحبة على أساس سليم.. ماذا يغضبك في هذا؟ الا تتكلم أنت نفسك عن «المذابح» التي يتعرض لها الأقباط؟ صحيح أن في كلامك قدرا من المبالغة، ولكنه يعكس على أية حال شعورا بالفزع يستحق العلاج والمواجهة، أليس كذلك؟

أيضا ما وجه الغضب حين نتساءل من يحمي الأقباط؟ لو قرأت المقال بعناية لأدركت اننا نهدف إلى تأكيد الانتماء للأمة الواحدة، يحمي بعضنا بعضا، في مواجهة المدسوسين الذين يطلبون حماية الأجانب ويسيئون إلى غالبية الأقباط، وقد أوضحنا كل هذا صراحة، فلماذا الضيق؟

أحيانا أرى في الرسائل أن البعض يخشى من التعرض للوقائع، ويفضل سياسة النعامة.. أي تعرض وتحليل للوقائع يعتبر عنده إثارة للفتنة. هذا الاتجاه نلمسه في الرسالة المنشورة هنا، ونراه أيضا في مقال أخير للأستاذ أنطون سيدهم (رئيس تحرير جريدة وطني)، إذ اعتبر أن د. نعمات فؤاد ارتكبت جناية عظمى وأهدرت تاريخها العلمي والوطني لأنها ذكرت في مقال نشره الأهرام اسم الأقباط وتعرضت لنسبتهم من السكان!! على أساس أن النسب لاتهم وعلى أساس أننا مصريون جميعا، مصريون ولا داعي لأية أوصاف اضافية.. لا أظن أن هذا الكلام معقول، ولا يمكن أن يقوم حوار صحي يحقق التفاهم إذا كنا بهذا التوتر وهذه الحساسية.. ومستحيل أن يصل التوتر إلى حد الثورة حتى على د. نعمات فؤاد التي لا يمكن أن تتهم في حرصها على الوحدة الوطنية.. إذا وصلت حملة الشكوك إلى هذه الدرجة نكون قد وقعنا بالفعل في الكارثة والعياذ بالله.

يجب أن تتسع الصدور، ويجب أن نواجه المشاكل والوقائع كما هي ولانهرب منها. وقد سعدت لأن كاتب الرسالة المختارة تحدث بشكل إيجابي ورشيد عن مطلب تطبيق الشريعة، وهو محق جدا في كل ما قاله في هذا الشان، وكذلك كان رائعا حين وجهنا إلى التحديات الحقيقية التي تواجهنا كأمة، فإذا واجهنا هذه التحديات يدا واحدة سيصرفنا العمل الجاد عن عوامل الفرقة ووساوس الشيطان.

صدقت يا أخي، وهذا ما نقصده ونبغيه في كل ما نكتبه، وليتك تتنبه إلى ذلك وانت تقرأ «الشعب»، حتى لا يصيب التشويش عقلك!

نسأل الله أن يهدينا ويوفقنا.

ع.ح



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

أحزاب المعارضة تتفق على رفض الإرهاب

إنهم يستهدفون استقرار مصر

ولا للارهاب .. لا لكل المحاولات التى تحاول نزع صمام الامان .. والعبث بأمن مصر واستقرارها وحرية ابنائها . هذا ما اعلنه رجال الاحزاب السياسية فى مصر .. اتفقوا جميعا على هدف واحد .. ولم تمنعهم اتجاهاتهم المختلفة .. يمينية كانت ام يسارية من الاتفاق على رأى واحد فالقضية هذه المرة ليست قضية معارضة .. لكنها قضية تتضاءل امامها كل الخلافات والاختلافات حتى لايبقى فى النهاية سوى الشعور بوحدة المصير والخوف على المستقبل .

الدين برىء من العمليات الإرهابية .. لان هدفها سياسى

تحقيق :
غادة زين العابدين

واذا كانت الاحزاب اتفقت فى رفضهـا واستنكـارهـا للسلـوك الارهابى .. فان هذا لا يمنعها من اختلافها فى تحليل الظاهرة وتفسيرها وتحـديـد اسبـابهـا ودوافعهـا و « الاخبار » فى اطار حملتها الصحفية ضد ظاهرة الارهاب تستعرض هذه الاراء الحزبية المختلفة ايمانا منا باننا نواجه ظاهرة خطيرة تحتاج الى تكاتف جميع ابناء مصر بالراى والمشاركة الفعلية .

الدين برىء

« الدين ليس الهدف » ..

فالتطرف الذى تشهده مصر الان ليس محاولة لاحلال نظام دينى جديد او لاضفاء مزيد من الجرعة الدينية كما يتصور البعض !!

هذا ما يؤكده ويمنتهى الحسم دكتور رفعت السعيد امين عام اللجنة المركزية لحزب التجمع .. ويضيف مؤكدا ان ظاهرة التطرف والارهاب ليست فى الحقيقة سوى حالة سياسية تستغل الدين للوصول الى اهدافها .. فهذه الجماعات المتطرفة لا تملك رؤية مخالفة لما هو قائم من اوضاع لكنها .. كما اتصور تريد اضفاء طابع متطرف على نفس هذه الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة حتى يكفل لها السيطرة عليها .

ويتفق ياسين سراج الدين رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد مع هذا الرأى ويضرب مثلا لذلك بحادث مقتل د . رفعت المحجوب ومن قبله محاولات الاغتيال لبعض الشخصيات سواء من رجال الدولة او الصحافة .. فهذا النوع من الارهاب هو ارهاب سياسى هدفه اما التخلص من كل من يجاهر بأفكار سياسية او مذهبية معينة او اشاعة جو البلبلة وازهاب الاخرين واقلاق السلطات بهدف زعزعة النظام والوصول للحكم مثلا .

ويؤكد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار هذا المعنى بقوله ان الدين ليس الهدف الاصلى لهذه الجماعات لكنهم يهدفون لتغيير النظام كلية .. والدين هو وسيلتهم لذلك .

واسباب هذه الظـاهرة كثيرة ومتعددة كما يؤكد رجال الاحزاب السياسية فى مصر ..

فيرى مصطفى كامل مراد ان اهم اسباب ظاهرة الارهاب هو الفراغ السياسى الذى يعيشه الشباب وهذا يدفعهم للاحباط ثم اليأس والذى يؤدى بهم فى النهاية الى الانحراف او المخدرات او التطرف الدينى .. وما يمكن ان يتبع كل ذلك من سلوكيات ارهابية .. ويرى انها ظاهرة سبق ظهورها فى الاربعينات وفى عهدى عبد الناصر والسادات لنفس الاسباب

ويعترض ياسين سراج الدين على هذا الرأى قائلا ان الفراغ والازمات فى حد ذاتها لا يمكن ان تولد الارهاب لكنها فقط يمكن ان تكون مناخا صالحا لاستقطاب الشباب وجذبه الى هذه الاتجاهات وسهولة تشكيله والتأثير عليه .

ويجيب ياسين سراج الدين مؤكدا بان هناك يدا اجنبية تحرك وتخطط لهذه الفوضوية تحاول اختراق مصر باعتبارها الدرع الامنى للدول العربية والدليل هو وجود هذا الكم الوفير من السلاح والمال لدى هذه الجماعات الارهابية .. وانا اشير بأصابع الاتهام لدول خارجية اولها اسرائيل التى تحاول اقتحام الشعب المصرى بكل الوسائل كالغزو الفكرى والمخدرات والسلاح والمال.. واخيرا اثارة الفتنة بين افراد شعب اتسم بالتعاطف والتضامن بين المسلمين والاقباط .. هذا التضامن الذى ظهر فى اقوى المواقف التاريخية بدءا من ثورة ١٩١٩ وحتى حرب اكتوبر حينما عبر الجنود المسلمون والاقباط خط بارليف تحت شعار واحد هو « الله اكبر »

انهيار الاشتراكية ..

ويضيف د . رفعت السعيد ان هذه الظاهرة بلاشك لها اسبابها الدولية لاننا لا نعيش بمعزل عما يدور حولنا من متغيرات واحداث .. ومن اهم هذه الاسباب الدولية هزيمـة الاتحاد السوفيتى بما يعنيـه من انهيار الماركسية والنماذج الاشتراكية ومن ناحية اخرى هزيمة فكرة القومية بعد حرب الخليج .

وهكذا لم يعد امام الكثير من العناصر السياسية سوى الاتجاه الدينى او الاعتماد على القضية الدينية لتحقيق اهدافها أو اطماعها ..

كل هذا يجعلنا لا نستطيع اغفال وجود مساندة دولية لهذة الحركات الارهابية .. سواء كانت هذه من ايران التى تلعب الان دور المنسق لكل التيارات الاسلامية فى العالم .. او من السودان التى تعيش حكما عسكريا استبداديا .

والى جانب كل ذلك لايجب اغفال الدور الامريكى وهو دور غير مفهوم .. فنحن لا نعرف حتى الان لماذا تحتضن امريكا الشيخ عمر عبد الرحمن .. فتمنحه اقامه دائمة وتعطيه الحق فى جمع التبرعات .. والمعروف ان معظم الاغتيالات تمت بفتوى منه !

اخطار داخلية ايضا

رأى اخر .. يرى اننا ينبغى الا نغرق فى البحث عن وهم الاخطار الخارجية .. ونترك الاخطار الداخلية تتصاعد اكثر واكثر .. صاحب هذا الرأى هو ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل والذى يؤكد قائلا بان الاسباب الداخلية الموجودة كافية لايجاد مشاعر مكبوته يمكن ان تؤدى الى تصاعد الاحداث .. واهم هذه الاسباب هى الظروف السيئة التى يعيشها الشباب من ناحية .. واستمرار العمل بقانون الطوارىء من ناحية اخرى .

ومع ذلك لا يستبعد رئيس حزب العمل وجود تدخل خارجى المتهم الاول فيه هو اسرائيل باعتبارها دولة قامت اساسا على افكار عنصرية وتطرف دينى

واذا كانت معظم الاحزاب بادرت

بوضع توصيف وتفسير لظاهرة الارهاب وتحليل لاسبابها ودوافعها .. فهناك من يرى ان اوان التفسير والتحليل قد مضى !!

يقول احمد الصباحى رئيس حزب الامة : التحليل والتوصيف لهذه الظاهرة هو « مضيعة » للوقت والجهد والافضل ان نوفر جهودنا للبحث عن العلاج فورا .

ويضيف قائلا « الدولة فشلت فى مكافحة الارهاب والتطرف .. وانا شخصيا وضعت مشروعا لمكافحة هذه الظاهرة

اما هذا المشروع فيتلخص كما يقول رئيس حزب الامة فى انشاء لجنة شعبية تطوعية داخل كل قسم او مركز او محافظة يكون هدفها مكافحة الارهاب وتضم مجموعة من الشخصيات العامة والهامة داخل هذه المنطقة كأعضاء مجلسى الشعب والشورى وممثلى الاحزاب والدعاة وغيرهم . وتعقد هذه اللجان الندوات والمناقشات

« فيتو على القانون » الجديد

والى جانب المشروع الذى يطرحه رئيس حزب الامة .. ماهى الحلول الاخرى التى يطرحها رؤساء الاحزاب .. وماهو موقفهم من وضع قانون لمكافحة الارهاب او وتعديل بعض مواد قانون العقوبات بحيث تشمل الارهاب ؟

يؤكد ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل رفضه التام لكل التعديلات المقترحة بشأن الارهاب ويقول ان هذه التعديلات تنصب على تغليظ وتشديد العقوبة وفى المقابل تحرم القاضى من الاجتهاد فى تقدير العقوبة الا فى حالة واحدة حيث يمكن تخفيف حكم الاعدام الى الاشغال الشاقة المؤبدة .. والقانون الجديد ايضا يمنح الشرطة صلاحيات تعد تدخلا فى حريات الناس .

ويرى د . رفعت السعيد اننا بحاجة لادخال تعديل على القوانين .. ولكن بأسلوب يتفق مع الديمقراطية .. فلابد من تحديد طبيعة الارهاب بانه الارهاب المسلح .. لان مصر شهدت محاولات للى عنق القوانين لصالح بعض الناس مستغلين ثغراته .. لذلك نطالب بتحديدات دقيقة تكفل استخدام القانون فيما شرع له فقط حتى لايستغل ضد فئات اخرى كطلبة متظاهرين سلميا مثلا او عمال مضربين .. فهؤلاء لا يمكن اعتبارهم ارهابيين اما القانون بصورته التى نشرت فنحن نرفضه لانه يمكن ان يفرض مزيدا من القيود على حرية المواطن العادى .

لو كان الفقر رجلا .. !

ولا يبقى فى النهاية سوى طرح الحلول التى يمكن ان تسهم فى علاج الظاهرة ..

يرى مصطفى كامل مراد ان اهم شىء هو الاهتمام بالشباب ومحاولة حل مشكلاتهم ..

تكاتف المصريين

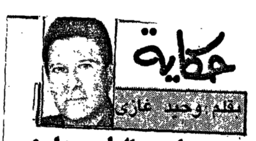
ويطالب د . رفعت السعيد بتغيير مناهج التعليم واجهزة الاعلام وبرامج التليفزيون بما يحافظ على الوحدة الوطنية ويرسخها حتى تتأكد صيغة مصر لكل المصريين ويؤكد ان القضية تتطلب جهود كل مصرى يخشى على مصريته من التآكل والانهيار

ولا يبقى فى النهاية الا ان انقل على لسان القائمين على هذه الاحزاب رغبتهم واستعدادهم التام للمشاركة مع الحكومة .. والعمل تحت هدف واحد وهو حماية امن مصر واستقرارها وحرية ابنائها .. حتى وان اختلفت الاراء والانتماءات .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢



الارهاب والطوارىء

لو كان قانون الطوارىء يكفى لمطاردة الارهاب وتعقب المجرمين مالجات الحكومة لاصدار مواد قانون مكافحة الارهاب التى اضيفت الى مواد قانون العقوبات وقانون سرية الحسابات بالبنوك.ان ذلك يعنى من وجهة نظر الحكومة ان المواد الجديدة اقوى واكثر فاعلية من مواد قانون الطوارىء وهو اعتراف من الحكومة بعدم جدوى قانون الطوارىء فلماذا لايلغى فور صدور التعديلات الجديدة ؟

ان الغاء قانون الطوارىء الان هو امر منطقى اما استمراره فيعنى ضعف الحكومة الى درجة انها لاتستطيع ان تحكم بغير ترسانة من القوانين الإستثنائية وانها قد تصدر غدا قانون الارهاب الذى اعلنت اليوم انها استبدلت به المواد التى اضيفت لقانون العقوبات وقانون سرية الحسابات بالبنوك بل وقد تصدر الحكومة بعد غد قانونا جديدا لانعلم مواده ولا اهدافه وتعرضه على مجلس الشعب « للموافقة » فقد صدر فى مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الان ٥٢٤ قانونا جديدا ولم يعترض مجلس الامة السابق ولا مجلس الشعب الحالى على قانون واحد منها حتى اصبح القضاة والمحامون والمشتغلون بالقانون عاجزين عن متابعة التشريعات الجديدة التى تعتقد الحكومة ان اصدارها يحل جميع مشاكل مصر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

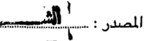
التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

واذا عجزت الحكومة عن اصدار قانون جديد فانها تلجا الى تعديل القانون القائم وهذا اضعف الايمان حتى تشبع هوايتها مهما كانت النتائج واقرب مثال قانون سرية الحسابات بالبنوك الذى صدر يوم ٢ اكتوبر عام ١٩٩٠ وقيل يومها ان الهدف من اصداره طمانة وتشجيع رؤوس الاموال للاستثمار فى مصر.واليوم وقبل مرور عامين على اصدار هذا القانون قام احد العباقرة بتعديله ضمن تعديل مواد قانون العقوبات وهو تعديل يبدو ان المطلوب منه فقط هو ان يشاع بين اوساط المستثمرين ان مصر تراجعت عن قانون سرية الحسابات فى البنوك وغدا ستتراجع عن بقية القوانين الاقتصادية التى تشجع الاستثمار !!

ان تعديل المادة الثالثة من قانون سرية الحسابات بالبنوك رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ لم يات باى جديد اكثر من انه اعطى للنائب العام او من يفوضه من المحامين العامين ان يامر مباشرة فى بعض الجرائم بالاطلاع على البيانات الخاصة بالحسابات او الودائع بالبنوك .

وكان القانون قبل تعديله يعطى هذا الحق للنائب العام او من يفوضه من المحامين العامين بعد استئذان محكمة استئناف القاهرة منعقدة فى غرفة مشورة والزم القانون المحكمة بالفصل فى الاذن على وجه السرعة خلال الثلاثة ايام التالية لطلبه فجاء التعديل وكل مافعله ان الغى عرض طلب الاذن على المحكمة والغى بذلك احدى ضمانات سرية الحسابات فهل مواجهة الارهاب يستلزم هذا التعديل الذى نضحى من اجله بسمعتنا فى مجال الاستثمار ام ان واضعى هذه القوانين مازالت تسيطر عليهم الافكار الشيوعية وهم ينتهزون اية فرصة لتطفيش القطاع الخاص « وتخويفه » من الاستثمار فى مصر التى تعدل قوانينها الاقتصادية كل يوم ؟ !



المصدر : الشعب 

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تفاصيل المخطط الحكومى لضرب الإسلاميين بالجامعات

كتب عبد الحى محمد:

حصلت «الشعب» على وثيقة خطيرة تكشف مخططاً حكومياً لضرب التيار الإسلامى بالجامعات المصرية. يشرف على المخطط د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم، ود. محمود شريف وزير الادارة المحلية، وصفوت الشريف وزير الاعلام، وعبد المنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة، وقد تم رصد ٩ ملايين و ٧١٠ الاف جنيه للمخطط الخطير.

أكدت الوثيقة التى اعدها عبد المنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة اتخاذ المجلس خطوات عاجلة للقضاء على العناصر الإسلامية والتى زعمت الوثيقة انها تحتل اربع جامعات فقط (القاهرة والازهر والمنصورة ولم يذكر الرابعة)، وتناست التزوير الشامل فى انتخابات الجامعات الاخرى، وأهم الخطوات تنظيم لقاءات فكرية مكثفة بين وزيرى التعليم والادارة المحلية و ٥٠٠ من المسئولين عن الشباب و٧ الاف من العناصر الطلابية النشطة لضرب الإسلاميين واضعاف شعبيتهم بين طلاب الجامعات.

وأكدت الوثيقة رصد ٢ مليون و٦٥٠ الف جنيه لدعم ١٦٣٨ أسرة طلابية بعد الالتقاء مع ممثليهم والاتفاق على كيفية القيام بدور نشاطى ملموس بالاضافة إلى نصف مليون جنيه لرحلات ترفيهية وثقافية خلال الأيام القادمة لـ ١٨ الف طالب منهم ٦ الاف من طلاب جامعتى الصعيد والاسكندرية و١٢ الفاً من جامعات القاهرة والوجه البحرى، بالاضافة إلى ٦ ملايين و ٥٦٠ الف جنيه لانشاء منشآت رياضية وثقافية واجتماعية.

وقالت الوثيقة إنه يتم الان دراسة تكوين أندية رياضية وثقافية واجتماعية بالجامعات على غرار نادى جامعة الاسكندرية، يتم تشكيل مجلس ادارتها بالتعيين من خلال رؤساء وأساتذة الجامعات والقيادات الطلابية تكون بديلا عن الاتحادات الطلابية ونوادى التدريس التى يحتلها الإسلاميون.

وعددت الوثيقة مظاهر السلبية فى

البقية ص٩

الجامعات بقولها ان غالبية الطلاب سلبيون فى اتخاذ موقف فكرى فى مواجهة المواقف العلنية الإسلامية وعدم فاعلية الأسر الطلابية وضالة برامج التوعية الدينية والفكرية للطلاب وشكوى الطلاب ذوى الدخل المحدود، وعدم قدرتهم فى الحصول على الكتب والملازم والتى نجح الطلاب الإسلاميون فى توفيرها لهم وضمهم إلى صفوفهم.

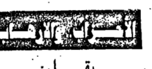
وطالبت الوثيقة بضرورة عقد لقاءات مشتركة بحضور مديرى الشباب والرياضية بالمحافظات ورعاية الشباب بالجامعات يحضرها وزيرا التعليم والادارة المحلية - كان منها اجتماع الاحد ١٩٩٢/٥/١٧ بمكتب وزير التعليم - كما طالبت بلجنة استشارية للعمل الطلابى بالجامعات وتشغيل الطلاب محدودى الدخل من المتفوقين فى الكليات أثناء الدراسة مع دعم المجلس الأعلى للشباب والرياضة لهم ليتم ابعادهم عن التيار الإسلامى، وتكثيف الدور الريادى لأساتذة الجامعات فى مجال الانشطة والتوسع فيها وتكثيف عمل الجامعات فى مجال التثقيف الفكرى والدينى للطلاب.

وقد أرسل عبد المنعم عمارة الوثيقة لوزير الاعلام، والذى قام بدوره بإرسالها إلى رئيسى التليفزيون والاذاعة لمواجهة الإسلاميين اعلاميا وبصفة خاصة فى برنامجى «حوار الاسبوع» التليفزيونى «واليوم المفتوح» و«برامج الشباب»، بالاضافة إلى معالجتها اذاعيا فى البرنامج العام والشباب والرياضة والشرق الأوسط. وهو ما يعد بمثابة اعلان حرب شرسة ضد التيار الإسلامى فى الجامعات.



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ أغسطس ١٩٩٢



الأحزاب والإرهاب

بقلم:

نور الدين بكر

يغيب عن كثير من المتصدين لقضية مواجهة الارهاب والعنف حقيقة هامة مؤداها ان الاحزاب المصرية بلا تفرقة مطالبة بمواجهة حاسمة وحازمة لظاهرة العنف والارهاب خاصة ان الاحزاب هى المؤسسات الرسمية الشعبية التى تتعامل من خلال برامج وفلسفات فى الشارع المصرى ـ تدعو لكسب المؤيدين لفكرها .

فلا يكفى ان تتطاحن الاحزاب وتتصارع فيما بينها بينما تعجز عن مخاطبة جموع الشباب بلغة تحول بين التنظيمات المتطرفة والشباب وتستطيع ان تطرح على الساحة بديلا للتطرف ذلك الشاب المستنير تدينا والحزبى الهوية يعلى كلمة الدين دون اكراه ويخاطب العقول والضمائر بالحسنى والكلمة الطيبة بدلا من لغة المدفع والرصاص .

ويهمنى فى هذا الصدد ان اضع امام الجميع على بساط البحث الحقائق الموضوعية الآتية :

● ان الغالبية العظمى من المتهمين فى قضايا الارهاب والتطرف تتراوح اعمارهم بين العشرين والخمسة والعشرين عاما وهى الفئة التى يجب ان تحرص الاحزاب على مخاطبتها وكسبها لفكرتها بحكم ما تمثله من حماس الشباب واندفاعهم فضلا عن قدرتهم على العمل والجهد العضلى وهو ما تحتاجه الاحزاب فى خوض معاركها الانتخابية ولقاءاتها الجماهيرية .

فضلا عن ان هذه الفئة من الشباب التى عاشت فترة الانجازات وتعاصر عهد العطاء فلا يستقيم ما هم فيه الا فى ظل غياب من يستطيع مخاطبتهم بلغة الانجازات . وفى ظل غياب القدرة الفكرية على محاورة الشباب ومعايشته .

● اذا كان جوهر القضية كما يحاول البعض ان يصور هو الدين فان هذا التطرف والارهاب ليس له محل فى مصر حيث ترتفع رايات الاسلام ويعلى النظام قيم الدين ويكرم العلماء ويتبنى قضايا الفكر الاسلامى ويسعى لنصرتها فى كل ارجاء الدنيا . فالاسلام الحقيقى هنا فى مصر ارض الازهر .. واهل البيت .

القضية اكبر من دعوة دينية والهدف ابعد من مجرد اقامة الشعائر واعلاء كلمة الاسلام . ولتبحث الاحزاب فى اغوار القضية لان الخطر والشرر المتطاير يهدد الجميع بلا تفرقة بين هوية وانتماء حزبى .

● أما آن الأوان وبعيدا عن عقد الماضى ومصادرة الافكار ان نتدارس فى حزب الاغلبية بالذات حزب الجماهير عن صيغة مقبولة لاعداد الكوادر ونشر الدعاة .. صيغة مقبولة تتفق مع روح المرحلة وديمقراطية النظام لبناء الشباب وتحديد الملامح الشخصية للشباب المصرى من خلال برامج تعمق الولاء والانتماء .. وتعمل على ربط الشباب بقضايا وطنه وتستعيد امجاد الاجداد وتبرز القيم المصرية الاصيلة وتعيد للاذهان الشخصية المصرية المتصفة بالشهامة والسماحة والأخذ بيد الآخرين والتصدى بقوة حينما يحين وقت المحن واختبار القدرة .

● آن الأوان لكى نؤكد انه ليس بالهتاف تواجه الأمور ولكن عونا لنظامنا الوطنى لا عبئا عليه .. ولكن البداية من الحزب الوطنى .. حزب الشعب .. حزب مبارك .. رمز العطاء .. وعنوان النقاء ..

بعد فضيحة برشلونة .. عمارة يجب أن يرحل!
سر هجوم الناصريين على مديحة كامل!



بقلم : شعبان العيسوى

تحقق ماسبق ان حذرنا منه وعادت بعثتنا من برشلونه بخفى حنين .. عادوا جميعا بأيد وراء وايد قدام .. كما يقولون .. يجرون أذيال الخيبة والهزيمة .

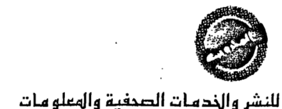
ولم نجن من وراء هذه البعثة المشئومة سوى مرمطة كرامتنا وفضيحتنا امام اللى يسوى واللى مايسواش .. ولم يكسب من ورائها الا السادة محترفو السفر والذين هبروا كل ما استطاعوا من الخمسة ملايين دولار والتى تم جمعها من دماء الشعب المصرى الغلبان .. والذى مازال عشرات الالاف منه يعيشون فى المقابر والعشش والخيام . وسوف تفتح لهؤلاء اللصوص قاعة كبار الزوار ويخرجون منها بعشرات الحقائب .

وهذه رسالة اوجهها الى رجال جمرك القاهرة .. وكلى يقين انهم ليسوا فى حاجة الى توصية .. لقد سبق ان قمتم بالواجب الوطنى حيال اللصوص والخائبين من لاعبينا الذين اشتركوا فى دورة سول .. وانتزعتم منهم حق الوطن حيال كل ماجلبوه من مشتريات .

استحلفكم بالله ان تزيدوا من الجرعة وان تفتشوا جميع حقائب لصوص اموال الشعب والمحروسين من لاعبينا المهزومين .

● ● ●

أصبحت صفحات مجلة روز اليوسف الناصرية مخصصة للهجوم على الفنانة السابقة « مديحة كامل » لانها تحجبت واعتزلت الفن .. اتهمها الناصريون بتقاضى مليون جنيه من احد اصحاب شركات توظيف الاموال .. مقابل الحجاب .. بالرغم من ان « مديحة كامل » تحجبت منذ شهور .. وصاحب الشركة المذكور هارب الى اوربا منذ اكثر من عام .. ومرة اخرى زعمت المجلة الناصرية .. ان دولة اسلامية دفعت « لمديحة » نصف مليون دولار مقابل الحجاب واعتزال الفن .. ولم تقل لنا المجلة .. مامدى استفادة هذه الدولة اذا اعتزلت « مديحة » او واصلت مشوارها الفنى !!



المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ أغسطس ١٩٩٢

اشترك فى حملة التشويه هذه .. احدى المحررات بالمجلة والتى بلغت من العمر ارذله .. وزعمت هى الاخرى ان الفن قد استفاد من اعتزال « مديحة » .. وانها اتخذت هذا القرار بعد ان انحسرت عنها الاضواء وابتعد عنها المنتجون والمخرجون والجمهور !!

والى الناصريين اقول : هناك فرق بين التدين والارهاب ونحن جميعا مع الدين وضد الارهاب .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ اغسطس ١٩٩٢



بقلم:
د. محمد حلمي مراد

يتساءل عدد من كتّاب السلطة وبعض المسئولين الحكوميين عن سر ظاهرة العنف والتطرف التي تسود هذه الأيام، متغافلين عن الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكمن وراء هذه الظاهرة والتي تتجلى بصفة خاصة في تفشي الفقر والحاجة، وانتشار البطالة، وغياب الديموقراطية والعدل الاجتماعي، وافتقاد القدوة الطيبة في القيادات.. حتى وصل الأمر بوزير الداخلية محمد عبد الحليم موسى- علي ما جاء بالصحف اليومية في ٢٢/٧/٩٢- إلى التنديد بمن يدعون ذلك، مقررا أنه علي فرض التسليم الجدلي بذلك فكيف نفسر ما يحدث من عنف وإرهاب في دول أخرى متقدمة تخلو من هذه المشاكل التي يتحدثون عنها؟ وهو ما يدل على أنه يتناسى أو لا يدرك أن لكل دولة ظروفها ومشاكلها التي تكمن وراء هذه الظاهرة، والتي تختلف من دولة إلى أخرى.. فالعنف والإرهاب الموجود حاليا في انجلترا سببه الارتباط السياسي الذي تفرضه على جمهورية ايرلنده.. وأن السر الكامن وراء هذه الظاهرة في أمريكا يتجلى بالذات في التفرقة العنصرية بين البيض والسود من المواطنين الأمريكيين.. وهكذا.

وهذا التغافل عن الأسباب الحقيقية المؤدية إلى تفجر هذه الظاهرة في مصر وانتشارها في الكثير من ربوعها، والاكتفاء باعتبار المتشددين الدينيين أو ممن يطلق عليهم الجماعات الإسلامية المتطرفة هم المسئولون عن وجودها وتفاقمها استنادا إلى بعض الحوادث وأخذا ببعض الظواهر، هذا التغافل من شأنه أن يؤدي إلى زيادة أعداد الذين يؤمنون بأن أسلوب العنف هو الأسلوب الأجدى والأمثل من وجهة نظرهم في إصلاح الأوضاع المعيبة والمثيرة للسخط والتمرد نتيجة انصراف المسئولين عن معالجة الجذور التي تولد هذا الإيمان، واهتمامهم فقط بإجراءات القمع والردع التي لا يرون سبيلا غيرها للتخلص من هذه الفئة، والعمل على تصعيدها مما يخلق التجاوزات التي تثير الرغبة في الانتقام والأخذ بالثأر من حفظة الأمن أنفسهم، ويبعث على إثارة الآمنين والمحايدين من المواطنين لما يحدث لهم من خلال عمليات التمشيط والتفتيش والبحث عن السلاح ومحاصرة القرى وتعقب المطلوب ضبطهم وتبادل إطلاق الرصاص، ويُظهر «بعض» الذين يتم ضبطهم دون أن يكون اتهامهم بارتكاب الأعمال الإرهابية قائما على حقائق ثابتة بمظهر الضحايا المظلومين.. في حين أن الاعتدال في الاجراءات الأمنية عن طريق التحري الدقيق والتزام حكم القانون وإشعار الشعب بعدم التحامل على فئات بعينها من شأنه أن يحافظ على الوضع السليم المحايد لجهاز الشرطة، كما أن العناية بمعالجة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ظاهرة العنف والإرهاب من شأنها أن يتوقف انتشارها وتقنع المؤمنين بها بأنه لا محل للاصرار عليها.

على أنه من دواعي الأسى، أن المسئولين يحاولون بدلا من ذلك اختلاق الأسباب التي يرمون من ورائها إلى التغطية على الأسباب الحقيقية لظاهرة العنف كأن يدّعون أن هناك دولا خارجية وراء دفع المتطرفين ومدهم بالمال والسلاح دون أن يقدموا دليلا على هذا الاتهام خاصة عندما يتهمون دولا معينة

بالذات مما يسىء إلى العلاقات معها كما جاء فى كلمة القاها الدكتور يوسف والى بصفته أمينا عاما لحزب الحكومة أثناء وجوده فى الصعيد وزعم فيها أن السلاح يأتى من ليبيا والسودان وإيران وهو مالا دليل عليه وكذبته بعضها رسميا، وكان ذلك فى وقت يصرح فيه وزير خارجية مصر عن قرب عودة العلاقات الدبلوماسية مع إيران!!.. وإذا كانت الأسلحة تأتى مهربة عبر الحدود المصرية شأنها فى ذلك شأن المخدرات، فليس معنى ذلك أن ذلك يتم بتدبير من الدول المتاخمة.. وأين الرقابة المفروضة على حدودنا؟

الهيئة الحكومية للكتاب تتولى طبع كتب فرج فودة:

على أن ما هو أمر وأغرب، أن تلجأ الحكومة إلى وسائل استفزازية للمتشددين الاسلاميين وكأنها تتعمد إثارتهم ودفعهم للقيام بأعمال إرهابية بقصد كشفهم والتخلص منهم، أو بقصد إعلان الاستهانة بشأنهم بتحديهم وتبنى ما يحتجون عليه ويعلنون غضبهم من أجله!!

فقد قامت الهيئة العامة للكتاب - وهى هيئة حكومية تتبع وزارة الثقافة - بطبع وإعادة طبع « ثمانية كتب» للدكتور فرج فودة ونشرت اعلانات صحفية عنها، وهو ما يدل على تبنى الدولة لفكره الذى كان يعبر عنه فى شأن تطبيق الشريعة الإسلامية ومعارضته لبعض ما تنادى به من نظم وتعاليم من خلال عرض بعض أحداث ووقائع من التاريخ الإسلامى وتفسيرها بما يؤيد وجهة نظره، وهو الأمر الذى أثار بعض الإسلاميين المتشددين ودفعهم إلى إطلاق الرصاص عليه.

وكان من الممكن لورثة الدكتور فرج فودة أو إحدى دور النشر الخاصة التى طبعت كتبا من قبل القيام بهذا العمل دون أن تعترض عليه الحكومة باسم حرية التعبير عن الرأى ونشره، ولكن أن تتولى الحكومة بنفسها طبع هذه الكتب ونشرها فهو يعطى الانطباع بأنها تتبنى فكر الدكتور فرج فودة رغم ما فى بعضه من تجاوزات تصل إلى حد المساس بالعقيدة الإسلامية - علي نحو ما أعلنه بعض علماء الأزهر- وهو ما كان ينبغى أن تحرص الحكومة على عدم التورط فيه.. ليس حرصا على عدم إثارة الإسلاميين المتشددين بل من قبيل مراعاة المشاعر الإسلامية بصفة عامة حيث إن العقيدة الإسلامية ليست ملكا لأعضاء الجماعات الإسلامية التى توصف بالتطرف دون غيرهم.

ومراعاة لدستور البلاد الذى أقسم رئيس الدولة ورئيس الحكومة وأعضاؤها اليمين علي احترامه، والذى ينص على أن الإسلام دين الدولة، وأن مبادىء الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع فيها.

مجلة أكتوبر الحكومية تروج لفكر فرج فودة:

ولم يقف الأمر عند حد طبع هذه الكتب طبعة حكومية، بل أعلنت مجلة أكتوبر- التى تصدرها مؤسسة صحفية حكومية- والتى كان الدكتور فرج فودة يكتب فيها مقالا أسبوعيا منذ سنة سابقة على اغتياله تحت عنوان «كلام فى الهواء»، ونشرت الصحف أن المتهم باغتياله قرر أنه أقدم على ذلك بسبب هذه المقالات.. أعلنت هذه المجلة فى ذكرى الأربعين للحادث أنها سوف تصدر خلال أيام كتابا يتضمن مقالاته التى نشرها علي صفحاتها بعنوان: «هل كان كلاما فى الهواء؟».

وهنا نود أن نتساءل: هل سيتضمن هذا الكتاب كل ما نشر من مقالات بما فى ذلك المقال الأخير قبل وفاته الذى تحدث فيه عن أثر عقدة الغريزة الجنسية فى التوجهات الإسلامية، بما فى ذلك ما تجيزه الشريعة الإسلامية من الزواج من أكثر من واحدة لمواجهة بعض الحالات التى يتعرض لها الازواج بشروط وضوابط معينة.. وهو ما يعد تعريضا بحكم إسلامى ورد فى القران الكريم مما لا يُقبل إسلاميا.

وهل سيتضمن النشر ما كان يدعو إليه أحيانا من اعتبار الإسلام دينا للعبادات فقط وليس للحكم به أو للمعاملات مما يتعارض مع ماينص عليه القران من وصف الذين لا يحكمون بما انزل الله بأنهم كافرون، وظالمون وفاسقون (سورة المائدة)؟.. وهو الأمر الذى استنكره بل شأنه فى قوله سبحانه وتعالى: « أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض» (سورة البقرة الاية ٨٥).

وإمعانا فى تأييد فكر الدكتور فرج فودة نشرت مجلة أكتوبر فى عدد الاربعين مقالا له نقلا عن كتاب سبق نشره بعنوان «جهل القصد» حاول في القسم الاول منه أن يوحى إلى القارىء أن قيام حكم إسلامى لن يحقق الخير والسلام مدللا على ذلك بمقتل ثلاثة من الخلفاء الراشدين، ومطالبا بالفصل بين الإسلام الدين والإسلام الدولة.. ثم انتقل فى القسم الثانى من المقال إلى أن ائمة الفقه الإسلامى كانوا أكثر من عانى من الحكم الإسلامى ضاربا المثل بما عاناه الائمة العظام: أبو حنيفة ومالك والشافعى وابن حنبل من سجن وتعذيب على أيدى بعض الحكام الذين حكموا باسم الإسلام، وبدلا من أن يشيد بصلابة هؤلاء الائمة وثباتهم على ارائهم بقوة إيمانهم بالإسلام دينا، وأن ينحى باللائمة على أولئك الحكام الذين خرجوا على تعاليم الإسلام وكفروا بها ووصفوا حكمهم بالإسلام وهو براء منهم، نجد الكاتب ينحى باللائمة علي تطبيق ما ينادى به الإسلام (القران والسنة المؤكدة) فى



المصدر : الشعب

التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمور السياسة والحكم، ويسمى الحكومة التى تطبق الشريعة الإسلامية بالحكومة الدينية منددا بها، فى حين أن الإسلام لا يعرف الحكومة الدينية أى التى يتولاها رجال الدين بل يعرف الحكومة المدنية دون غيرها التى تأتى بالمبايعة الشعبية الحرة.

فلمصلحة مَنْ زعزعة إيمان المسلمين بدينهم، فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى تقوية الوازع الدينى لدى كل مصرى وفق دينه- مسلما كان أم قبطيا- وإلى الفهم الحقيقى للإسلام حتى نعيش جميعا فى وئام يتمتع فيه المسيحيون بحرية العقيدة وإقامة شعائرهم الدينية ويكون لهم ما للمسلمين وعليهم ما علينا، حتى تنهض ببلادنا نهضة حقيقية نتخلص فيها من النهب والسلب، والفساد، والانحراف، والبطش والاستبداد، والتبعية والخضوع لقوى السيطرة والاستكبار؟!

لماذا إحراج شيخ الأزهر: ثم تعيبون على الشباب المسلم عدم احترام رأى علمائه؟

ومما يدخل فى باب استفزاز المشاعر الإسلامية عدم احترام الدولة للمكانة الدينية لشيخ الجامع الأزهر لدى المسلمين فى كافة أرجاء العالم، فنجده يشارك فى هوجة المبايعة السابقة لأوانها للرئيس حسنى مبارك لفترة رئاسية ثالثة- وفقا للخطة المرسومة - دون أن يدخل ذلك فى شئونه، ودون التأكد من اتفاقها مع المبايعة الشرعية للحاكم، كما تقضى بها الأصول الإسلامية.

وكذا إحراجه بدعوته لحضور احتفال الحزب الوطنى الديموقراطى بذكرى قيام ثورة ٢٣ يوليو، وهى مناسبة لا علاقة لها بشئون الإسلام، وتقتضى بحكم وضعه ومكانته الا يفرق بين الأحزاب المتعددة فى مصر.. فهل يمكن أن يستجيب لدعوة توجه إليه من أحزاب المعارضة لكى يسهم بالحضور فى احتفالها بالمناسبات القومية والدينية، أم لا يجوز أن يدعى إلا لحزب السلطة الحاكمة فقط؟

وهل ما يليق بوضع شيخ الأزهر أن يحضر إلى قاعة الإمام محمد عبده فى جامع الأزهر ليجلس إلى جانب السيدة سوزان ثابت حرم الرئيس حسنى مبارك فوق منصة القاعة بمناسبة عقد مؤتمر حول المرأة والتنمية فى الإسلام الذى تنظمه الجامعة المذكورة، مستمعا إلى محاضرتها الافتتاحية بينما من المفروض إذا حضر فى هذه المناسبة أن تكون الكلمة الأساسية له تبيانا لدور المرأة فى هذا الشأن وفق تعاليم الإسلام ثم بعد ذلك يمكن أن يجتهد المجتهدون والمجتهدات، ولا يكون غيره فى مقام الذى يتولى التوجيه فى شأن من الشئون الإسلامية؟

وبالنظر إلى هذه الملاحظات السريعة المتعلقة بوضع شيخ الأزهر، والتى لم تفت على الناس، هل نلوم بعض الشباب المسلم إذا لم ينصاعوا لأحاديث وفتاوى العلماء الرسميين فى شرح أمور الدين، وتصوروا أنهم يتصرفون وفق رغبات السلطة التى تحرجهم بهذه المواقف التى لا تتفق مع مكانتهم فى نفوس المسلمين؟

ان الابتعاد عن التصرفات الحكومية الاستفزازية المؤذية لمشاعر المسلمين عامة، وإعطاء المكانة اللائقة للقيادات الدينية وعدم حشد بعض الدعاة والوعاظ للتصفيق والهتاف للحكام تعتبر فى نظرنا الخطوة «الأولى» الضرورية لتهيئة المناخ الصالح لمعالجة حالة الاستنفار الدينى التى تسود البلاد.

والله الموفق والمستعان

وهو من وراء القصد



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢






تصميم: د. مجدى قرقر

مادة (٨٦)

الضابط: ممكن تشرف معانا؟

المواطن: على فين؟!

الضابط: على القسم يا.....

المواطن: عملت إيه؟!

الضابط: ماشى مشمر كمامك ومبين عضلاتك.

المواطن: مش فاهم!؟

الضابط: مش فاهم ياغبى؟!

المواطن: فعلاً غبى.

الضابط: إظهار عضلاتك يعتبر تلويحاً بالقوة.. يعنى إرهاب.. اسحبه ياعسكرى.

المواطن: (جنود الشرطة يجذبونه بعنف).. حتى إن كانت عضلاتى تلويح بالقوة.. لكن ده ملوش علاقة بالإخلال بالنظام العام!!

الضابط: الكلام ده تقوله فى القسم.

المواطن: ممكن سيادتك افك كمامى وتسيبنى؟

الضابط: فكها فى الحجز.

المواطن: أحبك يامصر

*****

مادة (٨٦) مكرر

(مصلحة حكومية.. بعض الموظفين والموظفات.. موظف أمن فى زى مدنى)..

موظفة (١): لا بقى.. الدور عليه اقبض الجمعية.

موظفة (٢): لا بقى.. أنا اللى عملت الجمعية عشان أقبضها الشهر ده عشان المدارس.

موظفة (١): بقول لك الدور دورى (تجذب الموظفة «٢» من شعرها).

موظفة (٢): (تصرخ).. الحقونى.

الأمن: معايا على القسم.

موظفة (١): ليه يا أستاذ (....)؟ عشان بنتخانق؟ حقك عليه.. وأدى راسها أهى حابوسها.

الأمن: لا مش عشان بتتخانقوا.

موظفة (٢): أمال عشان إيه نروح القسم؟!

الأمن: عشان عاملين جمعية.

موظفة (١): بس دى جمعية فلوس.. مش جمعية لتعطيل الدستور.

الأمن: قلتى إيه؟! جمعية فلوس؟!.. يبقى منافسة وتعطيل لأعمال البنوك.. والبنوك من مؤسسات الدولة.

موظفة (٢): ودى عقوبتها كبيرة؟

الأمن: أبداً أشغال شاقة مؤقتة عشانك وسجن عشان زميلتك.

موظفة (١): يامصيبتى..!!

الأمن: ولا مصيبة ولاحاجة.. البيه «كمال الشاذلى» اقترح شهر مهلة عشان تبلغوا عن باقى أعضاء الجمعية.. ودى تبقى توبة.. يعنى براءة.

موظفة (٢): زغردى ياللى مش ويانا.

الأمن: وياكم فى إيه..؟!

موظفة (٢): فى الجمعية ياخويا.. فى الجمعية.

*****

مادة (٨٦ مكرر) .. كمان مرة

(ماهى فلة أرقام..؟!)

(أحد مكاتب السجل المدنى.. طابور من المواطنين أمام أحد الشبابيك)

الموظف: (من داخل الشباك) أيوه يا



المصدر : الشعب

التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أستاذ؟

مواطن (١): ممكن سيادتك أضيف مولود على البطاقة؟

الموظف: المولود رقم كام؟

مواطن (١): المولود الثالث.

مواطن (٢): (الذى يليه فى الطابور) معايا ياسيد على القسم.

الموظف: وانت مالك انت يامواطن؟

مواطن (٢): مالى أنا؟ .. أنا مباحث ياأستاذ.

مواطن (١): واجى معاك القسم ليه؟

المباحث: عشان قانون الإرهاب.

مواطن (١): مالى أنا والإرهاب؟

المباحث: إلا مالك!!.. انت عندك كام؟

مواطن (١): كام إيه؟ فلوس يعنى؟

المباحث: لا يانور.. عندك كام عيل؟

مواطن (١): ثلاثة والله يابيه.. حتى تعالى فتش.

المباحث: وانت ومراتك؟

مواطن (١): وأنا ومراتى!!

المباحث: يعنى خمسة.. يعنى شروع فى تكوين جماعة.

مواطن (١): لا عيلة.

المباحث: لا جماعة.

مواطن (١): لا عيلة.

المباحث: لا جماعة.. وعاير تعترض اعترض فى القسم.

مواطن (١): إن شاء الله براءة.

المباحث: حتى لو طلعت براءة بقانون الإرهاب مش حتعدى من قانون «انظر حولك».

مواطن (١): عمار يامصر.

******* (مادة ٢٨)**

(أحد الموظفين يسير فى الشارع بعد أن انتهى من عمله.. يمسك كيساً ضخماً فى يده اليمنى، وحقيبة فى يده اليسرى.. يعترضه أحد ضباط الشرطة).

الموظف: سيادتك تامر بحاجة ياباشا.

الضابط: قانون الاشتباه ياسيد.

الموظف: (يخرج بطاقته).. بطاقتى أهى ياباشا.. دا أنا موظف كبير.

الضابط: براءة من الاشتباه.. يبقى قانون الطوارىء.

الموظف: ولا ده سعادتك.. أنا ماليش دعوة بالمخدرات ولا العملة ولا حتى الجماعات الإسلامية.

الضابط: مابقاش فاضل غير قانون الإرهاب.. إذا اجتزته ترجع بيتك سليم على طول.

الموظف: الحمد لله.. مانيش إرهابى ولاحتى مربى دقنى.

الضابط: طيب إيه اللى فى إيدك اليمين؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٧ [illegible] ١٩٩٢

الموظف: حاجة خضرة من برة وحمرة من جوه.

الضابط: بتهزر ياسيد!؟

الموظف: لا بافزر.

الضابط: (شـاخطـا).. لاتهزر ولاتفزر.. إيه اللى ف إيدك؟

المواطن: (يـرتبك.. يسقط الكيس من يده.. تكسر البطيخة على الارض).. بطيخة يابيه.. أه والله بطيخة.. دى حتى اتفشفشت وطلعت قرعة.

الضابط: دانـت اللى (......) يامواطن.. افتح لى شنطتك.

المواطن: ...(يفتح الشنطة).

الضابط: .... (يعبث بالشنطة.. يلقى بمحتوياتها على الأرض.. يخرج سكينا).. فعلاً إرهابى أنا عينية ماتخييش.. خبرة يا أستاذ.. سكينة يامجرم يامخالف للمادة (٢٨).

الموظف: برىء ياباشا.. دى سكينة اشتريتها بمناسبة البطيخة اللى سعادتك فشفشتهالى.

الضابط: الكلام ده تقوله ف القسم.

الموظف: ودى عقوبتها كبيرة؟

الضابط: حبس وغرامة ياسيد.

الموظف: حاجة تخلى الواحد يسن سنانه ويهرب من حبيبته مصر.

الضابط: ويتسن السنان كمان. صحيح مجرم وضليع ف الإجرام ومتخصص ف المادة (٢٨) كمان.

*****

مشهد ختامى

(غرفة اجتماعات داخل إحدى مديريات الأمن. **مدير الأمن** وبعض مأمورى الاقسام وضباط الشرطة).

مدير الأمن: أود ف بداية الاجتماع أن أهنئكم بصدور قانون الإرهاب.

مأمور (١): كل قانون وحضرتك طيب يافندم.

مدير الأمن: وانت طيب.. قانون الإرهاب إذا أضفناه إلى قانون الطوارىء، وقانون الاشتباه حيعطينا مرونة ف تحجيم الإرهاب وتحقيق الاستقرار.

مأمور (٢): وماتنساش سيادتك قانون العقوبات والقوانين اللى بيقولوا عليها سيئة السمعة مثل قانون العيب وخلافه.

ضابط (١) معذرة سيادة اللواء.. فكل هذه القوانين ستزيد من كراهية الشعب للشرطة.

مدير الأمن : ياابنى انت لسه بدرى عليك علشان تفهم.. خلى واحد أكبر منك يتكلم.

مأمور (٢) : كثرة هذه القوانين تستدعى عمل بعض الدورات التدريبية للضباط لدراستها حتى يمكن تكييف القانون مع الحالات التى يواجهونها.

مدير الأمن: بمعنى؟!

مأمور (٢): بمعنى اختيار القانون المناسب للحالة المناسبة.

مدير الأمن: ولهذا جمعتكم اليوم.. ولكن ف البداية أود أن نتفق فيما بيننا على مدلول بعض المصطلحات التى جاءت بالتعليمات التى وردت لنا مؤخراً.

مأمور (١): زى إيه يافندم؟

مدير الأمن: اتباع سياسة الأرض المحروقة.. ماهو تفسيركم لها؟

مأمور (٣): سياسة الارض المحروقة مثل سياسة الشقق المحروقة.

مدير الأمن: بتقول الشقق المفروشة؟

مأمور (٣) لا يافندم الشقق المحروقة.. زى شقة الواد طارق وأبوه اللواء إمام بتاع مصر الجديدة.

مدير الأمن: تقصد إيه؟

مأمور (٣): أقصد بالارض المحروقة حرق أرض العمليات شقة مثلاً أو مكتب أو أرض أو مصنع.. أقصد حرق أرض العمليات التى بها أى شىء يمس الشرطة أو حبايب الشرطة.

مدير الأمن: تفسير جديد.. رائع.. ماهو المقصود بتوسيع دائرة الاشتباه؟

ضابط (٢): معنى ذلك.. اننى بدلاً من أن اشتبه ف المواطنين ف دائرة قطرها ٢ كم اشتبه ف دائرة قطرها ٣ كم.

مدير الأمن: بس ده يؤدى إلى تداخل مناطق عمل الضباط.. لكن مايضرش.

ضابط (٣): التفسير اللى ذهب إليه الزميل تفسير أفقى.. ولكن أنا لدى تفسير رأسى.

مدير الأمن: بمعنى إيه فيلسوف؟

ضابط (٣): بمعنى توسيع دائرة الاشتباه رأسيا.. يعنى بدل ما اشتبه ف الشباب والرجال ممكن اشتبه ف الاطفال والشيوخ.. بدل ما اشتبه ف اللى مسربيين دقنهم أشتبه ف اللى مربيين شنباتهم كمان.. بدل ما اشتبه ف الرجال فقط اشتبه ف النساء أيضاً.. باختصار نشتبه ف كل المواطنين.

مدير الأمن: رائع يا فيلسوف.. طيب وسياسة تجفيف المنابع؟

مأمور (٢) : تجفيف المنابع بمعنى أننا بدلاً من أن نقصر نشاطنا على الجماعات الإسلامية المتطرفة فإن هذا النشاط يجب أن يمتد إلى الجماعات الإسلامية المعتدلة والجمعيات الخيرية لأنها تمثل معمل تفريخ لهذه الجماعات المتطرفة.. ولامانع من أن يمتد نشاطنا إلى الكتاتيب تحسباً للمستقبل.

ضابط (٢): هل يسمح لى سيادة اللواء بإضافة تفسير اخر..

مدير الأمن: لا والله ياولاد.. كلكم فلاسفة النهاردة.

ضابط (٢): تجفيف المنابع ورد في المادة (٨٨ س) حيث نصت على تخصيص الأشياء المصادرة للجهة التي قامت بالضبط.. وده يعطينا الحق في مصادرة الأموال والأجهزة وغيرها من الأشياء الثمينة.. خير يافندم وجاي لينا.

مدير الأمن: بس ده متهيألي يبقى سرقة مش تجفيف للمنابع..!!

مأمور (١): واحنا لاسمح الله يافندم حانحط حاجة في جيبنا..!!.. احنا بنص القانون حنرجع للوزير لأخذ رأيه في التخصيص لاستغلال الأشياء المصادرة في مباشرة نشاطنا في مكافحة الإرهاب.. كله في القانون يافندم.

مدير الأمن: فعلاً ياولاد.. القانون لازم يدرس بشكل أفضل.. هل هناك أي إضافة قبل إنهاء الاجتماع؟

ضابط (١) القانون يافندم يعطي الشرطة حق احتجاز المواطنين لمدة ثلاثة أيام ثم تستأذن النيابة في سبعة أيام أخرى وربما أكثر.

مدير الأمن: يعني إيه؟

ضابط (١): يعني سنضطر لاستضافة المتهمين حوالي عشرة أيام، وبالتالي سنضطر لمضاعفة غرف الحجز ببناء غرف جديدة أو تحويل مكاتب الضباط إلى غرف للحجز وهذا بالطبع سيضاعف جهد الشرطة بالإضافة إلى الحاجة إلى ميزانيات ضخمة.

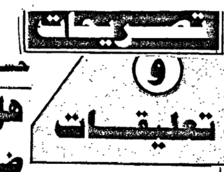
مدير الأمن: سياسة تجفيف المنابع والمادة (٨٨س) فيها الحل لهذه المشاكل، وإذا لم تكف لامانع من مخاطبة الوزارة لعمل تعديل في القانون أو حتى إصدار قانون جديد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٣



حسين عبد الرازق يسأل..

هل قانون الارهاب ضد المستأجرين؟!

● رغم الظروف الامنية الصعبة التى مرت بها مصر .. مازال الشيوعيين يهاجمون التعديلات الخاصة لمكافحة الارهاب .. وكأنهم لا يرون العمليات الارهابية التى يحاول البعض القيام بها .

● يقول حسين عبدالرازق فى العدد الأخيرة من مجلة « اليسار » : ان الدولة تحتاج هذا القانون لخلق حالة من الخوف بين القوى التى لا تحمل سلاحا ولا تستخدم العنف أو القوة أو الارهاب وانما تمارس الاحتجاج الديمقراطى السلمى .. فالحكم مايزال يرى فى القوى الجماهيرية من عمال وفلاحين وموظفين وطلاب الخطر والارهاب الحقيقى !

● ويسأل حسين عبدالرازق : هل هدف القانون مواجهة الفلاحين الذين تنتزع أرضهم ويطردون منها عنوة بقانون جائر غلف تمريره باحكام قيل أنها من الشريعة الاسلامية ؟ ! وكذلك مواجهة اى تحرك طلابى اوسياسى حزبى او نقابى دفاعا عن الوطن ؟ !

● التعليق

● يحاول حسين عبدالرازق خلط الاوراق عندما يربط قانون الارهاب وقانون الايجارات الزراعية الذى جاء ليوازن العلاقة بين المالك والمستاجر.. لا ليطرد الفلاحين من اراضيهم كما يدعى .

● كما ان الانشطة الحزبية المشروعة بعيده تماما عن مجال تطبيق قانون الارهاب ، وحتى قانون الطوارىء لم يطبق على هذه الأنشطة .. فحزب التجمع مثلا الذى ينتمى اليه حسين عبدالرازق يعقد اجتماعاته بمنتهى الحرية ودون اى تدخل حكومى .. ويصدر عدة مطبوعات منها جريدة الاهالى ومجلة « ادب ونقد » ومجلة « اليسار » التى يراس تحريرها حسين عبدالرازق ولم يسبق ان حدث تدخل حكومى من اى نوع فى هذه المطبوعات ولم تصادر اى منها رغم ان مجلة اليسار تنفرد بنشر اخبار ومنشورات الحزب الشيوعى المصرى وهو حزب سرى وغير شرعى !

● إن احدا لا يستطيع ان ينكر ان بعض العناصر الارهابية تريد النيل من امن واستقرار مصر وان الشرطة تقوم بدور كبير لمواجهة هذه العناصر .. ففى مدينة القاهرة وحدها تم ضبط ٤٧٦ قطعة سلاح غير مرخصة فى الستة الشهور الماضية علاوة على ضبط ورشتين لتصنيع السلاح محليا فى القاهرة .



● كما ان نشاط الجماعات المتطرفة فى اسيوط والاقصر والفيوم والعمليات الارهابية التى قاموا بها هنك معروفة للكافة وقد اعتبرتها المنظمة المصرية لحقوق الانسان تصعيدا خطيرا من قبل بعض جماعات الارهاب الدينى المسلح .. واشارت المنظمة الى انه يشارك فى المسئولية عن هذه الجريمة المروعة كل الاشخاص الذين يلعبون دورا فى إزكاء روح التعصب وضيق الافق .

نحن لا نعرف السبب الذى يخاف من اجله حسين عبدالرازق من قانون الارهاب .: اللهم إلا إذا كان يفكر حزبه الشيوعى فى العودة الى الاساليب الشيوعية القديمة والتى ثبت عدم جدواها .. بعد ان ادت الى انهيار الشيوعية فى العالم اجمع .

لقد كان حادث اغتيال فرج فودة ناقوس الخطر الذى يقنع رئيس تحرير اليسار ورفاقه من الشيوعيين بان خطر الارهاب والتطرف سيصل اليهم حتما وان عليهم ان يشاركوا كل فئات المجتمع فى التصدى للارهاب ومساعدة الشرطة على ذلك باعطائها جميع الصلاحيات التى يتطلبها التعامل مع العناصر المتطرفة حتى نتخلص جميعا من هذا الخطر الداهم الذى لم تعرفه مصر على طول تاريخها .

● وقانون مكافحة الارهاب ليس بدعة تنفرد بها مصر ولكنه مطبق فى كلا دول العالم المتقدم ..بل انه فى بعض الدول مثل المانيا وفرنسا وايطاليا اقسى من مصر بكثير ويعطى صلاحيات ضخمة جدا لأجهزة الأمن .

● وكل المواد الخاصة بقانون مكافحة الارهاب فى مصر يتم تنفيذها تحت اشراف النيابة والقضاء بشكل مباشر وبالتالى فلا توجد فرصة لحدوث اى تجاوزات تخرج بالقانون عن اطار عمله .. ونتمنى مرة اخرى ان يراجع حسين عبدالرازق نفسه قبل ان يصبح ضحية للارهاب .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مصر الفتاة

التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٢

العنف والتطرف؟

إن ظاهرة العنف والتطرف لم تظهر إلا فى نهاية السبعينات من هذا القرن . ولكى نقضى على هذه الظاهرة لابد أن تتكاتف جميع الاجهزة والمؤسسات سواء من الحكومة أو المعارضة بشرط أن تخلص النوايا لله .

فالشرط الاساسى هو الاصلاح كما أراده الله سبحانه وتعالى ، فكثيرا من الناس يظهر حماسه للاصلاح لكنه يفسد فى الارض فسادا كبيرا . والله تعالى يصور هؤلاء فى سورة البقرة تصويرا عجيبا ليكشف نفوس هؤلاء المنافقين فيقول «ومن الناس من يعجبك قوله فى الحياة الدنيا ويشهد الله على مافى قلبه وهو ألد الخصام ، وإذا تولى سعى فى الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل ، والله لايحب الفساد وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالاثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد» وهؤلاء المفسدون ، منهم من يفسد عن جهل ومنهم من يفسد عن قصد طمعا فى المال أو الجاه أو السلطان ، ألا يظن هؤلاء أنهم مبعوثون إلى يوم معلوم ، يوم لاينفع فيه مال ولابنون إلا من أتى الله بقلب سليم . ومن صفات هؤلاء المفسدين كما وصفهم الله ، أنهم إذا قيل لهم لاتفسدوا قالوا إنما نحن مصلحون ، وإذا قيل لهم اتقوا الله فى هذا الشعب أخذتهم العزة بالاثم ، وراحوا يثيرون السلطة ضد المصلحين ، وتنقلب الآية فيكون المصلح هو المفسد ، والمفسد هو المصلح ، والرسول (ص) يقول «لعن الله قوما ضاع الحق بينهم».

وخلاصة القول أن العنف لن ينتهى إلا بالاصلاح الصحيح ، الذى ينبع من قلوب رحيمة مؤمنة ، وأن يتوب هؤلاء المفسدون إلى الله ، ويعقدون العزم على الصلح مع الله فالله هو الباقى ، وأن الجهات الذين يعملون لصالحها زائلة لا محالة ، وصدق القائل : اجعل بربك كل عزك يستقر ويثبت

فإن اعتززت بمن يموت فإن عزك ميت

وللحديث بقية إن شاء الله تعالى .

عميد / ابراهيم مراد
عضو المجلس القيادى

مصر نقية .. من الفتنة الطائفية

« وجعلنا من الماء كل شىء حى »
« صدق الله العظيم »

فمن الماء تحيا الارض .. وينبت الزرع .. وتطفأ النار .. وله منافع كثيرة فى حياة الانسان فلا يستطيع احد الاستغناء عنه لانه جوهر الحياة رغم احتوائه على عنصرين هامين وخطيرين معا هما الايدروجين والاكسوجين . الاول مشع والثانى يساعد على الاشتعال فاذا اتحدا كانا امنا وامانا ومصدرا للحياة . ولو انفصلا انعكس الحال واصبح دمارا ونيرانا تهلك الانسان وتنهى حياته . ومصر بابنائها وطوائفها عنصران هامان شأنهما شأن عناصر الماء اذا اتحدا اصبحت مصر فى امن وامان ولو تصارعا وانفصلا يؤدى ذلك الى الدمار ويحدث مالا تحمد عقباه .

ومنذ الاف السنين قد جمع بين ابناء مصر الحبيبة الود والاخاء وكذلك انساب واصهار وجمعت بين قلوبهم روح التعاون الصادق والامل والعمل حتى جنوا الخير معا وتصدوا للشر معا واصبحوا قوة توجه لكل من اراد بمصر سوءا . فتشابكت الايدى وامتزج الدم بالدم وتعانق الهلال مع الصليب كما تذكره التاريخ وكان الهتاف « يحيا الهلال مع الصليب » ولايستطيع احد انكار هذا ..

ورغم ان هذه الافعال وليدة وليس لها جذور بل انها زرعة شيطانية من ضعفاء النفوس بعضهم من الخارج والبعض من الداخل خاصة من الذين هاجروا من مصر فى الستينات خوفا من الجوع والفقر حيث كنا مستهدفين عسكريا واقتصاديا بالحقد والكراهية بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فعاشوا اكثر من ١٠ سنوات خارج حدود مصر بين اوربا الشرقية والغربية وبعضهم هاجر الى بعض الدول العربية والاسلامية ظنا منهم انهم نجوا من الدمار ولكنهم فى الحقيقة ارتموا فى احضان الاستعمار والحاقدين على مصر وعلى شعبها الكريم وتلقوا دروسا فى الخساسة افقدتهم انتمائهم مقابل جمع المال واصبحوا بلا قيم ولااخلاق .

اما الذين عادوا من بعض الدول العربية فقد جاءوا ليفرضوا زعامات كاذبة وافكارا رذيلة لاتنتمى لسماحة الدين الاسلامى الحنيف او مذاهبه الاربعة .. جاءوا ليحطموا ابناء مصر الشرفاء الذين كافحوا وناضلوا من اجل مصر ولم يغادروها بل وضعوا ارواحهم على اكفهم فداء لها وقد جاء المستهترون بعد ان علموا ان المستهدف العسكرى قد انتهى ، جاءوا مع سياسة الانفتاح الاستفزازى باسماء مستعارة كالاستثمار ولكنها فى الحقيقة استعمار ، جاءوا بعد ان عم السلام المنطقة بعد انتصار اكتوبر ١٩٧٣ . جاءوا ليشعلوا نارا جديدة اسوأ من الحروب العسكرية التى خضناها . جاءوا ليذبحوا شعب مصر المسالم باسم الدين سواء كان مسلما او قبطيا .. جاءوا ليزرعوا الرذيلة التى استوردوها معهم رغم ان مصر لاتستحق كل هذا من ابنائها . ان مصر لم تخض تجربة الفتنة كما يدعون ، مصر طاهرة من هذه الفتنة . فلم نسمع من قبل تحرش مسلم بقبطى او تربص قبطى بمسلم ، لانهما عائلة واحدة ذات قيم واخلاق حسن ومعاملة ولانرى طفلا مسلما فى حضانة لم يصادق طفلا قبطيا ولم نر ايضا شابا جامعيا مسلما لم يصادق اخيه القبطى ولاتوجد عائلة فى مصر لاتجاور عائلة قبطية ، فاين هذه الفتنة ، فاذا كانت هناك فتنة حقيقية كما يدعون لكانت النيران اندلعت وانفجرت براكين كما ينزع عنصرى الماء (الاكسوجين والايدروجين) ولكنهم شرذمة مستهترون دعوا الى ذلك لينالوا من شعب مصر بطوائفه متناسين تاريخهم وانسابهم واصهار الانبياء فى هذا البلد الامين الذى ذكره الله اكثر من مرة فى كتابه الكريم .

واننى اذ اتوجه الى كل ابناء مصر ان يحذروا هذه الفتنة الغاشمة الشيطانية منزوعة الجذور من بعض عديمى الضمير واناشد الهيئات الدينية الاتقف مكتوفة الايدى متمثلة فى فضيلة شيخ الازهر والبابا شنودة للتدخل بما اعطاهم الله من علم للقضاء على هذه الفتنة حيث اقتصر دورهما فى المجالات الدينية على المناسبات فقط وهذا امر غير كاف ، وان يكون للاعلام دور .. ايجابى للتوعية باوقات كافية للكشف عن هذه المؤامرات اسوة بما نراه من اعلانات الترعة وحبوب منع الحمل ، كما اننى اناشد اجهزة الامن اليقظة التامة بتهدئة الحوار حيث انه اصبح على عاتقها مسئولية كبيرة وان يلتزم ابناء مصر بجميع طوائفها خاصة فى اسيوط ، ان يراعوا تعاليم دينهم ووصاية رسلهم وكفاح اجدادهم من اجل مصر ومن اجل ان يسود المجتمع المحبة والود والصفاء

احمد عزالدين محمد
نائب رئيس الحزب



المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

من اجل هذا يريدون لنا الفتنة ! !
ونريد نحن وحدة وطنية ..

قرانا جميعا بعد حرب تحرير الكويت ان المقاتل المصرى اصبح موضع دراسة وتحليل . ففى هذه الحرب تجاور الجند من جنسيات مختلفة وخصائص متباينة ، ومن الطبيعى ان يلفت النظر المواطن المصرى نفيس المعدن إذا ماقورن بغيره وليس اسهل فى المقارنة من المجاورة فى مهمة واحدة خاصة اذا ما قورن بغيره اذا كانت هذه المهمة هى القتال خاصة إذا ما كان من اجل قيم يؤمن بها هذا الشعب .

وكان من الطبيعى ان يصبح المقاتل المصرى موضع دراسة وتحليل وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينطق عن هوى قط وهو الذى وصفهم بانهم خير اجناد الارض .

ولابد أن الدراسة والتحليل قد قادتهم الى معرفة السبب وراء بطولةهذا الجندى ولابد ايضا انهم قد وصلوا الى جوهر هذا المجاهد بفطرته .

ان الشعب المصرى شعب متدين كانت فيه السيادة دائما للدين ولرجاله وكان التقديس والسيطرة والخطوة دائما لاماكن العبادة والعاملين بها والحاملين لواء الدين حتى فى ظل الوثنية .

ومن الطبيعى ان شعبا كهذا كان سيرحب وينصر ويناصر الاديان السماوية ولذلك كانت مصر هى الدولة الوحيدة التى فتحت ذراعيها للاسلام دون ما مقاومة . كلنا يعرف كم لاقى الاسلام ونبيه من حرب حتى من اهله وذويه حتى فى ام القرى . اما مصر فقد دخلها الاسلام امنا لذا فلن يخرج منها إلى ان تقوم الساعة ولو راجعنا تاريخ الشعوب فسنجد ان الاسلام اصبح غريبا بقدر محاربة الشعب له عند دخوله .

اما مصر فلم ترفض الاسلام دينا أو عقيدة ودخلها دون ما حرب لذا فلن يكون غريبا فيها او عليها وسيظل دين اهلها الى ان تقوم الساعة بإذن الله

هذه العقيدة التى تدعو إما للنصر او الشهادة هى ضمير المواطن المصرى مسيحيا او مسلما فمسيحيو مصر قد اختلطوا بالاسلام والمسلمين واخذوا عنهم العديد من الخصال الحميدة والمزايا التى ينفردون بها مسيحيو العالم لذا فالمصرى يسعى اما للنصر او الشهادة ففى كليهما هو فائز فائز لامحالةهذه هى الحقيقة لابد انهم قد اهتدوا اليها فهى جوهر المقاتل المصرى انه مجاهد عن قضية لابد ان ينتصر فيها او يستشهد دونها .

لذا فقد سعوا إلى زرع بذور الفتنة بإذكاء روح الفرقة وتسليط اخطر التيارات الفكرية المعاصرة مثل الماسونية والعلمانية التى تبدأ بالفصل بين الدين والدولة وتنتهى الى انتهاك حرمة الدين الاسلامى والافتراء عليه والسخرية منه. بحجة محاربة التطرف او الارهاب الذى يسعون لخلقه بحثا عن الفتنة فحتى وقت قريب لم يكن هذا السفور فى الهجوم على الاسلام والذى لابد ان يثير حفيظة كل مسلم . فنجد منامن يرد ومنا من يصمت ومنا من يسىء التصرف فيلجا إلى السلاح .

يجب ان نحترم مشاعر الاديان جميعها دون ماتفرقة يجب الا نسمح بإهانة مشاعر المسلم والمسيحى على حد سواء يجب الا يشعر المسلم ان دينه ممتهن باسم الحرية وباقلام اللادينيين الذى لن يعنيهم ان يلقبوا او ينعتوا بمسلمين او مسيحيين او يهود

نداء إلى كل مسئول اعلامى ارحموا مشاعر المتدينين واحترموا حرمة الاديان وانبياء الله وليس الدين مجالا لان يدلى كل فيه بدلوه عن جهل ودون اى علم .

مديحة خميس

عضو حزب الأحرار



أسلوب سوقى غير مقبول ممن يجمع كل هذه الصلاحيات!!

نشرت جريدة الأهرام ــ وهى أقدم الصحف المصرية وتوصف بأنها الصحيفة شبه الرسمية ــ فى العاشر من الشهر الجارى مقالاً للأستاذ ثروت أباظة بعنوان «معارضة ضد مصر» ما كان يصح أن تنشره، إذ هاجم فيه المعارضة بكافة أحزابها واتجاهاتها بعبارات سوقية لايليق صدورها من رئيس اتحاد الكتّاب الذى يتعين عليه أن يعطى القدوة الحسنة فى الأسلوب العف. وتخير الألفاظ والعبارات التى تتفق مع المركز الذى يتبوأه... إذ وصف جميع المعترضين على ماتضمنه قانون الإرهاب من مآخذ وعيوب بأنهم معارضة ضد مصر فى أمنها وأديانها وكرامتها واقتصادها (!!) وأعلن أنه يتعجب إلى أى دين ينتسبون وإلى أى وطن ينتمون (!!) ويتساءل هل هم معارضة ضد حزب الأغلبية (يقصد حزب الحكومة) أم هم معارضة ضد مصر تتلقى أوامرها من أعداء مصر(؟!).

كل هذه الاتهامات من خيانة وطنية، وكفر بالأديان، والعمل لحساب الأعداء لمجرد توجيه انتقادات موضوعية إلى مشروع القانون الذى تقدمت به الحكومة بحجة مكافحة الإرهاب، فى حين أن حقيقته هو تكميم الأفواه، والحجر على الحريات، وتهديد الصحفيين وأصحاب الفكر والرأى، وتعريض المواطنين للقهر والاستبداد.

ولعل فاتحة تطبيق هذا القانون الذى يتحمس له سيادته ويعتبره إعلاءً لمصر وأهلها ورعاية لاقتصادها(!!) هو وضع الصحفى عامر عبد المنعم فى السجن لمجرد وجود بعض نسخ فى أرشيفه الصحفى من بيانات الجماعات الإسلامية التى توزعها على الكافة.. واستعمال القسوة فى مركز الشرطة بإدكو مع أحد التجار لأمر لاصلة له بالإرهاب، مما أدى إلى إثارة الأهالى وحدوث صدام بينهم وبين الشرطة، أدى إلى وقوع خسائر قدرت بعشرة ملايين من الجنيهات دون أن تكون لهم أية علاقة بجماعات إسلامية أو إرهابية!!

فهل هذا هو إسلوب الحوار الموضوعى الذى يتعلمه أهل القلم من رئيس اتحاد الكتاب؟..

وهل هذه هى الديمقراطية التى عين عضواً ووكيلاً لمجلس الشورى من أجل تأكيدها وترسيخها؟.. وهل هذا هو السبيل الذى يحقق «التعددية الحزبية» التى يعتبرها الدستور أساساً لنظامنا السياسى؟.... وهل مما يعززها توجيه السخائم والشتائم إلى المعارضة بكافة اتجاهاتها ووصفها بأنها «معارضة جاهلة»، و«معارضة غير شريفة» «تريد أن تقفز إلى الحكم»؟؟

ولا أرضى لنفسى أن أهبط إلى هذا المستوى فى الرد على مقارنته قانوننا الجديد بقوانين مكافحة الإرهاب فى بعض الدول الأجنبية، لأنه واضح بأنه لم يطلع عليها ولم يقرأها... وإننى على استعداد لأوافيه ببعضها ليكلف أحدًا بترجمتها ويطالعها ليعرف أن المشرع المصرى، وهو النظام الحاكم ــ الذى سانده ليكون رئيساً لاتحاد الكتّاب ووكيلاً لمجلس الشورى ــ لم يكن لبيباً وغير متشنج، أو متعصب كما تغزل فيه وامتدحه فى مقاله المؤسف.

وفى ضوء هذا الموقف غير الموضوعى القائم على الإرهاب الفكرى وتوجيه الشتائم المقززة لجميع فئات المعارضة من أحزاب قائمة معترف بها داخل مجلسى الشعب والشورى وخارجهما، وقوى وطنية وتيارات سياسية غير ممثلة فى أحزاب وتنظيمات جماهيرية ونقابية ــ وقد اعترضت جميعها على قانون الإرهاب الذى فرض أخيراً على مصر بالإضافة إلى حالة الطوارىء الجاثمة على صدرها ــ أتساءل هل يصح أن ينوب الأستاذ ثروت أباظة بصفته وكيلاً لمجلس الشورى فى حالة غياب رئيسه فى توجيه شئون الصحافة عن طريق مجلسها الأعلى؟ وأسأله عن تقاعسه فى رد عدوان قانون الإرهاب الذى يتغزل فيه على الصحفى عامر عبد المنعم؟

وهل يصح له أن يرأس لجنة شئون الأحزاب السياسية فى حالة غياب رئيس مجلس الشورى، وهو المعادى للتعددية الحزبية، والمطالب بالدكتاتورية الفردية التى لاتجوز معارضتها أو توجيه النقد إلى قانون غاشم تصدره؟

م.ج.م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٢

شكرى فى المنيا: القمع تصاعد فى عهد مبارك والحكومة تغطى عجزها بالإرهاب

المنيا- صلاح النحيف

فى المؤتمر الجماهيرى الحاشد لحزب العمل فى المنيا تضامناً مع مسلمى البوسنة والهرسك، ألقى الأستاذ إبراهيم شكرى خطاباً مهماً تناول فيه الأوضاع الداخلية والخارجية. ندد شكرى بالأساليب البوليسية التى تنتهجها الدولة للتغطية على عجزها وفشلها. واستعرض تصاعد انتهاك القانون واغتيال حرية الشعب وآدمية الإنسان فى ظل ترسانة القوانين المقيدة للحريات والمخالفة للدستور، وذلك على مدى ١٢ سنة من حكم مبارك.

ووصف شكرى الممارسات القمعية للأمن بأنها أبشع مما تتعامل به سلطات احتلال مع شعب محتل.

وطالب شكرى فى خطابه أبناء الأمة المخلصين بالتنسيق الجاد لخوض معركة انتخابات المحليات القادمة لإحداث التغيير المنشود وإنقاذ البلاد من التردى والفساد.

وأعرب شكرى عن ارتياحه لتصريحات المسئولين فى مصر والسودان حول الأزمة الأخيرة بين البلدين، وأكد شكرى على ضرورة فتح الأبواب على السودان ليكون الطريق لاستثمار زراعى يكفى الأمة كلها، ويشكل ركيزة من أهم ركائز الأمن الغذائى للعالم العربى والإسلامى.

البقية ص٧

كما أبدى شكرى دهشته من تصريحات وزير الخارجية المصرى التى أكد فيها أن مصر ضد تقسيم العراق، بينما الموقف الرسمى للحكومة المصرية يوافق على كل قرارات مجلس الأمن ضد العراق.

وعن الأخطار التى تهدد الأمة كلها واحتمالات العدوان مجدداً على العراق قال شكرى: «إنه بعد تفكيك الأمة صار الأمريكان يتحدثون علناً عن إعادة التركيب وتوفيق الأوضاع فى المنطقة لإفراز شرق أوسط جديد لإحكام الهيمنة عليه وفق المخططات والطموحات الأمريكية والصهيونية».

فى العدد القادم تفاصيل وقائع المؤتمر كاملة.



تصريحات و تعليقات

عيب ياخفاجي ..

« فرق كبير » بين الصحوة والارهاب!!

● تحت عنوان « الايجابية العصرية الجديدة » كتب الدكتور مدحت خفاجي فى صحيفة « الوفد » كلاما غريبا لا تملك ازاءه إلا أن تضرب كفا بكف .. وأن تطلب من الله عز وجل الرحمة من هذا « الوباء » الذى ينشره علينا المعارضون ايامهم .

● فحجم المغالطات .. والتخاريف قد فاق كل حد .. وكأن القلم الذى يكتبون به يصرخ بين أيديهم شفقة على القراء .

● يقول الدكتور مدحت خفاجي : « تشير الحوادث الأخيرة فى ادكو والصعيد وامبابة والفيوم الى خروج الشعب من سلبيته ، فلم يعد متفرجا على ما تفعله الحكومة المفروضة عليه ، ويأس الشعب من الحكومة هو السبب الرئيسى للايجابية الجديدة التى يمارسها بعنف والتى لم تفلح معها قوانين الطوارىء والارهاب والمشاكل اليومية من غلاء للاسعار وبطالة وسوء الادارة الحكومية .

● ثم يغالط نفسه ويقول : « ان المطالب القومية لم تتغير ابدا منذ احتلال الانجليز لمصر عام ١٨٨٢ ، وقد حققت مصر انتصارات كبيرة إبان حكومات الوفد فى ذلك المجال منذ عام ١٩٢٣ ، لكن هذه المطالب اصيبت بأنتكاسة شديدة بعد انقلاب ١٩٥٢ العسكرى ، الذى جلب الفقر والذل والهـزيمـة والتبعيـة الى الشعب المصرى » .

● التعليق

● ان الرد على هذا الهراء الهزيل سهل وميسور .. لكن السؤال الذى يطرح نفسه : كيف سمح ضمير هذا الرجل له ان يكتب ما كتب وان يسمى الاشياء بغير مسمياتها ؟ ! .. هل هذا هو الاسهام الوفدى الصحيح فى الممارسة الديمقراطية ؟ !

هل هذا قلم مصرى حقيقى يكتب لمصلحة الوطن ؟ !

● على قدر علمنا فإن احداث ادكو تختلف تماما عن الأحداث التى تفجرت وتتفجر فى قرى الصعيد بلا وجه حق .. كما أن احداث الوجه القبلى تؤكد ـ والحمد لله ـ ان صحوة الشعب أكبر الف مرة من أصحاب الصوت العالى .. والرصاص والجنازير .

● الدكتور مدحت خفاجي ـ للأسف ـ يسمى احداث الارهاب ، وجرائم الارهابيين فى الصعيد وامبابة والفيوم صحوة عصرية جديدة ، وخروجا للشعب من سلبيته ، لأنه لم يعد متفرجا على ماتفعله الحكومة .. وهذه اعراض مرضية ينبغى ان يتداوى منها الدكتور خفاجي .

● الصحوة العصرية ، والايجابية المتحضرة ، تعنى زيادة الانتاج الصناعى الزراعى ، واتقان الاعمال الخدمية ، وزيادة الرقعة المستصلحة من الاراضى الزراعية .. وهذا موجود والحمد الله .. لكن شتان بين مانقصده ، وما يقصده د . خفاجي .

● لن يكون الارهاب ابدا تعبيرا عن صحوة .. إطلاقا .. إنه محاولة لجر مصرنا الحبيبة الى الفتنة الطائفيه ، والحرب الأهلية .. وهذا مالاترضى عنه الأغلبية الساحقة لهذا الشعب المؤمن الصابر .

● ولاندرى كيف سقط الدكتور خفاجي هذه السقطة فالفرق واضح وكبير بين الارهاب وبين المعارضة السياسية الواعية التى تلعب دورا وطنيا مطلوبا .

● هل هذه ايضا إحدى علامات الارتباك والخلط الذى يعيشه الوفد حاليا قبل دخول الانتخابات المحلية وقبل ائتلافه مع حزب العمل ؟ !

● إن المشكلات يمكن أن تظهر ونجد لها حلا ، والخلافات السياسية يمكن ان تذوب مع الايام .. الا الارهاب فلابد ان يخرج من دائرة الشرعية حتى يظل منبوذا .. ومرفوضا من الجميع .

● اما حكاية المطالب الوطنية التى حققها الوفد منذ ١٩٢٣ فهذه فرية كبرى .. لأن الوفد .. وغير الوفد لم يستطع إحراز تقدم يذكر فى هذا المجال .. حتى جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ .. وانهت الاحتلال الاجنبى وأممت قناة السويس ، وملكت الفلاح الأرض ، ودخلت فى مواجهة مع العدوان الثلاثى وانتصرت عليه ، ثم دخلت فى مواجهة مع اسرائيل عام ١٩٦٧ وخسرتها ، ثم انتصرت على اسرائيل عام ١٩٧٣ .. وعدلت الدستور ليسمح بقيام الأحزاب ، وتشجيع الاصلاح الاقتصادى وهكذا .. !!

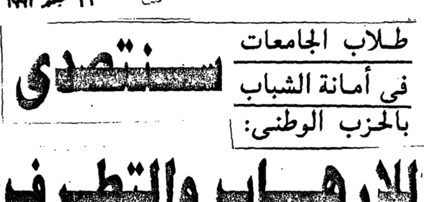
● التعليم المجاني .. من حصاد ثورة يوليو وقوانين حماية العاملين .. التبعية الى الابد .. من حصاد ثورة يوليو .. فلينظر المرجفون ماذا قدموا غير الكلام .. والهتافات : الاستقلال التام .. او الموت الزؤام .



المصدر : أمـــايـــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢



طلاب الجامعات في أمانة الشباب بالحزب الوطني: سنتصدى للإرهاب والتطرف

كتب ـ عبدالفتاح عباس :

شباب مصر بخير .. حقيقة اثبتها اللقاء الفكرى الثرى الذى دار على مدى اكثر من ساعتين ونصف الساعة فى امانة الشباب بالحزب الوطنى الديمقراطى مع طلاب يمثلون جامعات القاهرة وعين شمس والازهر وحلوان والمعاهد العليا .

متوسط اعمار الطلاب لا يتجاوز التاسعة عشرة وتعاملوا مع الحوار برجاحة عقل وسعة افق ووطنية صادقة .

ركز برنامج اللقاء على استعراض ملخص لخطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى ذكرى المولد النبوى الشريف ، حتى يكون احد وثائق العمل الشبابى .. ثم دارت مناقشة مفتوحة بين الشباب والقيادات .

ادارها د . نبيه العلقامي الأمين المساعد للشباب ومعه د . محمود مطاوع مسئول طلاب الجمهورية ود . اسماعيل حسن مسئول الاعلام بدائرة الازبكية والمهندس احمد الاطرش وعبدالعزيز حسين ود . يسرى ابو سعدة الاستاذ بجامعة الازهر .

وتناول اللقاء ايضا الدعوة المخلصة للرئيس فى خطابه بعدم التفريط فى جوهر الدين الصحيح وعدم التشبث بقشور واهية تدفعنا نحو التخلف ، حيث قامت فى رحاب النهضة الاسلامية الكبرى اعظم حضارة عرفتها البشرية ، كانت تقف فى وجه اى عدوان من المسلم على المسلم وغير المسلم .

التصدى للارهاب

افضل مؤشرات الحوار المفتوح الذى اعقب عرض ملخص خطاب الرئيس هى تلك الصراحة والمساحة الكبيرة لديمقراطية الافكار والرؤى المتعددة .

ففى أول تعليق للطالب محمد كامل عبدالرحيم ـ هندسة عين شمس ـ ظهر واضحا مدى اقتناع مدارك الشباب والمامه بحجم مشكلة التطرف حيث قال ان اهم خطوات التصدى تبدا من دور الاسرة ومعرفة المنهج الاسلامى الصحيح وتعريف الابناء بحقوقهم وواجباتهم منذ الصغر .

اضاف منصور محمد عبدالعزيز ـ تجارة القاهرة ـ نقطة اخرى وهى اهمية التفات السياسات الخارجية لتصحيح معالم الصورة وازالة ما لحق بالاسلام من تشويه ظالم .. كما يجب ان ينتبه قادة الراى والفكر لاهمية الدور المنوط بهم خلال هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الامة .

وقال سامح السعيد ـ كلية الخدمة الاجتماعية حلوان ـ ان خطاب السيد الرئيس فى المولد النبوى الشريف كان واضحا وصريحا فى تعريفه بماهية الاسلام وضرورة التصدى لجماعات الارهاب التى هى مسئولية كل المجتمع .

اضاف ان الطريق الى ذلك يبدا من افساح المجال للعلماء المتفقهين اصحاب الثقة وتصحيح دور بعض وسائل الاعلام ـ خاصة المرئية ـ التى تساهم بقصد او بدون تعمد فى الدعوة لنشر الفكر الدينى المتطرف .. ولا يمكن ان ننسى فى هذا المقام دور الازهر شبه الغائب .

اما حاتم محمد الشبراوى ـ زراعة الازهر ـ فقد نبه الى الدور الخطير للجمعيات الشرعية المنتشرة فى المحافظات وازكائها لروح التطرف دون ، رقيب او حسيب يحجم نشاطها السلبى .

تصحيح المفاهيم .. يبدأ .. من الأسرة

كان محيى الدين مصطفى ـ جامعة حلوان ـ اكثر تحديدا فى وجهة نظره للتصدى للجماعات الخارجة عن تعاليم الاسلام وذلك بالتعامل معها بقوة حتى لا يتفاقم تاثيرها المخرب .. فى نفس الوقت يرى اهمية التحاور مع الجماعات التى لم تدخل بعد تحت عباءة العنف والارهاب وتوضيح الخطا والصواب فى افكارها .. كما نبه ايضا الى ضرورة توجيه الاهتمام الى طلاب السنوات الاولى بالجامعات لانهم صيد سهل لاى فكر عابر أو منحرف ويمكن التاثير عليهم بسهولة .

ايد نفس الراى عاصم عبدالفتاح ـ تجارة القاهرة ـ واضاف بان الحل يبدا من القاعدة وليس القمة .. اقصد انه لابد من الاهتمام بالنشء فى المنزل من الاسرة وبتلاميذ الابتدائى والاعدادى والثانوى وذلك باعطاء حصة التربية الدينية بمفهوم جديد وبعد اعمق .

وتساءل احمد ادم ـ جامعة حلوان ـ عن حجة المنادين بحمل المدفع ورفع لواء العنف وادعائهم بانهم يدافعون عن الاسلام ، الذى انتشر فى الاساس استنادا على الحكمة والموعظة الحسنة .

لم يخفت الصوت النسائى فى اللقاء فقد شاركت سها امين ـ كلية التربية الرياضية ـ بالراى وقالت : ان مشكلتنا الاساسية اننا ندخل الى الجامعة دون خلفية دينية تقينا من الانسياق وراء اى فكر متطرف .. وغالبا ما يكتسى مثل هذا الفكر فى البداية بمبررات وجيهة ومنطقية .. لكنها فى الحقيقة بمثابة العسل المسموم .. والحل كما ارى هو تعريف الشباب بالجوهر المضىء للدين الاسلامى حتى يكون حصنا لنا فى مواجهة اى تيار يلبس ثوب الاسلام فقط ، لكنه يتنافى فى جوهره مع سماحة ديننا الحنيف .

اما مايسة محمود ـ كلية الخدمة الاجتماعية ـ فقد حملت وجهة نظرها توصيفا متخصصا للتطرف .. حيث وصفته بانه مرض اجتماعى نتج عن زيادة عدد



المصدر : أمـــايـــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

السكان وتفكك الاسرة .. أدى ذلك الى وجود فراغ دينى لدى الشباب والمطلوب هو سد هذا الفراغ بمعرفة دينية صحيحة لا تحمل اى غرض .

هشام احمد فؤاد - تربية رياضية - رغم انه مازال فى السنة الثانية فقد تطرق الى امور محورية وخطيرة فى مسالة التطرف والمتطرفين وتحدث عن اهم اسباب التصدى لهذه المشكلة بناء على معايشته لها .. قال : انه يجب الاهتمام بالتوعية الدينية داخل السجون ورعاية المفرج عنهم .. كما يجب تصحيح وايضاح اللبس الذى يثيره اعضاء تلك الجماعات حول مفهوم الحرية والحاكمية والكشف عن الاساليب التى تتبعها لجذب النشء والشباب .. وضرورة متابعة ما يحدث فى مساجد المدارس الثانوية وهى تعد الخلية الاولى لتخريج المتطرفين .. والاهتمام بالثقافة العامة والدينية فى مكتبات المدارس خاصة فى الاحياء الشعبية وعقد الندوات بصفة مستمرة مع العناية بالتربية الرياضية والفنية .. كما يجب التعرف على تاريخ وتطور حركة التطرف الدينى لهذه الجماعات والخلافات التى تحدث بينها .. والعمل على تغيير النشاط الترويحى داخل المقاهى والاندية والزام اصحاب المقاهى بانشاء مكتبة صغيرة .. وتحويل الخرابات الى ساحات شعبية بتكاليف قليلة .

واشار - هانى سيد عطية - معهد الاجهزة الطبية - الى ضرورة ان تقوم الاحزاب المصرية بدورها الحقيقى فى حماية المواطنين من افكار هؤلاء المتطرفين .



المصدر : أمـــايـــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

المجاهــد الصغيــر..

لا فائــدة منــه!!

المكاسب الخاصة جعلته «زبونا» دائما لكل الموائـد!

عبدالعظـــيم رمضـــان :

لا أثـق فى شـيوعى.. تحـول إلى الإسـلام

أبو الفضل الجيزاوى:

يفســر الشــريعة وفق هواه!



المصدر : أمـــــايــــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

المجاهد الصغير رئيس تحرير نشرة الشعب لا فائدة منه .. فهو متقلب المزاج والاهواء حسب المصالح الخاصة .

تارة كان شيوعيا قلبا وقالبا . واخرى ناصرى قومى ثم اسلامى متطرف يحتضن الجماعات الارهابية ويتولى مساندتها !

يعادى صدام لحساب ايات الله فى ايران ثم يناصر صدام فى غزوه للكويت واعتدائه على اعراض المسلمين .

المبادىء عنده تأتى دائما بعد الدولار .. وصفقاته وسفرياته المشبوهة الى ايران ثم السودان تشهد على ذلك !

لا يهم من يدير جريدة الشعب ايات الله فى ايران او البشير فى السودان .. المهم ان تمتلىء الخزائن بالعملة الصعبة حتى ا… كان ذلك على حساب الضمير واخلاق الاسلام الذى … ى الآن عباءته .

قال د. عبدالعظيم رمضان - استاذ التاريخ الحديث .. ان هناك ظاهرة غريبة بدأت تتفشى منذ فترة وهى ان العديد من الماركسيين بدأوا يلتحون وينقلبون من اقصى اليسار الى اليمين المتطرف ، ومع الاسف الشديد ليس فى قدرة احد منهم أن يبرهن للناس صدقه فيما تحول اليه وهل هو « التحى » لقناعته بالاسلام أو العكس ، ومن هؤلاء واشهرهم عادل حسين رئيس تحرير الشعب الذى لا اعتقد أنه مقتنع بما يفعله .

ويضيف .. عموما أنا لا أثق فى أى شيوعى يتحول الى الاسلام ويتظاهر بالتدين لان الدين عقيدة وتربية مع النفس فكيف لهم ان يعودوا الى الدين وهم يفتقدون هذه التربية !!

انتهــازية !

ويقول الدكتور ابوالفضل الجيزاوى عضو مجلس الشعب وعضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل سابقا : ان عادل حسين منذ فترة ، كان ينادى بالتطبيق الاشتراكى والاقتصاد الموجه وكان له فى ذلك كتب ومقالات عديدة .

وعندما تولى رئاسة تحرير جريدة الشعب غير كل اتجاهاته واتجه اتجاها ظاهره اسلامى متطرف وهو اسلوب يتبعه الكثير من الانتهازيين الباحثين عن فرصة للوصول او ركوب الوجه .

انه لا يعبر عن الظروف التى يعيشها المجتمع ولا يتبنى مشاكله وانما يدعو الى تطبيق الشريعة وفق تفسيرات غريبة تدعو للفتنة والارهاب ومخاصمة النظام القائم بل والعالم كله .. عموما ان امثال عادل حسين لابد من وقفة معهم لما يثيرونه من شكوك فى الحضارة العصرية التى تدعو الى السلام .. ويكفى أنه يتناسى اننا دولة اسلامية وان الاسلام ليس شعارات ترفع بل سلوك عملى .

تصرفات مشبوهة !

ويضيف نسيم حبيب واصف - عضو حزب العمل .. ان عادل حسين جاء الى جريدة الشعب رغم ارادة اعضاء وقيادات حزب العمل باستثناء المجاهد الاكبر ابراهيم شكرى الذى تبناه واتى به من الظلمات بعد ان قام بتدبير مؤامرة للاطاحة بحامد زيدان رئيس التحرير السابق وتشهد على ذلك الدكتورة زينب هانم ماجد أمينة الصندوق السابقة التى اقامت حفل شاى بمقر الحزب بهذه المناسبة السعيدة عند شكرى وعادل والقصة عند باقى اعضاء الحزب .

المشكلة ان عادل جعل من نفسه وصيا وقيما وعالما مسلما رغم انه لا يعرف شيئا عن الدين فهو فى الاصل ماركسى ومازال سلوكه يتسم بذلك فهو يشجع على الدموية والتطرف واسلوب التصفية الجسدية ويهوى اشعال الفتنة وكلها اساليب شيوعية بحته والدين الاسلامى منها براء .

تحقيــق :

محمد نجيب على

هشام ابو الوفا

ويرى الدكتور محمد العزازى - عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل الجبهة الاشتراكية ! ان عادل حسين هو السبب الحقيقى فى حالة التردى التى وصل اليها الان حزب العمل وجريدته .. فهو رجل متقلب وغير ثابت على مبدأ ويبحث عن مكاسبه الخاصة تحول فجأة من ماركسى الى احد الدعاة الى الاسلام والجماعات الاسلامية .

كما ان الجريدة فى ظل رئاسته لتحريرها تحول مسارها فجأة من طرح لبرنامج الحزب وافكاره الى تدعيم كامل وبشكل سافر للجماعات الارهابية والحصول على تمويل من ايران تارة والان من الترابى فى السودان .

قال : مع الاسف الشديد ان اتجاه الجريدة فى الوقت الحالى يدعم جميع الاتجاهات الفاستية فى العالم العربى سواء فى الجزائر أو ايران او السودان فجميعهم يربطهم اساس واحد ويعد عادل حسين احد الرجال المدافعين عن هذه الاتجاهات المنبوذة !

ويرى عادل والى - عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل سابقا .. ان عادل حسين وامثاله ظاهرة دخيلة على الحياة السياسية فى مصر وهم يعملون لحساب اخرين يحركونهم كالدمى ويعتمدون على اسلوب الاثارة الذى تتبعه المنظمات السرية لتحقيق اهدافها .

اضاف : ان المجاهد الصغير يتصور ان التخفى وراء عباءة الاسلام سيحقق له اهدافه التى فشل فى تحقيقها عندما كان يدعى الشيوعية ثم القومية العربية ثم الناصرية !

ونصيحتى لعادل حسين ان يعود الى رشده قبل أن تلفظه الجماهير التى لم تعد تنخدع فيه أو فى امثاله !



المصدر : مايو

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

ويرى شوقى خالد - نائب رئيس حزب العمل ان شركاء عادل حسين فى التحالف المسمى بالاسلام يدركون جيدا تاريخه المغرق فى الشيوعية .. ولكنهم يستخدمونه لتحقيق اهدافهم .. والمشكلة أنه يتصور أنه بارتداء عمامة الاسلام اصبح زعيما دينيا يستطيع أن يهدد بثورة دموية فى الشارع المصرى .. وهو فى ذلك مخطىء ولا فائدة من نصحه !!



المصدر : العروبة

التاريخ : ٦ ... ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لن يتوقف التطرف طالما بقى ممولوه .. كما لن يتوقف التطرف المضاد طالما ظل ممولوه يحكمون .. !!
فمن يمول التطرف ؟
ومن يمول التطرف المضاد ؟!

التمويل .. والتمويل المضاد

● هل لنا أن نصارح أنفسنا ولو مرة واحدة - في قضية التطرف ؟

اذا كنا قد اتفقنا على المصارحة فانني أستطيع أن أحدد عنصرين على قدر خطير من الاهمية لا يخضعان . للف أو الدوران .

وبدون تفكير او دخول في متاهات أو مقدمات . .

●● هناك طرفان أساسيان في قضية التطرف يحرص كل منهما على بقاء الحال . بل استشرائه لان في ذلك بقاء لكل من الطرفين - المتضادين أصلا وفكرا وعقيدة !!!

●● فاما عن الطرف الاول الحريص على اشعال نار التطرف فهو طرف داخلى - في قلب مصر يعمل بذكاء شديد . من بعيد . بالريموت كنترول والدولار والجنيه . .

●● وتتركز مهمة هذا الطرف - أو العنصر الخطير - في تمويل بعض الاشخاص أو بعض الاشخاص الذين يتسللون الى بعض الصحف . المخترقة . - أو التى من السهل اختراقها - ويكتب فيها رأيا مرة . لم يعاود الكتابة مرة أخرى الى أن يصبح أحد كتابها وفي غفلة من الزمن يتحول هذا النوع من . الماجورين . الى كتاب ومشاهير وتنشر صورهم ويصيرون من المفكرين !!!

●● هذه النجومية وهذا التلميع وتلك الندوات والمحاضرات والمناظرات والامكانيات التى يتم توفيرها وتسخيرها لهؤلاء الماجورين ليست من أجل سواد عيونهم ولا لانهم كتاب ومفكرون ذوو قيمة وانما الغرض الاوحد والنهائى هو هدم الاسلام وتدمير قرانه وتشويه صورة علمائه والتطاول عليهم وتجريح كل من يتحدث عن الاسلام أو القيم الدينية .

●● واهم ما يحرص عليه هذا الطرف المحرض لادوات هذا التطرف هو أن يتم ذلك على أيدى مسلمين وليس أى مسلمين ولكن ممن يجيدون الصوت العالى واتقان السخرية واجادة التحرك بين المثقفين .

●● هذا هو التطرف الحقيقى البادىء والسبب الاول في تفاقم الخطر لان ما يصدر عن هذا الطرف - أو بالأحرى من أدواته الذين يستخدمهم هذا الطرف - اقصد المرتزقة الذين يعيشون من أموال هذا الطرف . كل ذلك يثير حمية وغيرة وانفعال ونفوس الطرف الآخر الذين لايعرفون التفاهم . ولايجدون أحدا يحاورهم ولا يعتقدون في جدوى الحوار ويعتقدون أن الحكومة والدولة هى التى تمول الطرف الاول !!

●● واما الطرف الثانى فهو من خارج مصر وتقوده دولة تجيد استثمار هؤلاء الشباب الانفعالى الذى لا يؤمن بالحوار والذى أثاره كتاب هدم الاسلام وعلمائه والسخرية من كل شيخ ومن كل حجاب وممن يتحدثون عن مفعول القرآن في علاج ما عجز عن علاجه كبار الاطباء .

●● والدولة الاسلامية الكبيرة تمول هذا الطرف الثانى لمواجهة الطرف الاول الذى يمول من الداخل .

●● ويبدأ صراع الاعداء الممولين .

●● طرف يأتى تمويله من أوربا ليتم توزيعه . بذكاء . دون الظهور في الصورة وحتى يكون الذين يعبثون و . يدعبسون . في . ثغرات . تاريخ الصحابة ويبرزون ما يسيء للاسلام وأئمته هم مسلمون مثقفون وكتاب مرموقون !!

●● والثمن واضح .. والمرتزقة ضد دينهم يثرون بسرعة وتقدم لهم كل الملذات وتأتى اليه تذاكر السفر الى كل بلاد الدنيا ويدعي الى كل الاحتفالات والندوات التى تقام خصيصا للهجوم على الاسلام والقران وأنه لم يعد يصلح لهذا الزمان !!

●● ويتصاعد الصراع ويستشرى لان هناك طرفا اخر ينفق ببذخ لتحريض الشباب المصرى الجائع الفقير الذى تستنفره كتابات المرتزقة الذين أثروا من هذه الكتابات . فيجد أن الحلال هو الدم وللأسف تم تخديره ببضعة دولارات حقيرة ليهدم مجتمعه ويهدم نفسه وهو يتصور أنه يدافع عن دينه !

●● وهكذا يستمر مسلسل الدم .

وهكذا سيظل التطرف قائما طالما أن طرفي التحريض باقيان يمولان طرفي التطرف والتطرف المضاد !



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ أكتوبر ١٩٩٢

قبل اجتماع هيئات التدريس نسأل:

الرصاص بالرصاص قصاص..لماذا؟!

بقلم:
د.الشافعى بشير

أولا وقبل كل شيء.. نحن لانؤيد ولانحبذ هذا المبدا فى العلاقات بين السلطة والمواطنين فى مصر.. وإن كان المبدا سليما وشرعيا وقانونيا فى العلاقات الخارجية للدولة.. وشاهدنا الاساسي المعاصر على ذلك مايجرى بين دولة البوسنة والهرسك من ناحية ودولة صربيا من ناحية اخرى.. فالقذائف المدفعية والصاروخية تنهمر على شعب البوسنة والهرسك المسلم الضعيف الذى يتعرض للإبادة من جانب جيش وميلشيا صربيا القوية بينما يقف العالم كله متفرجا على المذبحة البشرية ولايترك لشعب البوسنة والهرسك إلا الكلمات المرصوصة فى عنوان هذا المقال.. الرصاص بالرصاص قصاص.. وهو المبدا المعروف فى القانون بالدفاع الشرعى بسبب غياب السلطة الدولية القادرة على كفالة احترام الشرعية الدولية وسلامة الشعوب وحمايتها من العدوان العسكرى.

والرصاص بالرصاص قصاص هو ترجمة لمبدا النفس بالنفس والعين بالعين والبادى أظلم.. وقد نفذت بريطانيا هذا المبدا فى الحرب العالمية الاولى عندما فوجئت بالالمان يستخدمون الغازات السامه ضد جنودها فى ميدان القتال.. عندئذ أعلنت بريطانيا انها ستستخدم الغازات السامه على نطاق واسع ضد الالمان اذا لم يتوقفوا فوراً عن استخدام ذلك السلاح غير المشروع.. واذعنت المانيا وتوقفت على الفور عن استخدام الغازات السامه خوفا من الرد عليها بالمثل.

.. وعندما زادت عمليات الارهاب الاسرائيلية ضد الفلسطينيين باغتيال زعمائهم فى لبنان واوربا وامريكا..رد الفلسطينيون على ذلك بتكثيف العمليات الفدائية ضد الاسرائيليين داخل الاراضى المحتلة مما هزّ امن اسرائيل بعنف وجعلها تلطم الخدود وتصرخ ضد ما اطلقت عليه ارهاب الفلسطينيين.. وقيل عندئذ ان الارهاب بالارهاب ليس ارهابا وانما هو دفاع شرعي.. وذلك مبدا نادى به الغرب وردده رجال القانون فى العلاقات بين الدول تحت بند الرد بالمثل والاخذ بالثار عندما يغيب الانضباط الذاتي بالقانون وتُغَيَّب السلطة الدولية التى تفرض الشرعية فرضا.

وفى الداخل

وهذه المبادىء تمثل الغاماً شديدة الانفجار اذا مازُرعت داخل أى دولة.. ومازال صعيد مصر يعانى من سيَادة وشيوع هذه المبادىء فى العلاقات بين الناس تحت اسم الاخذ بالثار.. ولم تكن السلطة البوليسية المصرية طرفاً فى الدائرة الجهنمية للاخذ بالثار وانما اقتصر دورها على القبض على القاتل وتقديمه للمحاكمة لكى ياخذ القانون مجراه.

ولكن الاشهر والاسابيع والايام الماضية شهدت تفجير تلك الالغام فى العلاقة بين السلطة والمواطنين فى الوجهين البحرى والقبلى على حد سواء ففى ادكو يدخل المواطن قسم البوليس سليما على قدميه ويخرج منه ميتا وتنتشر فى البلد اشاعة موته على يد ضابط المباحث فياخذ الناس بثارهم على الفور فيهاجمون قسم الشرطة ويحرقون عرباته ويخربون المصالح والمؤسسات التى تمثل السلطة فى البلد فى ثورة عارمة تشبه ثورة ١٩،١٨ يناير ١٩٧٧.. وتسارع السلطة وتاخذ هى الاخرى بثارها لاستعادة هيبتها فتعتقل مئات الرجال والشباب والصبية وتلقى بهم فى السجون والمعتقلات مخربة بيوت أهل البلد لغياب عائلهم الذى يكفل لهم رزق المعيشة.

أما فى صعيد مصر فالمصيبة أعظم اذ يدوى الرصاص فى الشوارع والطرقات والحقول والمزارع وداخل البيوت.. ويسقط العشرات صرعى الرصاص من المواطنين ورجال السلطة انفسهم.. ويتعدى الامر ضرب الرصاص بين السلطة والناس الى حرث الارض المزروعة بالبلدوزز وتخريبها بحجة البحث عن سلاح او حرق غيطان الذرة لاخراج الهاربين المختفين كما يقال.. وترد الجماعات الاسلامية الاخرى على الرصاص بالرصاص والقنابل.. وتخرج علينا الصحف المصرية باخبار الشعار الذى ظهر مكتوبا على جدران ديروط واسيوط وهو الشعار القاتل.. الرصاص بالرصاص قصاص..

خراب يامصر

وهذا الشعار دعوة لخراب مصر اذا لم يسرع عقلاؤها لاخماد ناره.. ونحن لسنا فى حاجة لمزيد من الخراب فى الداخل.. فالناس تعاني اكثر من كفايتها.. فالغلاء الفاحش الذى يطحنهم.. والكوارث والمصائب والخيبة الكبيرة التى تلف حياتهم حتى فى الرياضة التى يلجاون اليها للتنفيس عن همومهم.. حتى هذه.. لم يجدوا فيها غير الخيبة المدوية في كل انحاء العالم سواء في الدورة الاوليمبية العالمية فى كوريا او الدورة الاوليمبية العالمية الاخرى فى اسبانيا او حتي فى الدورة العربية المحدودة فى سوريا.. كل ذلك ملأ نفوس الناس بالقنوط والاحباط والغيظ والقرف مما تعانيه ومما يجري فى الساحة المصرية من تهريج وما يسودها من ظلم وفساد وبلاء.. ولم يعد هناك فائض نفسي لدى المواطنين لتحمل مزيد من التخريب فى ظل الشعار المعلن على الجدران فى صعيد مصر والذى نقرا يومياً عن ترجمة عملية له فى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٦ اكتوبر ١٩٩٢

تبادل عمليات القتل بالرصاص بين الناس بعضهم البعض وبين الناس والبوليس الممثل الميدانى لنظام الحكم فى المعارك الجارية فوق ارض الصعيد.. ورأينا لها امتداداً فى دمياط والفيوم والقاهرة.. وتلك مرحلة خطيرة، بل دائرة جهنمية تدخل إليها مصر ليهتز فيها شعار عمار يا مصر الذى نردده في الاغاني والاناشيد ليحل محله والعياذ بالله.. خراب يا مصر يردده اليتامى والارامل والثكالى من قتل الرصاص سواء من الناس أو من البوليس.. فكلهم ضحايا مصر والمصريين.. وليس هناك منتصر ومنهزم وكاسب وخاسر.. بل الكل منهزم وخاسر.. ومصر الدولة اول الخاسرين والمنتكسين.. ونحن أول الثكالى لقتلانا من المواطنين والبوليس.. فهؤلاء وهؤلاء ابناؤنا وفلذات اكبادنا..

والحل..

ان يعترف الجميع أولا اننا في ازمة!.. واننا جميعا ضحايا هذه الازمة.. لا فرق فى ذلك بين الحكومة والمواطنين.. فالذى يجرى الان على الساحة المصرية هو تهديد لامن البلاد وتشويه لصورتها امام العالم مما يؤثر تاثيراً سلبياً وخطيراً علي اقتصاد البلاد ونمائه ورخائها..

والاعتراف بوجود الازمة شرط أولى يتبعه شرط ثان للحل، وهو ان يتجرد الجميع من التحيز إلا لصالح البلاد.. وصالح البلاد يدفعنا إلى بحث اسباب ظهور شعار الرصاص بالرصاص قصاص.. والحكومة مطالبة قبل اى طرف اخر بان تنزل من عليائها بكل قياداتها لتتحاور مع العلماء والزعماء والمفكرين والكتاب عن سبب الحالة التى وصلنا إليها وأساليب الخروج منها إلى ساحة الشرعية وسيادة القانون وواحة الامن والامان التى تنشدها مصر..

هل هذا مطلب عسير او مستحيل التحقيق؟؟..

ان الجامعات المصرية سوف تعقد مؤتمراً عاما في اسيوط يومى الخميس والجمعة ٨و٩ اكتوبر لمناقشة مشاكل الجامعات وغيرها من المشاكل الوطنية.. والجامعات المصرية الثلاث عشرة يمثلها خير تمثيل اساتذتها المنتخبون انتخابا حراً ديمقراطياً في مجالس ادارات نوادي اعضاء هيئة التدريس.. وهذه النوادى تعقد مؤتمراً عاما بصفة دورية كل شهرية في احدى الجامعات.. وستكون جامعة اسيوط هى صاحبة النصيب في عقد المؤتمر العام القادم يومى ٨و٩ اكتوبر.. فهل تكون تلك فرصة لاجراء حوار موضوعى حول احوال البلاد بين صفوة العلم والفكر في مصر وبين قيادات عليا في نظام الحكم؟؟ هل تكون تلك خطوة في طريق الحوار تتبعها خطوات اخرى لحوار موسع مستديم بين الرئيس والقيادات الحكومية من جانب ورؤساء الاحزاب وقيادات المعارضة بما فيها الجماعات الاسلامية من جانب اخر؟؟ لماذا لا يحدث هذا؟ أليس ذلك افضل من الشعار المنقوش اعلى هذا المقال والذي تعمل له قيادات الحكم الف حساب باجراءات الامن والحراسة المشددة التي لم نشهد لها مثيلاً؟؟



المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ .... ١٩٩٢

اثارة الحقد ضد رجال الشرطة



بقلم : عبدالله رشدى

عندما أختلت مقومات اختيار طالب كلية الشرطة .. ضمن قواعد وسياسات أختلفت مع التحول الاشتراكى وسيطرة التنظيم الواحد . والتنظيم الطليعى على المقدرات وأصبحت مصر .. لهذه الطبقة .. خيراتها كلياتها .. مراكزها ومع سياسة أرضاء أصحاب المراكز .. كان لابد أن تعزز هذه السياسة . بعض المنحرفين أو الشواذ . ولا أقصد بالشواذ هنا الناحية الاخلاقية . ولكن الشواذ الذى أقصده شواذ المعاملات المتسم فى استكمال النقص البينى أو كما يقول أساتذة علم النفس . مدارة عقدة النقص .

وفى ظل الخلافات الحزبية . وعقيدة الحقد . التى أصبحت أحدى سمات مجتمع الستينات والتى عانى ..ها وحاول مواجهتها الراحل العظيم .. السادات . والتى كانت تمثل أمامه ..عبء الاقوم لتقويم المسيرة . بدأت عقدة الحقد تحكم وتتحكم .

وأصبحت المواجهة محصورة بين فئتين تعانى من هجوم الجماهير والكتاب وأصحاب الاقلام فى صحف الاحزاب .. هما وبالتحديد الشرطة .. التموين . لانهما الجهتان التى يتعلق نشاطهما ووجودهما بالممارسة الحياتية اليومية ..

فأن هذه التكوينة انتقلت اليه . فى مجاملات محسوبة معدودة استخدمتها المعارضة . كعامل ابتزاز ضد الدولة . بتنظيم تصرفات محدودة .. دون دراسة لعامل المعاملة . وظروف العمل الصعبة التى يعيشها رجل الشرطة . والتى تجعل أعصابه مشدودة ومستنفرة دائما .

فالضابط منذ تخرجه .. ملتزم بالعمل والذى يستنزف ١٦ ساعة من حياته يوميا .. بلا راحات أو اجازات .. حتى الاعياد محروم منها .. الامر الذى يشكل ضغطاً نفسياً عليه .. لاسيما وأن عائد هذا الجهد . لا يمثل اضافة تحمية من المعاناة .. أو تعينه على الحياة ..

فالمرتبات لا تتمشى مع العبء أو المظهر المطلوب والمفروض على رجل الشرطة .. والجمهور لا يرحم .. وأى خطأ . خطيئة وكفر والاقلام مشرعة للهجوم .

فى نفس الوقت . بدات موجه جديدة . من الابتزاز الاعلامى اسمها اثارة الحقد ضد رجال الشرطة وأرهابهم بتضخيم حوادث فردية . وتحويلها الى صورة عامة لمجتمع وتحويلها الى صورة عامة لمجتمع الشرطة والامن . والعجيب . ان عددا من الصحفيين وأصحاب الاقلام فى الصحف القومية . وبعض صحف المعارضة أنزلقوا وأنضموا تجنبهم الضوضاء العالية . الى المخطط المرسوم لتحييد الشرطة . بهدف التسلل الى القفز الى السلطة من جماعات منبوذة ومجموعات تحوم حولها شبهات العمالة والانحراف والتكسب . وبيع مصريتها ووطنيتها لعناصر مناوئة تساند ظاهرة التطرف . وتدافع عن جريمة الارهاب .. ولان طبيعة الانسان ونفسياته مختلفة . والشرور متواجدة . منذ ادم وخلال حقبات الزمن المختلطة فان الخالق سبحانه وهو القادر بقدرة الكينونة .. ان يأمر بقل ان تتوحد الاخلاق . ترك هذا الامر ليواجهه الانسان بنفسه ضمن الجهادات والفرائض والواجبات المنوطة به . ومن ضمنها جهاد النفس . الامر الذى جعل من بعث الرسل والانبياء والرسالات لاعادة التوازن وتصحيح المسيرة سمة للعدل الالهى وعلاجا لامراض المجتمع .. كل المجتمع .

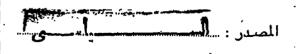
فمن هنا يصبح علينا واجبا . نتحمله جميعا . حكومة ومعارضة ومواطنين . الحكومة واجبها النزول الى الناس التلاحم معهم . حل مشاكلهم . الغاء التضارب التشريعى سيادة قانون العدل . والحق . والواجب .. نشر المحبة بين الناس .. اعادة الاخوة المفقودة فى المجتمع المصرى .

والعدالة تبدأ بمساواة فى الحقوق يتساوى الجميع فى ظلها . عدالة تمنع الاستفزاز والتبذر وتعطى بقدر الجهد . تفتح أبواب العمل . امام كل المصريين .. وتملع العمولات والسمسرة . وتواجه النمم الخربة وتختار الاصلح للعمل الوطنى والعمل الانتاجى .. ونلغى من قاموس وجودنا الشللية ومجموعة المصالح وعقيدة شيلنى وأشيلك . التى أصبحت أساس ونظام اختيار القيادات فى الوزارة . والمصالح . والشركات انها البداية والحل ..

ألا هل بلغت اللهم فاشهد .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٢



نحن ضد الإرهاب .. ومستعدون للمحاكمة !!

اعترف بالخلافات القائمة داخل الحزب وإن كانت محدودة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٢

التحالف مع الاخوان ليس نهاية المطاف
ولا مانع لدينا من عقد تحالفات أخرى



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

فى حوار صريح « للسياسي المصرى » أعترف المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل بأن هناك خلافات قائمة داخل الحزب وإن كان يراها من وجهة نظره غير جوهرية ..

كما أشار إلى أن التحالف مع الاخوان ليس نهاية المطاف وأن الباب مفتوح للتيارات السياسية المختلفة للتحالف مع حزب العمل.

وأضاف أنه من الضرورى التشاور بين الأحزاب حول القضايا الوطنية القومية.

وقال ان مرور خمسة عشر عاما على إستئناف نظام التعددية الحزبية مدة ليست قصيرة وكان من الممكن ان تكون الديمقراطية خلالها مضربا للأمثال.

وأعلن ان من ابرز الاهداف التى جعلت حزبه يتحالف مع الاخوان هو توسيع قاعدة المعارضة فى مجلس الشعب

أجرى الحوار : عادل قنديل

■ **بعد إنهيار المعسكر الإشتراكى فى أوربا الشرقية والإتحاد السوفيتى .. هل تتوقع سقوط الاحزاب الاشتراكية فى العالم الثالث ؟ وما هو موقف الاحزاب الإشتراكية المصرية ؟**

ـ لا شك أن الأحزاب المتأثرة بالمعسكر الإشتراكى الذى إنهار بنظرياته الماركسية المادية أصبحت تفتقد أسباب تواجدها ، وقد ثبت أن نظام الأممية أعلن إفلاسه ، ولكن ليست كل أحزاب العالم الثالث تتجه إلى أفكار إشتراكية تعتنق المبادىء المادية أو الماركسية بل كانت دعوتها مستمدة من العدالة الإجتماعية التى بشر بها الإسلام ودعا إليها .

ـ إنتكاسات خطيرة

■ **بعد مرور ما يزيد على خمسة عشر عاما على إستئناف نظام التعددية الحزبية .. ماهو تقييمكم للتجربة الديمقراطية فى مصر ؟**

ـ بالنسبة للخمسة عشر عاما التى مضت على التعددية الحزبية فهى مدة ليست قصيرة ، وكان من الممكن أن تكون الديمقراطية خلالها مضرباً للامثال ، ونموذجا صادقا على أن التجربة لها ثمارها التى من أبرزها أن الشعب هو صاحب القرار ، وأنه حريص على الإدلاء بصوته ، وحريص على أن يتوجه للحزب الذى يراه معبرا عن آرائه وميوله ، ولكن للأسف الشديد أصابت الممارسة الحزبية عدة نكسات أولها إصدار قانون بإنشاء لجنة الأحزاب وهى لجنة صاحبة مصلحة بالنسبة لأى حزب جديد ينشأ ويكون منافساً للحزب الحاكم ولو نظريا ، وأن لم يكن حاليا فمستقبلاً الأمر الذى أدى إلى أعتراض هذه اللجنة على قيام أى حزب جديد بعد الفترة الأولى التى نشأ فيها الحزب الوطنى الديمقراطى ، وحزب العمل الإشتراكى ،

أما النكسة الثانية فكانت فى الرجوع إلى العزل السياسى بالإستفتاء بمعنى أن كل من تولى منصبا وزاريا قبل الثورة ليس له الحق فى قيادة أى حزب من الأحزاب ، وهناك نكسة ثالثة واجهت الحياة الحزبية والديمقراطية عندما دعا الرئيس الراحل أنور السادات وهو فى موقعه كرئيس للجمهورية لقيام حزب يتولى رئاسته وهو الحزب الوطنى الديمقراطى ـ



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٢

رأينا كيف تحول معظم اعضاء حزب مصرالعربي الاشتراكي الذى كان يرأسه ممدوح سالم رئيس الحكومة حينئذ - إلى حزب الرئيس ومن هنا رجعنا إلى صورة قريبة من نظام الحزب الواحد وهو ما أشعرنى فى ذلك الوقت بضرورة القيام بجهد لتأسيس حزب جديد هو حزب العمل الإشتراكى مستنداً إلى تاريخى القديم قبل الثورة ، ولكن البعض ألصقوا بنا تهمة فى ذلك الوقت عندما رددوا بأن الرئيس السادات ينشىء لنفسه حزباً وينشىء لنفسه أيضا حزبا معارضا خاصا ، وبالرغم من مظاهر الترحيب التى أبداها الرئيس السادات بقيام حزبنا إلا أننى صممت على ممارسة الرأى الآخر ، وسرت فى طريق التعاون وتنشيط صفوف المعارضة ثم كانت إنتخابات القائمة النسبية المشروطة التى جعلت أحزاب المعارضة فى وضع يصعب عليها تخطى شروط قانون الإنتخابات وهو ما جعلنى أدعو إلى تحالف كبير مع الإخوان المسلمين لصالح الديمقراطية وذلك من خلال قائمة واحدة لكل المعارضة لتذليل هذه الصعاب ، أما النكسة الكبيرة فتمثلت فى إصرار الحزب الحاكم على عدم توفير ضمانات لإنتخابات عادلة ، وعدم سد الثغرات التى تسهل عمليات التزوير الأمر الذى أدى إلى مقاطعة القوى السياسية الرئيسية ممثلة فى العمل والوفد ، والأخوان ، والأحرار ، لإنتخابات عام ١٩٩٠ حيث لم تستجب الحكومة لمطالبنا بإثبات وجود الناخب أمام لجنة الإنتخابات بوضع بصمته وإسمه أمام الكشف بعد التثبت من شخصيته وأن تكون عملية الاقتراع كما ينص الدستور تحت إشراف القضاء بشكل مباشر لأنه فى واقع الأمر أصبح معروفا فى العالم كله أن الأنتخابات فى مصر يشوبها البطلان لغياب الضمانات المناسبة .

توسيع قاعدة التحالف

■ فى إطار ماتردد فى الآونة الآخيرة عن وجود مساع مكثفة لجماعة الاخوان المسلمين لتوفير قناة شرعية مستقلة يعبرون من خلالها عن نشاطهم فى الشارع المصرى .. ماهو مصير التحالف بين العمل والإخوان ؟

- التحالف لم يقم من فراغ بل كانت له أهداف تسعى فى مجملها إلى توسيع قاعدة المعارضة فى مجلس الشعب وفى نفس الوقت فإن جزءا كبيرا من المعارضة كان ولا يزال مقتنعا بوجوب تنفيذ مواد الدستور التى تؤكد على أن الشريعة الإسلامية هى أساس التشريع ، كما أن هناك أهدافاً أخرى إتفقت قوى المعارضة على ضرورة التكاثف والتعاون من أجل تحقيقها ويأتى فى مقدمة هذه الأهداف إصلاح قوانين وإجراءات الإنتخابات ، والاصلاح الدستورى ، وإصدار القوانين التى اتفق مع احكام الشريعة الاسلامية ، وأود أن أشير هنا إلى أننى دعوت مراراً إلى ضرورة توسيع قاعدة التحالف ليشمل كافة تيارات العمل الوطنى بما يحقق مصالح الوطن والشعب ، ومن هنا فعندما يعلن عن إجراء إنتخابات سواء أكانت إنتخابات لمجلس الشعب أو المحليات فلابد وأن تتشاور مع الاحزاب والتيارات السياسية حول النهج الذى سنسلكه فى هذه الأنتخابات .

■ وماذا عن موقف حزب العمل من قانون المحليات ؟

- بالنسبة لخصوصية قانون المحليات فقد أعلن رئيس مجلس الوزراء بان القانون سيعدل ، ولذلك فقد تقرر تأجيله لطرحه فى الدورة التشريعية القادمة ، والكل فهم أن معنى ذلك أن الانتخابات ستؤجل حتى يعدل القانون إلى نظام الانتخاب الفردى ، كما وافقت الحكومة على لسان وزير الحكم المحلى ، وأمين التنظيم بالحزب الوطنى وفى وجود ممثل المحافظات ، وبإتفاق كل من حضر من ممثل الأحزاب والاتجاهات السياسية على هذا التوجيه ، ولكننا فوجئنا بقرار فتح باب الترشيح لإنتخابات المحليات ، ورغم رفضنا للقانون الإنتخابى المعمول به حاليا لعدم دستوريته إلا أن حزب العمل قرر خوض الإنتخابات بناء على رغبة جماهيره وقواعده بالمحافظات .

المؤتمر ليس هدفا فى حد ذاته

■ لماذا تأخر موعد انعقاد المؤتمر العام لحزب العمل ؟

وهل يرجع ذلك الى وجود خلافات داخل الحزب حول القضايا التى سيناقشها المؤتمر باعتباره اعلى سلطة سياسية فى الحزب ؟

- فى الحقيقة تنص اللائحة الداخلية على فترة زمنية محددة لإنعقاد المؤتمر كانت فى البداية سنة واحدة ثم اصبحت كل عامين ، وفى اعتقادى أن المؤتمر العام ليس هدفا فى حد ذاته بل يجب أن نهىء الظروف المناسبة له من حيث المطلوب اقراره من سياسات علاوة على انه عقد مؤتمرات المحافظات وهى الاجراءات التمهيدية



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٢

السابقة لانعقاد المؤتمر ، ومايحدث فى حزب العمل يحدث فى كافة الاحزاب ودليل ذلك أنه رغم الامكانيات الكبيرة المتوفرة لدى الحزب الوطنى الحاكم فان قراره بعقد مؤتمره العام يرتبط بتوفر الاسباب دون التقيد بمواعيد محددة سنوية أو غير سنوية .

وفيما يتعلق بالشق الثانى من السؤال فاود أن أؤكد أن هناك حوارا بين أعضاء الحزب وقد يتفقوا أو يختلفوا وهذا يعتبر مظهر من مظاهر الحيوية داخل الحزب كما أن الخلافات القائمة غير جوهرية لأنها لاتقوم بسبب توجهات الحزب أو سياساته ، والذى أريد أن أؤكده ايضا ان السنوات الثلاث الأخيرة شهدت تطورا ملموسا على صعيد تبلور اتجاهات الحزب وأفكاره ، واتساع أرضيته فى الشارع المصرى .

العلاقات المصرية السودانية

■ **بماذا تفسر علاقة الحزب بالانظمة والتيارات الاصولية المناهضة لمصر ؟ وما هو رايكم فى الاصوات التى تطالب بضرورة وجود حد ادنى من الاتفاق بين المعارضة والنظام فى القضايا الخارجية ؟**

- بداية نحن نؤمن بالشعوب العربية والاسلامية ، ونؤمن بأن من مصلحة الشعب المصرى أن يكون على علاقة سوية بكل البلاد العربية والاسلامية لمكانة مصر فى أمتها العربية والاسلامية ، ولكن قد تختلف الانظمة فى توجهاتها ومواقفها من بعض الاحداث ومن هنا فإننا نحرص على مبدأ ترتيب العلاقات خاصة بالنسبة للشعب السودانى ، ونحن نعتبر الروابط المصرية والسودانية أزلية ، ولايمكن أن يغيرها أحد لأن حياتنا ترتبط بمياه النيل ، ونعيش على ضفافه ، ويأتى بعد ذلك لجيراننا المتصلون بالأرض معنا فى الجماهيرية الليبية ثم بعد ذلك الشعوب العربية الاسلامية .. لكل هذه الاسباب كان حرصنا الشديد على العلاقات المصرية السودانية مهما اختلفت النظم الحاكمة وقد قلنا لا للرئيس السادات عندما صرح على الهواء قائلا : « انهم اذا ارادوا للسودان أن يقطع علاقاته بمصر فليقطع » ... بل ذهبت ومعى الدكتور حلمى الحديدى الى السودان فى أعياد الثورة فى مايو التالى بدون دعوة لكى نمثل شعب مصر فى احتفالات السودان ، وأحمد الله أنه لم يمض وقت طويل حتى ذهب الرئيس السادات للخرطوم ، وعادت العلاقات الى مجاريها ، وعندما قامت حركة التصحيح التى قادها الجيش بقيادة سوار الذهب وأجريت الانتخابات دعوت الاحزاب كلها بما فيها الحزب الوطنى بأن تذهب للسودان لتحضر افتتاح الجمعية الوطنية وقد تم ذلك بالفعل ، وعندما حدثت حركة الانقاذ وقد كان للرئيس مبارك الفضل الاكبر فى دعمها أول الأمر وتقديمها للبلاد العربية ، وتابعنا ما يتم هناك فوجدنا أنهم يسيرون بسياسات ترتكز على الاعتماد على النفس ، وحرصا على العلاقات المصرية السودانية ، وهذا أمر طبيعى وأرجو أن يسود العلاقات الرسمية مزيدا من التعاون الذى يعود على البلدين بالنفع .

● **بماذا تردون على الإتهامات الموجه لحزبكم بالتقاعس عن إدانة اعمال التطرف والارهاب ؟ وبماذا تفسرون دعوة رئيس تحرير جريدة الشعب الى التغيير بالعنف بدلا من التغيير السلمى الديمقراطى ؟**

- هذه الاتهامات غير صحيحة جملة وتفصيلا فنحن ندين أعمال العنف سواء كانت من رجال الأمن أو من بعض الشباب الذى انحرف ، وإذا كان فى لهجة جريدتنا نوع من التوضيح والاعلان عن الاخطاء بعبارات واضحة ليس فيها التواء فإن ذلك من قبيل التحذير الصادق للمسئولين ، وعلى أية حال فنحن نتحمل مسئولية أى كلمة نعلنها ، ومستعدون للمحاكمة إذا كان فيها خروج على القانون ، وأود أن أؤكد هنا أن رئيس تحرير جريدة الشعب حر فيما يكتبه من مقالات يرى فيها أن ظلما وقع من جانب الشرطة على المشتبه فيهم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : 19 [illegible] 1992

برنامج تليفزيونى عن الأصوليين فى مصر

لا يعرف كثير من المصريين منزل عادل حسين ، المؤكد ان اغلبهم لم يدخل بيته ، ولم ير اهله كذلك ، لكن البريطانيين فعلوا هذا !

مؤخرا عرض التليفزيون البريطانى ، فيلما تسجيليا عن الأصوليين فى مصر . راى الإنجليز من خلاله ، اصوليين غير الذين نراهم ، ويسمعون بهم فى وكالات الانباء والصحف !

اصوليون يقولون للغرب .. « لا نرغب فى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء .. ونؤمن بتطور القرن العشرين » .

اصوليون يقولون إن « مجتمع المدينة المنورة ، مات منذ ١٤٠٠ سنة وإن إعادته ، كما كان ، كلام بالغ التخلف » .

فى منزل عادل حسين ، كان كل شىء يوحى بالدليل ، وكانت الرسالة إلى الغرب ، غير قابلة للخطا ، ففى مصر اصوليون « لا يتخذون مواقف عنيفة ومتطرفة وحمقاء فى العداء ، لكل شىء غربى » ، الكاميرا ، التى تجولت فى ارجاء البيت ، لاقت سلمى ، ابنة عادل حسين الشابة ، قادمة من المطبخ ، شعرها مصفف ومنطلق ، تحمل اطباق الاكل ، وترتدى « بنطلون جينز فاتحا » ، و« بلوزة زرقاء » ، ادخلتها فى « البنطلون » ، الذى يحيط به « حزام بنى » ، كاى فتاة غربية ، فيما تجمعت بقية الاسرة ، على مقربة من ارض الغرفة ، حول « صينية » كبيرة ، من صنع خان الخليلى لتناول الطعام ، الذى بدا بسيطا .

عادل حسين بابتسامته ونظارته الطبية ، وقميصه المربعات ذو الالوان الشبابية ، وزوجته بشعرها الخشن القصير ، ترتدى ، كابنتها

وجهة نظر بريطانية [illegible]

طارق حسن

« بنطلوناً » غامقا . و « بلوزة فاتحة » ، تمتد إلى قرب الركبه ، وإلى جانبهم اخرون ، من بينهم فتاة ، هي الوحيدة المحجبة !

بينما تواصل الأسرة طعامها ، وتتجانب اطراف الحديث ، الذى يبدو متقطعا ، طغى على الكاميرا ، صوت المذيعة البريطانية ، التى قالت « عادل حسين ، كان دوما متورطاً ، فى حركات تهدف ، إلى تحرير مصر ، من الاحتلال الاجنبى ، وحين سقطت الماركسية والقومية العربية ، تحول هو وعائلته إلى الإسلام ، برغم انهم لم يتخلوا جميعاً ، عن النمط الغربى ، خاصة فى ملابسهم » !

من منزله انتقلت الكاميرا البريطانية إلى مكتبه ، ليقول لها عادل حسين بالعربية الفصحى «فى مرحلة النهوض ، لم لا نعتز بالرموز ، التى تميزنا عن غيرنا ، فإذا قلنا إن الزى ينبغى ، ان يكون محتشما ، فهذا الشرط الاول ، لكن لم لا نضيف إليه شرطاً اخر ، هو ان هذا الزى ، يحسن ايضاً ، ان يكون امتداداً لما سبق ان اخترعناه ـ لاحظ هذه الكلمة ـ فى منطقتنا » .

لم تلحظ الكاميرا البريطانية ان عادل حسين يتحدث عن الحجاب كاداة ، لتعبئة الشعور حول اهداف سياسية ، لكنها اخذت تركز فى تصوير الفتاة المحجبة إلى جانب ابنة عادل حسين فى لقطة منفردة ، ثم ابنته وزوجته ، منفردتين ، فى لقطة ثانية .

لقطة مقابل لقطة ، ربما حاولت الكاميرا الذكاء ، لكن نتج عن ذلك السؤال ، الذى اجاب عنه عادل حسين ، فى مكتبه ايضاً ، وبالفصحى كذلك قائلا .. « من حيث المبدا طبعا ، لا اعطى الزى الاهتمام ، الذى يعطيه له غيرى من الإسلاميين ، هؤلاء قد تصل بهم الحماقة ، إلى اعتبار ان ذلك اهم شىء فى الإسلام ، وان التى لا ترتدى حجاباً ، لا يصح نسبتها إلى مجتمع المسلمين .

يضيف عادل حسين « حتى ولو كانت زوجتى محجبة ، فلن القى للموضوع ، هذا الوزن ، الاهم عندى عقلية المراة ، اخلاقها ، سلوكها ، وهل تحسن التصرف فى المواقف ، وفقا للقيم ، ومبادىء إسلامية ام لا ؟ ، فإذا ظلت زوجتى وابنتى تمثلان فى سلوكهما الفضائل الإسلامية ، فهذا يكفينى » .

ما يكفى عادل حسين على حد قوله ، هو نفسه ما يسير عليه ويدين به ، غالبية المصريين ، لكن الكاميرا البريطانية التى حاولت الذكاء ، لم تساله ، لماذا إذن تثير كل هذا الضجيج فى مصر ؟!

فى الطريق العام ، ظلت الكاميرا البريطانية تتابع عادل حسين ، فهو الآن يقود بنفسه سيارته البيضاء الصغيرة ، فى طريق صلاح سالم ، قاصداً السيدة زينب من جهة القلعة ، بينما تقول عنه المذيعة البريطانية إنه « اصولى مسلم ، والدين والسياسة بالنسبة له شىء واحد » ، وقال هو عن نفسه إنه غير الإسلاميين الذين يقولون كلاما بالغ التخلف والجمود ، غير ان الرسالة التى صدقت إشاراتها للغرب من منزل عادل حسين ، كانت قد بدات فى الاضطراب وإرسال الإشارات الكاذبة ، حينما دخل عادل نفسه إلى جريدة الشعب ، تصاحبه الكاميرا البريطانية ، ويقابله اثنان من الصحفيين ، بادب الموظفين المعتاد على احد مقاهى السيدة زينب ، طافت الكاميرا البريطانية ، فالتقطت عجوزا يمسك بسيجارته ، ويقرا إحدى الصحف اليومية ، وشابين احدهما ، يقرا الاهرام ، والآخر يطالع « الشعب » وبمناسبة « الشعب » قالت المذيعة البريطانية إن الاصوليين فى مصر محظور حزبهم ، لكن عادل حسين يقود الطريق إلى الدولة الإسلامية ، واشارت إلى ان مقالاته تركز على انتقاد سياسة مبارك ، والحالة الاقتصادية وقوانين الطوارىء ، وتطالب بانتخابات حرة وحقوق الإنسان ، وان الاصوليين يعتقدون انه لو تم إلغاء قانون الطوارىء فسيفوزون بكل شىء .

ولم تذكر الكاميرا البريطانية ، لو لعلها لم تهتم ، وقد تكون تجاهلت ، ربما عن عمد ، إن عادل حسين نفسه يؤيد الانقلاب العسكرى وقوانين الطوارىء والحكم بالإعدام والاعتقال والتعذيب وانتهاك الإنسان وليس حقوقه فقط ، وتطبيق ماهو اعلى من شروط البنك الدولى فى الاقتصاد بالسودان ، اسقط الفيلم تماما ان عادل حسين نفسه ، اطلق على الذين يفعلون كل ذلك مجلس الصحابة ، الذى يحكم بالسودان .

الكاميرا البريطانية التى افسحت كل هذا المجال لعادل حسين وحده ، لم تذهب إلى احد من جماعة الإخوان المسلمين ، بينما اكتفت بسرد ارشيفى لتاريخ الجماعة ، التى اعتبرت إنها هى الاصل ودعمت ذلك باقوال من الدكتور سعد الدين إبراهيم استاذ علم الاجتماع بالجامعة الامريكية الذى نوه بالإنجليزية إلى ان الإخوان نبذوا العنف لانه لم يحقق اهدافهم .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ [illegible] ١٩٩٢

بعد تجاربهم في السجون .

وانهم صاروا يدخلون الآن إلى الحياة العامة بشكل مسالم وحضاري . يشاركون في الانتخابات ويستعملون الجرائد والمجلات والكتب ويقيمون المؤسسات الإجتماعية ، ويحاولون إظهار الوجه الأكثر إشراقاً للإسلام . لكن بعض الشباب الصغار يرون فيهم معتدلين اكثر من اللازم ، ويفضلون الانضمام إلى بعض الجماعات الاقل صبراً والاكثر عنفا مثل منظمة الجهاد .

لم تذهب الكاميرا البريطانية كذلك ، وربما تحاشت ، أن تقابل جماعات « الجهاد » و« الجماعة الإسلامية » و« التوقف » و« التكفير » ومائة اسم واسم ، يتفقون جميعاً في استخدام السلاح والعنف ، ويختلفون في تفسير الآيات والأحاديث الشريفة .

ذهبت الكاميرا فقط ، وربما تعمدت ، دون خطأ ، إلى الدكتور سليم العوا ، القانوني البارز ، ومنزل الدكتور عبدالوهاب المسيري ، صاحب موسوعة المصطلحات الصهيونية ، والتفتت إلى مدرسة للأطفال تسمى مدرسة حسان الإسلامية ، ومسجد مصطفى محمود بالمهندسين ، والشيخ الشعراوي .

على مقعد أمام مكتبه ، جلس الدكتور العوا ، ومن ورائه مكتبة ضخمة ، ليقول برفق وهدوء وإنجليزية سليمة : « لا يوجد بيننا كمفكرين إسلاميين ، وبين الحكومة مشكلة من حيث الدين ، فمشكلتنا فقط في الرؤية السياسية والإجتماعية » .

أما الشيخ الشعراوي فقالت عنه المذيعة البريطانية : إنه أشهر شخصية تليفزيونية في مصر ، وأن كلماته تعتبر صاروخاً من نار في عالم تسوده الفوضى والاضطراب . كل هذا بينما كانت الكاميرا تلهث في ملاحقة حركات واهتزازات الشيخ الكبير في جميع الاتجاهات .

لم يكن أمام الكاميرا البريطانية بد ، سوى أن تتوقف أمام تلك المحلات الصاخبة في المهندسين ، ووسط البلد ومصر الجديدة ، حيث معروضات الحجاب والملابس الدينية ، التي تحولت - على حد قول المذيعة الإنجليزية - إلى معروضات حديثة ، تضاهي آخر صيحات باريس ، وبينما شد نظر الكاميرا فتاة محجبة كاملة الماكياج والرونق ، واصلت المذيعة قولها إن الصحوة الإسلامية لا تعني أن يجور الإنسان على نفسه ، وأن ذلك هو الحديث المتداول في صالونات مصر الارستقراطية .

لكن الفتاة المحجبة ، التي ظلت سيدة الشاشة ، بدا يؤثر عليها صوت يقول : « في هذا القدر من الانسحاق والالتحاق أيضاً بالنمط الغربي تدهورنا وصار الفرد يشعر أنه غريب » ، انسحبت صورة الفتاة المحجبة ، ووضح في اللقطة التالية أن مصدر الصوت أحد الصالونات الارستقراطية التي قصدتها المذيعة .

منزل الدكتور عبدالوهاب المسيري ، القابع في هدوء وصمت مدينة نصر . أما صاحب الصوت فكان الكاتب المعروف فهمي هويدي ، الذي قال : « لن أستطيع أن أستقل ثقافياً وأنا أفكر بعقلية خواجة » .

بينما يتبعه المسيري بقوله : « هناك أناس غير متدينين مستعدين لتبني هذه الأيديولوجية لأن لديهم إحساسا بالأزمة .. علينا مسئولية تاريخية الآن لإعادة صياغة الفكر الإسلامي بحيث يتحول إلى عقيدة متكاملة تترجم نفسها إلى أسلوب في قيادة السيارات وفي المعمار والعلاقات الإنسانية .

ثرثرة صالون مدينة نصر ، لم تفلح في التغطية على ما حدث في جامع محمد علي بالقلعة ، فالأصوليون الذين لفت نظر التليفزيون البريطاني أنهم يعملون في أوساط الأطفال بنشاط واضح ، يلقنون هؤلاء الأخيرين ما يوقف القلب ، والسمع والبصر ، ويطلق الرصاص .

مدرسة حسان الإسلامية ، أنشئت منذ أربع سنوات لمواجهة احتياجات العائلات المصرية الغنية ، كما تقول المذيعة الإنجليزية ، لكن الصغار ، تظهرهم الكاميرا - يخرجون في رحلة مدرسية للآثار الإسلامية بأتوبيس صناعة

التجميل ليس في الطب وحده

التجميل ليس في غرفة العمليات فقط

التجميل سياسة وصفقات كذلك

المانية ، يقودهم مدرسون ملتحون من الشباب .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٢

هنك في جامع محمد علي يتحلق الأطفال جلوساً في دائرة حول مدرسهم الذي يخطب فيهم عن « الدولة المملوكية التي تقدم بها العلم كثيراً ، لكن تكالبت عليها عوامل الانهيار ، بدخول الحملة الفرنسية ، حيث جاءت باشياء مستحدثة على شعب مصر الذي كان حتى هذه الفترة مسلما ؟!

لا يُعرف مسجد مصطفى محمود بانه اصولى . وتعترف المذيعة الإنجليزية ، ان اغلب المصلين ، ممن ياتون إلى هذه السجاجيد ، التي التقطتها الكاميرا ، وهي تفرش في الساحة المواجهة للمسجد ، ليسوا من الاصوليين ، لكنها تقول إنهم يتقبلون آراء الاصوليين ، فيما ركزت الكاميرا في لقطة ثانية على احد الاتوبيسات ، وكان يفرغ مصلين جدداً ، اغلبهم من النساء والاطفال المحجبات ، اثناء صلاة عيد الاضحى .

الأصوليون في رأى المذيعة ـ صار عليهم اعتماد كبير في مواجهة الاحتياجات المادية والإجتماعية والروحية للناس » .

في مدخل جانبي من المسجد ، يتجمع الناس للعلاج الطبي ، اغلبهم فقراء ، وبعضهم تذكر المذيعة ، انهم جاءوا من اجل عناية طبية جيدة ، بينما ياخذ المسجد رسوما قليلة والفقراء لا يدفعون .

يقول التليفزيون البريطاني إن لجنة الخدمات الإجتماعية بالمسجد مدعومة بإشتراكات من اغنياء المسلمين ، وبعض نشطاء الحركة الاصولية .

ما يثير انتباه المذيعة الإنجليزية ان هذه العيادات لا يوجد بها اى شيء ديني ، فالوعظ ليس ضرورياً ، بينما تفسح الكاميرا المجال لصورة بنت محجبة تعالج رجلاً يرتدي فانلة داخلية ، بدون حساسية .

من خلال شباك في مقدمة المسجد يتم تقديم الصدقات لبعض العائلات المحتاجة ، يقول الفيلم إنها تتم شهرياً لنحو ٤٠ الف عائلة . وفي المناسبات والاعياد ، يتم تقديم كمية من اللحم ، لكن اللحم وتقديم الاموال ، لا يكفي ختاماً لإعطاء الانطباع في الغرب ، بحركة مودرن ظريفة شيك ، لديها قدرات ، إذ يطل عادل حسين من جديد في نهاية الفيلم ، من بين مصلين عيد الاضحى .

وكانت الكاميرا لم تغفل من قبل صورته وهو يتحدث بعصبية ، وبكلام يوحي بالتكفير ، اثناء توزيع جوائز مسابقة دينية ، قالت المذيعة إنها تقام لجلب مزيد من الاعضاء لحزب العمل ، إذ تحدث عادل للشباب « عن الذين مكنوا اليهود والامريكان منا، وجعلوا كلمة الكفار هي العليا ، وكلمة المؤمنين هي السفلى » .

وتجاهل ، وكذا معه التليفزيون البريطاني تلك الجولة غير معلومة الاهداف التي قام بها هو بنفسه ، في غضون احداث الجزائر ، إلى كل من امريكا وإنجلترا وهولندا ، وظهر انه قابل مسئولين في الخارجية الامريكية ، وربما في بقية الدول الاخرى ، لا بوصفه مسئولاً شرعياً عن البلاد والعباد ، إنما لكونه احد رموز الحركة الاصولية ، ولصالح الحركة الاصولية التي يدين لها قياماً وقعوداً .■

طارق حسن



المصدر : الشرق الاوسط (لندنية)

التاريخ : ٢٠ تموز ١٩٩٢

التحقيق مع رئيس تحرير «الشعب» بسبب مقالات تشجع الارهاب في مصر

القاهرة - ر: استدعى المحامي العام المصري ابراهيم شكري زعيم حزب العمل الاشتراكي الذي يصدر صحيفة الشعب ليمثل أمامه اليوم لاستجوابه في ما يتعلق بمقالات نشرت في الصحيفة اعتبرت انتهاكا لقانون الارهاب.

وقال نائب رئيس تحرير الصحيفة السيد الملاح أمس انه يجرى التحقيق مع رئيس التحرير عادل حسين بتهمة كتابة هذه المقالات وأضاف ان المحامي العام استجوب حسين لأكثر من ٤ ساعات أمس الأول في حضور ممثل للدفاع ونقيب الصحافيين مكرم محمد احمد. وأضاف ان التهمة الموجهة لعادل حسين هي ان مقالاته خلال الأشهر الماضية تعمل على اثارة البلبلة وتشجيع الارهاب.

وأكد المحامي العام عبد المجيد محمود لرويتر انه استدعى اعضاء في الحزب لاستجوابهم ولكنه لم يحددهم أو يحدد الاتهامات باعتبار ان التحقيقات لم تنته بعد. وكان البرلمان المصري قد وافق على عدد من التعديلات في القانون الجنائي بينها تطبيق عقوبة الاعدام على من يدان بعضوية منظمة تعتبر ارهابية.



التحقيق مع إبراهيم شكري رئيس حزب العمل

واصلت امس نيابة امن الدولة العليا، تحقيقاتها مع المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل ورئيس مجلس ادارة صحيفة الشعب، حول ما جاء بمقالات عادل حسين رئيس التحرير، والتى تضمنت معلومات غير دقيقة من شانها اثارة الراى العام، وخلق بلبلة بين جموع الشعب، كما تضمنت المقالات الستة عبارات مناهضة للسياسة العامة للدولة وتحريضا مباشرا على العنف

وكانت مباحث امن الدولة قد، تقدمت بمذكرة الى المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا، تضمنت انه فى الفترة من ٢٨ يوليو وحتى ٩اكتوبر ١٩٩٢، قام رئيس تحرير الجريدة بنشر ٦ مقالات تحتوى على معلومات غير صحيحة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٩٢

نيابة أمن الدولة استمعت أمس لاقوال إبراهيم شكرى فى مقالات عادل حسين

استمعت أمس نيابة امن الدولة العليا باشراف المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام الاول الى اقوال الاستاذ ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل بشأن المقالات التى كتبها عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب .

وكان عبدالمنعم الحلوانى رئيس النيابة قد حقق مع عادل حسين يوم الاحد الماضى وحضر معه مكرم محمد احمد نقيب الصحفيين بشأن ست مقالات لرئيس تحرير الشعب فى الفترة من ٢٨ يوليو حتى ٩ اكتوبر ١٩٩٢ حوت معلومات غير صحيحة ، تناهض السياسة العامة للدولة وتشجع التطرف والعنف وتنشر البلبلة وتهدد السلام الاجتماعى .

كما شملت آراء مثيرة فى بعض القضايا .

وقد استدعت أمس النيابة الاستاذ ابراهيم شكرى بصفته رئيس مجلس ادارة الجريدة لسماع اقواله فى هذه الاتهامات .

ابراهيم شكرى وعادل حسين أمام النيابة ؟

استدعت نيابة امن الدولة العليا ابرهيم شكرى ـ رئيس حزب العمل وعادل حسين رئيس تحرير « جريدة الشعب » فى ظروف ابرزت فيه الصحيفة أوجه قصور عديدة من قبل السلطات المسئولة فى شأن مواجهة كارثة الزلزال ..

والواقع ان لكل صحيفة طريقتها ورؤيتها فى معالجة مثل هذه الكارثة . القومية . وهى بالضرورة تختلف مع رؤية الصحف الاخرى . وقد كان « للاهالى » رؤيتها وطريقتها التى اختلفت فيها عن الآخرين . ولكن الظرف الراهن هو بالقطع . اسوأ ظرف لاجراء ملاحقات ضد صحف المعارضة سواء لاسباب تعلقت برؤيتها فى معالجة الكارثة او لم تتعلق بها ..

ذلك ان تذمر الجماهير لاتخطئه عين ولا اذن . وصحافة المعارضة وحدها هى السبيل الشرعى للتعبير دون قيود عن شكاوى الجماهير ..

فهل يسعى البعض الى اغلاق الابواب وترك المجال فسيحا ، كى يكون التطرف وحده هو الرابح من مآسى الناس ؟

الاهالى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

عادل حسين امام نيابة امن الدولة :
السياحة دخل مشروع ولا أحد يستطيع تحريمه

● قال الاستاذ عادل حسين رئيس تحرير جريدة «الشعب» في التحقيق الذى اجرته معه نيابة امن الدولة ، ان السياحة هي احد مصادر الدخل القومي المشروعة ، وهي في مجملها ليست نشاطا حراما ، واذا كانت هناك بعض المكونات التي قد يراها البعض حراما ، فان ذلك لا يبرر منعها او اعتبارها نشاطا محرما .

وقال عادل حسين ، انه لايستطيع ان يطالب بوقف نشاط واحد من اهم مصادر الدخل القومي ، ولكنه يحذر من ان تصبح السياحة المصدر الرئيسي للدخل القومي ، لانها تعتمد على ظروف متغايرة يمكن ان تتبدل ، لان المصدر الرئيسي للدخل القومي ينبغي ان يكون من النشاط الانتاجي ، لكن وجود السياحة الى جوار مصادر الدخل الاخرى هو خير بلا شك .

وقال عادل حسين ، ان خط حزبه يتفق مع الحكومة في الخطوط العريضة التي تؤكد على ضرورة التنمية الشاملة لمواجهة مشكلة مصر الاقتصادية ، وان الخلاف مع الحكومة يكمن في رؤية الحزب لضرورة وجود اجتهاد عصرى للشريعة يساعد على دفع عجلة التنمية .

وعندما سئل عادل حسين عن الاسباب التي جعلته يؤكد في مقالاته على تبعية الاقتصاد المصرى لاسرائيل وللولايات المتحدة ، قال انني استند في ذلك الى ما يؤكده الرئيس مبارك من ان من لا يملك قوته لا يملك قراره (!!) .

وعندما سئل عن تفسيره لما كتبه من «ان وظيفة اسرائيل في المنطقة ان تضرب ، ووظيفة مصر ان تقول للعرب لا فائدة من المقاومة ، وان ذلك هو الهوان والرضوخ والتفريط .-

قال ان ذلك مجرد اجتهاد قد يصيب وقد يخطىء ، واذا كانت هناك بعض المعلومات التي نشرناها خاطئة فليس هناك ما يمنعنا من تصحيحها ، وقال ان ما كتبه لا يعكس اى مساس بالقيادة العسكرية ، لان الصحيح ان القيادة العسكرية المصرية على درجة عالية ومشرفة من الكفاءة .

وكانت نيابة امن الدولة قد استدعت الاستاذ عادل حسين بناء علي بلاغ من مباحث امن الدولة يتهم مقالاته الستة الاخيرة بالاضرار بالصالح الوطني العام ، وتهيئة مناخ يحرض على تخريب السياحة باعتبارها واحدا من مصادر الدخل القومى «حدثت في الشهور الاخيرة ثلاثة اعتداءات على انشطة السياحة في الاقصر والمنيا ونهر النيل ومنطقة مقابر بني حسن» ، وكان عادل حسين قد ذكر في مقالاته ان الدولة التي تعتمد على السياحة مصيرها البوار في الدنيا والاخرة .

وقد غادر الاستاذ عادل حسين نيابة امن الدولة في الساعة الثالثة من بعد ظهر امس الاول ، على حين بدا التحقيق مع الاستاذ ابراهيم شكرى امس الثلاثاء باعتباره رئيسا لمجلس ادارة جريدة الشعب .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

بعد التحقيق مع إبراهيم شكرى وعادل حسين:

قيادات مصر: إنه إهدار كامل لما تبقى من الديمقراطية

ومحاولة سخيفة لإرهاب «شكرى» أعرق رموز المعارضة.. «والشعب» أقوى الجرائد



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ..... ١٩٩٢

فريق الاستطلاع: عامر عبد المنعم
محمد هلال خالد يونس
ليلى عبد الحميد داود حسن
محمد القدوسي

فى سابقة خطيرة، وواقعة هى أول تطبيق للتعديلات التى أجريت على قانونى العقوبات والإجراءات وعرفت باسم «قانون مكافحة الإرهاب»، تم استدعاء الأستاذ «عادل حسين» للتحقيق معه أمام المحامى العام الأول لنيابات أمن الدولة بتهمة تهديد السلام الاجتماعى فى ست مقالات كتبها فى الأسابيع الأخيرة.

كما تم استدعاء الأستاذ «إبراهيم شكرى» للتحقيق أمام نفس الجهة باعتباره رئيسا لمجلس إدارة الجريدة، فى التحقيقات التى أجرتها النيابة بناء على مذكرة رفعتها إليها مباحث أمن الدولة.

وقد أثارت هذه السابقة ردود فعل واسعة بين الساسة، ورجال العمل العام، والكتاب والصحفيين، كما أثارت مخاوف جماهيرية باعتبار أن ما أقدمت عليه الحكومة هو تهديد خطير للتجربة الديمقراطية الوليدة فى مصر.

قامت «الشعب» بإعداد هذا الاستطلاع للتعرف على ردود الفعل حول ماحدث، ونترك الآراء تعبر عن نفسها:

ضربة للديمقراطية تهدد نزاهة الانتخابات

تهديد خطير للديمقراطية، ورسالة حكومية واضحة لإرهاب كافة القوى المعارضة هذا ما اتفق عليه قادة العمل السياسى فى مصر.

● يقول المستشار «**المأمون الهضيبى**» المتحدث الرسمى لجماعة «الإخوان المسلمون»: منذ البداية عارضنا هذه القوانين، وقلنا إنها تمثل قيودا شديدة على الحريات، وتعديا على حرية الرأى، وبكل أسف فإنها تستخدم، ويساء استخدامها، تستخدم ضد المعارضة فى وقت حرج حيث انتخابات المحليات، مما يؤثر على حرية المواطنين فى هذه الفترة، وماكتب فى «الشعب» لايعارض الدستور، ونحن نعترض على ماحدث كما نعترض على كثير من سياسات الدولة، فلا معنى لأية حرية إلا إذا كان الاعتراض من حقنا، وإذا لم يكن من حق المواطنين الاعتراض على الرئيس، فالحرية تنعدم انعداما كاملا، وتكون ديكتاتورية كاملة، وهذا أمر مخالف للدستور فى بلد ينتهج التعددية الحزبية. ويضيف الهضيبى: ولامعنى للأحزاب إذا لم تكن هناك خلافات.. بل إن الدستور لايقرر إنشاء حزب إلا إذا كان مميزا عن الأحزاب الأخرى، والمفترض أن تكون الأحزاب مختلفة اختلافات رئيسية.

ويؤكد الهضيبى على أن ماحدث للأستاذين «إبراهيم شكرى» و«عادل حسين» بادرة خطيرة وتهديد لحرية الصحافة والأحزاب.

الجماهير وحدها تملك محاسبتنا

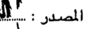
● أكد الأستاذ «**مصطفى كامل مراد**» -رئيس حزب الأحرار- ان كل الصحف من حقها أن تنتقد الحكومة وسياستها طبقا للدستور والقانون، كذلك من حق الأحزاب أن توجه ماشاءت من نقد بحرية كاملة، ولانرى فى هذا خروجا على القانون.

● وقال الأستاذ «**على الدين صالح**» -رئيس حزب «مصر الفتاة»: عندما صدر قانون «مكافحة الإرهاب» كان معروفا للكافة أنه يستهدف القضاء على الأصوات والأقلام الحرة، وفى صدارتها أحزاب المعارضة التى تعمل بعيدا عن النفاق والخوف. وأضاف: على واضعى هذا القانون أن يسألوا أنفسهم: إذا لم تكن وظيفة المعارضة هى لفت نظر الحكومة وتقديم البدائل لكل ماهو ضار بالمصلحة العليا، فما هو دورها؟

وعن التحقيق مع «**إبراهيم شكرى**» و«**عادل حسين**» قال «على الدين صالح»: لا أفهم على الإطلاق كيف يقدم رئيس حزب للتحقيق معه حول خطه السياسى!!، وأعتقد أن مثل هذا التحقيق ليس من اختصاص النيابة، بل هو من اختصاص الجماهير التى تملك رفض الخط السياسى للحزب إن أرادت.

كذلك الأمر بالنسبة لرئيس تحرير الجريدة، لأنه المعبر الإعلامى عن فكر الحزب، وهو الناطق باسم الممثل القانونى للحزب، ولايمكن أن نتصور أن هناك انفصاما بين الفكر والتعبير، أو بين رئيس التحرير ورئيس الحزب.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

دخل رئيس الحزب كطرف ثالث في التهمة الافتراضية ، وهو ما لا يوجد في أي تشريع في العالم ، فالمفروض أن كاتب المقال وحده هو الذي يتم التحقيق معه .

فالقانون الجديد نتاج عيوب في قوانين الصحافة من البداية ، وفكرة اعتبار «إبراهيم شكرى» مسئولا افتراضاً ، خطأ من الاساس وإخلال بمبدأ شخصية العقوبة ، ومبدأ «لا تزر وازرة وزر أخرى» .

وبالنسبة لعادل حسين ، فمايكتبه هو من قبيل الرأى ، لكن قانون الإرهاب المطاط ممكن أن يعاقبه ! وللأسف مر هذا القانون بدون تدقيق ، وهو يوسع درجة الجريمة لدرجة غير معقولة .

● كعادته يدخل « د. رفيق حبيب» إلى قلب المسألة بجرأة قائلا : كل منجزنا الديمقراطي هو حرية إبداء الرأى لا حرية تداول السلطة ، وبالتالى فأى اعتداء على حرية الرأى ولو من خلال قانون معمول به سيؤثر على التجربة الديمقراطية بالكامل ، وما حدث كفيل بشل الكثيرين عن إبداء رأيهم ، وأعتقد أن المسألة فيها قدر كبير من التجاوز ، وتصل إلى درجة «إرهاب دولة» .

● واستدعاء الأستاذين « إبراهيم شكرى» و «عادل حسين» للتحقيق من شأنه أن يثير هزة عنيفة من القلق وتصاعد العمل السرى ، مما يدخل النظام في مأساة .

أضاف : إلا أن ما حدث في تقديرى هو مجرد إرهاب وتخويف لن يصل إلى المحكمة ، وهو مرحلة لن تتعداها الحكومة في استخدام القانون .. المطاط .

قوى بوليسية داخل النظام الحاكم

● بوضوح عبر الصحفى «عبد الستار الطويلة» عن رفضه لما تم من تحقيقات قائلا: عندما صدر قانون الارهاب عارضنا جميعاً خروجه عن حدود مكافحة الاعمال الإرهابية الفعلية وعدم التعرض لحرية الكاتب في التعبير عن وجهة نظره، وتوقعنا أن المادة الخاصة بمعاقبة الكتاب الذين ترى سلطات الأمن أن مقالاتهم تؤيد التنظيمات والاعمال الإرهابية إنما هي سلاح قد يستخدم في أى وقت في تقييد حرية الرأى ، بل القضاء عليها .

ولم تمض شهور قليلة على صدور القانون إلا وتحققت مخاوف جميع القوى السياسية في البلاد وذلك بتقديم «إبراهيم شكرى» و «عادل حسين» للنيابة للتحقيق معهما في اراء أبدياها في جريدة رسمية تعبر عن حزب سياسى رسمى له فكره وموقفه وتفسيراته لكل الظواهر السياسية ، ومنها ظاهرة التطرف والإرهاب ، ولذلك لا يتردد أى مدافع عن الديمقراطية لديه حد أدنى من بعد النظر والحرص على مسيرتنا الديمقراطية النسبية، بل الحرص على نظام الحكم الحالى نفسه في رفض هذا الاعتداء على حرية التعبير

إن ضرب الديمقراطية يؤدى اليأ إلى رد فعل متسلسل لا يمكن التنبؤ بمساره .وحزب العمل ورئيس تحرير جريدة لهما تفسير واضح يرددونه دائماً عن ظاهرة التطرف والإرهاب .

ويحملون الحكومة في سياستها وتصرفاتها مسئولية خلق المبررات والأسباب التي تدفع بعض الشباب المتحمس إلى التطرف والإرهاب، ورغم أننى اختلف مع هذا الرأى إلا انه من حق الحزب أن يعبر عن تفسيراته وينشرها على الملأ، إلا فأين الاختلاف وحرية التعبير عنه بين الاحزاب السياسية المختلفة ؟

ولذلك فاننى أخشى — ويجب على كل ديمقراطى أن يخشى — أن يكون ما حدث لعادل حسين بداية لإلحاق الأذى بأى كاتب يختلف مع وجهة نظر الحكومة في تفسير ظاهرة الإرهاب والتطرف ، وكذلك قد يصيب الأذى الكتاب الذين يؤيدون النظام الحالى لانهم لا يوافقونه على سلوك هذا المسلك بدعوى أنهم يشجعون انصار الإرهاب والتطرف على الاستمرار في تأييدهم لذلك الإرهاب، ولقد حذرت من قبل من أن هناك قوى داخل النظام الحالى — الذى لا أخفى مساندتى له - تحاول دفعه إلى طريق تقليص الديمقراطية النسبية التى نتمتع بها وتحويل البلاد إلى دولة بوليسية وفي هذا كل الخطر على مستقبل بلادنا .

النظام يكرر نفس خطأ السادات

● يقول الكاتب الصحفى حامد سليمان : ولو اننى اعتقد انه في «الكوارث القومية» التي تواجه الأمم فإنه لابد من تناسى الخلافات «مؤقتاً» والالتفات إلى مواجهة المحنة المشتركة ، بحس قومى مشترك.. إلا أننى أرى أن أية محاولة لمحاكمة أى صحفى أو كاتب عن طريق قانون الإرهاب - كما حدث — هى ضربة توجه لأفضل ما منحه النظام الحالى من حرية التعبير واحترام الرأى الاخر ، مادام هذا التعبير لا يتسم بالسرية ، ولا يلجأ لاستخدام العنف .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ [illegible] ١٩٩٢

كما أن اللجوء إلى المحاكم - غير العادية - يسيء إلى هيبة الحكم وثقة النظام في نفسه، ومدى «مصداقيته» في استمرار التعددية الحزبية التي أصبحت جزءاً أساسياً من هيكل حياتنا السياسية .. ولابد أن نحافظ على الصورة المضيئة لهذا الهيكل، الصورة التي جذبت المثقفين وكل الاتجاهات السياسية حوله وداخله.

وقد يكون من حق النظام أن يحاسب «الغلو في التعبير» أو ما يراه البعض نوعاً من «التهييج السياسي» أو «التحريض الذي يمس الأمن القومي» .. ولكن لابد أن يكون ذلك عن طريق المحاكم العادية .. ومن خلال تهم ووقائع محددة.

أما أن يكفر النظام بالهيكل الديمقراطي الذي بناه .. والذي يقوم أساساً على حرية التعبير .. فإن هذا يعتبر تكراراً لخطأ وقع فيه السادات في نهاية عهده، عندما لم يحتمل تبعات إطلاق حرية التعبير والتعددية والمعارضة ..

وليس أمام النظام حتى يستمر في مصداقيته سوى الالتزام بمقولة الرئيس مبارك: «لا علاج لأخطاء الديمقراطية إلا بمزيد من الديمقراطية».

● ويقول الكاتب الصحفي «د. **حسن رجب**»: عندما ظهرت فكرة القانون المسمى بمكافحة الإرهاب، خشينا أن يمتد أثره إلى الصحفيين، وأن يستخدم للتضييق على حرية الرأي. وللأسف، فإن التحقيق الذي أجري مع «عادل حسين» ثم مع «إبراهيم شكري» دليل واضح على أن هذا القانون ليس لمكافحة الإرهاب بل لإرهاب الكتاب.

ويجب أن تعلم الحكومة أن هامش الحرية ينبغي الحفاظ عليه لمصلحة الهامش الديمقراطي، وأن مناخ الحرية المحدود لا يجوز أن يضيق لدرجة ملاحقة الآراء.

لمصلحة الحكومة أن تترك الصحفيين يعبرون عن رأيهم بحرية، وماحدث مخالف للدستور الذي كفل حرية الرأي، وهو تهديد واضح لكل الصحفيين.

والخسارة — في هذه الحالة - للحكومة قبل أن تكون للمعارضة، أرجو أن تتوقف هذه الملاحقة، وأن يترك الصحفيون للتعبير عن رأيهم بحرية.

إن التحقيق الذي تم يمثل ردة عن الإنجازات التي حققها النظام، بتقرير تعدد الأحزاب وحرية الصحافة.

ونحن في انتظار نتيجة التحقيق، لنرى ماذا ستفعل الحكومة.

● الأستاذ «**إبراهيم نافع**» رئيس مجلس إدارة الأهرام، قال «بهدوء»: أية جهة قضائية من حقها مساءلة أي مواطن، مادام ذلك في نطاق تطبيق القانون، ومن حق المواطن أن يدافع عن رأيه.

ومن ناحية أخرى، فأنا مع حرية الرأي والتعبير، ولابد أن نقف معهما.

● أما الأستاذ «**عادل حمودة**» مدير تحرير «روز اليوسف»، فقال: أنا ضد استخدام قانون الإرهاب ضد أي صحفي، وحرية الرأي مكفولة، ومرفوض مواجهة الرأي الآخر بعنف أيا كان موقعه رغم أن مقالات عادل حسين تثير الفتنة وتشجع الشباب على التطرف !!

نقابة المحامين تعترض بكل شدة

نقابة المحامين تعارض بكل قوتها استخدام قانون مكافحة الإرهاب على النحو الذي تستخدمه الحكومة حاليا، وقد سبق أن عقدنا ندوة بالنقابة في منتصف يوليو الماضي، حضرها ممثلو التيارات السياسية، واتفق الجميع على معارضة هذا القانون».

هذا هو موقف النقابة كما عبر عنه أمينها العام الأستاذ «سيف الإسلام البنا».

وعن رؤيته لما حدث، يقول: إن كل ماكتبه الأستاذ عادل حسين إنما هو ممارسة لحقه الطبيعي في إبداء الرأي، خصوصاً أنه والأستاذ «إبراهيم شكري» رمزان للمعارضة المصرية، واستخدام قانون مكافحة الإرهاب ضدهما هو مصادرة لحريتهما التي نص عليها الدستور.

● ويقول **د. عاطف البنا** أستاذ القانون الإداري بجامعة القاهرة ورئيس مركز دراسات حقوق الإنسان: إن تعديلات قانون العقوبات التي قصد بها واضعوها مكافحة الإرهاب هي تقنين لقواعد تعاقب على الرأي، وأكدت الشواهد أن المقصود بها هو ضرب السياسيين في المقام الأول، وكان الأفضل أن تكون قانونا مستقلاً لأنه في هذه الحالة سيعتبر شاذاً واستثنائياً فيمكن إلغاؤه، أما وضعه ضمن قانون دائم فهو أمر أسوأ، ونوع من التقنين لقانون إستثنائي يهدف إلى تحجيم المعارضة.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢-٦-١٩٩٢

هل يمكن محاسبة رئيس الحزب الوطنى؟

● يضيف د.**عاطف البنا** إن جريدة «الشعب» لم تدعُ يوماً إلى العنف بل انها تنتقد أوضاعاً سياسية واقتصادية واجتماعية وتكشف عن أخطاء تحدث.

وأن مساءلة رئيس الحزب عما ينشر فى جريدته مؤشر خطير يقصد به ضرب التعددية الحزبية وإرهاب رؤساء الاحزاب وذلك من خلال نص المادة (١٥) من قانون الاحزاب التى وضعها السادات فى تعديل ١٩٧٩ وهى لاتتفق مع المبدأ القانونى والشرعى الذى يؤكد على أن العقوبة شخصية.

إننى أتساءل هل يمكن أن يطبق هذا النص عندما يحرك أحد دعوى ضد جريدة «مايو» التى دأبت على التشهير ونشر معلومات غير صحيحة فهل يقبلون مساءلة رئيس الحزب الذى يصدر هذه الجريدة؟

● «د.**عبدالحليم مندور**» المحامى، يقول: لايجوز إطلاقاً محاسبة الإنسان على فكره ولاعلى مايبديه من رأى إلا إذا شكل مايقوله جريمة، وحرية الرأى تأبى أن يحرم الكاتب أو المفكر أو الصحفى أو السياسى من أن يبدى رأيه فى أمر من الأمور العامة، والمادة التى قصدت ذلك فى تعديلات قانون العقوبات الخاصة بمكافحة الإرهاب هى مادة شاذة لانها اعتبرت التحبيذ وسيلة من وسائل التحريض، لاينبغى اعتبار ماتنشره الصحف أو مايكتبه كاتب متضمناً إبداء رأيه تحبيذاً على معنى التحريض وإلا سوف تجف الأقلام، وتلغى الصحف وتكمم الافواه. إن محاولة الحجر على رئيس حزب أبدى رأيه فى أمر من أمور السياسة العامة، تجعل التعددية الحزبية حبراً على ورق، وتفرغ إنشاء الأحزاب من مضمونها والهدف من قيامها.

وأن مخالفة رأى أى حزب لرأى الحزب الحاكم لاتعد معاداة للنظام ولاتحبيذا للإرهاب لانه من شأن تعدد الاحزاب أن يكون لكل حزب رؤيته وأن يحترم الرأى والرأى الاخر وإلا فستكون الاحزاب أحزاباً ورقية ولافتات ليس وراءها قيادات.

● ويقول د.**محمد سليم العوا**: أستاذ القانون بجامعة الزقازيق

استدعاء النيابة العامة لرئيس حزب العمل ورئيس تحرير جريدة الشعب هزل لايجوز وإذا كانت التعديلات الجديدة بقانون العقوبات قصد بها مكافحة الإرهاب، فإنها لاتطبق على الاستاذين إبراهيم شكرى وعادل حسين فهما لايمكن أن يكونا إرهابيين، لأنهما يعبران عن رأيهما بطريقة سلمية إن مااتخذ ضدهما نذير لأصحاب الفكر والرأى لكى يصمتوا ويتركوا الحزب الوطنى وحكومته يصرفون أمور البلاد كما يشاءون.

إن هذا الاستدعاء يكشف الوجه الحقيقى للنظام الذى يزعم الحرية والديمقراطية ثم يصادر حرية التعبير عن الرأى ومحاولة الكشف عما يوجد فى المجتمع من سوءات.

● هذا ماقاله «د. **محمود السقا**» أستاذ القانون الجنائى بجامعة القاهرة، وأضاف: الصحافة يجب أن تكون مرآة صادقة لكل مايدور فى المجتمع، وماسطره الأستاذ عادل حسين يعبر عما يدور حقيقة فى الشارع المصرى، ولايحتمل التأويل، ولكن التفسير السلطوى هو الذى يشعل الخلاف.

ولو أننا سألنا الرأى العام، لقرر وهو مرتاح البال والضمير أن مايكتبه رئيس تحرير «الشعب» هو منتهى التجاوب مع الامه وآماله.

إن قانون الإرهاب قد وضع للبطش بالاصوات الحره وهو قانون غير إنسانى ويتناقض مع روح الدستور ونصوصه.

النقابات تستهجن تصرف الحكومة

كان من الضرورى أن نتعرف على وجهة نظر قادة العمل النقابى فى استدعاء رئيس الحزب، ورئيس التحرير للتحقيق وقد اجتمعت نقابات مصر على رفض هذا الاجراء المتعسف، وحذرت من خطورة تطور الموقف.

● يقول «د.**محمد على بشر**» أمين نقابة المهندسين: ماحدث.. هو بالفعل متعارض مع الدستور الذى يكفل حرية الرأى لكل مواطن، ويرى الدكتور بشر أن ما ينشر فى جريدة الشعب لايدعو إلى التطرف، وإنما هو فقط «شماعة» للدولة تعلق عليها أخطاءها.

● ويستطرد «د.محمد علي بشر» إن الدين النصيحة، وإذا كانت «الشعب» تفعل ذلك.. وتقوم بدور النصح فإن هذا من باب الوقوف مع الحق لا مع التطرف.

ويرى أن ماحدث ويمكن ان يؤدى إلى تفجير الموقف ولايؤدى إلى علاج، لأنه إذا لم يجد ذوو الرأى الحر قناة شرعية، فلن يجدوا إلا الانفجار

● ويقول «د.عصام العريان» الامين العام المساعد لنقابة الاطباء: ماحدث يعتبر تحركاً خطراً من الدولة فى الوقت الخطر، فالدولة تتباهى بأنها أكثر الدول العربية إتاحة لفرص الكلام وفرص التعبير، وفى وقت المحنة الشديدة التي يمر بها الوطن لابد من أن تكون كل الجهود موجهة لمساعدة المنكوبين، وأن يتأجل هذا الإجراء الشاذ حتى تمر المحنة.

ويضيف «د.عصام»: من حق الدولة ان تلجا إلى القانون للدفاع عن مصالحها، وبما أن قانون الارهاب صدر مشفوعاًبتصريحات لرئيس الحكومة بأنه لن يطبق على صاحب فكر أو رأى طالما لم يصل الامر إلى استخدام وسائل عنف أو إرهاب فإن ماحدث يعتبر اختراقا للقانون من جانب الدولة، ونحن نتضامن مع الأستاذين إبراهيم شكرى وعادل حسين فى حقهما المشروع فى التعبير عن وجهات نظرهما. وإن كان هناك اختلاف فمجاله الفكر والرأى لا الارهاب.. ونرجو أن يتوقف الأمر عند هذا الحد وألا يتصاعد الموقف أكثر من ذلك..

● ويقول د.محمود عبد المقصود» امين عام نقابة الصيادلة: ماحدث هو أمر خطير بعد صدور قانون الإرهاب الذى تم تفصيله لكبت الرأى الحر وهذا أعلناه وقت صدوره متضامنين مع كل صاحب رأى حر. ويعتبر «د.عبد المقصود» هذا التجاوز من الحكومة تأكيداً على ان القانون يشكل اعتداء على الحريات العامة، وحرية التعبير على وجه الخصوص والديمقراطية ايضا..

● أما الدكتور «بدر الدين غازى» رئيس نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة، فيقول رأينا محدد فى القوانين الاستثنائية وتعديل قوانين الاجراءات الاخيرة، ونعتبر ماحدث تقييداً للحريات.

ونوادى هيئات التدريس لها مواقف تجاه القوانين المخالفة للدستور، فقد أصدرنا عشرة بيانات، ولنا دراسة معدة ومساجلات بيننا وبينهم القضاء.

● د.سيد عبد الستار امين عام نقابة العلميين، يقول: مايكتب فى جريدة الشعب.. ليس تطرفاً والتطرف كلمة مطاطة تستخدمها الدولة مع أى رأى معارض للنظام، و«الشعب» فقط تطالب بتطبيق القانون، وكل مواطن له رأى مخالف يدخل فى هذه الدائرة

● ويضيف «د.عبد الستار»: وقانون الإرهاب، وضع لكى يحمى النظام ولم يسن لحماية الشعب، وهناك خلاف بين الناس والحكومة، وهى لاتتخذ الاسلوب الديمقراطى بل تملى قرارات علوية على الشعب.

ويؤكد أمين نقابة العلميين أن ماحدث مع الاستاذين «ابراهيم شكرى» و«عادل حسين» هو خطا كبير من الدولة فى هذه الظروف التى نمر بها، حيث المفروض أن الدولة تستوعب كل الكوارث التي ألمت بنا وتغلب الهدف القومى على السياسى، لكن العكس هو مايحدث، حيث تحاول الدولة الحفاظ على النظام العاجز عن حماية الشعب.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢

شكرى فى النيابة: اتهامنا محاولة للتأثير على المعارضين والناخبين

كتب أشرف خليل وخالد يونس:

رفض الأستاذ إبراهيم شكرى بصفته رئيسا لمجلس إدارة جريدة «الشعب» جميع الاتهامات التى وردت فى تقرير مباحث أمن الدولة ضد الجريدة، مؤكدا أن «الشعب» لاتحث على التحريض والاثارة وأن وصفها بالتطرف ماهو إلا محاولة لاغلاق النافذة الوحيدة أمامنا للتعبير عن آرائنا فى وقت سيطرت فيه حكومة الحزب الوطنى على كافة وسائل الإعلام.

وأكد شكرى فى التحقيقات التى أجريت معه صباح الثلاثاء الماضى واستمرت ٣ ساعات بنيابة أمن الدولة العليا حرص الأستاذ عادل حسين رئيس التحرير على التحقق من المعلومات والوقائع التى تنشر بالجريدة وأن اختلاف وجهة نظر حزب العمل مع الحزب الوطنى وانتقاد الجريدة لتصرفات الحكومة لايعنى مساسا بأمن الدولة ولايمكن بأى حال تجريم الفكر والرأى مادام فى حدود الدستور والقانون.

وقال إن اتهامنا بالتحريض والإثارة بعيد كل البعد عن الحقيقة فكلمتنا معلنة ومكتوبة، وأقوالى فى خطبى تتضمن عبارات أشد من العبارات التى ترد فى الجريدة وأن كل ماورد فى بلاغ مباحث أمن الدولة ضد مقالات رئيس تحرير «الشعب» لايطابق الواقع وإنما هو محاولة للتأثير على كل فكر يخالف الحزب الوطنى وحكومته وتصويره على أنه مساس بأمن الدولة وهذا خطأ كبير فى فهم دور الأحزاب والتطبيق الديمقراطى.

ووصف شكرى المادة (١٥) من قانون الأحزاب والتى يحقق معه بموجبها بأنها مطعون فى دستوريتها ويقصد بها إرهاب الأحزاب والتضييق عليها فى ممارسة نشاطها لأن رئيس الحزب مسئول مدنيا عن التعويضات التى يحكم بها على الجريدة، وليست مسئولية جنائية.

وأكد أن مقال الأستاذ عادل حسين عن مؤتمر «الأستا» الذى عقد مؤخرا بالقاهرة يتفق مع وجهة نظر الحزب بشأن السياحة.

وقال: إننا نؤمن بأن الاقتصاد المصرى يجب أن يعتمد على موارد أساسية كالصناعة والزراعة لتحقيق تنمية مستقرة كما يجب أن نعتنى أيضا بالموارد غير المنتظمة لكننا نرفض أن يكون أحد مصادر الدخل يشوبه التحريم طبقا للشريعة الاسلامية.

وأضاف قائلا: إن موقفى هذا اتخذته وقلته منذ عهد الملك فاروق وليس اليوم فقط، لأننا نعتقد أن معتنقنا هذا لمساندة الدستور الذى تحالفه الحكومة.

حضر التحقيقات مع الأستاذ إبراهيم شكرى مجموعة من المحامين هم إبراهيم جميل أبو على وفايز محمد على، ومحفوظ عزام، ومختار نوح، ومامون ميسر، ومحمد سيف، ومحمود رياض، وجمال تاج الدين.

وقد دفعوا بعدم انطباق المادة ٨٦ مكرر من تعديلات قانون العقوبات والمسماة بقانون الارهاب على الأحزاب السياسية.

وأكد أن المقالات التى نشرها الاستاذ عادل حسين والتى تحقق النيابة بشأنها بموجب بلاغ مباحث أمن الدولة لاتتضمن تحريضا ولا استحسانا للعنف أو للفكر المتطرف.

وكان شكرى قد وصل لمقر نيابة أمن الدولة حوالى الحادية عشرة والربع صباح الثلاثاء الماضى واستقبله المستشار عبد المجيد محمود المحامى العام الأول لنيابات أمن الدولة بمكتبه وباشر معه التحقيقات عبد المنعم الحلوانى رئيس النيابة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢

شكرى يستنكر الاعتداء على السياح

استنكر الاستاذ إبراهيم شكرى حادث الاعتداء الاثم على السياح الانجليز قرب ديروط، وقال إن انتقادنا للسياسة السياحية ولاعتمادها اساساً لتنمية الاقتصاد، لا يبرر بأى حال ترويع الابرياء وقتلهم. هذا لا يجوز إسلامياً او وطنياً.

إلا أن ما يعنينا الان - كما يقول رئيس حزب العمل - ليس مجرد الاستنكار، فاهم من ذلك أن تتخذ الاجراءات الكفيلة بعدم تكرار الجريمة.

ومؤكد - كما نقول دوما - أنه لا تكفى فى هذا وسائل العنف وحدها، إذ يجب أن تراعى كل عوامل التوتر والتطرف، فقد تكون الأحداث الحالية ضد السياح فى جانب منها رداً انتقامياً موجها للدولة بمناسبة كل ما جرى من التجاوزات الأمن فى ديروط خلال الاشهر الماضية.

تمويل التحالف .. متعدد الجنسيات ايراني .. سوداني .. جزر البهاما

تمويل تحالف الشياطين بين حزب العمل والمتطرفين مشبوه فالاموال تتدفق عليه من الخارج .. من ايران والسودان وجزر البهاما .

الهدف السيطرة على هذه المجموعة التي تتاجر وتتلاعب باسم الدين .

انهم يرتدون عباءة الاسلام ولكن الاسلام برىء منهم ومن افعالهم .

انتفخت جيوبهم بالدولارات وخزائنهم بالمال ينفقون ببذخ شديد ويعاونون بهذه الأموال المتعددة الجنسيات عمليات الارهاب في محاولة لزعزعة الاستقرار بمصر دون وازع من ضمير او اخلاق .. ولم يكلف احدهم نفسه بان يقدم شيئا للمنكوبين في كارثة الزلزال .

د . رفعت السعيد: الأموال تتدفق .. منذ ٨٧!!

وليم نجيب سيفين: الهدف.. زعزعة الاستقرار

أحمد مجاهد: مصالحهم الشخصية.. أولا

د. العزازي: الترابي.. مثلهم الأعلى!

تحقيق :

هشام أبوالوفا

ترى هل هذه وطنية .. وهل هذا اسلام ؟ !

فى البداية قال د . رفعت السعيد ـ امين عام حزب التجمع : منذ انتخابات مجلس الشعب علم ١٩٨٧ ونحن نلاحظ ان هناك تمويلا ضخما من قبل حزب العمل والجماعات المتحالفة معه لا يمكن ان تغطيه اشتراكات الاعضاء او التبرعات او مبيعات الجريدة .

اضاف : ان مصادر التمويل تبدا من بنك التقوى فى جزر البهاما والذى قام التنظيم العالمى « للجماعات » بانشائه هناك رغم انهم ينادون ليل نهار بالاقتصاد اسلامى داخل مصر ، وكذلك كان هناك شركات توظيف الاموال التى كانت قائمة منذ فترة .

وهناك تمويل اخر يتمثل فى ايران والسودان اللذين يرغبان فى زعزعة الاستقرار داخل مصر واحداث القلاقل بها من خلال استغلال هؤلاء فرصة الانتخابات ولذلك ينفقون ببذخ شديد اعتقادا بان الاموال تلعب دورا كبيرا فى حسم المعركة :

تنظيم ارهابى

يقول د . محمد العزازى ـ عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل الجبهة الاشتراكية ان وراء تمويل حزب العمل والمتطرفين التنظيم الارهابى العالمى الذى تتزعمه حركات التطرف فى العالم العربى عن طريق زعيمه حسن الترابى .

بالاضافة الى ايران حيث يتولى عادل حسين مهمة التنسيق من خلال الجريدة التى جعلها بوقا لافكار الترابى وآيات الله فى ايران .

اضاف ان عادل حسين يتاجر باى شىء لكى يضمن تدفق الاموال عليه فتارة يناصر ايران واخرى صدام لا يهمه الثبات على المبدا بقدر تدفق الدولارات فى حسابه بالبنك !

اكد : ان هذه المجموعة لا تراعى ضميرها الوطنى وتتبنى جماعات الارهاب والتطرف متصورة انها تضمن لها البقاء فى دائرة الضوء .

ويقول السفير رياض معوض وكيل لجنة الشئون العربية بمجلس الشورى : ان الاموال الضخمة التى تدفع للسيطرة على الانتخابات لايمكن ان تكون من فرد .. فالهدف الاساسى هو انشاء حكومة موالية لاتجاه معين يتخذ من الاسلام شعارا لتحقيق اغراضه المشبوهه .

اضاف : ان هذه الاموال تتدفق عن طريق النظام الايرانى والسودانى .

اشار إلى ان حكومة البشير لا تراعى حق الجوار وتتخذ من ابراهيم شكرى وعادل حسين وسيلة وبوقا لتحقيق اغراض مشبوهه .

محاوله لزعزعة الاستقرار

اما وليم نجيب سيفين وزير الهجرة الاسبق وعضو مجلس الشعب فيقول : ان ابراهيم شكرى بتحالفه مع الجماعات المتطرفة يؤكد انه اصيب « بلوثه » فهو يحاول احداث زعزعة لاستقرار بلاده متصورا ان هذا هو الطريق للبقاء فى دائرة الضوء .

واكد : ان مصادر تمويل قوائم هذا التحالف تاتى من السودان عن طريق حسن الترابى ومن ايران التى تسعى لاحداث القلاقل .

ويقول السفير طه الفرنوانى مدير ادارة فلسطين سابقا : ان تمويل هذا التحالف خارجى .. فجماعة الاخوان غير الشرعية كونت ثروات طائلة من عملها بدول الخليج فى حقبة عبد الناصر فى الوقت الذى انهمك المجتمع فى قضاياه الثورية ولم يهتم احد بتكوين مثل هذه الثروات .

ومع الأسف الشديد فهذه تؤثر حاليا على اى انتخابات فى مصر ولابد من التدخل وبسرعة لحسم هذه الامور .

مصادر التمويل

ويقول احمد مجاهد الرئيس الشرعى لحزب العمل الاشتراكى ان منطق المصلحة والمواءمة يقول ان النظام الايرانى والسودانى هم مصادر التمويل او انهم يسعوا بكل جهدهم للسيطرة على المنطقة باى وسيلة .

وقد وجدوا فى ابراهيم شكرى وعادل حسين فرصتهم فهما ينفذان المخطط .. ويكفى ان تعرف ان جريدة الشعب الآن تدار بمعرفة الترابى الذى يسيطر على مقدارتها ويتولى تمويلها عن طريق شراء كمية من النسخ بالدولار .

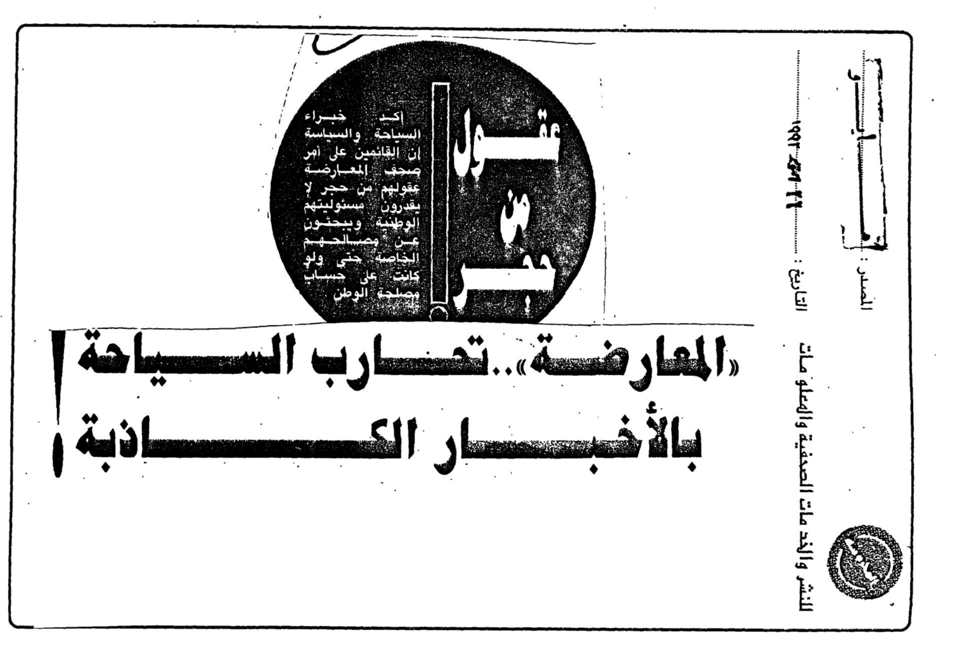
اضاف : ان هذا الاسلوب الذى انغمس فيه شكرى وعادل مع جماعات التطرف خطر يجب التنبه له .

د. محمد العزازى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مـــايـــو

التاريخ : ٢٦ - ١٩٩٣



عقول من حجر

أكد خبراء السياحة والسياسة إن القائمين على أمر صحف المعارضة عقولهم من حجر لا يقدرون مسئوليتهم الوطنية ويبحثون عن مصالحهم الخاصة حتى ولو كانت على حساب مصلحة الوطن

«المعارضة».. تحارب السياحة بالأخبار الكاذبة!



محمد أبو النجا : إنهم يعيشـون فى وهـم!!

تحقيق :
أشرف أبو سيف
حنان عبد القادر

دائما ينشرون الأخبار الكاذبة والادعاءات المضللة عن السياحة ويحاولون رسم صورة غير حقيقية عن الاستقرار في مصر .

اشاروا الى ان إدعاءات هؤلاء كثيرة فمرة ينصبون انفسهم دعاة للاسلام منادين بتحريم السياحة ..

ومرة اخري يتحدثون عن الخراب والدمار في انحاء البلاد من جراء الزلزال وثالثة يشجعون جماعات التطرف على إرتكاب الحوادث ضد السائحين !!

اكد الخبراء ان هذه الاساليب الطائشة تؤثر على تدفق السائحين وهو مصدر رئيسي من مصادر الدخل القومي للبلاد !

قال محمد ابو النجا - المدير الاقليمي لشركة فنادق هلتان العالمية .. أن تصرفات جرائد المعارضة تنعكس بلا شك على السياحة في مصر ويؤثر سلبا على حصتها من السياحة العالمية ويمثل محاربة واضحة لتقدم الاقتصاد المصري وتطوره .

اوضح : ان هذه الصحف تتنسى ان الاستقرار في اى بلد هو الركيزة الاساسية للسياحة .

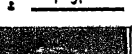
أين الوطنية ؟!

قال : إن تشجيع هذه الصحف للجماعات التى ترتكب الاعمال الارهابية واخرها حادث إتوبيس ديروط السياحي هو مؤشر خطير يدعو الى القلق ويصيب السياحة .. كما حدث وتاثرت كثيرا الحركة السياحية في مصر بعد حادث اختطاف السفينة الايطالية .

تمنى ان يراعى هؤلاء ضمائرهم في هذا البلد وان ينقلوا صورة واضحة عما يحدث وضرب مثالا باحداث الزلزال وكيف انهم حاولوا تشويه الصورة تماما ونقل انباء ومعلومات غير صحيحة عما يحدث حيث صوروا العاصمة على انها اصبحت كومة من التلال والاتربة وهو امر يدفع السائح الى التفكير كثيرا قبل الحضور .

خطأ فادح

يقول حمدى الشامى - وكيل اول وزارة السياحة .. ان السياحة صناعة اساسية تساهم في خلق قاعدة راسخة لاقتصاد مصر



فرخنده حسن

كما انها من الصناعات التى تتاثر بنشر الشائعات والاضاليل ولذلك فدعوه البعض بتحريم السياحة وتهديدهم بضرب المناطق السياحية خطأ فادح لابد من مجابهته حتى لا يترك اى اثار سلبية على المناخ السياحي في الداخل .

كما أن تكرار الهجوم على بعض الاتوبيسات السياحية يؤثر بدرجة كبيرة على تدفق السياح لمصر .

اضاف ان يقظة رجل الأمن في الداخل ستظل دائما هى الملاذ الذى يساهم في الحفاظ على حصتنا من السياحة ووجه اللوم لصحف المعارضة التى تسعى دائما لرسم صورة غير مستقرة لأمن البلد . وناشد القائمين عليها ان يتقوا الله في مصر التى تحتضن الجميع في أمان .

الشعب تتجاهل الحقائق !

يذهب شمس الدين باكو - مدير شركة بيراميدز للسياحة .. الى ان ما تنشره صحف المعارضة ليس في صالح مصر مطلقا فهم دائما يحاولون تضخيم اى شيء ولا يراعون ضمائرهم او مصلحة الوطن .

اضاف ان اوضح مثال على ذلك جريدة تسحي الشعب فهى تحاول دائما ان تدخل في عقول الناس أشياء غريبة فمرة نجدها تعلن على صفحاتها ان السياحة حرام ومرة اخرى نجدها تنشر تحقيقات عن الزلزال تصور للعالم ان مصر دمرت بالكامل متصورة ان ذلك سيدخل الرعب في نفوس السياح .

اضاف ! ولكن اوهامهم ضاعت ادراج الرياح ولم تتاثر السياحة مطلقا فاى بلد في العالم معرض لأن يحدث به هذا وخاصة دول أوربا التى تعتبر الزلزال شيئا طبيعيا عندهم !

تصرفات غير مسئولة

ويقول محمد السيد - مدير شركة هامبورج للسياحة ان جرائد المعارضة تتصرف باسلوب غير مسئول وتاخذ دائما خط المعارضة لأى تصرف تقوم به الحكومة دون أن تعى النتائج التى من الممكن ان تحدث من تصرفاتها الهوجاء فهى تفضل مصالحها الخاصة عن مصلحة البلاد .

اضاف : ان الاخبار التى تنشرها هذه الصحف لم يعد يستمع اليها احد سواء في الخارج او الداخل فالكل يعلم ان القائمين عليها لا يهمهم سوى مكاسبهم الذاتية وأبلغ دليل على ان السياحة لم تتاثر بهذه الاقوال وصول ١٥٠٠ سائح يوم السبت الماضى لزيارة معالم مصر ومازالت الوفود تتدفق .

خروج على الاجماع الوطنى

ويقول د . مصطفى علوى - استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة : ان محاولات هذه الصحف تصوير مصر بعد الزلزال انها في حالة من الفوضى والدمار ليس في صالح البلاد ويتنافى تماما مع دور المؤسسات السياسية سواء كانت حاكمة او معارضة والتى من المفروض ان نتعاون جميعا لاجتيازها لا ان يحاول البعض استغلالها لتحقيق مصالح خاصة .

اضاف : كان الأولى بهذه الصحف بدلا من التشهير بمصر ان تتبنى حملات تبرعات لهؤلاء الضحايا او حتى تقديم افكار لتطوير اداء الاجهزة الحكومية بدلا من نشر الصورة بهذا السوء .

ان خروج صحف المعارضة عن الاجماع القومى قد يكون مقبولا إذا كان محاولة لابراز بعض أوجه النقص في المواجهة لاثار



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٤ / ١٩٩٢

كمال هنرى: لا يقدرون .. المسئولية



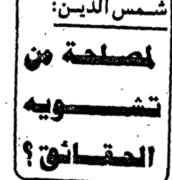
هندى ابادير

الزلزال مع افتراض وجود هذا النقص اما ان يكون هذا الخروج هو محاولة صريحة للاثارة والتهيج وتحريف الوضع في مصر فهذا ما لا يقبله احد ! !

محاولة تشويه رخيصة !

ويقول كمال هنرى ابادير .. رئيس لجنة الامن القومي بمجلس الشعب : إن انتهاز كارثة طبيعية لتشويه صورتنا في الخارج تصرف لا يصدر الا عن فئة ضالة لا تريد ان تكون على قدر المسئولية ولا تريد ان ترتفع عن الصغائر التي تؤثر على سمعة مصر العالمية التي اكتسبتها بسبب سياسة مبارك الحكيمة والثوابت التي امنت بها .

اضاف ان هذا الاستغلال يسير في نفس الاتجاه مع محاولات اعداء الوطن إرهاب السائحين والتاثير على السياحة التي تعتبر من المصادر الاولى للدخل القومي وكنا نامل ان يزداد الدخل منها بعد إنعقاد مؤتمر الاستا في مصر ولكنهم ارادوا ان يصوروا مصر بانها بلد الارهاب وسفك الدماء .



قال .. كان من الاولى بهذه الصحف الا تتناول الازمة من منظور حزبى ضيق ولكن بصورة قومية يوضح ما قامت به الحكومة من تصدى للمشكلة بمجهود ضخم يعتبر معجزة بكل المقاييس .

دعوة للتخلف !

وتقول د . فرخندة حسن - عضو مجلس الشورى وامينة المراة بالجيزة .. ان ما ينشر في صحف المعارضة اساءة للوطن امام العالم والهدف زعزعة الاستقرار وهو تصرف لا يمت للوطنية في شيء .

اضافت ان هذه الصحف خرجت علينا مؤخرا بدعوة لا يمكن ان يؤمن بها عاقل وهى تحريم السياحة فهى دعوة للتخلف واهدار مصدر هام من مصادر دخلنا القومى الذى يساهم في تخفيف المشاكل التى تواجهنا .

قالت ولم تكتف هذه الصحف الصفراء بذلك بل انها اصبحت منبرا للجماعات الارهابية التى تعتدى على السائحين مما يمثل ضررا بالغا ليس بالسياحة فقط ولكن بالمجتمع ككل !!

بهتان وتزوير !

ويؤكد د . رفعت الضبع استاذ الاعلام بكلية التربية النوعية بالدقى .. ان ما تقوم به هذه الصحف من تشويه للحقائق وتهويل للصغائر هو تصرف لا يمت للوطنية بصلة وانما على العكس من ذلك هو عمل يجهض برامج الاصلاح الاقتصادى التى تقوم بها الدولة ويرهب السائح حتى لا يقترب من هذا البلد .

اضاف ان ما يفعله هؤلاء هو البهتان والتزوير بعينه فهؤلاء الاشخاص يريدون صناعة البطولات الزائفة من خلال التجريح في اى منجزات وكان الاحرى بهم ان يقدموا المساعدات والعون للاسر المنكوبة بدلا من نغمة الشماتة في كلماتهم !!

واشار د . رفعت الضبع الى ان الصحافة ومصر بريئة مما يقدمه هؤلاء .

واكد ان هناك فرقا بين الاعلان عن الاخطاء من اجل لفت الانتباه لمعالجتها وبين ما يتخذه البعض من تشويه للحقائق !!

اما د . ابو الوفا التفتازانى - نائب رئيس جامعة القاهرة وعضو مجلس الشورى فيؤكد ان السياحة في مصر تمثل مصدرا هاما من مصادر الدخل القومى وليس في الشريعة الاسلامية ما يحرم السياحة فالزيارات التى يقوم بها السائح للمناطق الاثرية لاغبار عليها وتمثل دعاية طيبة لوطننا والدخل الذى تجلبه السياحة دخلا مشروعا لا يمكن للشريعة ان تحرمه .

واستنكر ما تفعله هذه الصحف لضرب الحركة السياحية مؤكدا ان عقول القائمين عليها من حجر لا تريد ان تعى مصلحة الوطن .



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٢



☐ الديمقراطية لا تتدعم إلا بالمعلومات الصحيحة .. والفكرة البعيدة عن الأهواء والأغراض الشخصية .. والكلمة الصادقة التى لا تبتغى غير وجه الله ومصلحة الوطن .

ولأن صحف أحزاب الأقلية تصر على قلب الحقائق .. وتشويه المعلومات بما يحقق أهدافها الضيقة .. فقد رأت «مايو» أن تقدم لك -عزيزى القارىء- هذه الصفحة إسهاما منها في تصحيح الممارسة الديمقراطية . وأملا في أن يصبح العمل الوطنى بريئا من الزيف والضلال ☐



المصدر : مـــايــــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ اكتوبر ١٩٩٢

شكرى.. واللعب على الحبال!!

يشجع الإرهاب بالمانشيتات العريضة ..ويستنكرها بسطر واحد!!

● اذا اردت ان تعرف كيف يكون اللعب على الحبال .. وكيف يتحول السياسى الى لاعب فى سيرك .. يتغير بكلمة .. ويتوافق مع كل الكلمات .. فما عليك الا ان تقرأ العبارات المختصرة جدا التى قالها ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل وهو يعلن استنكاره للاعتداء على السياح فى ديروط .

● قال المجاهد والداعية : « ان انتقادنا للسياسة السياحية واعتمادها اساسا لتنمية الاقتصاد لا يبرر بأى حال ترويع الابرياء وقتلهم .. هذا لا يجوز اسلاميا أو وطنيا .. إلا ان ما يعنينا الآن ليس مجرد الاستنكار ، فأهم من ذلك ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بعدم تكرار الجريمة .. ومؤكد انه لا تكفى فى هذا وسائل العنف وحدها .. اذ يجب ان تراعى كل عوامل التوتر والتطرف فقد تكون الاحداث ضد السياح فى جانب منها ردا انتقاميا موجها للدولة بمناسبة كل ما جرى من تجاوزات الامن فى ديروط خلال الاشهر الماضية » !!

○ التعليـــق

● هكذا .. وبطريقة مكشوفة .. يريد ابراهيم شكرى ان يضع كل قدم من قدميه على طرف حتى يجمع بين النقيضين اللذين لا يجتمعان .. فإما مع الارهاب .. واما ضد الارهاب .

● ان احدا لم يجبره على ان يعطى هذا التصريح الهزيل ، خاصة أن ما نشرته صحيفته الصفراء على مدى الاسابيع الماضية ليس الا تحريضا للارهابيين بأن يعتدوا ويدمروا ويضربوا .

● كان واضحا ان عادل حسين واتباعه يقدمون - فيما نشرته صحيفتهم - الغطاء الفلسفى والدعائى والسياسى .. بل للأسف - والدينى ايضا - لجريمة تدبر فى الخفاء ضد السياح الأبرياء .. وربما لهذا السبب تم استدعاء شكرى وعادل حسين للتحقيق معهما امام النيابة العامة باعتبار ان ما تنشره صحيفتهما ينطوى على تحريض واثارة ، وقد صدق ما توقعته عريضة الدعوى التى قدمتها اجهزة الامن ضدهما .

● وكانت مقالات الشعب التحريضية طويلة وفضفاضة .. تقاس بالامتار .. فلما اراد ابراهيم شكرى ان يستنكر جاء استنكاره على استحياء .. بل جاء مضطربا متناقضا .. ليس فيه ادنى دليل على الصدق .

● وقد قال بلسانه ان مجرد الاستنكار لا يعنيه .. وإنما الذى يعنيه ، وما هو أهم من الاستنكار فهو ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بعدم تكرار الجريمة .. لكنه - للأسف - لم يوضح لنا بشكل صريح ما هى هذه الاجراءات التى يقصدها .. لكنه سرعان ما يقول إنه لا تكفى فى هذا وسائل العنف وحدها .. فقد تكون الاحداث الحالية ضد السياح فى جانب منها موجهة للانتقام من الدولة !!

● هنا .. مربط الفرس !!

● لقد ظهر - هنا - على حقيقته .. فهو يلف ويدور من اجل نفاق التطرف والارهاب .. لكنه هكذا سقط !!

● انه يقول بصريح العبارة ان جريمة الارهاب ضد السياح يمكن تبريرها بانها عمل انتقامى ضد الدولة .. ونحن نسأله : هل هذا هو التصرف الصحيح حتى امام من اراد ان ينتقم من الدولة ؟ !!

● ياأيها المجاهد .. الاسلام ضد القتل .. ضد الارهاب .. وليس للقتل والارهاب فى الاسلام اى مبرر .. حتى ولو كان الانتقام من الدولة التى فرض الله عليها ان تعاقب المجرمين والقتلة والا تقف امامهم ضعيفة مستكينة .

● لا تعتقد .. يا سيد ابراهيم شكرى .. انك ارحت ضميرك المعذب بالكلمات المتناقضة والتى تريد ان تثبت بها انك تستنكر الارهاب والتطرف .. فهذه



المصدر: مـــايـــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢

الكلمات ذاتها جاءت ـ ودون ان تدرى ! شاهداً قويا على ما اردت ان تخفيه فى نفسك .. والله مبديه .

● وإذا كانت الجهات الامنية تتهكم صراحة بانكم تشجعون الارهاب والتطرف .. فان جماهير الشعب المصرى تتجاوز ذلك وتتهمكم بصراحة اكثر بانكم شركاء فى مؤامرة تستهدف شباب مصر .. لانكم تغرون هذا الشباب بالدخول فى صراعات غير متكافئة مع اشقائهم واخوانهم من رجال الامن ، وتكون نتيجة هذا الصراع ضحايا ومصابين على الجانبين .. وهم فى الحقيقة ـ جميعا ـ ابناء مصر .

● لقد غررتم بالشباب ، وزرعتم فى قلبه الحقد الاسود ، وعلمتموه ان الرصاص هو الحل ، كل ذلك بالمانشيتات العريضة ، وبالالوان .. وبعد ان تقع الفاس فى الراس .. تقولون ـ فى حارة ـ نحن نستنكر !!

● الله غنى عن استنكاركم .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ اكتوبر ١٩٩٢

عادل حسين وخلافه

طارق حسن

زعم يوسف ندا ، قيادى الإخوان المسلمين انه لا يعرف عنوان نقابة الاطباء ، ويعرف فقط عنوان جريدة « الاخبار » ، لذا ارسل شيكا بمائة الف جنيه ، باسم النقابة ، إلى عمود الكاتب الكبير ، مصطفى امين !

الحمد لله انه يعرف عنوان « مصطفى امين » ! اما عادل حسين ، فيكتب في جريدته ، إن السياحة حرام ، لكنه في تحقيقات النيابة ، التى جرت معه اخيراً ، قال : إنها احد مصادر الدخل القومى المشروعة ، ولا تعتبر نشاطا محرماً ، وان خط حزبه ، يتفق مع الحكومة في الخطوط العريضة ، التى تؤكد ، على ضرورة التنمية الشاملة ، لمواجهة مشكلة مصر الاقتصادية !

التحالف المسمى إسلامياً ، ليس فقط ما يجمع بين عادل حسين ، ويوسف ندا ، الذى هو ، احد مسئولى التنظيم العالمى للإخوان ، ورئيس مجلس إدارة بنك التقوى ، بجزر البهاما ، ويبدو ان الذى يربطهما اكثر ، تجده في الازدواجية وأساليب الخداع !

يوسف ندا ، الذى يسمع ان الكذب خيبة وان حبله قصير ، كما يقولون ، صار يعتقد ان هذا الكذب صنعة ، فهو من مقره الدائم في سويسرا ، لم يسمع من وكالات الانباء ، سوى ان نقابة الاطباء ، هى وحدها ، التى تبذل جهوداً لإنقاذ ضحايا الزلزال ، فقرر ان يمنحها شيكا بمائة الف جنيه لم يعرف كيف يرسله إلى النقابة التى يسيطر عليها الإخوان فقرر ان يرسله إليها عن طريق مصطفى امين !

ويبدو ان الإقامة في سويسرا لم تصب سمعه فقط بالضعف ، إنما ذاكرته كذلك ، والآن بإمكان يوسف الادعاء ايضا ، انه لم يعد يعرف شارع التوفيقية ولا مكتب المرشد العام ، الذى يقوده في جماعة الإخوان المسلمين .

وبإمكان يوسف ندا ، ان يحلل كتابته التى تثير السخرية ، فيقول : إنها « بيضاء » ، وان ضررها فقط ، اقتصر على إيذاء الاسماع ، لكن ماذا بوسع عادل حسين ان يفعل ؟!

حينما سالته النيابة عن تفسيره لما يكتبه قال : إن ذلك مجرد اجتهاد قد يصيب ، وقد يخطىء ، وإذا كانت هناك بعض المعلومات ، التى نشرناها خاطئة ، فليس هناك ما يمنعنا من تصحيحها !

التصحيح ، ربما يكون ممكنا ، وربما لا يجد فيه عادل حسين اى غضاضة ، او حرج ، ليس فقط من ناحية الواجب ، إنما لان ازدواجيته جعلته دائما امام الكاميرا شيئا ، وخلف الكاميرا شيئاً اخر تماماً !

والسؤال الاهم ، الذي ينبغى على عادل حسين ، ان يفكر فيه وحده ، هو كم ثمن ازدواجيته الفادحة ؟!

فمقولة السياحة الحرام ، حملت تاييداً لاولئك الذين اعتدوا ، على الارواح والمنشات السياحية في الاقصر والمنيا ونهر النيل ومقابر بنى حسن ، واخيراً في ديروط .

ماذا بوسع عادل حسين ان يفعل هل يكفى تصحيح المعلومات والآراء في تحقيقات النيابة لإعادة ارواح الضحايا ؟! ■



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ اكتوبر ١٩٩٢

عادل حسين يهدد السلام الاجتماعى.. ياحلاوة!

بقلم: **مصطفى بكرى**

شر البلية ما يضحك.. وكم تعددت البلاوى فى هذا المجتمع وتناثرت ذات اليمين وذات اليسار حتى أصبح البلاء ظاهرة ومادة يومية للنكد، علينا أن نتعامل معها وأن نكيف أنفسنا مع واقعها..

ورغم ان المصريين على طول تاريخهم لديهم قدرة غريبة على احتواء المشاكل والتعايش معها والتخفيف من حدتها باصطناع النكت الساخرة إلا ان عصر حكومة الحزب الوطنى - صاحبة أثقل دم فى التاريخ - اغلق كل الأبواب فى وجوهنا، وسلب البسمة من شفاهنا، وأسقط الامال من طريقنا واغتال الاحلام فى عقولنا، وأحال حياتنا إلى جحيم بعد أن أظلم عن عمد كل الدروب أمامنا.

ولان حكومة أثقل دم فى التاريخ لا تهتم كثيرا بالمشاعر - باعتبار ان فاقد الشىء لا يعطيه - فقد قررت عدم إعفائنا من نكدها الدائم حتى فى غمرة الزلزال.. فبدلا من أن تحاول إسعاد الناس والتخفيف من عبء الكارثة التى احلت بهم، راحت ترفع بعصاها الغليظة، وتحيل عادل حسين إلى نيابة امن الدولة للتحقيق معه وبمقتضى قانون الارهاب فى تهديده قال إيه للسلام الاجتماعى.

ولم تنس الحكومة الذكية جداً أن تحيل أيضا المهندس ابراهيم شكرى للتحقيق باعتبار أنه أيد وبكل قوة كلمات عادل حسين (الارهابية) التى ازهقت روح المغفور له «السلام الاجتماعى» بعد أن قطعت هدومه وجعلته فرجة أمام اللى يسوى واللى ما يسواش.

والسلام الاجتماعى هذا عبارة مطاطة نظر وقعر لها المرحوم انور السادات وكان أيضا يستخدمها كسيف مسلط على رقاب المعارضين..

ولان نظام الحكم يعرف تماما أنه أشبه أباه فما ظلم، لهذا أخرج العبارة من الجراب وراح يحاكم بها عادل حسين وكل من يجرؤ على الكلام..

وقد اختلف فقهاء السياسة كثيرا فى معرفة معنى تهديد السلام الاجتماعى فمنهم من قال إذا تحدثت عن حقوق الطبقات الفقيرة فى البلاد فانت تهدد السلام الاجتماعى باعتبار أنك تزرع روح الحقد بين الطبقات.

وهناك من أكد أن أى كلام يكتب عن مخاطر هدم القطاع العام أو طرد الفلاحين من أراضيهم يمثل تهديدا للسلام الاجتماعى باعتبار أن من يردد ذلك إنما يناهض سياسة الدولة ويدافع عن أمور تخطاها النظام «الزفتى» الجديد.

وهناك من يرى انك إذا رفعت صوتك لتئن بالشكوى من اختفاء العيش من المخابز أو قيام أحد المحاسيب بالاستيلاء على المال العام أو حتى فراخ الجمعية فانت تهدد - وعن عمد - السلام الاجتماعى على أساس أنك تحرض الناس على الثورة وتهدد رأس المال الوطنى والاستثمارى وتدفعه إلى الهروب من البلاد دفعاً.

ولان السلام الاجتماعى يحتمل كل التفسيرات فيمكن أيضا استخدامه على النقيض من كل هذا.. إلى أن يصل الأمر إلى محاكمتك بتهمة انك رأيت السيد الاجتماعى على الطريق العام ولم تلق عليه بالسلام.

تلك هى التهمة يا سادة وأظنكم ترون أن الهزل قد بلغ مداه وأن حكومة ثقل الدم مصممة على النكد حتى فى ظل أحلك الأزمات.

ويبقى السؤال الهام..

ماذا يريدون من خلف هذه التهمة؟!

أنا أولا أعتقد أن المقصود من وراء اللعبة هو السيد السلام الاجتماعى حفظه الله وأبقاه، لكن المستهدف هو رأس جريدة «الشعب» ورأس عادل حسين، ورأس هذا أو ذاك مطلوب فى هذا الوقت لاعتبارات عديدة ومتعددة. فجريدة هذا الحزب على وجه التحديد أصبحت تشكل صداعا مزمنا للنظام ورموزه. والسيد عادل حسين رجل غير منضبط بالمفهوم الحكومى وهو شخص غير قابل للشراء وليس مستعدا أن يتراجع أمام التهديدات، ولهذا فإن ضبطه فى هذا الوقت تحديداً أمر حيوى وهام ليس لمصلحة النظام ومستقبله فحسب، بل ليكون عبرة لمن لا يعتبر، وعظه لمن لا يتعظ..

ولكن السؤال أيضا ولماذا هذا الوقت تحديداً؟

وأنا أقول لكم: إن النظام يشعر الان أنه بدأ يتهاوى وبسرعة شديدة ويشعر أنه حتى هؤلاء الذين كانوا يساندونه ويقفون إلى جواره بكل قوة أصبحوا الان يبتعدون عنه تدريجيا ليفسحوا المجال أمام نظام اخر جديد يكون تابعا ولكن بوجه مختلف.. ليقطعوا بذلك الطريق أمام أى تغيير جذرى فى البلاد.

وقطعا أنا لا أتصور أن مثل هذا القرار الذى أعتقد أنه جرى اتخاذه حبا فى شعب مصر أو تعاطفا مع أزماته ومشاكله التى اغرقونا هم والنظام فيها، ولكن لأن النظام الراهن أدى دوره وأحرق كل أوراقه فى حرب الخليج، فلم يعد صالحا أو مقبولا من الجماهير، ومع اشتداد حركة المعارضة واتساعها لتشمل كافة الفئات الاجتماعية والسياسية أصبح الرهان على هذا النظام خاسراً وأصبح البحث عن طريق للإنقاذ - بعيدا عن حركة الجماهير واجباً ملحاً.

فى هذا الاطار تلعب صحيفة «الشعب» دوراً فى تعبئة الجماهير وكشف ألاعيب النظام، ولأن البلد لم يعد مستحملا. إذن كان من الطبيعى أن يلجأ النظام إلى اخر أسلحته، القمع فى مواجهة الكلمة والرأى.

لقد ظل النظام الراهن يتباهى طيلة الاعوام السابقة أنه لم يقصف قلما أو يغلق صحيفة، لكن ما جرى لـ «صوت العرب» و «مصر الفتاة» كان شاهدا حيا على كذب هذه الادعاءات، كما أن قرار احالة عادل حسين للنيابة تمهيدا لمحاكمته بقانون الارهاب هو دليل قاطع على أن النظام قد احرق بيديه ورقته الأخيرة.

إننى كنت أعتقد أن هناك رجالا سوف ينصحون قيادة الحكم بالتراجع عن هذا الطريق الخطر، لكن يبدو أن هناك من هم بداخل الحكم يستعجلون نهاية النظام بسرعة، وهم فى هذا يلتقون بالقطع مع المخطط الخارجى الذى يريد استبدال الوجوه وتحقيق بعض الاصلاحات فى اطار المخطط ذاته.

وهؤلاء المخربون هم الذين التفوا قيادة الحكم باستبعاد رجل وطني كالدكتور مصطفى الفقي من موقعه الذي كان يمكنه بالفعل من تقديم النصائح التي لم تكن تهدف إلا لصالح الوطن بل ولصالح استمرار النظام.. لقد تآمروا عليه وأوشوا به وشايات كاذبة ونجحوا بالفعل في استبعاده حتى تخلو لهم الساحة وحدهم ليدفعوا بالرئيس عبر تقاريرهم الكاذبة إلى الصدام مع الجميع واغلاق كل منافذ التعبير فيتحقق لهم ما يريدون.

من هنا أقول أن أي اجراء قد يتخذ في مواجهة عادل حسين أو حزب العمل سوف يكون خطيراً بلا شك لأنه يمس حرية الكلمة وحق التعبير، وأنا أتصور أيضا أن الغرب ومنظمات حقوق الانسان سوف يعتبران أن ذلك بداية النهاية لكل الشعارات التي يرفعها النظام حول دفاعه عن الديمقراطية وحق القوى السياسية في تكوين احزابها والتعبير عن افكارها وبرامجها.. وساعتها أعتقد أيضا أن صورة النظام التي أصبحت كريهة لدى الغرب والشرق والشمال والجنوب سوف تدفع انصاره إلى التخلي عنه علناً ووقف المساعدات المقدمة إليه، وهو أمر نحسب أن شعب مصر سوف يضار من ورائه ويدفع الثمن من جرائه.

إذن القضية ليست قضية المقالات التي يكتبها عادل حسين وحسب، بل إن القضية ان النظام أصبح الآن في أضعف حلقاته وإنه بات غير قادر على ضبط حركة الشارع، بعد أن بدأت تعم فيه الفوضى، ولهذا هو يلجأ إلى اشهار سلاحه في مواجهة من يقودون حركة المعارضة.

إنني اعتقد أن هذا النظام قد أصيب بالعمى الكامل.. فهو لا يزال يصدق نفسه حتى الآن أن الجماهير تقف إلى جواره، وأنها تموت حبا في ثقل دمه، وهذا غير حقيقي وكل الدلائل تشير إلى أن حركة المعارضة في مواجهة النظام الراهن قامت بكثير حركة المعارضة التي كانت في مواجهة الرئيس الراحل أنور السادات.

لكن المصيبة كل المصيبة أن عينات من نوعية ابراهام سعده وسمسم العجيب وكل من على شاكلتهما من البوق والغربان لا تزال تصور لحكام هذا البلد انهم القادة الحقيقيون وأن الشعب يسبح بحمدهم، وأن البلد آخر حلاوة وأن المعارضين مجموعة من الغوغاء، وأن حزب يوسف والى غيره مفيش، وأن عاطف صدقي أعظم محلل استراتيجي، وأن هذا الشعب يخاف ولا يختشي، وأن تأديب الناس واجب شرعي، واطلاق الرصاص في سويداء القلب هو الوسيلة الوحيدة لفرض النظام، وأن الانصياع لشروط الصندوق هو المخرج الوحيد، وأن الانحياز للاغنياء وللشبع أهم بكثير من الحديث عن الفقراء ومشاكلهم.. وأن التبعية الكاملة للصهاينة وسادتهم أجدى بكثير من الكلام عن العروبة والإسلام.

إنني ورغم ثقتي في قضاء مصر العادل والنزيه.. لكنني أقول لمن يهمهم الأمر إنه حتى لو حدث مكروه لـ «الشعب» أو لرئيس تحريرها، فليثقوا تماما إن حركة المعارضة لن تتوقف وأن أنين الفقراء لن ينتهي، وأن صراخ القلوب المؤمنة على حال عقيدتها التي تتعرض لحرب ضروس من الصليبيين واليهود في البوسنه وفلسطين وغيرهما لن يخمد..

إن الأزمة تمسك بتلابيب النظام من كل اتجاه، ولهذا فإن قصف قلم أو اغلاق صحيفة لن ينهي حركة الناس ولن يوقف انتقاداتها..

لقد اغلقتم «مصر الفتاة» بمؤامرة دنيئة، فقتلتم صحيفة في عمر الزهور كانت تعبر عن مشاكل الناس وأمانيهم، حرمتم مئات الآلاف من القراء من قراءتها، فماذا كانت النتيجة هل انصرف الناس إلى حالهم، أبدا بل زاد السخط كثيرا بعد أن حرمتم الناس حق التنفيس عن مشاكلهم، وكانت النتيجة النهائية انكم أصبحتم الخاسر الأكبر وأن بديلكم هم مجموعة من المرتزقة والخونة الذين راحوا يبيعون الكلمة بدينار لاباطرة النفط، وبدأنا نسمع عن رئيس الحزب الذي زار الكويت فحول باسم ابنته في امريكا مبلغا ضخما من المال بعد أن حصل عليه من سادته.

إن اغلاق «الشعب» أو ايذاء رئيس تحريرها سوف يكون بمثابة الكارثة عليكم بلا جدال، ذلك انكم عندما تحرمون الناس حتى من حقهم في التعبير، يصبح طبيعيا أن نضع جميعا أيدينا على قلوبنا لأن الخيار الآخر الذي قد يلجأ إليه الناس هو فقط خيار العنف بما يجره من خراب ودمار على المجتمع..

إنني لا أقول يجب ترك النظام ليغرق وننتهي منه ومن مشاكله فغرق النظام بهذه الطريقة معناه الفوضى، معناه أن تتحول مصر إلى صومال أخرى، وهذا مالا نريده لمصر أبداً.

لو كان بعض رجال هذا النظام لديهم قطرة من الحب لوطنهم لأعلنوا الآن وفوراً عن بدء انتخابات تشريعية جديدة نظيفة ومحايدة، وأن يلتزموا أمام الشعب باحترام ارادته وخياره، وإذا ما اختار الشعب وجوها تحكمه غير هذه الوجوه فليحترموا ارادته، أما غير ذلك فالطوفان القادم سيحل الخراب ويحول البلاد إلى فوضى وساعتها سوف يندم الجميع.

إن مصر العظيمة بشعبها الخلاق قادرة على أن تعيد بناء كل ما تهدم، وأن تصلح ما أفسده الدهر من ذمم خربة وقيم منهارة واخلاق منحطة، فقط الناس في حاجة إلى القدوة الصالحة.

انظروا كيف تعامل شعب مصر مع كارثة الزلزال.. تأملوا شجاعة هذا الشعب وقدرته على التضحية بلا حدود.

إن شعبنا شعب عظيم قادر على صنع المعجزات.. إنه شعب لا يفقد الثقة بنفسه أبداً لأنه يعرف قيمة تاريخه ونضاله على مر العصور.

إن هذا الشعب لن يسمح أبداً لأحد بإذلاله وتجويعه، وإذا خيل لكم يا سادة زماننا الكئيب انكم قادرون على استعباد هذا الشعب، فأنا أقول لكم إن الشعب سوف يفاجئكم من حيث لا تحتسبون..

كفوا عن العجرفة وتعذيب الناس داخل السجون وخارجها.

كفوا عن الاستهتار بمشاكل الناس وتشريدهم في الشوارع ، ارحمونا من بطونكم التي لا تشبعها الملايين ولا المليارات، وتذكروا أن الله سبحانه وتعالى موجود وأن بيده الملك وهو على كل شيء قدير.

إن الناس لم تعد تخاف سلطانكم ولا ارهابكم ولا جبروتكم، فكل مواطن في هذا الشعب يحمل بداخله ثورة.. اتعظوا يا سادة من هذا الذي حدث في إدكو وأبو حماد ووسط القاهرة ذاتها.

تذكروا أن الدنيا فانية وأن وجودكم في الحكم مرتبط بحفاظكم على مصالح الناس لا التفريط فيها، وأن شرعيتكم مستمدة من اطعام الجائع وصيانة الكرامة وحماية الشرف وحق الناس في أن تعبر عن ارائها بحرية.

إن الأيام القادمة تنذر بالخطر، والبركان المقبل اقوى من زلزال الاثنين الأسود، وهذا النظام بتصرفاته الطائشة يستعجل البركان ويزيد من قوة اشتعاله.. ويدفع بالفقراء إلى الخروج للشارع بحثا عن المسكن والطعام بعيدا عن القانون والانضباط.

هل رأيتم أن النظام هو الذي يهدد السلام الاجتماعي وليس عادل حسين!!

فهل ستتحرك نيابة أمن الدولة للتحقيق مع رموز هذا النظام؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٧ أكتوبر ١٩٩٢

على هامش محاكمة شكرى وعادل:

هل ضاقوا بهامش الديمقراطية فقرروا أن «يفضوها سيرة»

بقلم:
محفوظ عزام

لم يقتصر أثر الزلزال على ما أحدثه من هدم وقتل وجرح للالاف من المصريين. ولكنه تعدى ذلك بكثير إذ أنه زلزل أركان الحكم وكشف العجز والفساد الذى يسيطر على الحكم فى ظل الحزب الوطنى وحكومته وأجهزته.

وكان من بين الأجهزة التى زلزلها الزلزال جهاز مباحث أمن الدولة، الذى تصور أنه المسئول عن الدخل القومى والسياسة العامة للدولة وتطور الجيش المصرى والاتفاقات الدولية وغيرها.

ولا نظن أنه يجرؤ أن يتحرك فى هذه الأمور من تلقاء نفسه وإلا لقدم الدليل القاطع بنفسه على أن نظام الحكم فى مصر هو نظام بوليسى رغم مزاعمه وتمسحه بالديمقراطية المزيفة.

وكان أول ما فعله جهاز مباحث أمن الدولة، أو من يحركونه ويامرونه عقب الزلزال أن تقدم بمذكرة إلى نيابة أمن الدولة بطلب تطبيق قانون الإرهاب على كل من الاستاذ عادل حسين - رئيس تحرير جريدة الشعب - والمهندس إبراهيم شكرى - رئيس حزب العمل - والتحقيق معهما يزعم أن بعض المقالات التى كتبها الاستاذ عادل حسين فى جريدة الشعب قد اتجهت إلى الطعن فى سياسة الدولة وإثارة عوامل التحريض داخل القطاعات الجماهيرية بصورة تناقض التطبيق الديمقراطى وشرعية العمل السياسى الحزبى» !! أى والله!!

هذا هو الاتهام المستند إلى مذكرة مباحث أمن الدولة .وكان التطبيق الديمقراطى وشرعية العمل السياسى الحزبى أصبح مسئولية مباحث أمن الدولة التى تسمح أو تمنع وتحدد ماهو مشروع من العمل السياسى الحزبى وما هو غير مشروع، وللأسف فإن نيابة أمن الدولة هى الاخرى عليها أن تحقق فيما يرد إليها من بلاغات من مباحث أمن الدولة حتى ولو كانت على هذا النحو الغريب عن القانون والداقع السياسى.

وكنت أود أن أحيط الرأى العام والقارىء بمضمون مذكرة مباحث أمن الدولة حتى يدرك إلى أى مدى أصاب الزلزال هذا الجهاز إن لم يكن قد أصابه من قبل فاختلطت الأمور لديه، ولم يعد يدرك الفرق بين سياسة الدولة وسياسة الحكومة ، وبين حق الأحزاب فى الطعن على سياسة الحكومة لكى تسقط هذه الحكومة بالطرق الديمقراطية لتحل محلها ولتنفيذ أهدافها وخططها التى تراها محققة للصالح الوطنى.

ولعل حالة الذعر التى أحاطت بالحكومة وأجهزتها والحزب الوطنى عقب الزلزال لم تحتمل أن تنشر جريدة الشعب الحقائق العلمية والمادية حول هذه الكارثة كما تنشرها كل الصحف والمجلات والإذاعات العالمية والمحلية فى تصور مريض وعاجز من أن حجب الحقائق والكذب وإصدار البيانات والتصريحات المضللة وتقديم البيانات والأرقام الكاذبة عن اثار الزلزال وأعداد الضحايا والخسائر المادية التى تحققت من شانه ان يطيل عمر هذه الحكومة العاجزة من قبل الزلزال، والتى كشف الزلزال للعالم كله عجزها عن مواجهته أو معالجة اثاره أو الاستجابة الفورية لذلك حتى جندت الحكومة كل أجهزة الاعلام من تليفزيون وصحافة ومؤتمرات صحفية يتحدث فيها رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الوطنى الحاكم وتجييش لبعض المختصين لكي يعلنوا للشعب عن أمور لايسندها العلم وتتناقض أقوالهم فيما يعلنوه كل يوم.

ولا اريد أن أعرض لهذا الامر بالتفصيل لانه ليس الهدف فى هذا المقال، ولكن اسوق فى شأنه مثالا بسيطا وأخيرا إذ نشرت جريدة الأهرام فى صفحتها الأولى يوم الخميس الماضى ٢٢ أكتوبر موضوعا بعنوان كبير نقلته من لوس أنجلس عن وكالات الأنباء ومضمونه أن مكتب ولاية كاليفورنيا للخدمات قد وجه تحذيرا شديدا لسكان ضاحية مونترى بارك عن احتمال وقوع زلزال كبير تصل قوته إلى ٦ درجات أو أكثر فى المنطقة الواقعة فى جنوب كاليفورنيا خلال ٤٨



ساعة القادمة، وفي نفس عدد جريدة الاهرام المذكور بالصفحة الخامسة موضوع صحفي كبير تحت عنوان «العلماء يؤكدون أن مصر امنة من الزلازل» - «احتمال حدوث زلزال قادم لن يكون قبل ٧٠ عاما».

والغريب والاعجب أن مصر قد ضربها زلزال في مساء نفس يوم الخميس الماضي وكانت قوته ٤,١٦ بمقياس ريختر.

فهل الأكاذيب حتى في المسائل العلمية والابحاث والحقائق المعروفة والمستقرة في العالم هي الأسلوب الوحيد الذي تلجأ له حكومة الحزب الوطني العاجزة لتدرأ عنها المسئولية؟؟

فإذا تعرضت الصحف بحق وبناء على البيانات الصحيحة والدراسات التي لاينكرها أحد إلى هذه الامور إلى عجز الحكومة عن معالجة مشاكل هذا الشعب ومن بينها مشكلة الإسكان تتهم هذه الصحف، بانها تطعن في سياسة الدولة وإثارة عوامل التحريض داخل القطاعات الجماهيرية!!

وكان الاجدر بهذه الحكومة العاجزة، أن تعترف بأن جريدة الشعب كانت الجريدة الأولى في مصر التي غطت موضوع الزلزال يوم الثلاثاء ١٢ أكتوبر الماضي.

****

واعود إلى مذكرة مباحثات أمن الدولة التي أجرت بناء عليها نيابة أمن الدولة التحقيق مع كل من الأستاذ عادل حسين والمهندس إبراهيم شكري بشأن مقالاته تنشرها جريدة الشعب بقلم الأستاذ عادل حسين، والتي ذكرت انني كنت أود أن أنشر مضمونها ليحكم الشعب كل الشعب على ماوصل إليه جهاز هام من أجهزة الدولة ألا وهو جهاز مباحث أمن الدولة.

ويكفي أن أذكر أن التحقيق معها قد تناول بديهيات لايتصور أن تكون محل مناقشة، فجهاز أمن الدولة والنيابة تتساءل عن الدخل السياحي وهل يشمل الخمر والمخدرات والدعارة؟ وكأنها لاتعلم!! ونتساءل عن الاستثمار السياسي لحرب أكتوبر وكيف أنه توقف عند توقيع صلح منفرد بين مصر وإسرائيل وأن هذا الصلح كان بداية الانحدار الذي وصل بنا إلى ماوصلنا إليه حاليا.

بل الأدهى أن يسأل عادل حسين عما نشره في عيد ٦ أكتوبر من أن بطل ٦ أكتوبر، الفريق الشاذلي في السجن في الوقت الذي افرجت فيه الحكومة عن الجاسوس الإسرائيلي مصراتي الذي ارتكب جريمة الاعتداء الجسيم على المحكمة في مصر عند تقديمه للمحاكمة، والذي تحدى أن يحاكم أو يحكم عليه وتحقق تهديده وتحديه!!

ثم يسأل عادل حسين عما كتبه كيف أن العدوان الذي كان يدبر ضد السودان كان بسبب عداء نظام الحكم في مصر للنظام الإسلامي في السودان، وكان هذا الامر يخفى على أحد إذ لم يعلنه المسئولون في مصر في صحافتها القومية وفي مؤتمراتهم الصحفية وفي إذاعاتها المرئية والمسموعة!!

ومع ذلك فحتى لو كان هذا الذي حرره الاستاذ عادل حسين محلا للاختلاف في الرأي أو الجدل، فهل الأسلوب الديمقراطي أو التطبيق الديمقراطي على نحو ماورد في مذكرة مباحث أمن الدولة وتحقيق نيابة أمن الدولة يقتضي أن يطبق على الأستاذ عادل حسين وعلى المهندس إبراهيم شكري رئيس الحزب قانون الإرهاب؟ وهل قصد بقانون الإرهاب إرهاب الأحزاب والرأي الاخر لصالح الحكم مهما كان فاسدا؟ وهل هذا هو التطبيق الديمقراطي على نحو ماتراه مباحثات أمن الدولة؟

فإذا كان ذلك كذلك فلماذا لا تعلن حكومة الحزب الوطني حل الأحزاب السياسية ومصادرة الصحف وتريح الناس من التطبيق الديمقراطي الذي لايعجبها وبذلك تكشف للناس وللعالم كله عن حقيقتها؟

أم أن الصور الديمقراطية الزائفة التي تطبق في مصر تقتصر على بعض مقالات من الصحف وحتى هذه المساحة ضاقوا بها ذرعا ولم يعد يحتملوها ولا يمنعهم من الإطاحة بها إلا الديكور، أو التشدق أمام أسيادهم بأنهم يطبقون ديمقراطية يرضى عنها هؤلاء الأسياد مادامت تضع القيود والأغلال على حرية العمل الشعبي والسياسي الحقيقي وعلى حق الشعب في أن يحكم بمقتضى شريعته.

الحزب الوطنى بالمنيا :

لا للتطرف .. نعم للوحدة الوطنية

المنيا ـ سامى كامل

أكدت أمانة الحزب الوطنى بمدينة المنيا فى بيان لها أصدرته قبل الانتخابات بساعات على الوحدة الوطنية ودعت الى جمع الشمل وعدم التفريق بين فئة وأخرى ، كما أكدت أنها مع كل متدين معتدل كما أنها مع الشرطة حيث تضرب بيد من حديد على المخربين والمتآمرين وهى ضدها حين تمس كرامة الابرياء .. كذلك فانها مع الحكومة ان أصابت .. كما أنها تواجهها بالرأى الآخر ان اخطأت .

وقد ضمت قائمة الحزب الوطنى بمدينة المنيا عددا من القيادات الدينية الاسلامية منها الشيخ محمد عز مدير المنطقة الازهرية رئيس جمعية الشبان المسلمين وبعض رؤساء الجمعيات الخيرية الاسلامية . وتواجه هذه القائمة معركة شرسة من جانب قائمة حزب العمل .

وقد عقدت أمانة الحزب الوطنى عدة لقاءات جماهيرية فى المنيا لشرح مبادىء الحزب المعتدلة دون تطرف أو مغالاة ، وأشارت قيادات الحزب الى الانجازات التى حققها المجلس المحلى خلال السنوات الماضية ومنها توفير المساكن والصرف الصحى ومياه الشرب والقضاء على مشاكل توفير الخبز وتوزيع البوتاجاز .. فى حين طافت امس مظاهرة تضم مؤيدى حزب العمل تهتف قائلة : « بالسدس والشمسية .. اسلامية مية مية » وهما الرمزان المخصصان لقوائم حزب العمل وللمقاعد الفردية .

كلمات

● ● ● فى الاسبوع الماضى تكرر ـ مع الأسف الشديد ـ حادث إطلاق النار على سيارة رحلات فى منطقة دير مواس واصيب ١٠ ونجا ٤٥ وأعاد الى ذاكرتنا حادث ديروط منذ اسابيع الذى راحت ضحيته سائحة بريطانية واصيب اثنان .. إن الارهابيين والمتطرفين الذين يرتكبون مثل هذه الحوادث قد فقدوا إنتماءهم للوطن الام واعلنوا عداوتهم للمجتمع وتجردوا من الانسانية ولم يقيموا وزنا للصالح العام ونصبوا انفسهم حماة للدين الذى هو منهم براء .

اطالب وزارة الداخلية بسرعة ضبط الجناة وتقديمهم للمحاكمة وتوقيع العقوبات الرادعة وفرض الحماية الكافية على السياحة والرحلات وإتخاذ الحذر المؤقت فى بعض اماكن محافظات الصعيد واناشد علماء الدين والفكر توعية المواطنين عامة والشباب خاصة الى احكام الدين السمحة والى المتطلبات الضرورية لحماية المجتمع من التعصب والانحراف والعنف .

ooo

● ● ● بمضى الايام إتضحت لنا فداحة خسائرنا فى زلزال يوم ١٩٩٢/١٠/١٢ الماضى إذ بلغت الوفيات ٥٦١ ودخل المستشفيات للعلاج ٢٢٧٠ بقى منهم حاليا ٣٢٣ الى جانب ٩٩٢٢ عولجوا فى اماكنهم . هذا وقد إنهارت تماما ١٠٨٧ مدرسة وجزئيا ٢٣٠١ وتحتاج للترميم ٣٥٦٩ مدرسة كما هدم اكثر من ٢٠٠ مسجد ويحتاج الى الترميم ٥٤٤ وقد تأثر بالزلزال ١١٨ اثرا إسلاميا وقبطيا ، ٣٠ مبنى جامعيا . هذا الى جانب ما إنهار من منازل وما تصدع منها وما اصبح واجبا الازالة او من الممكن ترميمه واصلاحه (٥٠ الف وحدة سكنية) ،

لقد وقفت الحكومة والشعب وقفة شجاعة ومشرفة امام الكارثة مع الاستمرار فى مسيرة الاصلاح الاقتصادى دون توقف واستعانت الحكومة بالاحتياطى العام بالبنك المركزى للصرف على إزالة آثار الزلزال الى جانب المساعدات التى وردت من الدول الشقيقة والصديقة والتبرعات التى قدمتها الهيئات والافراد .

ارجو ان نحتاط من الان لاى إحتمال لتكرار الكوارث لا قدر الله بتكوين احتياطى جديد قوى للمواجهة الى جانب إتخاذ الاجراءات والخطوات التى تكفل التقليل من امكن من الخسائر المتوقعة بشريا وماديا .

● ● ● تستأنف اليوم فى واشنطن مرحلة جديدة من الجولة السابعة لمفاوضات السلام بعد ان إنتهت معركة الرئاسة الأمريكية ومن المتوقع ان يتم إحراز تقدم فيها بدءا بسوريا والاردن ثم مع الفلسطينيين ولبنان .

إن إقرار السلام العادل فى الشرق الأوسط امر مؤكد لا محالة وفى إعتقادى ان الادارة الامريكية قد اصبحت متفرغة للقيام بدور نشط ورئيسى لدفع عملية السلام واثق فى ان جميع الأطراف سوف تحرص على تحقيق النجاح دون إضاعة مزيد من الفرص .

صلاح الرفاعى
نائب رئيس حزب الأحرار



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٢

رسالة

في الاسبوع قبل الماضي كتبت معبرا عن فزعي لتاييد الصديق العزيز الاستاذ محمد شبل لقرار مديرة لاحدى المدارس فرضت الحجاب على كل الطالبات بما فيهن غير المسلمات !

وسبب فزعي ان كاتب المقال هو الاستاذ شبل ولو كان واحدا من الاصوليين ماحرك لي سلكنا ذلك لانه واحد ممن ينتمون الى التيار الاسلامي المستنير المهم الاستاذ شبل كتب في الاسبوع الماضي مؤكدا ضرورة فرض الحجاب وطلب شهادة بعض رجال الدين المسيحيين مؤكدا ان الحجاب لايخالف تعاليم المسيح وان فرضه لايسبب الفتنة الطائفية ولكن عدم فرضه يسبب الفتنة الجنسية لعن الله من ايقظها !

وبداية فانا ضد الإيمان بالعصا والتدين بالسيف ولقد طلبت شهادة علماء افاضل في : هل يجوز فرض الحجاب على نساء المسلمين بالقوة الجبرية ولي الذراع ولم يتفضلوا علينا بالشهادة وفضلوا كتمانها وسر اختياري لهذه الكوكبة من شيوخنا الاجلاء ان من بين بناتهم من هن غير ملتزمات بالزى الاسلامى ومبلغ علمي - لو كان الامر يجب فرضه لكانوا هم اول الفاعلين !

ثم ان القران العظيم والسنة النبوية الصحيحة وغير الصحيحة لاتوجد فيها عقوبة للمراة التي لاتلتزم بالزى الاسلامي ولم نقرا انه تم تطبيق عقوبة على المتبرجات في ظل الخلافة الاسلامية سواء على الراشدة او تلك التي انتفت عنها صفة الرشد ! !

اما القول بان الحجاب لايخالف تعاليم السيد المسيح وبالتالى يجب فرضه على المسيحيات فهو امر يضحك الثكالى فهل يجوز مثلا فرض الكلكولة والعمامة على القساوسة بحجة ان هذا الزى لايخالف تعاليم السيد المسيح ؟ ! ! .. إن الزى عند الاقباط من الامور الشخصية فالمسيحية تركز على التغيير الداخلي في الانسان والزى متروك لتقاليد كل بلد هكذا قال لي القس إكرام لمعي !

اما القول بان عدم ارتداء الحجاب يؤدى الى إثارة الفتنة الجنسية فهو قول فيه من المغالطات الكثير . فلعل الاستاذ شبل سمع في صعيد مصر النساء عملة نادرة مثل الاسترليني والفتاة تحجب خلف الحجرات ولاتتحدث الا من وراء الحجاب واسمها يجب ان يلف في سبعين ثوبا من الحياء ولاتخرج الا للضرورة وهى عندما تخرج تلبس مالا يشف ولايجسد ولايستطيع احد تحديد عورتها بالعين المجردة ، ولو دفع الشديد القوى احد الشباب لان يتحدث مع فتاة ولو كانت ابنة عمه فإنه يتلعثم ويتصبب عرقا ولو كان في عز طوبة ! ومع ذلك فإن كل ما يشغل الشباب هناك هو المسالة الجنسية !

ومايستحوذ على تفكيرهم هو العلاقة بين الرجل والمراة !

بل ان كل الفرق الدينية تفرد مساحة كبيرة ورئيسية لهذة القضية من اجل كسب مزيد من الانصار ، فبريقع ذلك الطبيب الذى ادعى النبوة كان يبيح الزنا لاتباعه حتى يلتف حوله الاتباع وجماعة الشوقيين تبيح للمنضم اليها ممارسة الجنس مع حليلة شقيقة في حالة غيابة وجماعة التكفير والهجرة كانت ترى ان هذه الارض ارض كفر وانهم وحدهم المؤمنون وبالتالى فإن كل نساء الاخرين حل لهم !

ولعلنا نذكر ان الاخوة اصحاب شركات توظيف الاموال كانوا يتزوجون اموال المودعين على رغباتهم الجنسية وانهم كانوا يتزوجون زواجا اشبه بزواج المتعة ! ! والاخ احمد الريان كان كلما اعجبته فتاة ليس لخلقها ودينها ولكن لقوامها الملفوف وخدودها التي تشبه التفاح الامريكاني فإنه يسارع بخطبتها والزواج منها حتى إذا قضى منها وطرا طلقها ليبدا في البحث عن صيد اخر بل أن احد قواد المسلمين العظام في الصدر الاول للاسلام قتل قائد جيش العدو لانه اعجب بزوجته ولم يشفع للقتيل انه نطق بالشهادتين ولم يمنع القاتل انه سيف الله المسلول !



وياعزيزى الاستاذ شبل لقد اثبت لك ان الفتنة الجنسية ليس سببها الشعور وعدم لبس الحجاب ولكنها مرتبطة بوجود ذلك الشىء المسمى « بالمرأة » فما راى جنابك فى ان نتبنى انا وانت الدعوة الى جمع النساء وشنقهن على باب زويلة او نطالب وزير الداخلية باصدار قرار باعتقالهن والذهاب بهم وراء الشمس حتى نتجنب الفتنة الجنسية ..

مبسوط !!

سليم عزوز

كلمة حب

● القتل جريمة لا يمكن تبريرها .. سواء وقعت الجريمة على مصرى او اجنبي .. بل ان العدوان على اجنبي جريمة مضاعفة .. لان حمايته مسئولية مصر .. شرطة مصر واهل مصر .. لان مصر ديار إسلامية .. تحمي كل من جاء إليها .. وكل من يمشي تحت سمائها .. هذه هى تقاليد الاسلام والعروبة بالاضافة طبعا الى العرف الدولى ..

●● ومع ذلك نحن نبالغ احيانا فى نشر هذه الجرائم .. فقد ثبت ان جريمة بورسعيد مجرد خناقة .. وقالت روز اليوسف ان الرصاص الذى أطلق على سياح ديروط خرطوش يفرقع ولا يقتل .. وانه مجرد طلق بدوش ولا يصيب .. وقالت جريدة الشرق الاوسط ان حجوزات السياح لم تتوقف ولم يحدث لها اى الغاء .. وقالت مصادر دولية ان مصر ما زالت اكثر دول العالم امنا .. وثبت ان قتل الدكتور فى الصعيد لانه زير نساء !!

●● لماذا اذن نشوه وجه مصر .. لماذا نثير الزوابع حول جرائم فردية .. لماذا نثير الفزع حول مصر .. لماذا نردد ما يمكن ان يسمى فى الخارج فتنة طائفية .. وهي غير موجودة .. ولماذا نتحدث عن التربص بالسياح .. والحكاية تافهة لا تستحق ذلك كله .. لماذا نتهم الابرياء قبل ان نتبين الحقيقة .. قلنا ان المتطرفين وراء حادث بورسعيد ووراء حادث الدكتور الصعيدى وظهر انه كلام فارغ ..

●● صحيح ان المتطرفين يستحقون ذلك .. لانهم اشاعوا عن انفسهم انهم قتلة وسفاحون .. وانهم يرتكبون جرائمهم بالسلاح .. وانهم يعلنون ذلك .. وان قادتهم لا يحاولون نفى ذلك . ولا يحاولون التبرؤ من هذه الجرائم .. حتى اصبحت اى جريمة تلتصق بهم اولا .. حتى يظهر العكس .. وهم بذلك مسئولون عما يقال عنهم وضدهم ..

●● ولكن ذلك كله لا يبرر ان تقوم الحكومة بالتشنيع على مصر .. واشاعة ان مصر غير امنة .. مع ان الجرائم ترتكب كثيرا فى بريطانيا .. وفى ايطاليا .. وهي جرائم سياسية تقوم بها جماعات تدعى انها حرة .. بل أن المافيا فى موسكو وامريكا ترتكب الجرائم علنا .. ومع ذلك لم نسمع أن حكومات هذه الدول أعلنت الطوارىء .. او قالت ان السياحة مهددة لديها .. وانت فى كل عواصم اوروبا لا تامن على نفسك فى المترو من اللصوص .. او فى اى مكان من عصابات الارهاب .. ومع ذلك فان أسبانيا تزدحم بالسياح .. ولصوصها يهاجمون السياح فى الفنادق .. والعصابات السياسية فيها تطالب بالاستقلال ..

●● والعصابات السياسية فى مصر لا تطالب بغير حق الكلام .. تريد أن تتكلم ـ وان يكون لها صوت ـ والعنف قد يؤدى إلى العنف .. ومع ذلك فان الجريمة لا يمكن تبريرها مهما كان السبب .. خاصة اذا كانت الجريمة ضد الشريعة الاسلامية وضد التقاليد العربية وضد الشهامة المصرية .

محمد الحيوان



المصدر : العروبة

التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الحماقة

من يعتقد ان ضرب السياح والاعتداء على الاجانب هو عمل وطنى مشرف وبطولة مابعدها بطولة ورجولة وشهامة وزعامة ونضال فهو احمق وغبى وخرج من حظيرة الشرفاء الوطنيين حقا .

فلنكره جميعا كل الامريكان والانجليز والفرنسيين والاسرائيليين والايطاليين ولا نتمنى لهم الا الدمار والخراب وتيتم

اطفالهم وترميل نسائهم فلنتمن مانشاء ولكن ان نقوم بتنفيذ عقوبة لحكم اصدرناه بمعرفتنا غيابيا عن اوهام وكوابيس فى منامنا فذلك هو الجهل والحمق والخلل .. وكل ذلك ليس من الانسانية فى شىء ولا من اى دين فى شىء ولا علاقة له بالوطنية . ولا بالرجولة ولا بالزعامة فى اى شىء .

لكن علاقته الوحيدة بالجنون والعته !!

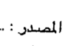
فلنتخيل كل منا ان عومل المصريون كلهم بنفس هذا الاسلوب فى المانيا فماذا سيكون الحال ؟

وبالطبع لن يحدث ذلك .. لا لشىء الا لان الالمان ليسوا مجانين ليسوا دعاة جريمة

وهم يعلمون تمام العلم ان مرتكب اى جريمة فى مصر لايعبر الا عن نفسه فقط وان المجتمع المصرى كله يلفظه ويرفضه ولايشرفه انتماؤه له

جمال عبدالسميع



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٢

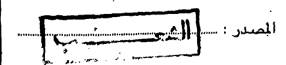
الشعب يتطلع لاستكمال الديمقراطية.. بينما الرئيس يهدد بالدولة الشمولية

إذا ضربتم التيار الإسلامى المعتدل فأنتم تفتحون أبواب التطرف والعنف

بقلم:
عادل حسين



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

كيف يجوز الإسراف في الترف ونصف الأمة لا يجد الرغيف والفول؟

لاشك ان النبرة الحادة واللهجة التهديدية في خطاب الرئيس، تعكس عمق الأزمة السياسية للنظام الحاكم، حتي ضاق أصحابه بالحرية المحدودة التي كسبتها الامة، وقال الرئيس إن كل شيء يمكن أن يهدم على رؤوسنا، إذا ما واصلت المعارضة سبيلها الحالي.

لقد هدد الرئيس بعودة الدولة الشمولية، وقال إن كثيرا من المواطنين يرون أن الديمقراطية سبب مباشر للظواهر السلبية المؤسفة، ولكننا نؤكد له ان الغالبية الساحقة من المواطنين لا ترى ذلك، بل ترى أن نقص الديمقراطية هو المسئول الاول عن شيوع المفاسد، واستمرار ما نحن فيه.

لقد غضب الرئيس على الجميع: على الصحف الرسمية، وعلى احزاب المعارضة كافة، وعلى حزب العمل بشكل خاص.

سيادة الرئيس: صحافتكم بريئة

■ بالنسبة للصحف الرسمية، ضاق الرئيس باسلوب معالجتها «للزلزال»، وتحدث «على وجه التحديد عن الاقلام التي لم تزل تتصور أن إنصاف الفقراء يمكن ان يتم بإثارة البغضاء بين فئات المجتمع، والتشهير بالقادرين، ومطاردة الراسمالية الوطنية».. وسنتطوع للدفاع هنا عن هذه الأقلام (رغم مواقفهم الشاذة منا). ونقول بداية إنه لا يوجد في ظننا من يهدف إلى مطاردة الراسمالية الوطنية، وحزب العمل تحديداً يطالب بفتح المجالات امام أصحاب الأموال والكفاءات (من المصريين والعرب) لكي تنطلق هذه الطاقات في مجال التنمية الاقتصادية.. ومن اوجه خلافنا الحاد مع اهل الحكم انهم عاجزون عن تحقيق ذلك.. والتصريح بهذا يتعارض بالضرورة مع «إثارة البغضاء بين فئات المجتمع والتشهير بالقادرين»، ولذا فإننا نهدف في الواقع إلى تحقيق التكامل والتكافل بين فئات المجتمع، بين العمال وأصحاب الأعمال، وبين الفقراء عموما وبين الاغنياء..

ولكن الوصول إلى هذا الهدف لا يتحقق إلا بجهد الطرفين معا. إن المال هو- في الأصل- ملك الله، وإذا كان البعض قد استخلف فيه، فإن هذا لايعني أن يده أطلقت بلا قيد أو شرط، فهو مطالب بان يتقي الله في اوجه إنفاقه أو تشغيله لهذا المال .. ومن حق المجتمع ومن حق الدولة ان تحاسبه حسابا عسيراً إن هو خرب أو ظلم، بل تحل علينا لعنة الله إن نحن قصرنا في حسابه. يقول الحق تبارك وتعالى: «والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً »، والمعنى ألا يكونوا مبذرين ولا بخلاء على اهلهم، بل عدلا خياراً.. لا هذا ولاهذا.. ويقول تعالى أيضا: «وإذا اردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً».

نحن نريد الاعتدال والوسط. نريد من القادرين أن ينفقوا المال الذى استخلفوا فيه لإعمار الأرض (اى لزيادة الإنتاج الزراعي والصناعى)، ونرضى مقابل هذا الدور أن ينعموا بطيب العيش، بشرط ألا يستكبروا والا ينسوا الفقراء والمحتاجين. وإذا أصابت بلدهم مصيبة كانوا السباقين في رفع المعاناة وعلاج ماصار.. فاين هذا كله مما يجرى انتقاده في مصر الان؟

إننا لا نهاجم من يعملون على زيادة الإنتاج الوطنى، ولكن نهاجم من ينهبون الاموال ويهربونها للخارج. إننا نهاجم من يبددون المال في إنفاق حرام، ومن يبددون المال في حفلات ماجنة سفيهة، او من يبالغون في بناء القصور وركوب السيارات الفارهة، في دولة لايجد المواطنون فيها مدرسة، بل لايجدون كسرة الخبز وطبق الفول.

لقد اعتبر الرئيس مرة أن انتشار سيارات «الشبح» ظاهرة صحية، ونحن لا يمكن أن نرى ان الإسراف في استيراد مثل هذه السيارات بمليارات الجنيهات مسالة طبيعية أو مقبولة في دولة لاتعرف كيف توازن ميزانيتها بدون ان تعصرنا عصراً، وبدون ان تضطر إلى الإستدانة المذلة.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٢

نعم نحن نرى ذلك، من اجل التنمية والسلام الاجتماعي.. ومن يعارضون قولنا هذا هم المسئولون عن إثارة العداوة والأحقاد بين فئات المجتمع.. وهم المسئولون بالتالى عن تهديد التعاون والاستقرار.

xxxxxx

ويبدو أن الرئيس لا تصله صورة حقيقية عن حال «الرعية». فقد جاء فى الخطاب «نحن نعرف جيداً أن هناك من لايزالون يعانون ضيق الموارد وصعوبة العيش، وأن أسعار عديد من السلع لم تزل فوق طاقة نسبة كبيرة من شعبنا، وأن بعض الخدمات الأساسية لم تزل دون المستوى المطلوب، وأن هناك من يسكنون فى ظروف غير ملائمة، وأن هناك من أنهوا تعليمهم ويتطلعون إلى فرصة عمل شريف».

صدقت يا سيادة الرئيس: كل هذا موجود فعلا، ولكن كل ما أشرتم إليه لا يصيب فئة قليلة، أو نسبة كبيرة.. ولكن الغالبية العظمى من أمتك يا سيادة الرئيس تعاني مما ذكرت.. فهل يحتمل الحال مع ذلك تبديد الأموال علي النحو الاستفزازى الذى نراه ونقرا عنه؟

ما هو دور أحزاب المعارضة عندكم؟

■ وقد هاجم الرئيس كذلك احزاب المعارضة بمناسبة موقفها من الزلزال، ووصل الخطاب إلى وصف مسلكها «بالمزايدة الرخيصة والاتجار بالمواقف».. لماذا؟ لأنه «كان الأجدر ان تدخل جميع الأحزاب، أيا كان موقعها فى الحكم، فى مباراة محمودة ومطلوبة للتخفيف عن الشعب، وتمكينه من تجاوز هذه العثرة التى فرضها القدر عليه باقل ما يمكن من الخسائر».

ترى هل كان يتمنى الرئيس حقيقة أن تدخل الاحزاب «هذه المباراة»؟ إذن لماذا كان الغضب حين حاول حزب العمل ان يفعل شيئا من ذلك؟ لماذا كان الغضب حين حاولت بعض النقابات الشرعية أن تساهم فى أعمال الإغاثة؟ الم يعلن المسئولون أن كل من يدخل في هذا المجال (باستثناء الحكومة وحزبها) يكون صاحب مآرب ونوايا خبيثة؟ بل وصل الفزع من هذه «المباراة المحمودة» التى يدعو إليها الخطاب إلي حد صدور أمر عسكرى يعاقب بالسجن (سبع سنوات) المسئولين فى اية هيئة تسعى للتخفيف عن المصابين فى اية نازلة.. ثم إذا كان اهل الحكم حريصين على إشراك الأحزاب فى «هذه المباراة». فلماذا كان الحرص على تزوير انتخابات المحليات حتى يظل قضاء الحوائج فى يد حزب الحكومة وحده؟!

أيا كانت الإجابة على التساؤلات السابقة، وأيا كان الرأى فى مسلك اهل الحكم (مع الزلزال وفى كل الحالات)، فإنه لا مجال للوم الأحزاب لأنها قصرت ولم تدخل «للمباراة المحمودة».

xxxxxx

إلا ان الخطاب هاجم موقف احزاب المعارضة في موضوع الزلزال من ناحية اخرى، إذ قال «كنت أفهم أن ينتظر هؤلاء المشككون والمروجون للباطل (لاحظ العبارات العنيفة) حتى تضع مؤسسات الدولة خطتها لمواجهة الموقف».. وحقيقة اظن أن الجميع فعل ذلك، ولكن في كارثة بهذا الحجم، لا يمكن الانتظار أسابيع. وقد مرت بعد الزلزال ايام حرجة واجهزة الحكم مرتبكة. ثبت أنها لا تملك خطة طوارىء، ولا تملك قدرة على التصرف الحكيم السريع. بل ثبت أن معلوماتها عن «الحكاية كلها» قاصرة جدا، فتضاربت البيانات والتقديرات والقرارات تضاربا عجيبا، فهل كان مطلوبا من اى صاحب ضمير أن يلتزم الصمت؟

ثم كيف نصمت، وقد اظهر الزلزال كل المصائب التى تسبب فيها عجز هذا الحكم وفساده؟ الزلزال يا سيدى لم يحدث الانهيار، ولكنه كشف الانهيار. حين يقال في الخطاب «إن قضية مواصفات البناء الصحيح تطرح نفسها بقوة بالغة مادام الجشع لم يزل يسيطر على بعض النفوس».. حين يقال ذلك، أليس طبيعيا ان يرد الناس بأن الجشع موجود فى كل بلاد الدنيا، ولكن لم نسمع فى أى بلد أن العمائر تنهار؟ أليس طبيعيا ان يقول الناس إن يد الدولة قد شلت، وأن القانون قد انمحى بفضل عصابة أصحاب المصالح المسيطرة على الحكومة وحزبها؟

وحين يقال في الخطاب إنه تم إغلاق ١٣٤٣ مدرسة إغلاقا تاما، وان ٢٥٤٦ مدرسة تصدعت وجار ترميمها.. حين يقال هذا، فهل غريب أن يرد الناس بان الزلزال برىء من هذه الأرقام؟ كيف تكون المدارس بالذات محلا لهذا الاهمال الجسيم الطويل، ومحلا لأعلى نسبة من السرقات والغش في المواصفات، ثم يقال بعد ذلك إن الحكومة مهتمة جدا بالأطفال والفتيان ونهضة التعليم؟!

xxxxxx

سيادة الرئيس : لم يكن ممكنا ان نصمت، ولم يكن الصمت (كما جاء في الخطاب) معبرا عن الانتماء لمصلحة الوطن، ولكن كان الانتماء الوطني يحتم علينا أن نتكلم، وقد تكلمنا بالفعل، ولا أقصد هنا حزب العمل، ولكن اقصد كل ابناء الوطن (على اختلاف مشاربهم)، وكثيرون في الصحف الرسمية ايقظ الزلزال ضمائرهم فتكلموا بمثل ما قلناه.

سيادة الرئيس: لقد ضقتم بالمشاركة المادية والحركية للاحزاب والهيئات في مناسبة الزلزال، وها انتم تضيقون كذلك بالمشاركة عبر النقد المباح في الصحف، وكانكم تقولون للاحزاب إن الزلزال كان مناسبة لإعطاء الحكومة فرصة جديدة، مع أنه كان -بشهادة الجميع- مناسبة لكي ترحل الحكومة بعد سقوطها البشع في الامتحان.

ماذا بقي للأحزاب- في نظركم- إذا منعت من التخفيف عن الناس في الامهم؟ وإذا طلب منها كذلك أن تتوقف عن نقد العجز والفساد في الحكومة (حتى لاتتهم في وطنيتها)؟

xxxxxx

■ إن الرئيس يتحدث -على اى حال- باعتباره رئيساً للحزب الحاكم ومسئولا عن كل مايجرى، وبالتالى فلا غرابة في أن يعبر عن اراء تخالف اراء الأحزاب المعارضة، ولكن مايثير القلق والتحفظ انه قال ماقال مسلحاً بالسلطات الواسعة لرئاسة الجمهورية، بحيث شفع رفضه لأراء معارضيه بتهديد باعادة الدولة الشمولية، مع كل ماتعنيه من طغيان وخنق للحريات واهدار لحقوق الانسان.

وكان ممكنا ان يخف أثر التلويح بالدولة الشمولية، وأن يرد بعض الاعتبار للأحزاب والتعدد الحزبي، لو أن الرئيس اشار -ولو من بعيد- إلى ماجرى في انتخابات المحليات.. لقد اكتفى الرئيس بان قال «أجريت هذه الانتخابات في ظل تعددية حزبية، وبمشاركة معظم الأحزاب المصرية».

سيادة الرئيس: قلتم إن الانتخابات جرت في ظل التعددية الحزبية.. فهل ترون هذا علامة ايجابية؟ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا كان الحرص إذن على الغاء قوائم الأحزاب كلها ليفوز الحزب الوطني بالتزكية.. لولا مقاومة الشعب وعدل القضاء؟! ثم ألم يكن مناسبا أن تعدوا بإجراء تحقيق في كل ما«تشيعه» احزاب المعارضة عن فساد الانتخابات وتزويرها، إذا كانت النية متجهة إلى الاعتراف الجاد بالتعددية الحزبية، وليس إلى إلغائها واستعادة الدولة الشمولية؟

مرة أخرى: لماذا التركيز على حزب العمل؟

ولكن... إذا كان الناقدون للحكومة قد تعرضوا جميعا (في الاحزاب وفي صحف الحكومة) «للبهدلة»، فإن حزب العمل قد حصل في هذا المقام على معاملة خاصة، باعتبارنا من «مروجي الفتنة ودعاة الضلال».

□ لقد كان الدفاع عن انجازات الحكومة ومآثرها، بمثابة رد على الاتهامات التي يكيلها لها حزب العمل. ولكن الخطاب انتهى إلى التسليم بعدد من الأمور المهمة.. فرغم كل ما ذكره عن الانجازات «فإن هذه النتائج (الاقتصادية) تبدو متواضعة إذا قورنت بالامال الكبار التي تراودنا، ومع النتائج التي تحققت في بلدان أخرى، سبقتنا في مضمار النمو والتطوير الاقتصادي والانفتاح الانتاجي والتقدم التكنولوجي».. وهذا عين مانقول، فنحن نؤكد دوما أن أهل الحكم (مابين العجز والفساد) يخربون المسار الاقتصادي ويسدون ابواب الأمل، ونحن في ذلك نقارن ماجرى خلال السنوات العشر الماضية مع



المصدر :  الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ـ٧ نوفمبر ١٩٩٢

زاد غيظهم من حزب العمل بعد أن أثبتنا قوتنا في انتخابات المحليات

ماجرى فى دول شرق اسيا على سبيل المثال، فنجد أن التقدم الاقتصادى يتراكم فى هذه المنطقة، بينما يتراكم عندنا الفقر وتتفاقم البطالة.. مع زيادة الديون. هناك ينمو الدخل بمعدل ٧٪ سنويا، وعندنا يكاد النمو يتوقف.

كنا نقول هذا، بينما يغرق أهل الحكم المواطنين بارقام كثيرة ماانزل الله بها من سلطان.. لكي تتوه الحقيقة على غير المدقق.. وبالنسبة لتوقف النمو بالذات، ها هو الخطاب يعترف انه فى العام الاخير (٩١/١٩٩٢) «ارتفع معدل النمو لاول مرة منذ سنوات إلى ما فوق نسبة التز[illegible] السكانى». ارأيتم هذا الاعتراف الخطير الذى طالما كذبونا فيه؟! يقول الخطاب إن معدل النمو (منذ سنوات) كان أقل من معدل الزيادة فى السكان، ويعنى هذا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى ينقص ولا يزيد، وإذا كان النهب قائما كذلك، وإذا كان الظلم فى توزيع الدخول فاشيا، فان نصيب المستضعفين بالذات يزداد تدهوراً فى مثل هذه الحالة.. إذا كان حجم الكعكة ينقص ولا يزيد، وإذا كان الفاسقون يقضمون منها كل سنة نسبة أكبر، فكيف يكون حال المستضعفين إلا مزيداً من التزاحم على ما تبقى؟

□ ومع ذلك، كيف تحققت الزيادة المتواضعة فى هذا العام الأخير، والتى لم تتجاوز ٢,٨٪؟ إنها لم تتحقق من الزراعة والصناعة، ولكن من السياحة والبترول.. ونحن نقول دوما إننا لا نعارض السياحة من حيث المبدأ، ولكن نعارض السياحة غير المنضبطة بالاداب العامة، ونعارض ان يصير التركيز على السياحة بحيث تصبح القطاع الرائد للتنمية، فهى – كالبترول – تخضع فى انتظامها وتوسعها لارادة الاجانب وليس للإرادة الوطنية.. وحين يقول الرئيس ان النتائج الاقتصادية التى حققناها تبدو «متواضعة مع النتائج التى تحققت فى بلدان اخرى»، فإننا نذكر ان هذه البلاد الأخرى تعتمد فى تنمية دخلها وتجارتها الدولية على الزراعة والصناعة فى المقام الاول.

××××××

إذا كان عرض الانجازات قد انتهى – كما جاء فى الخطاب – إلى الاعتراف بهذه الحقائق الكئيبة، فكيف يستمر الحكم فى يد الحزب الذى تسبب فى الخيبة والوكسة، وفى زيادة التبعية للأجانب؟ اعرف أن هذه الدعوة للاصلاح الشامل، والتى تتضمن اقصاء الحزب الوطنى عن الحكم، تجلب الضيق والغضب لدى اهل الحكم.. انهم يتمنون لو ان حزب العمل قصر نقده للحكومة على نقاط فرعية متفرقة بحيث يبقى كل شىء (من حيث الجوهر) على حاله، ويبقون هم بالذات فى مقاعدهم، ولكننا لن نفعل ذلك.. فنحن لا يمكن ان نخون الأمة ولا يمكن ان نخذل امل الشباب فى مستقبل افضل باذن الله.

□ وقد ذكرت فى مقال سابق، ان عداءهم لحزب العمل يتزايد بشكل خاص لهذا السبب الذى اكدته، اضافة إلى أننا لا نتردد فى تحميل الرئيس مبارك المسئولية الاولى فى كل ما جرى خلال السنوات العشر



الماضية.. لقد أكمل د. عاطف صدقي في الاسبوع الماضي ست سنوات في رئاسة مجلس الوزراء (رقم قياسي في تاريخ مصر!)، وهو بالتاكيد يتحمل جانبا من المسئولية، ولكن من الظلم أن يعتبر المسئول الأول.. حتى حرام!

وهذا الاصرار منا على مواجهة الرئيس بمسئوليته، لا يعني بالقطع تطاولا أو ادعاء للشجاعة، ولكنه يعني حرصا على التشخيص الصحيح للازمة ولسبل العلاج.

□ لم نكن نهدف إلى الاستفزاز حين تصدينا «لزفة المبايعة» حتى وقلت، ولكن كنا نهدف إلى اقرار قواعد دستورية وسياسية ترسخ مبادىء التعددية الحزبية والانتخابات العامة.. نعم نحن نرفض اعتبار الرئيس والدا للامة (كما جاء في حديث له نشرته صباح الخير)، ونرفض ان يتحدث الرئيس عن المرحلة المقبلة باعتبار ان قيادته لها مسالة مفروغ منها (على نحو ما بدا في خطابه الاخير).. ورحم الله الزعيم احمد عرابي حين قال في مواجهة الخديو توفيق «لقد خلقنا الله احرارا، ولم يخلقنا تراثا او عقارا.. ووالله الذى لا إله الا هو لن نورث بعد اليوم».

إذا راى الشعب ان يعيد انتخاب الرئيس مبارك في ضوء ما انجز خلال السنوات الماضية، فاننا ننحني جميعا لارادة الامة، ولكن يجب أن يعدل الدستور بحيث تجرى انتخابات حقيقية، ولا يصل إلى الرئاسة إلا من كابد وجاهد فصدقته الامة ورفعته بإرادتها الحرة ليقود المسيرة.

هذا كلام نقصد به وجه الله، ونريد منه الاصلاح، ولا نهدف قطعا للإساءة إلى شخص الرئيس.. وإذا كان المنتفعون من الأوضاع الحالية يغضبهم كلامنا هذا، فلن يصدنا غضبهم والله عن قولة الحق.

وهم بالفعل غاضبون ويكادون ان يموتوا بغيظهم، وقد ازداد الهياج انتخابات المحليات التى اثبتت أن حزب العمل أصبح قوة راسخة الواقع.. لقد اثبتت المحليات اننا قادرون - بفضل الله - على صنع الا وتحريكها.. وقد سمعت كبيرا منهم يقول: لو سارت الامور على هذا النحو فحزب العمل سيكسب مجلس الشعب القادم لا محالة.

إن الأزمة السياسية للنظام واضحة.. وهو يشعر بعد الزلزال والمحليات بانه في عزلة شديدة وخطر وشيك.. ومن هنا جاءت التحذيرات والتهديدات في الخطاب الاخير، لكل المعارضين.. ولحزب العمل بشكل خاص.

هذه هي الحقيقة، ودعوكم - يا أصحاب الاعلام الرسمي - من حكاية الارهاب والمتطرفين!

نحن نحرض على العنف علنا؟! أين وكيف؟!

■ جاء في خطاب الرئيس ان هناك بعض القوى «تمارس التحريض على العنف علانية، وتنشر دعاوى الفرقة والفتنة، وتروج لافكار مدمرة تدعو إلى إهدار واحد من أهم مصادر دخلنا القومي وهو السياحة». ونحن نسال: اين هذا التحريض العلني على العنف؟ لقد تنقل قادة حزب العمل في كل انحاء البلاد اثناء الانتخابات، وخطبنا امام مئات الالاف من المواطنين (وكله مسجل عندكم) فقولوا لنا كلمة واحدة حرضناهم فيها على استخدام العنف.. وكذلك اجرت النيابة معنا تحقيقا لم يثبت فيه اننا كتبنا ما يفضي إلى شيء من ذلك.. فمن أين استمد السيد الرئيس معلوماته؟ نرجوه ان يراجع هذا.

اننا نقول هنا باعلى صوت إن حزب العمل ضد العنف المسلح وضد قتل الابرياء، في السياحة وفي غير السياحة.. ونحن لا نقول هذا دفعا لتهمة، ولكن عن اقتناع باسلوب اخر للاصلاح هو الذى ندعو إليه علانية.. وإذا كان هناك من يسمون الدعوة لانتخابات عامة حرة عنفا فهذا شانهم، ولكن الدنيا كلها لا ترى ذلك.. قد تكون الانتخابات العامة، وقد تكون الدعوة لحق الإضراب والتظاهر تهديدا للحزب الحاكم ولمصالح اشياعه، ولكن هذا تهديد سياسي وليس تهديدا مسلحا دمويا باى حال.

××××××

إننا نستنكر اسلوب العنف المسلح، ولكننا نعلن دوما وفي الوقت نفسه، ان محاصرة هذا الاسلوب تتطلب مناخا من الحرية المنظمة، وتتطلب فتح الابواب الشرعية للاصلاح.. وبدون ذلك سيزداد العنف المسلح ولن يقل.. وانتم المسئولون في هذه الحالة وليس نحن.. ولن تغنيكم او تفيدكم كل وسائل القمع والقتل التى تستخدمونها.



وهذا التحليل لا ننفرد به، فاغلب ما نشره المفكرون والمتخصصون فى «الأهرام» عن مسالة العنف (فى سلسلة طويلة جدا من المقالات والابحاث) يجتمع على هذه النقطة: الكل يرى أن محاصرة العنف تتطلب اجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية متكاملة (وإن اختلفت الاجتهادات حول طبيعة الاجراءات المقترحة).

××××××

وقد استوقفنى فى الخطاب قوله إن الأوضاع الحالية اتاحت «للبعض» ان «يبثوا سمومهم من خلال منابر حزبية سيطروا عليها باساليب تعرفونها جميعا.. لقد اختلط على الأمر، نحن إذا فهمنا الكلام فى ضوء ما نشر فى الوفد (الخميس الماضى)، فإننا نفهم ان المقصود ان هناك «قوى غريبة» سيطرت على حزب العمل، أو ان حزب العمل سيتهم بانه يتحالف مع جماعات سياسية غير شرعية، وأن هذا يبرر حله (انظر على هذه الصفحة: الخبر الخطير الذى نشرته الوفد).

و.. قبل أن يقصفوا اقلامنا او يدخلونا السجون ليسكتونا، فإننى اشهد الناس هنا على كذب هذا الذى يقولون.

■ إذا قيل إننا نتحالف مع الاخوان المسلمين تحديداً، فهذه حقيقة لا ننكرها، بل نعتز بها.. ونحن نتفق مع الاخوان فى امور جوهرية، فكلانا يطلب حكم الشريعة واقامة دولة اسلامية. وهذا الاتفاق يكفى لإقامة تحالف بيننا وبينهم (احيانا نسميه التيار الاسلامي).. إلا أن بيننا وبين الاخوان – فى الوقت نفسه – خلافات فى الاجتهادات فى البرامج واساليب العمل، تجيز لكل منا ان يستقل بتنظيمه الخاص، فنكون حزبين متحالفين، لا حزبا واحداً.. وكل هذه امور معروفة ومشتهرة فى التقاليد السياسية الديمقراطية.

إن الاخوان لا يكفون عن المطالبة بتاسيس حزب شرعى لهم، ونحن نؤيدهم فى ذلك، وكذا كل الوطنيين والديمقراطيين المخلصين. وإذا كانت الحماقة السياسية لدى اهل الحكم تمنعهم من تحقيق هذا المطلب العادل، وتمنعهم من الاعتراف بهذه القوة السياسية القائمة فعلا (كما كانت تفعل حتى وقت قريب مع الناصريين)، فإن حماقتهم هذه لا تلزم العقلاء، ولذا قامت تحالفات بين حزب التجمع والحزب الناصرى (قبل الاعتراف بشرعيته)، وقامت تحالفات كذلك بين الوفد والاخوان، ثم بين الوفد والعمل منذ ١٩٨٧ وحتى الان.. وهذه التحالفات لم تكن فى السر، ولكن كانت مشهرة امام اعين السلطات وداخل مجلس الشعب.. فهل تذكرتم الان فجاة ان فى الأمر جريمة تستحق العقاب؟ ما الذى جد؟ هل ثبت الان فجاة ان الاخوان يدعون للإرهاب والعنف المسلح؟ وبالتالى اصبح التحالف معهم خطرا؟ إننى انفى عن الاخوان (وقد عرفتهم عن قرب) ان يكونوا اصحاب مثل هذه الدعوة، ونتحداكم ان تثبتوا عليهم شيئا من ذلك.. إن القوى السياسية التى تختلف مع اهداف الاخوان ومناهجهم، تسلم فى ضوء تعاملها معهم انهم تيار اسلامى معتدل يسعى للاصلاح بالتدريج.

وحتى إذا كان الاخوان على غير ما نظن، فما الذى جد على علاقتنا بهم؟ هل استولى هؤلاء «الاخوان المتطرفون» على حزب العمل بغتة فاصبحوا من خلالنا – كما يقول الخطاب – يبثون السموم (اية سموم؟!).. متى حدث هذا؟ وكيف حدث؟ يقول الخطاب إنهم استولوا على الحزب ومنابره «باساليب تعرفونها جميعا».. ولكننى لا اظن ان هناك من يعرف شيئا عن هذه الحكاية واساليبها، فقيادة حزب العمل معروفة ومنتخبة فى مؤتمر عام، منذ سنوات، وكلهم اصحاب تاريخ اسلامى ووطنى بارز، وهم لم يكونوا اخوانا (ونحن لا نقول هذا تنصلا من تهمة.. حاشا لله، ولكنها الحقيقة)، فهل تغيرت هذه القيادة؟ ومتى؟

إنكم حين تتكلمون عن حزب العمل، فانتم لا تتحدثون عن كيان مجهول الهوية ولا صاحب له، ويكفى ان على راس حزبنا قطبين علمين: ابراهيم شكرى وحلمى مراد. لقد وصلت الوقاحة ببعض كتابكم إلى حد التشكيك فى ذمتهما المالية، مع أن كلا منهما يعيش عيشة الزهاد، ولو ارادا ان يكونا من اصحاب الملايين لكانا.. إن إبراهيم شكرى (ابن الباشا صاحب العزب) قدم فى شبابه مشروع تحديد الملكية الزراعية إلى مجلس النواب (١٩٥٠)، وكان حلمى مراد –بالمناسبة– من كتب مسودة المشروع.. فهل تحول إبراهيم شكرى فى شيخوخته لكى يصبح من المتهالكين على الدنيا واموالها ومتعها؟ قاتلكم الله!

ولكن إذا جاز ان هذين القائدين التاريخيين قد فسدا على اخر العمر، فاظن ان اتهامهما بمعاداة الديمقراطية وبالترويج للارهاب يصبح نكتة!

xxxxxx

واقع الحال يا سادة ان الاخوان غير حزب العمل، ولكن لا الاخوان دعاة عنف مسلح ولا حزب العمل، وأنتم تعلمون ذلك.. إن حزب العمل يلتزم في مسلكه السياسي بالمبادىء الديمقراطية والقواعد الدستورية والقانونية، وانتم تعلمون ذلك.

إذا كنتم تدبرون مؤامرة لحل حزب العمل، بعد ان ضقتم بمعارضته، وبعد ان ازعجتكم قوته البازغة، فقولوا بدعة اخرى غير اننا «ارهابيون» و«متطرفون» حتى لا تضحكم عليكم الناس!

■ إننا نقول لكل القوى الديمقراطية إنهم إذا عدلوا القوانين اليوم ليصلوا إلى حل حزب العمل، وإلى ضرب التيار الاسلامي، باسم محاربة التطرف، فإنهم سيضربون غدا كل الأحزاب ويقيدون الرأى والنقد. وقد أعجبني عبد الستار الطويلة حين كتب ان «الحزب الوطني يلعب اليوم بورقة مهمة جدا على النظام.. وهي التخويف من التيار الاسلامي، ويضرب مثلا بما يجرى في الجزائر».

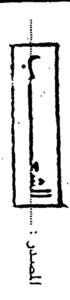
«ولكنه – كما يقول عبد الستار –ليس صادقا في هذا، بدليل انه يتلاعب حتى مع حزب الوفد الليبرالي، فلو كان يخشى التيار السياسي الاسلامي لتحالف مع الوفد ومع التجمع وكل احزاب مصر، وكف عن التلاعب في ٢٠ أو ٢٥٪ من الدوائر لتحصل عليها تلك الأحزاب، ويغنم هو الباقي.. وبذلك كان يعزل التيار الذى يريد عزله».

إن عبد الستار لا يخفي مقته الشديد للتيار الاسلامي، ولكنه حصيف، ويرى بالتالي ان ما يجرى على يد الحزب الوطني لا يمكن إلا أن يكون مجرد حرص على استمرار الاستبداد وباسلوب غشيم.

xxxxxx

أما بالنسبة لحزب العمل، فإننا نتلو قول الله تعالى: «ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين».



المصدر :


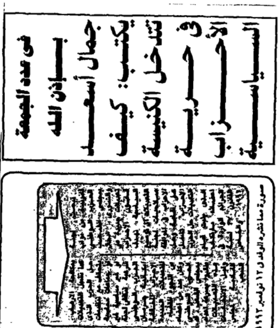
التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٢

يا أهل الحكم: إذا تآمرتم لحل الحزب فلا تعللوا جريمتكم بأننا إرهابيون.. حتى لا يضحك منكم الناس!



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٢



في عدد الجمعة بإذن الله

جمال أسعد يكتب: كيف تتدخل الكنيسة في حرية الأحزاب السياسية

خبر نشره «الوفد» يكشف مؤامرة خطيرة ضد حزب العمل

تبحث لجنة قانونية من نواب الحزب الوطني بمجلس الشعب والشورى، إدخال تعديلات جديدة على قانون الاحزاب السياسية. تهدف التعديلات إلى توسيع صلاحيات لجنة الاحزاب.. في الموافقة على إقامة وحل الاحزاب. تشمل التعديلات حل الحزب الذي يثبت قيام اعضائه بارتكاب الجرائم الواردة في القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ والخاص بمكافحة الارهاب.. كما تشمل التعديلات حل الحزب الذي يتحالف مع تنظيمات أو جماعات سياسية أو غير سياسية غير شرعية. تناقش لجنة الحزب الوطني إمكانية حرمان الاحزاب المخالفة للتعديلات الجديدة من اللجوء للقضاء.

وكان عدد من أعضاء الحزب الوطني بمجلس الشعب قد طالبوا بسرعة إعداد هذه التعديلات قبل الانتخابات القادمة لمجلس الشعب.

الوفد

الخميس ١٢نوفمبر ١٩٩٢

صورة مما نشره الوفد في ١٢ نوفمبر ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١٠١٨ نوفمبر ١٩٩٢

سقطة .. عادل حسين !

اذا سألت اى مثقف : من هو اشهر كاتب سياسى فى مصر الان ؟ سيرد بلا تردد : انه الاستاذ عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب صاحب المقالات المثيرة النارية التحريضية التى تسبح دائما ضد التيار وتتحدى وتتوعد .. فالرجل الفى فى روع قرائه انه يعلم ادق التفاصيل فى كل مشكلة يعانى منها الشعب المصرى وهو يبدو شديد التخصص فى ميدان الاقتصاد الذى يصعب على الكثيرين فك طلاسمه والغازه ولما كان الاستاذ عادل يعتبر نفسه من الاسلاميين .. وكذلك يعتبره الغرب الذى يرصد الحركة الاسلامية بكل دأب واهتمام فمعنى ذلك ان يكون من الذكاء بحيث لا يدع فرصة لأى انسان متحامل على الحركة ورموزها ليصطاد فى الماء العكر .. ! فالمسلم العادى يجب ان يلتزم بالاسلام مظهرا وسلوكا فما بالنا بكاتب كبير يقرا كلماته عشرات الالوف ويتخذه البعض قدوة .. ! من المؤكد انه سيكون اكثر حرصا من اى انسان اخر فدائرة الضوء مسلطة عليه وخصوصا انه كان شيوعيا سابقا واصبح مسلما ثائرا يدافع عن الاسلام واخلاقه وشريعته بكل قوة وجسارة .. وتهور فى احيان كثيرة .. لقد عرض التليفزيون البريطانى فيلما تسجيليا عن بعض رموز العمل الاسلامى فى مصر وكان اولهم بالطبع الاستاذ عادل حسين الذى فاجأ المشاهدين بابنته الشابة ذات الشعر المصفف والمنطلق والتى ترتدى « بنطلون جينز فاتحا » و« بلوزة زرقاء » فى ادخلتها « البنطلون » الذى يحيط به « حزام بنى » اما زوجته بشعرها الخشن القصير فقد كانت ترتدى كابنتها بنطلونا غامقا وبلوزة فاتحة تمتد قرب الركبة وحتى يمتص الاستاذ عادل المفاجأة قال بكل بساطة وافتيات على الحق : « من حيث المبدأ لا اعطى الزى الاهتمام الذى يعطيه له غيرى من الاسلاميين هؤلاء قد تصل بهم الحماقة الى اعتبار ان ذلك اهم شىء فى الاسلام وان التى لا ترتدى حجابا لا يصح نسبتها الى مجتمع المسلمين » اسمح لى يااستاذ ان هذا الكلام هو نفس ما يردده عتاة العلمانية فى مصر عندما يريدون توجيه سهامهم الخبيثة والمسمومة لحجاب المراة المسلمة الذى هو فريضة شرعية وليس حرية شخصية ! !

عبد العزيز النجار



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٢

مصر: اعتقال ٣٥٠ من "الجهاد" وآراء تطالب بحل حزب العمل

□ القاهرة، قنا - «الحياة»:

■ كشفت اجهزة الامن المصرية حملاتها لمطاردة المتطرفين الدينيين في محافظات الصعيد وبعض المحافظات الاخرى، وقال مصدر امني لـ «الحياة» إن الحملات الأخيرة ادت الى اعتقال اكثر من ٣٥٠ شخصاً من اعضاء التنظيمات الدينية وشملت إلى جانب مدن الصعيد محافظات بورسعيد والاسكندرية والقاهرة.

واشار إلى ان اجهزة الامن «تسعى حاليا إلى اعتقال اي عنصر يتاكد ارتباطه بالتنظيمات التي تتبنى العمليات الارهابية ضد السياح». واوضح انه يجري حاليا فرز المعتقلين استناداً إلى دور كل منهم من خلال التحريات وذلك لتقديم الجميع إلى الجهات القضائية.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة ان اجهزة الامن ستحيل اعضاء التنظيم الذي يطلق على نفسه اسم «ضرب السياحة»، ولا يتجاوز عدد افراده ٦٥ عضوا على احدى دوائر القضاء العسكري لمحاكمتهم. كما تجري حاليا اتصالات للتنسيق مع «الانتربول» لاعتقال بعض قادة الجماعات الإسلامية المتطرفة خارج مصر بعد ان اثبتت التحريات تورطهم في اصدار تكليفات خاصة لضرب السياحة في مصر.

قنا

من جهة اخرى، واصلت الشرطة تمشيط مناطق في محافظة قنا، خصوصاً قرية الحجيرات معقل المتطرفين. كما فتشت مزارع القصب المحيطة في القرية. ورافق مندوب «الحياة» الحملة التي اسفرت عن اعتقال ثلاثة من المتطرفين وصفهم مصدر امني بانهم من العناصر النشيطة وسيجري التحقيق معهم لمعرفة ارتباطهم بالعناصر التي اعتدت على باص السياح الالمان الخميس الماضي.

وقال اللواء عبدالمنعم عوض عضو مجلس الشعب عن مدينة نشنا التابعة للمحافظة لـ «الحياة» انه طلب من كبار عائلات المدينة التعاون التام مع اجهزة الامن بعدما صارت عملية ضرب السياح تهدد اقتصاد المدينة التي يعتمد سكانها الى حد كبير على السياحة في تحقيق دخل ثابت لهم.

واضاف ان اهالي قرية الحجيرات لا يعرفون شيئا عن التطرف الديني وان انحراف شباب القرية وخضوعهم لامراء التنظيمات الدينية يعود إلى شعورهم بالضيق نتيجة للفقر وقلة فرص العمل.

وقال مدير الامن في قنا اللواء محمود عنتر لـ «الحياة» إن قوات الامن تسيطر تماماً على المحافظة وان الشرطة منعت الندوات التي كان يعقدها المتطرفون في المساجد وان الحملات الامنية الاخيرة قضت على بؤر التطرف في مدن الحجيرات وارمنت وقوص ونجع حمادي.

القليوبية

وفي محافظة القليوبية اعتقلت اجهزة الامن امس سبعة من قادة تنظيم «الشوقيين» قبل تنفيذهم عملية اغتيال احد ضباط مباحث امن الدولة في المحافظة وصادرت منهم اربع بنادق الية وكمية من الذخيرة وعددا من العبوات الناسفة. وقال مصدر امني لـ «الحياة»، ان التحقيقات المبدئية معهم كشفت ان بين المتهمين احد الجناة المشاركين في الهجوم المسلح على محل المجوهرات في مدينة الخانكة الذي جرى قبل اسبوعين واسفر عن مقتل صاحب المحل واصابة مساعده. واضاف المصدر ان من بين المعتقلين عنصر في التنظيم شارك في عملية اغتيال المقدم احمد علاء الدين ضابط مباحث امن الدولة في محافظة الفيوم.

وذكرت مصادر رسمية في مديرية امن القليوبية لـ «الحياة» ان الشرطة اعتقلت أحد المتطرفين بعدما عثرت في سيارته على بندقيتين اليتين واكثر من ١٥٠ طلقة ذخيرة، واعترف المتهم بانه كان في طريقه إلى منطقة البساتين جنوب القاهرة لمقابلة عدد من قيادات تنظيم «الشوقيين» الذي انشق من قبل عن «الجهاد» وذلك للتخطيط لتنفيذ عملية اغتيال احد مسؤولي امن الدولة في القليوبية.

واضافت المصادر نفسها ان قوة كبيرة من الشرطة داهمت المنزل الذي ارشد عنه المتهم فعثرت في داخله على عبوات شديدة الانفجار من مادة «تي. ان. تي» وخرائط ومنشورات، وفي الوقت نفسه تمكنت قوة اخرى من اعتقال المتهمين الستة الباقين قبل فرارهم إلى محافظات الوجه البحري وصادرت منهم بندقيتين اليتين.

حزب العمل

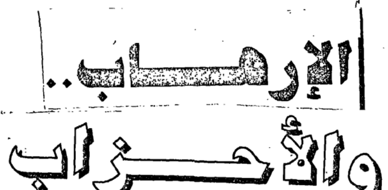
من جهة اخرى علمت «الحياة» ان الحكومة المصرية درست اخيرا عددا من الآراء القانونية التي تطالب باتخاذ اجراءات قانونية لحل حزب العمل المعارض وسحب ترخيص إصدار صحيفته «الشعب» لإنهاء تحالف الحزب مع جماعة الاخوان المسلمين وان الحكومة لم تتخذ قرارا بعد ازاء تلك الآراء.

الى ذلك علمت «الحياة» من مصادر قضائية مطلعة ان من المقرر ان يدلي اللواء مصطفى كامل محافظ الدقهلية ومدير جهاز مباحث امن الدولة السابق بشهادته اليوم الاربعاء امام محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) التي تتولى محاكمة اعضاء الجناح العسكري لتنظيم «الجهاد» في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ومرافقيه من رجال الامن وذلك بناء على قرار من هيئة المحكمة وباعتباره شاهد نفي.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢



الإرهاب.. والأحزاب

بدوى محمود

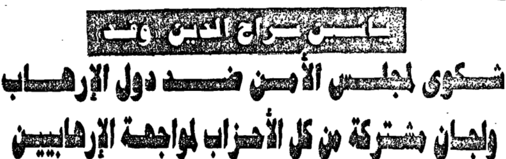
هل أصبح الارهاب «إيدز» جديدا ليس له علاج حتى الآن ، أم هو أشبه بنزلة برد طارئة أو إنفلونزا من نوع خفيف سرعان ماتزول ؟! سؤال نطرحه على انفسنا كل يوم بعد أن تكرر إطلاق الرصاص «الغبى» على المفكرين والسياسيين والكتاب .. وأخيراً السائحين .

ورغم ماتقوم به الدولة من جهد لمحاولة تطويق هذه الظاهرة الخطيرة ، فانه من الواضح أن هذا الجهد يلقى عبئه الاكبر على اجهزة الامن دون الالتفاف الى الابعاد الاخرى للمشكلة .. فما رأى أحزاب المعارضة فى كيفية علاج الموقف ؟



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢



ياسين سراج الدين وفد

شكوى لمجلس الأمن ضد دول الإرهاب ولجان مشتركة من كل الأحزاب لمواجهة الإرهابيين

●● فى رأى ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا للوفد ورئيس الحزب بالقاهرة وزعيم المعارضة الاسبق فى مجلس الشعب ، ان الطامة الكبرى هى ان التطرف الذى نستنكره ونرفضه إتجه الى الاعتداء على السياحة . وهو فى الواقع اعتداء على ارزاق ملايين المصريين . فايراد السياحة حوالى ٣ مليارات دولار سنوياً اى اكثر من ايراد قناة السويس وتصدير البترول المصرى .. كما ان الخدمات السياحية تمتص آلاف العاطلين من العمل . فتخلق لهم اعمالاً فى الفنادق والقرى السياحية ، وتتيح لهم التكسب من بيع الصناعات الحرفية وارشاد السائحين .. الى غير ذلك من الاعمال التى لاتحتاج الى رأسمال لمباشرتها او لرأسمال غاية فى البساطة ..

المشكلة التى علينا مواجهتها الآن ، ان القرى السياحية قد تكلفت عدة مليارات من الجنيهات ، ومعظم هذه الاستثمارات مقترضة من البنوك وتوقف السياحة معناه ان يتوقف المستثمرون عن دفع اقساط الديون للبنوك .. وهذا فى حد ذاته كارثة اخرى على مجلس الشعب ان يواجهها بإصدار قوانين لتنظيم كيفية السداد .

ياسين سراج الدين

ومادامت هذه العناصر المتطرفة غير وطنية ولا تأبه بمصلحة الوطن والمواطنين ومدفوعة من دول معروفة بالاسم . فعلى الدولة ان ترفع شكوى الى الامم المتحدة ومجلس الامن .. ومن الممكن ان يصدر قرار من المجلس بفرض حصار اقتصادى ضد هذه الدول او اتخاذ اجراءات رادعة اخرى .. ولا اظن ان اتخاذ مثل هذه الخطوة سوف يعطل تشديد التدابير الامنية ، كما ينبغى سرعة محاكمة المتهمين امام القضاء المصرى العادل وتنفيذ الاحكام التى تصدر دون اى تراخ فالقضية الان تشكل موت او حياة الاقتصاد المصرى الذى نتلمس ازدهاره بكل الطرق ..

وعلى جميع الاحزاب - مهما اختلفت ايدلوجياتها ومواقفها من الحكومة او الحزب الحاكم - ان تستنكر هذه الافعال الاجرامية لان مصر اغلى من جميع الاحزاب والاشخاص ..

ومن الممكن كذلك ، انشاء لجان من جميع الاحزاب - على نمط لجان الوحدة الوطنية لمحاولة حماية امننا القومى والقبض على الفاعلين .. واذا كانت المسئولية الاولى للحفاظ على الامن تقع على عاتق الدولة ، إلا أن على كل فرد فى الوطن واجب الدفاع عنه اذا هدد البلاد بلاء كما ان على اجهزة الامن ان تركز جهودها للقضاء على هذا التيار ، بدلاً من تركيزها على الاحزاب الشرعية التى تمارس نشاطها فى النور .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

عبد المنعم ترك الاتحادي

لابديل عن تحريك الاغلبية الصامته

●● فى رأى محمد عبدالمنعم ترك رئيس حزب الاتحادى الديمقراطى ان افضل وسيلة للقضاء على هذه الظاهرة هو توسيع وتنمية النشاط السياسى للجماهير وتشجيع الافراد على الانتماء الحزبى . فالجانب الاكبر

من ابناء مصر ، مازال يتوجس من الانضمام لاى حزب معارض وبتشجيع الشباب على الانتماء الحزبى ، سوف تتزايد المشاركة فى الحياة السياسية من خلال المؤسسات الشرعية ..

كما يجب على الحكومة مساندة الاحزاب لتتمكن من الانتشار فى كل الاقاليم والمحافظات وان تعطى مقرا لاى حزب فى عاصمة اى محافظة يختارها . فدعم الاحزاب سوف يساعد على مساهمة الشباب فى الحياة السياسية الشرعية ويسمح لكل صاحب

فكر بطرح آرائه لمناقشتها مع الآخرين ، وهكذا نقضى على الشعور بالكبت والقهر لدى بعض الافراد ..

وتزايد المشاركة فى الحياة السياسية ، سوف يجعل جماهير الشعب ، تقف فى وجه اى مجموعة لاتحترم اسلوب الحوار او تميل للعنف والارهاب ..

الى جانب هذا ، علينا توفير المؤسسات الاجتماعية كالاندية التى تجذب الشباب الى الانتماء الاجتماعى وزيادة العلاقات الصحية مع الآخرين . على ألا يقتصر نشاط هذه الاندية على الرياضة وحدها بل تشمل جوانب اجتماعية وثقافية مختلفة ..

لكن لا اظن اننا فى حاجة الى تجمع حزبى او ماشابهه لمواجهة ظاهرة الارهاب لانها محدودة وتمثل عدة حوادث لاتتجاوز اصابع اليد الواحدة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

ضياء الدين داود | شخصيات

اتركوا فرصة متكافئة امام كل الأحزاب

●● فى رأى ضياء الدين داود رئيس الحزب العربى الديمقراطى الناصرى وعضو مجلس الشعب ، انه حتى الان لم تحاول الحكومة وحزبها الوطنى الديمقراطى – للاسف – ان تشرك الاحزاب الاخرى فى مواجهة الارهاب .. مع ان مقاومة الارهاب مسئولية قومية وليست حكومية ومسئولية سياسية قبل ان تكون امنية .. والحزب الحاكم في يده السلطة والامكانيات .. وينبغى ان يقر بمسئولية الاحزاب والقوى السياسية الاخرى ..

والاقرار بالمسئولية هنا ، يعنى السماح بتكافؤ الفرص فى حرية التحرك السياسى والاعلامى فى الاجهزة المؤثرة فى الرأى العام كالاذاعة والتليفزيون وان تشترك كل القوى والاحزاب فى تداول الرأى وتبادل المعارف والافكار والبحث عن الاساليب مشتركة للتحرك

ضياء الدين داود

من ناحية اخرى ، لابد من خلق رأى عام واع ومقاوم من خلال التحرك السياسى الشامل . لسد الطريق امام تورط مزيد من الشباب فى الاعمال الارهابية مع معالجة اسباب الارهاب وليس فقط نتائجه . وهى بالقطع اسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية وليست مجرد خلافات دينية .



المصدر : الجمهـــورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩١



ابن علماء الازهر ولقاءات قيادات الاحزاب

●● فى رأى جمال الدين ربيع رئيس حزب مصر العربى الاشتراكى «تحت التأسيس» ان اغلب الارهابيين من المراهقين الذيـــن لايعرفـــون من الاسلام الا القشور . لكنهم يخضعون لتأثير وتعاليم قادتهم ذوى الغايات الخاصة ، وقد يكون وراءهم جهات تهدف الى تمزيق النسيج الوطنى باثارة الفتنة الطائفية لاضعاف مصر والاقلال من شأنها فى المحيـــط العربى ، لكى لاتمارس دورها الطبيعى فى قيادة المنطقة . لذا ، فمسئوليتنا جميعا هى مواجهـــة الارهاب بالشرع والقانون .

وهذا يلقى بعبء ضخم على علماء الازهر الافاضل ، لان عليهم ان ينزلوا للناس فى الشارع ويعقدوا الندوات فى الاجـــران ويشرحـــوا للبسطاء تعاليم الدين الحنيف واهمية الوحدة الوطنية .

وعلى كل حزب ان لايتقاعس عن اداء هذا الواجب الوطنى .. واذا قامت الاحزاب باداء واجبها القومى وخاطبت جماهيرها فسوف يكون هذا اجدى من اى تجمع قد يثير الشائعات والانتقادات .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

احمد مجاهد عمل منسق

حوار عام لكل الأحزاب لوضع ميثاق حماية الديمقراطية

●● فى رأى احمد مجاهد رئيس حزب العمل الاشتراكى المنشق - انه لايجب إغفال الاسباب الداعية الى اعتناق الفكر الارهابى . من اهمها الازمة الاقتصادية والبطالة التى يعانى منها الشباب ، وتدفعهم إلى محاولة الهروب . اما بإدمان المخدرات او الى التطرف الدينى ومنه الى الارهاب واستخدام العنف ضد الابرياء من مواطنين او اجانب سواء بدعوى مقاومة المنكر باليد او باسم تكفير المجتمع بأسره واخيراً بحجة ان السياحة حرام ..

وتظهر رؤية هذا التيار السياسية اكثر ماتظهر فى انكاره على المواطنين حق المشاركة فى اتخاذ القرار السياسي او فى التشريع وتقصره على الخاصة او ما يسمونه بأهل الحل والعقد وهكذا يريدون حرمان اخواتنا المسيحيين من حق المشاركة فى القرار السياسى .. الذى يهم كل المواطنين ويتصل بمصالحهم الدنيوية ..

لقد اصبحت الديمقراطية فى خطر ، وعلينا ان نحميها بالتمسك بها . واجراء حوار عام تشترك فيه كل القوى لصياغة ميثاق جديد يؤكد على الحرية والديمقراطية تلتزم به كل الاحزاب وبهذا نستطيع اقتلاع الفكر الارهابى من جذوره .



احمد مجاهد



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

الارهاب ليس أقل من علاقة المالك بالمستأجر

●● في رأى كمال كيره المتحدث الرسمي لحزب الخضر ، أن مواجهة الارهاب اصبحت قضية وطنية ، تحتاج لجهود كل القوى والمفروض ان تجتمع هذه القوى لبحث المشكلة والوقوف على أبعادها وان تضع توصيفا شاملا لهذه الظاهرة والخطط اللازمة للقضاء عليها بالجهود الحزبية السياسية والشعبية ..



كمال كيره

وبصراحة ، فإن الجهة الوحيدة القادرة على تجميع الاصحاب على مائدة واحدة وفتح ملف هذه القضية والاتفاق على كيفية مواجهتها هو الحزب الحاكم . واذا حدث هذا ، فسوف تبادر الاحزاب بالعمل ..

ولقد سبق وان دعا الحزب الحاكم الاحزاب لمناقشة قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الزراعة . وانتهت المناقشة لمشروع قانون قبله الجميع . فهناك إذن تجربة سابقة ، فما بالنا بقضية خطيرة تمس كل إنسان فى رزقه وحياته وأمنه ..

ولاشك ان الحزب الوطنى الديمقراطى - بوصفه الذى يحكم وتتبعه اجهزة الدولة - لديه معلومات لاتعرفها الاحزاب .. واتاحة الفرصة للاحزاب للاطلاع عليها سوف يساعد على تكوين رؤية حقيقية لابعاد الخطر والاتفاق على رأى موحد . إنما بشرط ان يعد لهذا الاجتماع اعداد جيد . وقد يسفر عنه ، تشكيل مجموعات فى كل القرى والمدن من كوادر واعضاء الاحزاب لتنفيذ التوصيات المتفق عليها لمواجهة الارهاب وتصفيته .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٩-١-نوفمبر ١٩٩٢

د. إسماعيل صبرى عبدالله يقترح

ادعو لمظاهرة شعبية صامتة ضد الارهاب
لجنة من المفكرين لمراجعة ممارسات أجهزة الدولة


إسماعيل صبرى عبدالله

●● فى رأى د. إسماعيل صبرى عبدالله وزير التخطيط الاسبق ورئيس منتدى العالم الثالث التابع للامم المتحدة وعضو اللجنة المركزية ولجنة الدراسات والبحوث بحزب التجمع ، أن الاحزاب فى مصر تحولت الى مجرد صحف ونشرات حزبية نظراً للقيود المفروضة على تكوين الاحزاب وتضييق اجهزة الامن الخناق على النشاط الحزبى بينما لايعانى تيار الاسلام السياسى من هذا الخناق فى تنظيم إجتماعاته وإعلان آرائه . فهناك مساجد اهلية عديدة يسيطر عليها هذا التيار سيطرة تامة ، كما أنه من السهل عليه استخدام بعض المساجد التى تشرف عليها وزارة الاوقاف .

واساس مقاومة الظواهر الارهابية هو تحقيق الديمقراطية كاملة للمجتمع وهانحن نرى الآن المانيا تنظم المظاهرات لتعبئة الشعب ضد النازية الجديدة . ولقد سبق للشعب المصرى ان مارس هذا الاسلوب فى العمل السياسى .

وأذكر ، أنه فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ ، أن خرجت مظاهرة شعبية صامتة ضخمة ترفع لافتات تطالب بجلاء قوات الاحتلال البريطانى . ومرت هذه المظاهرة امام كلوب محمد علي [نادى التحرير الدبلوماسى حاليا] .. وكان يقف فى الشرفة حسين سرى باشا رئيس الوزراء الاسبق وبعض الوزراء . وما ان شاهدوا جلال المظاهرة . حتى إنضموا اليها ، كما انضم اليها عدد من الوزراء الوفديين رغم ان الوفد كان فى الحكم .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

هذا المثال ، يعنى ان مقاومة الارهاب لايكفيه اصدار بيانات تدينه . لكن لو نظمت مظاهرة ، فسوف تعبىء الشعب بجميع طوائفه واحزابه وقياداته ضد الارهاب . وسوف تنقل وسائل الاعلام للعالم هذه المظاهرة . وسوف تبعث بالطمأنينة فى نفوس السياح لان كل سائح سوف يشعر ان الجماهير المصرية تتحدى الارهاب ، وتقف ضده وتطارد الارهابيين .. وان مصر كلها ترفض ان تتحول الى لبنان او صومال اخر .

ومن الممكن ان ترفع المظاهرة الصامتة لافتات عليها شعارات ضد الارهاب من اى مصدر كان .. وصمت المظاهرة احد ضمانات انضباطها . وللامن العام ان يحدد مسار هذه المظاهرة والمنطقة التى تسير فيها وكل مايتعلق بها حتى لايكون له عذر فى رفضها ..

فقضية الارهاب الآن ، اعمق واشمل من مجرد الاعتداء على السياح . لان احداث العنف تتكرر الان ضد المواطنين المصريين أنفسهم وضد المفكرين .. مما يهدد بتمزيق الوحدة الوطنية وافساد الحياة السياسية . فلا حوار سياسى والمسدسات مصوبة نحو الرؤوس وحرام ان يحرم الشعب المصرى من حقه فى التعبير العلنى العام عن رفضه لكل اساليب العنف ..

كما أدعو الحكومة الى تشكيل لجنة محدودة من افراد لهم مكانتهم الاجتماعية والفكرية لتقييم مساهمة المؤسسات التابعة للدولة فى الدعم المباشر او غير المباشر للارهاب .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

الأمن من مصر.. لمن

.. وتفرغوا لخدمة الحكام على حساب الشعب

غاب الأمن الجنائي وظهر الأمن السياسي فانتشرت الجرائم الإرهابية وتطورت

تحقيق :

سامي صبري



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

رجال الأمن أدمنوا القوانين الاستثنائية





الامن فى مصر .. لمن ؟!.. سؤال طرح نفسه .. بعد الاحداث الامنية التى تشهدها مصر الآن ، والتى تكررت عشرات المرات رغم قانون الارهاب ؟ ورغم ان الاجابة قد تكون سهلة ، اذا ما عرفنا طبيعة النظام السياسى الحاكم ، واهتمامه الزائد بتوفير الامان الشخصى على حساب الامن الاجتماعى والاقتصادى .. الا ان ما حدث فى صعيد مصر خلال الآونة الاخيرة ، وارتكاب جرائم علنية فى وضح النهار وبتكتيك واحد ومتشابه ، تطرح السؤال المهم : الامن فى مصر .. لمن ؟؟.. فكل يوم يطالعنا السادة المسئولون بان مصر فى خير ولا تعرف الجريمة المخططة او المنظمة ، وكل يوم ايضا نفاجأ بان بحر الدم يتسع ويزداد الضحايا ويتساقطون مصريون واجانب .. هل مصر فى حاجة الى تطوير شامل لجهازها الامنى واعادة ترتيبه بحيث يراعى فيه عنصر التوازن مع الامن السياسى والامن الاجتماعى ؟ واذا كانت الاعباء جسيمة على رجل الشرطة . فلماذا لا نخفف عنه ونأخذ بيده ونوفر له عوامل التفرغ لمهامه الاصلية وهى حماية امن المجتمع بدلا من «دهولته» وجمعه وصرفه لخدمة كبار المسئولين ؟ واذا كان عدد افراد الشرطة ورجال الامن كافيا لردع اى جريمة كما يقول المسئولون عن الامن . اين هم من وقوع هذه الجرائم الارهابية التى تحدث فى عز النهار وامام اعين الجميع ؟ واذا كانت اجهزة امننا عاجزة عن حماية عدد بسيط من السياح فماذا اذن تبقى لها ؟

من المعروف فى الخطط الامنية التى تضعها اى دولة لتامين شعبها من مخاطر الجرائم ، ان تكون شاملة ، بمعنى ان تكون متوازنة مع ماهو متاح لها من خبرة وعدد وطبيعة الاعباء والمطالب الملقاة على عاتق رجال الامن .. ولكن المتبع للخطة الامنية فى بلادنا ، سيلاحظ للوهلة الاولى انها تركز على جانب واحد او قطاع معين من المجتمع دون باقى الجوانب او القطاعات .. واذا نظرنا للشارع المصرى فى الايام العادية وخاصة فى المحافظات البعيدة عن القاهرة سنجده مستعدا تماما لوقوع اى جريمة فى اى وقت .. بل عندما تقع يكون من الصعب والعسير القبض على مرتكبيها او ملاحقتهم والسبب هو غياب رجل الشرطة عن الشارع وانشغاله بمهام اخرى مجبر عليها .. واذا ما عثرت على رجل شرطة فى الشارع تراه غير مؤهل على الاطلاق لكى يحمى نفسه .. او حتى تجد لديه الاستعداد للتضحية او التحرك لمنع الجريمة قبل وقوعها !

ولو تتبعنا يوم عمل رجل الشرطة من ساعة خروجه من منزله حتى عودته اليه ، سنجده يسير على وتيره واحدة حفظها عن ظهر قلب .. فيبدأ بالوقوف فى تشريفة يمر بها احد كبار المسئولين او مجموعة من رجال الحكم .. ثم الانتقال الى جولة مفاجئة يقوم بها احد الوزراء او المحافظون ثم التوجه الى ستاد كرة قدم لتامين احدى المباريات او التوجه الى دار الاوبرا حيث تزورها قرينة احد كبار السادة المسئولين بالحكومة واخيرا الانتقال الى مقر الحزب الوطنى حيث اجتماع مهم للسيد المحافظ «الفلانى» او السيد الوزير الفلانى مع كبار رجال الحزب .. وكان امن مصر هو هذا العمل فقط وكان رجل الشرطة تخرج فقط ليقوم بهذا الدور .. وكان مجتمعنا خال من الجرائم التى يتم التخطيط لها .. وقد يقول قائل بان هذا يعتبر من صميم عمل رجل الشرطة .. ولكن اليس من صميم عملها ايضا تامين المحكومين قبل تامين الحكام او المسئولين .. واليس من صميمها ايضا ان توفر جزءا من وقتها وجهدها الزائد لخدمة الاجهزة الرسمية بالدولة لمتابعة ومراقبة الجرائم التى تطورت بصورة مذهلة اكثر من تطور اجهزة الشرطة نفسها والبحث عن طرق وقاية منها او وضع روشتة العلاج لها بالتعاون مع الاجهزة الاخرى المعنية ؟!

الموكب البوليسى

فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة .. رأيت منظرا عجبا .. عشرات من كبار ضباط الشرطة من جميع القطاعات .. الامن العام . امن الدولة .. العمليات الخاصة ، المرور ، الامن المركزى ، البحث الجنائى .. انتشروا فى جميع ارجاء ميدان التحرير وحتى منتصف شارع قصر العينى ، ومعهم مئات من عساكر الامن المركزى والحرس الجمهورى والعمليات الخاصة .. تشعر وكأن هذه المنطقة اصبحت مسرحا لعمليات حربية ستجرى عليها بعد قليل .. منعوا المرور من الشارع .. لا للاشخاص ولا للاتوبيسات .. الطريق مغلق .. الرئيس قادم والسادة الوزراء !!!! سألت نفسى .. كل هذا من اجل افتتاح دورة برلمانية .. ولو كان كل هذا الحشد العسكرى البوليسى موجودا عندنا وممكن تجميعه فى لحظة هكذا .. اين هو فى الاوقات العادية .. اين هو من الميادين والشوارع التى ترتكب فيها الجرائم علنا طوال الليل والنهار .. وماذا يفعل هؤلاء العساكر الذين «يشبكون» اياديهم فى ايادى بعض ، ووجوهم «متصلبة» فى وجه الحوائط والمبانى وظهورهم للشارع بلا سلاح وبلا عتاد وبلا روح او استعداد لمقاومة اى جريمة .. وهل كل هذا الحشد يستطيع ان يمنع وقوع اى جريمة قد تنفذ فى هذا الوقت !! هل خوف الحاكم او الوزير او المسئول ايا كان موقعه من الشعب يجعله يرى هذا المشهد العجيب فيصمت امامه الم يسأل نفسه ولو مرة واحدة لماذا كل هؤلاء وما سبب حشدهم ومجيئهم بهذه الصورة ؟!

لا يوجد امن حقيقى

اجاب على كل اسئلتى هذه اللواء محمد احمد لبيب محافظ بنى سويف السابق وعضو الوفد فقال : من الطبيعى ازاء هذا الجو العام الذى تعيشه مصر الآن فى ظل نظام شمولى يقوم على احتكار الحكم ، ان تركز اجهزة الامن جهودها لحماية نظام الحكم وشخوصه على حساب واجبها الاساسى فى حماية المواطنين ، ويجب الا تنسى ان اداء الشرطة او الاجهزة الامنية الاخرى يتم فى ظل نظام حكم فردى النزعة ، شمولى الفكر ، لا يؤمن بالتعددية الحزبية ولا بتداول السلطة ... ومن البديهيات التى تتجاهلها انظمة الحكم الشمولية ان الامن الحقيقى لا يكتمل الا اذا ضمن المجتمع الطعام لكل فم ، والمسكن لكل عروس على الاقل ، وفرصة عمل حقيقية لكل قوى العمل التى تدخل سوق العمل كل عام .. فهذا المفهوم الامنى بعيد تماما عن عقل النظام وعناصره واجهزته .. رغم ان هذا الامن الحقيقى اذا ما توفر وساد توفر معه الامن العام واستقرت او ضاع البلد ، دون ان نسمع عن جرائم ارهاب وتطرف او جرائم مخططة ضد مصالح البلاد انتقاما من المسئولين عن النظام او المسئولين عن الامن .. فالعالم يسير نحو مزيد من احترام حقوق الانسان فى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٢

ظل تعاظم الديمقراطية ، ولكن في مصر ادمن رجال الامن العمل في ظل القوانين الاستثنائية التى لن تستمر سواء رضى نظام الحكم او رفض ، بل اخذت هذه القوانين بكفاءة رجال الامن المصريين وجعلت كل مهمتهم خدمة النظام .. الامر الذى يستوجب معه اعادة ترتيب هؤلاء للعمل في ظل الظروف الديمقراطية التى سادت كل الدول ، مع اعدادهم بكل ما وصل اليه العلم والتكنولوجيا التى تساعدهم على اداء المهام الامنية .. واذا وضعنا واجب الشرطة الرئيسى هو «منع الجريمة قبل وقوعها» .. كمعيار نحتكم اليه لتقييم عملها ، اخشى القول ان الجريمة في مصر قد تطورت اسرع من تطور الشرطة ..

ان اخطر ما يهدد عمل الشرطة في اى مكان بالعالم هو فقدان ثقة الشعب فيها وبالتالى سيحجم عن التعاون معها مما يعتبر قيدا على كفاءة الشرطة .. ولهذا فعلى اجهزة الشرطة ان تصحح من اتجاهها وخططها ، ويعودوا انفسهم على الاستماع الى النقد والاستفادة منه ، فليس كل النقد مغرضا وهداما .. واذا ما بدات اجهزة الامن بهذه الخطوة ونهج النظام منهجا اخر اعتقد ان مهام اجهزة الامن ستكون سهلة ويسيرة وتسخر لخدمة المجتمع وحمايته وسيقف مع الشرطة كل افراد الشعب .. ولن يكون تامين الحكام والاهتمام بالامن السياسى بهذه الصورة المنفرة والاستفزازية التى نراها الآن ..

الانشغال بقضايا اخرى

سالت اللواء عبدالفتاح رياض .. مدير مصلحة الادلة الجنائية سابقا .. بماذا تفسر انتشار الجرائم المخططة في مصر في الفترة الاخيرة .. وخاصة في الصعيد ؟ وهل هذا دليل على غياب الامن الجنائى وغلبة الامن السياسى ؟

فقال : اذا تتبعنا الجرائم الاخيرة والتى عرفت بجرائم الارهاب سنجد معظمها وان لم تكن كلها تمت بطريقة واحدة ومتشابهة وفي منطقة معينة ، ورغم تكرارها بنفس التكتيك والاسلوب الا انه وضح غياب البعد الامنى في القضاء عليها او وقاية المجتمع منها الامر الذى يؤكد انشغال الاجهزة الامنية بقضايا اخرى والا كانت تمكنت من علاجها او وضع خطة فعالة للقضاء عليها .. فهذه الجرائم التكتيكية او المتشابهة نسميها في مجال الامن الجنائى الشرطى باسم «M.O» او «Modus Operandi» وهذه الجرائم من السهل السيطرة والقضاء عليها بتكثيف الحملات الامنية غير العنيفة وبدون الالتحام بالرصاص او العصا ومن خلال استخدام احدث اساليب الامن الجنائى ، كما ان هذه الجرائم من السهل حصر دائرة المشتبه في مرتكبيها وتضييق نطاق البحث عنهم ... فالامر هنا يحتاج الى توفير مناخ جيد لكى تقوم اجهزة الشرطة بهذا الدور .. اى تخفيف الاعباء عن عاتقها .. فهناك امور كثيرة شغلت رجل الشرطة عن مهامه الاصلية ومشاكل المجتمع .. وقد يطلب البعض زيادة عدد رجال الشرطة .. ولكن اخشى مع ذلك ان تتحول مصر الى بلد شرطى بوليسى .. ومع ذلك فانى اطالب وما زال الحديث للواء رياض ان تقوم اجهزة وزارة الداخلية بعمل دراسة عن نسبة عدد رجال الشرطة الى السكان او الكثافة السكانية حسب كل منطقة وحسب نوعية المهام او الخدمات المطلوبة

● اما اللواء عبدالعزيز حمدى .. استاذ الادلة الجنائية باكاديمية الشرطة فرغم اتفاقه على ان الاهتمام بجانب الامن السياسى على حساب الامن الاجتماعي كان سائدا في الفترة الاخيرة الا انه لا يعتبر ذلك السبب الوحيد لانتشار هذه الجرائم بصورتها البشعة هذه ، ويؤكد ان ضباط الشرطة في مصر اصبح عليهم عبء رهيب قد يكون فوق طاقتهم ، فبينما هم مجبرون بتامين المسئولين كبارا وصغارا وكذلك تامين الضيوف الرسميين وتامين الحفلات والمهرجانات التى يحضرها كبار قادة الحكم حرصا على حياة هؤلاء نجدهم ايضا مطالبين باعباء اخرى في نفس الوقت قد تكون اهم من الاعباء الاولى ....

النفسية في الحضيض

ولا يميل اللواء عبدالعزيز حمدى الى النغمة التى تلقى بكل ما يحدث في مصر من جرائم على اجهزة الشرطة ويرى ان الجريمة ان كانت لها اسباب ودوافع والجرائم التى سميت بالارهابية والتى رايناها في مصر دوافعها سياسية «احتكار الحكم» واقتصادية «فقر وبطالة» واجتماعية .. تفكك اسرى واحباط وهذه العوامل مجملة كفيلة بارهاب اقوى جهاز شرطة في العالم .. واذا بحثنا عن اسباب لجوء «بسطاوى» للاعتداء على الاتوبيس السياحى ستجدها لا تخرج عما قلناه : سيره مع جماعة دينية سياسية اعتقد فيها انها من الممكن ان تغير نظام الحكم وتجعله يصبح سعيدا بعد ذلك عندما يتبدل فقره غنى وبطالته الى مشروع وعمل واحباطه الى امل ومستقبل .. واذا انتقلنا الى نفسية رجل الشرطة ستجدها في الحضيض والدرك الاسفل ... فكيف اذن تطلب من انسان محطم غير قادر على حماية نفسه ان يحمي الناس

وتوضح الدكتورة نعمات احمد فؤاد .. الوجه الاخر للامن في مصر ..

فتقول بلغة رمزية : الامان .. حيث تغيب الديمقراطية - يكون للحاكم ملكا او رئيسا او اى اسم من الاسماء .. ولكنه امان بلا امان (!!) لأن الشعب بعامة والشعب المصرى بصفة خاصة صبره طويل ولكن غضبته مفزعة . وحلمه ثقيل ولكن هبته مروعة .. وتاريخه كله يشهد بهذا .. والمثال قريب : ١٩١٩» - ١٩٥٠ - ١٩٥٢ - ١٩٧٣» ...

جزء من الامان يا سادة .. فتح الحوار الحر المتكافىء الفرصة على الهواء وبدون مونتاج للبعض و«بروزة» للبعض الآخر .. الحوار الحر معناه دفع غطاء «القدر» الذى يغلى ، واذا ظل الغطاء محكما لا يتنفس وانفجر ودمر .. افتحوا الحوار الحر ، لا تحجروا على راى ولو كان خطأ ، ذعوا الشعب يحكم بنفسه ولنفسه لستم اوصياء عليه ، وليس الشعب المصرى اقل ذكاء ، بل لعله افضل كثيرا كثيرا .. انتم في النهاية منه وهذا شرف لكم يجب ان تصونوه .

وتضيف الدكتورة نعمات قائلة :

الامان الموجود على الساحة الان .. امان مخيف وخيم العاقبة .. واعنى «امان الفساد» ، فالفساد يعيش في امان ، فكبر وفجر .. وهناك الامان غير الرسمى ، امان اخر تابع ، فالذين يتاجرون في الاثار ويهددون «الاثار وينهبون صندوقها تحت غطاء من بياض القصور الفخمة التى لا تحتاج الى بياض ، وتترك المساجد والكنائس والمعابد تنهار قبل الزلزال كمسجد الرماح . وبعد الزلزال .. كل «هذا فساد يعيش في امان ..فالاثار على امتداد خمس سنوات صرفت ميزانية الاثار بقرار وزارى على المسرح التجريبى والهناجر والحفلات والرحلات والدعوات والمهرجانات . وما يتبعها من فنادق واجنحة واصطناع مرتزقة يطبلون ويحرقون البخور على طريقة الانفوشى الذى يصنعه اديبنا بيرم التونسى بقوله في وصف الثورة الوطنية عام ١٩١٩ : «تحدث الناس عن بطولة البلاد التى قامت فيها الثورة ، ما اشجع طنطا ، وما اعظم وطنية دمنهور . ولله اسيوط ومدن الصعيد ، ولم اسمع من يقول : لله الانفوشى وهو



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ - ١ نوفمبر ١٩٩٢

مسقط راسى - اى راس بيرم - فى حى راس التين وفيه يعيش منذ ٥ الاف عام ارذل انواع البشر كما قال علماء الشعوب» .

وبدلا من المحاكمة والتاديب على التبديد والتهديد والتهليب يتركونهم بكل ما فيه يرتعون .. ويتساءل الناس فى عجب عن سر بقائهم ، كما تساءلوا من قبل عن سر اختيارهم .. والجواب واضح .. فالفساد استشرى فلا حساب والقوى الضاغطة صاحبة المصلحة فى تاخر مصر تبقى على هؤلاء الصغار الذين ينفذون مخططاتها الخفية صاغرين .. لانها تعرف كل شىء وتملك الوعد والوعيد .. وبمناسبة امن مصر .. هل يعقل ان ينام الشعب المصرى فى الخيام بل فى العراء وفى القبور ثم تظل الحكومة والحاكمون لا يزالون يرتعون فى الترف ، كانهم لم يسمعوا عن الزلزال واثاره ،.. لا يزالون يرتعون فى الترف ويمرحون بالمرسيدس باسمائها المختلفة .

فى الحرب العالمية الثانية بانجلترا ، اكلت الاسرة الحاكمة بالبطاقة مع الشعب الانجليزى سواء بسواء ، ولكن فى مصر يزداد اهل الثراء والاقتناء «منجهة» ويزداد الفقراء بلاء وغلاء وباساء ، لم يخجل احد ويتنازل عن الفخفخة التى يتمتع بها على حساب شعب منكوب وبعد هذا هل يرجى الامان ؟!.

الامان من الله ومن الناس ، فإنى اؤمن ايمانا عميقا بالآية الكريمة «ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون ، انما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار» كما اومن بان «مصر كنانة الله فى أرضه . من ارادها بسوء قسمه الله» .

حشود بوليسية

وفى النهاية - يرى الدكتور حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل ان احساس المصريين بالظلم والقهر الاجتماعى وغياب اجهزة الدولة عن تقديم الخدمات الضرورية ، وعدم وجود امل فى حياة افضل دفع بالشباب الى السخط العام على المجتمع . تمثل هذا السخط فى جرائم قد يبدو ظاهرها انها ضد المجتمع ولكنها فى الحقيقة مقصود بها النظام والامن .. ولا يتصور ان تتمكن سلطات الامن من نشر الضباط والجنود فى كل شارع او منعطف او زقاق او حارة وعلى الاماكن العامة بكافة انواعها . ولا يتصور ان نضع حراسة مشددة على كل محل تجارى وكل منزل . فهذا امر لا تستطيعه اى دولة فى العالم .... ولكن عندما يتوفر الامان للشعب كل الشعب وبكل فئاته الغنية والفقيرة ويتوفر الامان لكل القوى السياسية والدينية والعقائدية به سوف يتوفر الامن للحكام والوزراء والمسئولين وبدون حشود عسكرية على صفى الطريق



بعد حوادث التعدي على السائحين

ماذا أعدت الأحزاب لمواجهة الإرهاب ؟



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ١ نوفمبر ١٩٩٢

فى خطابه امام مجلسى الشعب والشورى بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة طالب الرئيس مبارك الاحزاب بالتصدى للقضايا الهامة وفى مقدمتها العمليات الارهابية التى تستهدف هز الاستقرار ، وضرب السياحة ، وتخريب الاقتصاد القومى والسؤال الذى يطرح نفسه هنا .

ما هى مواقف الاحزاب كتنظيمات شعبية من هذه العمليات الاجرامية والارهابية ؟ وكيف يمكن التصدى لهذا الخطر الذى يهدد الوطن والمواطن ؟

تحقيق :

عادل قنديل - وفاء زينهم

فى البداية يقطع الدكتور محمد حلمى مراد الامين العام لحزب العمل بانه لايمكن لانسان عاقل ايا كانت اتجاهاته او ديانته ان يوافق على قتل السياح القادمين الى مصر او الاعتداء عليهم ، واذا كانت جريدة حزب العمل قد وجهت بعض الملاحظات الى الحركة السياحية فى مصر فليس ذلك من قبيل تحريمها او منعها ولكن يقصد وضعها فى اطارها السليم اقتصاديا ، وعدم اتاحة الفرصة لغير المصريين لتوجيه اى نقد لنشاطها حيث اكد الحزب فى جريدته « الشعب » على انه لايجوز لمصر ان تعتمد اعتمادا اساسيا على السياحة كمصدر للدخل القوى وهذا الكلام سبق وان ورد فى تقرير البنك الدولى عام ١٩٨٠ فى عهد الرئيس الراحل السادات حيث اشار التقرير الى ان مصر تعتمد على ثلاثة موارد للنقد الاجنبى لاتتسم بالثبات والاستقرار وهى السياحة ، ورسوم المرور فى قناة السويس ، ومدخرات المصريين العاملين فى الخارج ، وان هذه الموارد جميعها خاضعة لعوامل خارجية لاسيطرة لمصر عليها ويمكن ان تضرب فى اى وقت ومن ثم وجب الاعتماد على موارد داخلية اصيلة تسيطر عليها كعائد الزراعة والصناعة .

ويؤكد الدكتور حلمى مراد على ان مواجهة هذه العمليات الاخيرة والتى تستهدف ضرب السياحة يقتضى توسيع مساحة الديمقراطية ، وعدم استخدام العنف وحينئذ تقوم الاحزاب بدورها فى توعية المواطنين وحثهم على المشاركة فى حماية امن البلاد واستقرارها .

ويقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ان حوادث الاعتداء المتكررة على السياح ما هى الا عمليات اجرامية تستهدف الاضرار بالاقتصاد القومى والاساءة الى سمعة مصر وشعبها العظيم ، ويضيف بان هذه العمليات الاجرامية تقوم بها عصابات ممولة من الخارج وقد آن الأوان لتعلن كل الاحزاب عن رفضها واستنكارها لهذه الظواهر الغريبة على مجتمعنا .. وان تجتمع كل القوى الوطنية على مائدة الحوار لوضع برنامج مشترك وخطة عمل لمواجهة الارهاب بكافة صوره واشكاله . ودعوة الشعب للتصدى لكل عصابات الضلال ، وحث المواطن على الانتظام فى احزاب شرعية والابتعاد عن كافة التنظيمات التى تعمل فى الظلام .

اما الدكتور رفعت السعيد الامين العام لحزب التجمع فيرى ان الارهاب المتاسلم لايحاول ترويع المواطنين فقط ولكن افقارهم ايضا فهو يعلم ان ضرب السياحة يمثل خطرا بالغا على الاقتصاد القومى ، وان الارهابيين بهذا يسعون حاليا لحرمان المواطنين من فرص العمل والكسب المشروع ضمن مسلسل دموى بدا بضرب الاستقرار والوحدة الوطنية من خلال حوادث العنف والاعتداءات المتكررة على الاخوة الاقباط ، ويتساءل الدكتور السعيد قائلا : متى كان الاسلام ضد السياحة ؟ واذا كان الرسول ﷺ قال « اطلبوا العلم ولو فى الصين » .. وهذا الحديث فيه طلب صريح للمسلمين بان يسعوا فى الارض بحثا عن المعرفة ، وهل من الاسلام ان ياتى سياح الى بلادنا للتعرف على اثارنا القديمة فيكون عقابهم الموت ؟ وهل يعلم هؤلاء الارهابيون ان هناك حديثا شريفا يقول : « دعهم وما يدينون » . كما ان فقهاء المسلمين اجمعوا على ضرورة احترام عقائد غير المسلمين حتى ولو كانت حراما .. ويؤكد الدكتور رفعت السعيد بان ما يحدث بحق السياحة والسياح من قبل الارهاب المتاسلم هو جريمة فى حق الوطن .

حماية السائح

ويقول المهندس محمد عبد العال خليف وكيل لجنة الصناعة بمجلس الشعب وعضو الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى

ان اطلاق الرصاص على السياح الاجانب فى مصر دون تهمة او جريمة هو عمل ارهابى يستهدف بالدرجة الاولى هز الامن والاستقرار فى البلاد ، وضرب السياحة والاقتصاد الوطنى فضلا عن ان هذه الاعمال الارهابية تتنافى تماما مع القيم الدينية والاخلاقية والسمات الحضارية المعروفة عن الشعب المصرى ، ويؤكد على ان حماية ضيوف مصر هو واجب كل مصرى .

ويقترح ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا لحزب الوفد الجديد تشكيل لجنة وطنية من جميع الاحزاب لوضع اسس العلاج لهذه الظاهرة الخطيرة ، ورفض هذه التصرفات الاجرامية التى تؤدى الى انهيار الاقتصاد المصرى مشيرا الى ان السياحة تدر حوالى ٣ مليارات جنيه سنويا تدخل فى جيوب الاف الكادحين من موظفى وعمال القرى والفنادق السياحية وغيرهم ، وان محاولات ضرب السياحة ستؤثر بالسلب على شركات الطيران المصرية وعدد الركاب من السائحين ، ويضيف بان هناك عشرات القرى والفنادق التى انتشرت على ساحل البحر الاحمر والمتوسط ستضار ضررا بالغا خاصة وان هذه المنشات حصلت على ملايين الجنيهات كقروض من البنوك حتى يتمكن اصحابها من اكمال رؤوس الاموال معتمدين فى ذلك على دراسات الجدوى وانه اذا ما تم تفريغ هذه الاماكن من السياح بسبب الاعمال الارهابية فان اصحاب هذه المشروعات سيعجزون عن سداد القروض

ويقول ياسين سراج الدين :

بعد ان كشف الرئيس مبارك عن اسماء اكثر من دولة تقوم بتمويل وتدريب العناصر الارهابية الموجهة ضدنا ، وعن مسئولية هذه الدول عن هذه الاعمال غير الانسانية التى تضرب مصر فى سويداء القلب .. لماذا لاتتقدم الحكومة المصرية بشكوى رسمية ضد هذه الدول الى مجلس الامن ويكون على المجلس ان يتخذ القرارات والاجراءات الرادعة لايقاف هذه الدول عند حدها كما حدث لدول اخرى .

المصدر : ساخر

التاريخ : ٣٠ نوفمبر [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوفد.. آخر من يتحدث عن الفساد

كل قطاعات الشعب تحارب التطرف.. والمعارضة لا تقدم غير الكلام!

● تصوروا .. الوفد يتحدث عن الفساد وتطهير النظام !!

● الاستاذ جمال بدوى رئيس تحرير صحيفة « الوفد » يطالب بالخلاص مما اسماه « الطغمة الفاسدة » ويؤكد أنه لابد من تطهير النظام من عناصر الافك والنفاق والفساد حتى يشعر الشعب بالجدية فى الحساب والصدق فى العقاب ، والرغبة فى الإصلاح !!

● ولأن الحقد الذى ولدته نتائج انتخابات المحليات مازال متمكنا من القلوب فقد رأى الاستاذ جمال بدوى ان كل شىء فى مصر قد اتسم بالسلبية واليأس .

● يقول الاستاذ جمال : « اليوم يتذكرون الشعب بعد أن اهملوه وتجاهلوه وركنوه على الرف سنوات بعد سنوات ،

● وادعى ان الحزب الوطنى يتواطأ مع الارهاب فى الصعيد ، وان عناصر الارهاب تتحرك تحت عباءته الفضفاضة ، وتتوالى مزاعمه فيتساءل : كيف يقتنع الشعب بجدية المواجهة مع الارهاب وهو يرى الارهابيين يتمتعون بحصانة قادة الحزب الحاكم فى مدن الصعيد !!

التعليق

● ما قاله الاستاذ جمال بدوى فى هذا المقال خير شاهد ودليل على التخبط فى الرؤية .. ذلك المرض العضال الذى يعانى منه الوفد من زمن بعيد .. منذ ان انقطعت علاقته بالجماهير .. واصبح غير قادر على التعبير عنها .. او ادراك مصالحها .. والاحساس بنبضها .

● هذا الانفصال الكبير حدث حتى من قبل حادث ٤ فبراير .. عندما شعرت الجماهير ان حزبها الاول قد تحول الى مؤسسة « وراثية » تحركها مصالح الاقلية المسيطرة التى ما فتئت تتلاعب بعواطف الجماهير فى صورة شعارات براقة عن الاستقلال او الموت الزؤام بينما الزعماء الكبار يسامرون المندوب السامى ، ويشربون نخبه .

● ثم اتسعت رقعة الانفصال عندما علت حناجر الجماهير تهتف بالتغيير والتطهير قبل وبعد عام ١٩٥٢ .. ولكن قادة الوفد القديم ـ الذى اصبح جديدا الآن ـ لم يفهموا الاشارة .. واستمروا فى طغيانهم يعمهون .

● لقد اعطى الوفد ، فيما تكشف عنه بعد ١٩٥٢ ، اسوأ مثال لحزب سياسى .. لانه انتهى الى انتهازية بغيضة على كل المستويات .. وعندما دعت الثورة رجال الاحزاب الى تطهير صفوفهم ظهرت عورات « الوفد » .. وسقطت عنها اوراق التوت .. وانكشف الباشوات على حقيقتهم .

● لهذا كله نقول اذا جاز لاحد ان يتحدث عن الفساد والطهارة والنسور الجائعة ، فانه بالقطع لن يكون حزب الوفد .. لانه آخر من يمكن ان يتحدث عن هذه السوءات التى عانى منها .. ومازال يعانى حتى الآن .

● ان جمال بدوى يحاول فى مقاله ان يرسم صورة بائسة للجماهير .. غير قادرة على الحركة ومواجهة التطرف .. وهى صورة غير حقيقية .. وابسط دليل على تجاوب الشعب مع حكومته ضد التطرف والارهاب ان الذى القى القبض على المتهم بسطاوى فى جريمة اطلاق الرصاص على اتوبيس السياحة فى قناهم اربعة من المواطنين العاديين .. ضبطوه وسلموه الى الشرطة .

● القضية الحقيقية يا استاذ جمال ان الاحزاب هى التى تستشعر ذلك اليأس .. لانها تضع عينيها دائما على كرسى السلطة .. فلما تجد ان بينها وبين هذا الكرسى امدا بعيدا ، وان الجماهير تبتعد عنها ، وتنفض من حولها تملأ الدنيا صراخا وعويلا .. وتحاول ان تشيع اليأس والسواد فى كل الدنيا .



● ودعوة الرئيس مبارك للاحزاب كى تعلو فوق المصالح الضيقة وتشارك كل قطاعات الشعب فى مواجهة الارهاب صادرة فى الحقيقة عن رغبة اكيدة من جانب الرئيس لترسيخ مبدا تضامن القوى الديمقراطية فى مواجهة الارهاب فرصاص الارهابيين يهدد الجميع ، ويهدد بقاء المجتمع وتماسكه .

● اما العجب كل العجب ففى قولك ان الحزب الوطنى يتواطا مع الارهابيين ..

● يا رجل : هل هذا قول يصدقه عاقل ؟!

● الحزب الوطنى رائد الحركة السياسية الوطنية فى مصر .. حزب الحكومة وحزب الجماهير العريضة .. هو الذى يحمى الارهابيين فى الصعيد ؟!!

● استرح .. يا استاذ جمال .. فلن يصدقك احد ؟



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

لا تهاون مع الارهاب

جسد الرئيس حسنى مبارك خطر الارهاب والارهابيين اصدق تجسيد فى قوله « لن يكون هناك استثمار او سياحة او تنمية او فرص عمل جديدة اذا نحن سمحنا للعنف والإرهاب ان يمد جذوره المسمومة فى تربة الوطن .. ولن تكون هناك ديمقراطية او حياة حزبية او حرية للراى وللصحافة اذا نحن تراخينا اليوم فى التصدى لهذه الظواهر قبل ان تستفحل مثلما استفحلت فى دول اخرى تعرضت لمضاعفات خطيرة نتيجة تاخر الوعى بخطورة انتشار العنف والتسامح مع دعاته ومروجيه .

ينبغى الا نترك هؤلاء الارهابيين والمخربين يتسترون وراء ديننا الحنيف ويضحكون على السذج من ابنائنا وشبابنا يزينون لهم افكارهم الهدامة بانها نابعة من الدين والدين منهم براء فالاسلام ليس هو البندقية الالية التى تقتل النفس التى حرمها الله والاسلام الذى تعددت تعاليمه وتنوعت لحماية الضيف واكرامه برىء من تصرفاتهم المخربة وانما هم طغمة فاسدة حاقدة باعوا دين الله بثمن بخس ببضع دولارات يقبضونها من أعداء مصر الذين المهم ان تنجح مصر فى مواجهة ازمتها الاقتصادية وتعيد التوازن بين دخولها ونفقاتها بل وتحقق فائضا فى ميزانيتها

ولما كان الارهاب والتخريب والتطرف غريبا على مجتمعنا وعاداتنا فلم يتجاوب احد مع هؤلاء الارهابيين والمخربين ولم يخل على احد دعاواهم الزائفة التى تقول بان ارهابهم موجه للحكومة وحدها بينما هو موجه لجميع المواطنين لانهم هم فى النهاية الذين سيتحملون تهديد تلك الجماعات لامن الوطن واستقراره وتقدمه فهب الجميع رجلا واحدا

ومن حسن الطالع ان الارهاب والتطرف اللذين نشهدهما على ساحتنا ليسا نابعين منا وانما مصدران الينا من ايران بمعاونة دولة اخرى سمحت بتدريب الارهابيين على ارضها وتصديرهم الينا بهدف زعزعة استقرارنا وتدمير اقتصادنا ، ولما تبينت هذه الحقائق للقيادة السياسية لم تتوان لحظة من التحذير فى قوة وعزم واصرار من مغبة تورط ايران وغيرها فى تلك المؤامرة الخسيسة واعلنت ان مصر اذا ماستلزم الامر لن تتردد فى السير فى الشوط الى نهايته فى حماية امنها القومى وحماية ابنائها ضد تلك المؤامرة الخسيسة .

ووجه مبارك رسالة مباشرة لايران ان تكف تماما عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية والاسلامية فما هى بوصية على احد ولا هى تملك التحدث باسم الاسلام وتعاليمه وانما يظل هذا الحق منوطا بالامة الاسلامية كلها بعيدا عن النعرات العرقية والمذهبية ومخططات الهيمنة التى هى ابعد ماتكون عن روح الاسلام ومبادئه واحكامه .. جاء فى رسالة مبارك ايضا انه على ايران اذا ارادت ان تثبت حسن نيتها ان تتخلى عن ممارسة الهيمنة التى تلجا اليها فى مواجهة الاقطار الخليجية العرب لان هذه الدول لاتقف وحدها ولايستطيع احد ان ينفرد باى منها فمصر تقف معها فى خندق واحد تؤازرها وتدافع معها عن حقوقها ومصالحها فليس من المقبول ان تظل عرضة للتهديد والضغوط تحت ذريعة او اخرى وان تعيش نهبا للعدوان والابتزاز .

وليعلم المخططون لهذه المؤامرة الخسيسة ان مصر قادرة على تنفيذ ماتقول وانها اكبر من هذه المؤامرة وقادرة على سحقها .

لطفى عبدالقادر



المصدر : مصـــر الفتـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

عصابات الإرهاب والمواجهة الحاسمة

الحوادث الارهابية المخططة.. والتى تستهدف أمن وأمان واستقرار مصر - وضرب اقتصادها القومى لتظل فى حاجة إلى المعونات.. والارتباط بالمصالح والنفوذ الخارجى.. أما آن الاوان لوضع خطة قومية لتصفيتها. بتكاتف فى سبيلها جميع القوى المصرية - وهيئات والنقابات والاحزاب - فى سبيل استقرار مصر - والنهوض بمعدلات التنمية الاقتصادية والانتاجية.

أم ستظل النظرة اليها نظرة محدودة رغم خطورة الجريمة التى تقترفها هذه الجماعات - والمتعاونين معها - والمباركين لخطواتها والتى يدفع الخلاف والعلاج لظاهرتها الى تقوية عناصرها - واشتداد حركتها..

هذه هى القضية - التى تفرض وجودها على المجتمع المصرى - وتتطلب تجنيد كل القوى والامكانيات. لمواجهتها - وتصفيتها - وتنقية مصر من جيوبها الخفية ولن يتأتى ذلك فى ظل سياسة الحزب الوطنى وحكومته الحالية - وتضارب قراراتها - وتجاهلها للرأى الاخر وتجارب الاخرين وانفراد بالقرار دون وعى او فهم ولاننا نؤمن ان الاستقرار احد مقومات التنمية وادواتها وبدونه فلا تنمية او بناء.. فان مواجهة هذه الجماعات التى تمولها جهات مشبوهة داخليا وخارجيا - ونوفر لها السلاح والمال. وتدرب عناصرها - توفر لها عناصر الترغيب والتكاثر..

وهذه القوى الخارجية - للاسف - استطاعت ان تتسلل الى الكيان المصرى. وتجند عددا من اصحاب الاقلام والاحزاب السياسية - بل توصلت الى تحويل الصحف الحزبية إلى لسان معبر عنها يبث سمومه من خلال صفحاتها.. وعن طريق الموتورين والباحثين عن الزعامة والالقاب والثراء..

لكل هذا اصبحت المواجهة شاقة امام اجهزة الامن - التى تقيدها التعليمات والمحظورات.. وتقف امامها الاقلام الصحفية - بقصد - او بدون قصد لتفتح من انحرافات شخصية.. وتصورها كواقع عام بهذا الجهاز - وتبذل جهدها لشق العنف والترابط وخلق عداء بين الشرطة والشعب - من خلال حملات ظاهرها الانحياز للجماهير - وباطنها ضرب الاستقرار والامر جد خطير.. خاصة بعد ان اكد علماء المسلمين.. ان السياحة كأحد عناصر التنمية القومية لا يشوبها حرمانية - وان تأمين الوفود السياحية مهما كانت هويتها او انتمائها واجب اساسى على الدولة.. تؤكده اساسيات الخلق الاسلامى. اكد ذلك الشيخ الغزالى والدكتور طنطاوى والامام الاكبر شيخ الجامع الازهر - والداعية الاسلامى الكبير الشيخ الشعراوى فضلا عن البابا شنودة كأحد عناصر الفكر الدينى المسيحى..

من هنا اصبح على جهاز الشرطة واجبا قوميا يتمثل فى مواجهة هذه العناصر - بكل امكانياتها وقدراتها يحتم على اللواء محمد عبدالحليم موسى اعادة النظر فى المحظورات التى فرضها - والقيود التى ربط بها التحرك الامنى - فضلا عن ضرورة اعادة النظر فى امكانيات هذا الجهاز وتطويرها بما يوأم التحرك السريع والانتشار المطلوب لتصفية جيوب ومراكز تجمع هذه العصابات الارهابية فى اماكن تواجدها.

وهذا يعنى من وجهة نظرنا - ضرورة تعديل هيكل الاجور لافراد وضباط الشرطة بما يلائم الاعباء التى يتحملونها والواجبات المنوطة بهم.. وظروف عملهم التى تقضى بتفرغهم التام لاعباء عملهم.. وفى رأينا.. ان تحقيق ذلك يتطلب ايضا اعادة النظر فى تسليح واعداد رجل الشرطة بما يوائم المواجهة المفروضة مع العناصر الخارجة وارهابية التى توفر لها عناصر التمويل السلاح المتطور.. والامكانيات القادرة - والتدريب الراقى.. والذى يتم من خلال دولة مجاورة - ومجموعات عدوانية - هدفها ضرب استقرار مصر - كمركز أمان فى المنطقة - وقاعدة توازن دولية فى الشرق الاوسط وبعد - المهمة قاسية وخطيرة - وما لم نواجهها بحزم وشراسة فى المواجهة - فان الخطر المنتظر - خطر رهيب - رهيب...

والكرة فى ملعب اللواء عبدالحليم موسى.. والقرار فى يد الدكتور عاطف صدقى.. قرار - يفتح الباب على مصراعيه للاستثمار وتوظيف المال المدخر - فى مشروعات انتاجية طبقا لقواعد واضحة تعطى الحق لكل صاحب مال فى استثماره فى بلده وتعمير واستصلاح صحراء مصر - بلا بلدوزر يهدم الامل او قرارات استيلاء ارتجالية... او قوانين استثنائية تحارب كل تقدم وتقف عثرة امام كل تنمية.

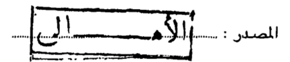
اللهم بلغت.... اللهم فأشهد

لـواء شوقى عروس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :



التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٢



د. محمود شريف

١٠٠ ألف مسجد في مصر بعض القائمين عليها غير مؤهلين

أعلن اللواء بهاء الدين إبراهيم مساعد أول وزير الداخلية أن الأجهزة الأمنية لديها معلومات عن تلقي الجماعات المتطرفة تدريبات ومعونات في إيران والسودان وأفغانستان.

واتفق د. محمود شريف وزير الإدارة المحلية والأمين العام المساعد للحزب الوطني مع مقالة د. رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع في ندوة تأمين السياحة مساء الأربعاء الماضي بضرورة إقامة حوار قومي بين الأحزاب لمناقشة مشاكل المجتمع.

وكان د. رفعت قد أرجع مشاكل الإرهاب والتطرف والفتنة إلى المناخ العام الذي يزداد تخلفا. وقال إنه مازالت هناك ثقوب تساعد على انتشار الإرهاب، مثل المساجد التابعة للأوقاف والتي تهاجم السياحة وتحرمها وتهاجم السائحين.

وطالب د. رفعت بحوار قومي بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة لمواجهة المخاطر الناتجة عن تلك العمليات. وقال إننا ننظر إلى السياحة كقضية قومية مصرية وليس قضية اقتصادية فقط. وقال إن التيار المتأسلم اتجه لضرب السياحة لاتخاذ السياح رهينة بهدف أن يسعى من قبل التفرقة بين طوائف الشعب. كما يجب علينا أن نفهم الدور المزدوج الذي يلعبه الإعلام الغربي بتضخيم تلك الأحداث.

ويقول د. محمود شريف إنني أتفق مع كل مقالة د. رفعت وأؤيده. أما المساجد فقد تضخم عددها إلى نحو ١٠٠ ألف مسجد، وهي قضية ليست سهلة في ظل وجود أشخاص غير مؤهلين يتصدون للدعوة فيها.

وأوضح د. محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية أنه من الصعب أن يكون كل أئمة المساجد على قلب رجل واحد، فمنهم من لا يملك مقومات الإمامة، ومنهم الممتاز والجيد والمقبول والضعيف ولكن من يحرم السياحة فهو جاهل. وأيده في ذلك الأنبا سرابيل في أن الإنجيل لا يحرم السياحة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠٦ نوفمبر ١٩٩٢

أحمد مجاهد يدين الإرهاب ومحاولات زعزعة الاستقرار

أدان السيد أحمد مجاهد المنشق عن حزب العمل الاشتراكي جميع عمليات الإرهاب والتطرف التي تستهدف زعزعة الاستقرار والأمن في مصر وضرب السياحة والاقتصاد.. ودعا إلى قيام جميع الأحزاب السياسية بالتصدي بجدية وحزم للفاشية الزاحفة الجديدة التي تتلفح بعباءة الدين تحقيقا لمصالح ذاتية.

مجاهد رئيس حزب العمل فى مؤتمر صحفى:

جريدة الشعب تشجع الارهاب والاعتداء على السائحين

الحزب خالف اللائحة وتحول الى حزب دينى

كتب محمد عبدالحافظ :

شن احمد مجاهد رئيس حزب العمل الاشتراكى هجوما على الاسلوب الذى تنتهجه جريدة الشعب وتشجيعها للارهاب والاعتداء على السائحين الذين يعتبرون ضيوفا على مصر . ورفض قيام الحكومة بمعاملة ابراهيم شكرى على انه رئيس لحزب العمل ضاربة بعرض الحائط قرارات المؤتمر العام الخامس للحزب الذى عقد فى ٣١ مارس عام ٨٩ والذى يقضى بسحب الثقة من ابراهيم شكرى باعتباره رئيسا للحزب لانه اعلن ان حزب العمل حزب اسلامى وهذا مخالف للائحة وبرنامج الحزب كما انه قام بضم عناصر من الجماعات الاسلامية الى عضوية الحزب ببطاقات عضوية مزورة للتصويت لصالحه ..

ودعا احمد مجاهد فى المؤتمر الصحفى الذى عقده امس بمقر الحزب بشارع ولى العهد جميع الاحزاب للتصدى الى الارهاب والتطرف وان تقف فى مواجهة القوى المخربة التى تتستر وراء عباءة الدين والدين منهم برىء واكد ان مصر لم ولن تكون تابعة او تحت ولاية احد فهى رائدة بازهرها الشريف وبمفكريها وعلمائها الاسلاميين وبتراثها الحضارى وبمسئوليتها العربية والاسلامية .

احمد مجاهد رئيس حزب العمل يجيب عن اسئلة الصحفيين فى المؤتمر الذى عقد امس وعلى يمينه شوقى خالد نائب رئيس الحزب «تصوير : عصمت عدلى»

المجاهد الصغير ملكي أكثر من الملك



ينفي تورط ايران في جرائم الارهاب

وحكامها يتحدثون عن تصدير الثورة!!

● يصر عادل حسين على أن يستغل نشرته النصف أسبوعية فى الدفاع عن عمليات التطرف والارهاب ومن يقف وراءها بشكل دائم .

● فى مقاله الأخير يدافع عن النظامين الايرانى والسودانى فى مواجهة إتهامهما بتمويل الارهابيين وتدريبهم ، ويطالب عادل السلطات المصرية بتقديم أدلة على هذه الاتهامات !

● ويشير المجاهد الصغير إلى أن العلاقات المصرية مع كل من إيران والسودان كانت فى طريقها الى التحسن .. حتى إنفجرت الأزمة من جديد وتصاعدت الاتهامات المصرية للدولتين .

وينفى عادل تورط ايران والسودان فى دعم المتطرفين والارهابيين المصريين .

التعليق

● ليس جديدا أن يدافع عادل حسين عن الدور الايرانى والسودانى فى تدريب الارهابيين المتطرفين فى مصر ودفعهم لزعزعة استقرار البلاد وضرب السياحة .. فهذا الموقف يتسق مع المواقف الاخيرة لعادل حسين التى تحالف فيها بشكل كامل مع المتطرفين وأعطى لهم الغطاء الاعلامى المطلوب خاصة فى الهجوم على السياحة والتشكيك فيها كمصدر من أهم مصادر الدخل القومى فى مصر ..

● لكن ليس من حق عادل حسين أن يلوى عنق الحقائق ويتجاهلها فى سبيل الدفاع عن التطرف والارهاب .. فايران نفسها لاتنفى دورها فى دعم المتطرفين ، ليس فى مصر وحدها ، وإنما فى معظم الدول العربية وهى تعلن ذلك صراحة وعلى الملأ تحت شعار تصدير الثورة الاسلامية .. وقد اعترف المتهمون فى قضيتى الجهاد والعائدون من افغانستان الذين يحاكمون حاليا امام المحكمة العسكرية بالاسكندرية بأنهم تلقوا تدريبات فى ايران وفى السودان تحت اشراف مسئولين ايرانيين فهل هناك دليل اكثر من ذلك ؟!

● ان مصر لم تفتعل خلافات مع ايران وعندما طلب على اكبر ولاياتى وزير خارجية ايران استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع مصر كان رد وزير خارجيتنا عمرو موسى ان الشرط الاساسى لاستئناف العلاقات هو عدم التدخل فى الشئون الداخلية المصرية ..

● إن المعركة الاعلامية الايرانية بدأت بمقال نشرته جريدة «طهران تايمز» تم تعميمه بمعرفة وكالة الانباء الايرانية مما أعطاه صبغة رسمية .. ثم توالت تصريحات المسئولين الايرانيين خاصة على خامنئى المرشد العام للثورة .. ودخلت الاذاعات على الخط ليتحول الامر الى معزوفة من السباب والشتائم لاتليق بمستوى مسئولين فى دولة اسلامية .

● ولم يفكر المسئولون الايرانيون لحظة واحدة فى نفى تهمة أرسال الارهابيين أو التنصل منها بل ان مسئولا ايرانيا قال عن هذا التدخل فى شئون الدول الاخرى انه قيام برسالة نشر الثورة الاسلامية فى كل مكان من العالم ..

● فهل عادل حسين ملكى اكثر من الملك .. ولماذا ينفى تورط ايران فى الارهاب اذا كانت ايران نفسها تؤيد تورطها ؟!!!

● أن الشعار المرفوع الآن فى ايران هو (فارس إدارات منطقة) وهى عبارة فارسية تعنى (قوة عظمى إقليمية) .. فايران ترى أنه بعد خروج العراق من معادلة القوى فى المنطقة فإن أمامها فرصة نادرة لكى تنصب نفسها قوة عظمى اقليمية .

● وترى ايران أن الدولة الوحيدة التى يمكن ان تشكل عقبة أمام طموحاتها هى مصر بموقعها الريادى العربى التى لن تسمح بأى هيمنة على أشقائها من دول الخليج العربى .. لذلك بدأت إيران حربها الاعلامية ضد مصر .. فى الوقت الذى كانت ترسل فيه الارهابيين لتخريب الاقتصاد المصرى وزعزعة الامن والاستقرار حتى يخلو لها المكان ..

● أما السودان فإن مصر كانت أول دولة فى العالم تعلن اعترافها بنظام عمر البشير وأرسلت له مبعوثاً خاصاً عقب قيام ثورة الانقاذ مباشرة هو امين نمر سفير مصر فى الكويت الآن لاجراء مباحثات مع البشير وإبلاغه تأييد مصر له .. واتصل الرئيس حسنى مبارك بنفسه ببعض الدول العربية يحثها على سرعة الاعتراف بالنظام الجديد .

● فكيف رد نظام عمر البشير الجميل لمصر ؟!..

● لقد أثار أزمة كبيرة معها على منطقة حلايب الحدودية محاولا الاستيلاء عليها رغم علمه أنها اراض مصرية .. وهى أزمة لم يثرها اى نظام سودانى منذ سنوات طويلة .

وعقب الغزو العراقى للكويت وقفت السودان مؤيدة لهذا الغزو وهاجمت مصر واوعزت الى بعض الغوغاء بالتهجم على بعض المنشآت المصرية فى الخرطوم .

● وبعد أن أحكمت الجبهة الاسلامية بقيادة حسن الترابى قبضتها على نظام السودان بدأت فى تصدير الارهاب الى مصر أملا فى أن تتمكن الجبهة من السيطرة على حكم مصر أيضاً .

● واستضافت الخرطوم د. عمر عبدالرحمن مفتى تنظيم الجهاد المتطرف وسهلت له السفر الى الولايات المتحدة الامريكية ليقوم بجمع الاموال وارسالها الى الجماعات المتطرفة فى مصر لتمويل أنشطتها الارهابية

● وقد إلتزمت مصر تجاه كل هذه التهديدات بضبط النفس وأخطرت السودان رسمياً اكثر من مرة بضرورة وقف هذه الاعمال التى لاتتفق مع العلاقات التاريخية العميقة بين شعبى وادى النيل .. ولم تتخذ مصر اى رد فعل انفعالى ضد السودانيين بل على العكس فتحت ابوابها لهم للدخول بدون تأشيرة وللاقامة والعمل والدراسة والسياحة والعلاج بلا معوقات .



على الاطلاق ايماناً منها بأن ما يفعله النظام السوداني الحالي لايعبر تعبيراً صحيحاً عن الشعب السوداني الشقيق بدليل المعارضة القوية التي تواجه هذا النظام داخل وخارج السودان .

● فماذا يريد عادل حسين ادلة اكثر من ذلك ؟.. ولماذا لاينصح اصدقاءه في الخرطوم بالكف عن التدخل في شئون مصر وتصدير الارهاب اليها وان يمدوا ايديهم الى الشعب المصري لنصنع معاً مستقبلاً اكثر امناً وأماناً للشعبين المصري والسوداني ونحول التكامل بين البلدين من حلم الى حقيقة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٢

فى اجتماع الأمانة العامة للشباب والطلبة :

مصطفى كامل مراد : السياسة الحكومية وراء تدهور أوضاع الشباب والارهاب

عقدت الامانة العامة للشباب والطلبة اجتماعا طارئا يوم الثلاثاء الماضى لمناقشة أهم القضايا الداخلية برياسة الأستاذ ـ محمد فريد زكريا وكيل الحزب وامين عام الشباب والطلبة بحضور د . محمود ياسر : عضو مجلس الرياسة والشيخ رجب حميدة رئيس لجنة الدعوة والفكر بالحزب ورئيس مجلس ادارة جريدة الاسرة العربية ورئيس مجلس ادارة جريدة الجمهور المصرى والأستاذ هشام طنطاوى نائب رئيس تحرير جريدة الاحرار ورئيس تحرير جريدة الجمهور المصرى ثم حضر الاجتماع السيد الأستاذ مصطفى كامل مراد زعيم حزب الاحرار واستعرض زعيم الحزب اهم قضايا الشباب وطالب سيادته الشباب بالقيام بدورهم فى الشارع السياسى من خلال تكثيف عضوية الحزب وتشكيل لجانه وطالب الشباب باستخراج البطاقات الانتخابية والبدء فى تشكيل الشياخات والاقسام مع وجود النشاط السياسى فى كل موقع ، وقد عرض سيادته تجربته الانتخابية طوال اكثر من ثلاثين عاما من العمل السياسى واكد رئيس الحزب ان الشباب هم طاقة الأحزاب وحزب بلا شباب هو حزب غير موجود واضاف : انه لابد من قيام الشباب فى المرحلة القادمة بشغل المواقع القيادية . وقال سيادته : ان الحزب يرفض جميع التصرفات الصبيانية التى تضر مصلحة الوطن التى هى فوق كل اعتبار وفوق جميع الأحزاب والتحزب واعلن الدكتور محمود ياسر رمضان عضو مجلس الرياسة ان جميع قيادات الحزب تقف خلف الشباب لدفعهم الى الامام وتذليل مختلف الصعوبات امام آمال الشباب لأن الشباب دعامة الامة وقيادتها المقبلة وهم روح الحزب ولا يوجد حزب يستطيع العمل بدون وقفة قوية من الشباب المؤمن بوطنه وقوميته وحزبه فمصرنا فى حاجة الى تكاتف قوى الشباب المؤمن بمصريته واعرب الشيخ رجب حميدة بصفته من الشباب عند تضامنه مع امانة الشباب والطلبة فى جميع ما طرح من تساؤلات هى فى المقام الأول للحرص على مصلحة مصر والحزب ، واعلن ان جريدة الجمهور المصرى هى منبر الشباب المسلم وان الجريدة مفتوحة لآراء واقتراحات الشباب وانه يضع جميع امكانياته تحت تصرف امانة الشباب والطلبة للحزب والشباب المسلم ، وتحدث السيد وكيل الحزب محمد فريد زكريا والامين العام للشباب والطلبة فقال : انني اطالب الحكومة برفع يدها عن الشباب والطلبة والكف عن الارهاب الامنى الذى دفع الشباب الى العنف ، وان ظاهرة العنف الشبابى هى احد افرازات جرائم التعذيب فى المعتقلات والسجون ولائحة عام ١٩٧٩ التى وضعها السادات لحرمان الطلاب من حقهم الدستورى فى الممارسة السياسية واختيار قياداتهم لهذا فان منع استمرار جرائم السياحة يبدأ بالكف عن التعذيب فى المعتقلات والسجون وفتح حوار مع الشباب لانه لا توجد خصومة بين الشباب المسلم وضيوف مصر من السائحين .

وعلى صعيد آخر اضاف : ان حضور مائة شاب من بنى سويف والقليوبية والقاهرة


مصطفى كامل مراد

ليفتحوا حوارا مع رئيس الحزب يؤكد ان الشباب مصمم على مواصلة مسيرة الديمقراطية والتصدى لأعداء الحرية ومصاصى دماء الشعب المتربصين لهم فى الشارع وفى الجامعة وفى الأحزاب واكد وكيل الحزب محمد فريد زكريا انه قد آن الأوان لأن يكون للشباب حق اتخاذ القرار للدفاع عن نفسه بعد ان اصبح يشعر بعدم الانتماء ويتعرض لاغراءات الثراء من قبل اطراف التناقض .. تجار المخدرات وعملاء الداخل والخارج

واضاف حسن عبدالمنعم رياض عضو المجلس الدائم والمشرف العام على جريدة شباب الأحرار : ان المرحلة القادمة وما تعانيه البلاد من ضربات متتالية لتدمير السوق السياحية هى مخطط لهدم واحة الأمان فى مصر وخطورة هذا المخطط انه ينفذ بايد مصرية تلك الأيدى التى حملت السلاح لتحرير الأرض والتضحية بارواحهم لا يمكن ابدا ان تكون هى ذاتها ايدى شباب مصرى مسلم .

فالاسلام يجيز لنا ويامرنا اذا استجار بنا كافر ان نجيره حتى يبلغ مأمنه فما بالكم انهم ضيوف مصر وليسوا بكفار وان هذه التصرفات تسيء الى ديننا الحنيف

الذى يدعو الى حماية النفس والعرض ، بل شدد فى عقوبة القتل فان قاتل النفس الواحدة كانه قتل الناس جميعا ، وتجب مجابهة هذه القضية بحلول موضوعية

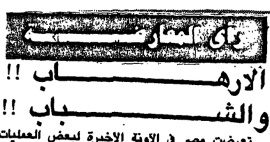
انها قضية قومية يجب دراستها وفهمها واستيعاب دروسها ، ان تشديد العقوبات والحملات الاعلامية لن يجدى فالقضية اكبر بكثير فهناك ايد وفكر وتمويل مخطط تخطيطا دقيقا لتدمير اقتصاديات البلاد وهناك حلول لحل هذه المشكلة واولى تلك الحلول التى اطرحها ان يكون شيخ الازهر ومفتى الديار المصرية منتخبين من هيئة كبار العلماء حتى تكون لهما حرية الحركة والفكر كما اطالب بوقف حملات المتاسلمين والعلمانيين وان تكون وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بها مساحة دينية .

وتوجه عبدالله مرعى عبده برجاء لوزير المواصلات ان المواطنين فى ابو زعبل البلد بالخانكة قد توقفت خطوط سير اتوبيسات ارقام ٣١٤ ، ٨٠٥ ، ٩٢٨ وهى كل الخطوط .ويناشد رئيس هيئة الصرف الصحى بسرعة اتمام مشروع الصرف الصحى . وطالب الزميل احمد الاطرونى بتوفير المرافق الخاصة بطريق بنها ـ طوخ وهذا الخط كان يخدم معظم طلبة الجامعات من انحاء القرى البسيطة . وطالب العضو صلاح اسماعيل كرم وزير الشباب والرياضة الاهتمام بانشاء مراكز للشباب حتى لا يكون الشباب فريسة سهلة فى ايدى متطرفى الفكر وان يكون بمراكز الشباب مكتبة اسلامية وتعقد بها ندوات علمية ودينية .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢



رأى المعارضة

الارهـــــــاب !!
والشـــــــباب !!

تعرضت مصر فى الآونة الاخيرة لبعض العمليات الارهابية كان اخرها إطلاق الرصاص على اتوبيس السائحين الالمان وإصابة بعضهم وقبلها كان إطلاق الرصاص على اتوبيس السائحين الانجليز وماتت إحدى السائحات ، اى ان الارهاب تحول الى عمليات منظمة لضرب السياحة فى مصر وقد يتطور لتحقيق اهداف اخرى كالاغتيالات السياسية ونسف او تفجير بعض المنشات والمرافق العامة .

وقد تمكنت الشرطة من القبض على العناصر الارهابية التى قامت بهذه الاعمال او على معظمها ولكننا فى هذا المقال نود ان نتصدى لهذا اللون الجديد من الارهاب من الناحية السياسية اى من ناحية الاحزاب السياسية ونشاطها السياسى ، فالحكومة تلمح إلى ان هناك بعض الاحزاب او بمعنى ادق حزب معين يشجع عن طريق المقالات على عمليات الارهاب وانها لن تقف مكتوفة الأيدى امام هذا التحريض ، وان هناك مخططا خارجيا ممولا من بعض الدول لضرب الامن والاستقرار الى درجة إحداث انقلاب والاطاحة بنظام الحكم فى مصر ثم تحدث بعض اعضاء مجلسى الشعب والشورى خلال اجتماعات اللجان واكدوا ان جماعة الاخوان المسلمين المتحالفة مع حزب العمل وماكان ينشر فى صحيفة الشعب هو الذى ادى الى تشجيع مثل هذا الارهاب ، وقد ورد هذا على لسان السيد/ثروت اباظة وكيل مجلس الشورى ورئيس اللجنة الخاصة لمناقشة بيان السيد رئيس الجمهورية .

[البقية ص ٣]

مصطفى كامل مراد



وتعقيب حزب الاحرار على ذلك هو ان ايا من الاحزاب السياسية لم يحرض على الاطلاق على الارهاب او استخدام الاسلحة لتهديد السائحين وضرب الحركة السياحية بينما كان الحوار حول هل السياحة تتمشى مع احكام الشريعة الاسلامية ام لاتتمشى ، وجاءت اغلب آراء الفقهاء مؤكدة ان الاسلام يحتم إكرام وفادة السائحين بل وحمايتهم وإن كان البعض قد ألح الى ان يراعى السائحون والسائحات ـ على وجه الخصوص ـ ان مصر بلد إسلامى وان الملابس لايجب الا تكون فاضحة بشكل يثير المشاعر ! ! ولكن الموقف اكبر كثيرا من مقال يكتب عن راى الدين فى السياحة وهل هى حرام ام حلال ! ؟ إن رأينا واضح وهو ان العصابات الارهابية التى ظهرت اخيرا وقامت بعملياتها الارهابية لضرب السياحة بعيدة كل البعد عن الأحزاب السياسية او حتى عن الجماعات الاسلامية التى هى بعيدة بل مستقلة عن الأحزاب السياسية وعن جماعة الاخوان المسلمين ، لأن الواضح من الوقائع ان هذه الجماعات الارهابية ممولة من الخارج وماضبط من سلاح وذهب يؤكد ذلك ، وان اتهام بعض الأحزاب السياسية امر لايتمشى مع حرية الراى وان على الجهات الامنية ان تستمر فى جهودها المكثفة لضبط هذه الأوكار ومعرفة مصادر تمويلها والمصادر التى تخطط لها حتى تكون الصورة واضحة امام الحكومة وامام الشعب .

وفى ختام المقال فاننا نود ان نقول بصراحة ان هناك فراغا سياسيا يعانى منه الشباب وان الأحزاب السياسية بالرغم من تعددها لم تملأ هذا الفراغ الذى يحس به الشباب ، وان البطالة مازالت منتشرة بين الشباب وان المجهودات التى بذلت من كل الجهات ومن الصندوق الاجتماعى مازالت قطرة فى بحر البطالة العميق والذى يدفع الشباب الى التطرف والاندماج فى خلايا الارهاب وعلاج ذلك هو الحوار المذاع بين الحزب الحاكم وبين جميع الأحزاب السياسية فى برامج تمس مشاكل الشباب ومشاكل الوطن الرئيسية حتى يدرك الشباب ان هناك جهدا سياسيا يبذل من الحكومة ومن احزاب المعارضة لعلاج هذه القضايا التى تؤرق الشباب وعلى راسها قضية البطالة وان هذا هو الحل العملى والسياسى فى آن واحد اما تبادل الاتهامات بين احزاب المعارضة والحزب الحاكم فلن يثمر حتى ولو قليلا ! !

مصطفى كامل مراد



المصدر : الشعب

التاريخ : [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شكرى يشيد بتصرف «النقيب خاطر»

حيا الأستاذ إبراهيم شكرى، رئيس حزب العمل الموقف الانسانى المشرف للنقيب على خاطر، والذى خاطر خلاله بحياته فى سبيل انقاذ أطفال وزوجة المتهم المطلوب القبض عليه بعد أن احتمى بهم خلال عملية القبض عليه.

وقال شكرى أن النقيب على خاطر، عرض حياته للخطر، فى وقت كان يعلم فيه أن المتهم يتعامل معه بالرصاص، ومع ذلك لم يبادر بإطلاق الرصاص.. وانتى أعتبر إن موقفه هو موقف متميز وغير مسبوق خلال حملة مكافحة الارهاب الحالية.

ودعا شكرى بالشفاء للنقيب خاطر وزميله المصاب فى نفس الحادث، وقال إن هذا الموقف الذى أخذه خاطر سيبقى صورة تعتز بها مصر، وتظهر تحضرها، فهو يمثل صورة ونموذجا يحتذى من الاداء فى الضبطية.

وحيا شكرى كل الذين يتحلون بهذه الصفات من رجال الشرطة.



المصدر : أخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ١٩٩٢

الأحزاب والنقابات : قصور في مواجهة الارهاب

● مصطفى مراد : الأحزاب لم تستطع ملء الفراغ عند الشباب

● د . حمدي السيد : للنقابات دور هام وأفكار المتطرفين مرفوضة

● زكريا أبو حرام

الاحزاب السياسية والنقابات المهنية مفروض ان لها دورا كبيرا فى مواجهة الارهاب لما يفترض فيها من ثقل شعبى وجماهيرى وقواعد منتشرة فى كل مكان ومع ذلك يكاد يكون دورها غائبا . فمن يتتبع اعمار من قاموا بحوادث العنف والارهاب والتطرف يجد انها تدور حول العشرينات . سن الشباب فلماذا لم تملأ الاحزاب السياسية الفراغ عند الشباب ولماذا لم تستطع هذه الاحزاب ان تضم هؤلاء الشباب إليها وتعدهم سياسيا وفكريا لتبعدهم عن التطرف وما هو الدور المنوط بالاحزاب فى هذه الامور ولماذا نجد ان هذه الاحزاب بعيدة عن القيام بهذا الدور واين دور النقابات المهنية وماذا يمكن ان تقدم لمواجهة هذه الظواهر وهل بيانات الادانة والشجب تكفى ..

من المؤكد ان مواجهة الارهاب مسئولية المجتمع ككل بكل طوائفه وليست الحكومة وحدها فالذى يدفع ثمن الارهاب هو الشعب ولذلك فمطلوب ان يكون الراى العام قويا فى مواجهة الارهاب ومن يتتبع حوادث الارهاب التى تمت يجد ان من قاموا بها هم شباب دون العشرين او فوقها بقليل وهو امر يثير سؤالا مهما حول دور الاحزاب السياسية التى من المفروض ان تستقطب هؤلاء الشباب وتملأ الفراغ لديه وايضا دور النقابات المهنية بما لها من تاثير فقد ان الاوان لنتكاتف جميعا بصرف النظر عن الانتماءات والمواقف السياسية من اجل مواجهة هذا الخطر الكبير الذى لاشك فى ان ما من مصرى واحد يرى التهاون او التهوين تجاهه .

ولكن يبقى السؤال ما هو الدور الذى يمكن ان تقوم به الاحزاب والنقابات المهنية لمواجهة هذا الخطر ولماذا قصور هذه الاحزاب فى المواجهة وفى ملء الفراغ لدى الشباب فلا شك ان جميع الاحزاب والنقابات ادانت الارهاب ورفضته فى بيانات لها ولكن هل مجرد الادانة والشجب يكفى واين دورها فى استغلال طاقات الشباب وملء الفراغ السياسى لديه .

الأحزاب والشباب

وعندما وجهت هذه الاسئلة لرئيس حزب الاحرار مصطفى كامل مراد رد بقوله ان الاحزاب السياسية لم تستطع حتى الان ان تملأ الفراغ السياسى الموجود فى اذهان الشباب وهذا الفراغ السياسى سببه الاحباط الذى اصيب به الشباب نتيجة لعدم قدرته على تحقيق اهدافه واولها السعى لكسب الرزق اى العمل ومشكلة البطالة وهى مشكلة تؤرق الشباب وقد بلغت حدا كبيرا فقد تجاوز رقم حملة المؤهلات العليا المتوسطة الذين بدون عمل إلى مليون ونصف اى ان هناك شبابا عاطلا لا يجد عملا منذ اكثر من خمس سنوات . ولاشك ان ذلك احباط كبير للشباب خاصة وان الغالبية العظمى من هؤلاء ينتمون للطبقة ذات الدخل المنخفض .

اضف إلى ذلك ان هناك ما يقرب من مليون ونصف ايضا لا يحملون مؤهلات او يحملون مؤهلات اقل من المتوسط اى ان هناك ٣ ملايين فى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٣

سن العمل ممن تجاوزوا الثامنة عشرة لا يعملون ولاشك ان ذلك الاحباط لدى الشباب يؤدى إلى اهتزاز الثقة في قدرة الاحزاب السياسية على حل مشاكلهم سواء في ذلك الحزب الحاكم او المعارضة ولاشك ان الاحباط يولد الياس . والياس يدفع الشباب إلى الاندفاع إما إلى الناحية الدينية وما قد ينتاب ذلك من تطرف وتشدد مما يعتبر مجالا خصبا لجذب هؤلاء الشباب إلى استخدام العنف كما ان البعض الاخر يتجه إلى الانحراف بشتى نواحيه سواء في ذلك المخدرات او الجريمة ولذلك فإن الامر يقتضى علاجا لذلك بان تتضافر جميع الاحزاب بلا استثناء وان تقوم بحوار واسع النطاق بينها وبين الحكومة وبينها وبين الشباب بشرط ان تكون هذه الحوارات مذاعة حتى يستطيع الشباب ان يسمعها ويشاهدها ويقراها حتى يستطيع ان يعلم حقيقة الدورالذى تقوم به الحكومة والاحزاب في حل مشاكله وعلى راسها البطالة لان الحوار يعنى تبادل الاراء وتبادل الاراء يظهر الواقع ويظهر الممكن والسياسة هى من الواقع ومن الممكن مما يجعل الشباب اكثر مشاركة في السعى لحل مشاكله ..

ندوات ومقالات !!

● بعيدا عن العموميات هناك دور مهم للاحزاب لملء فراغ الشباب السياسى وغير السياسى . فلماذا انتم بعيدون من الشباب ؟

— ويقول مصطفى مراد : الاحزاب تقوم بعمل ندوات ولقاءات وتكتب كثيرا من المقالات في صحفها توجه منها النظر إلى كثير من الحلول ولكن هذا لا يكفى لان جرائد المعارضة محدودة الانتشار بالمقارنة بالتليفزيون إلى جانب ان هناك قصورا كبيرا في الحوار بين الاحزاب كلها والمناقشات تشد الشباب وتجعله يساهم في الحوار بالراى والفكر . ولابد ان نعرف ان الاحزاب السياسية كلها تدين الارهاب ليس هناك حزب واحد يؤيد الارهاب وكلها تشجب الارهاب ولكن كل كلامنا مجرد راى ليس لدينا سلطة تنفيذية نقدم فقط الراى ولا نستطيع غير ذلك . وملء الفراغ لدى الشباب وسيلته الوحيدة هو الحوار المذاع في التليفزيون والاذاعة .

واجب الأحزاب

وفي حزب الوفد يقول ياسين سراج الدين ان واجب الاحزاب كواجب كل الهيئات والنقابات وكل مصرى محب لوطنه ويعرف الله سواء كان مسلما او مسيحيا ان يقف ضد الارهاب ولا يكتفى باستنكار هذه الافعال الارهابية ويرفضها سواء كانت من افراد او جماعات او دول بل يجب الا يتوانى في تقديم كل مساعدة للدولة وللهيئات الامنية لتحجيم هذا الارهاب حتى ينتهى نهائيا لان اثار الارهاب ليست مجرد تصفية جسدية لشخص او لاخر من هذا الطرف او ذاك وانما هو خطر يهدد اقتصادنا وامن امتنا ويترتب على ذلك مشاكل اخرى كثيرة ويزيد من حجم كل مجهود يبذل لحل واصلاح هذه المشاكل .

وعندما نتحدث عن دور الاحزاب اقول ان حزب الوفد بدات جريدته من اول لحظة لا تستنكر فقط وانما تستنفر الناس ضد الارهاب سواء بالاقلام كتابها او على لسان رئيس الحزب فؤاد سراج الدين او تصريحات منى شخصيا . ذلك ان قنوات وسبل حزب الوفد كبقية الاحزاب التى تقدم المسئولية في مشاركتها لمحاربة الارهاب هو الاعلام من خلال صحفها وبعد ذلك المؤتمرات والندوات التى تتم في مقار الحزب وايضا توجيه شباب الحزب وتوضيح الصورة امامه ولا نستطيع اكثر من ذلك ..

ويقول ياسين سراج الدين : ويجب ان تقوم الحكومة باشراك الشخصيات الحزبية وخاصة المقبولة منها لدى الشعب في الجولات واللقاءات والندوات التليفزيونية والتى يستمع إليها ملايين المواطنين ذلك ان اثر الاذاعة والتليفزيون على الناس يفوق بكثير اثر الصحف ولذلك فإن دور الاحزاب دور محدد لعدم اعطائهم الفرصة في التليفزيون والاذاعة . وانساءل كيف لا يتم السماح لحزب سياسى وليس لتيار عقائدى بان يعقد مؤتمرا شعبيا في سرادق عام يحضره الالف المواطنين بدلا من ان يقيم الحزب هذه المؤتمرات في مقاره والتى لا تتسع إلا للقليل ولعدد محدود ..

الارهاب مرفوض

اما في حزب العمل فيقول امين التنظيم عبدالحميد بركات ان الارهاب عموما مرفوض شكلا وموضوعا من كل انسان ايا كان مسلما او غير مسلم عربيا او غير عربى يرفض رفضا باتا الارهاب . وهذا الارهاب المرفوض ايا كان فاعله فردا او جماعة او شعبا او حكومة فهذه قاعدة مسلم بها فما بالك بمن يعتنق دينا هو الدين الاسلامى الذى من مبادئه الاساسية الحفاظ على الروح والجسد فهذا واجب من واجبات المسلم الذى يعلم ان قتل النفس جزاؤه جهنم . وبالتالى فهذا الانسان الذى يعتنق الاسلام دينا لوجب عليه ان يقاوم الارهاب ولكن السؤال كيف يتاح للاحزاب السياسية مقاومة الارهاب . الاحزاب المحاصرة في غرف ضيقة وهذا الفصل والحصار من قبل الحكومة التى تطالب الاحزاب بمقاومة الارهاب فالاحزاب محاصرة اعلاميا وفي المقار وفي كل مكان واعمل في داخل المقر فقط .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخر ساعة

التاريخ : ٣ [illegible] ١٩٩٢

ويقول امين التنظيم في حزب العمل : ان الاحزاب بالصورة التى توجد بها في مصر لا تستطيع ان تقوم بشىء ونتساءل ماذا فعل الحزب الوطنى لمقاومة الارهاب وهو الحزب المتاح له كل شىء وكل الامكانيات مسخرة من اجل هذا الحزب . اننا لا ندخر ما في وسعنا كحزب عمل لمواجهة الارهاب ونحن ندينه وكل من يتهمنا بعكس ذلك هو اتهام باطل كما أن اى اتهام يوجه لنا باننا نغذى الارهاب هو اتهام باطل ولا اساس له من الصحة . وعلى من يقول ذلك ان ياتى بالدليل عليه . ان الحكومة تحاربنا في كل شىء حتى إذا فكرنا في عمل ندوة داخل الحزب وفي المقر نفسه نجد من يمنع الناس من الدخول او قل ان الناس من نفسها تخاف ان تاتى إلينا حتى لا يمنعها احد وحتى لاتهان .

دور النقابات

● وإذا كانت الاحزاب السياسية لم تستطع ملء فراغ لدى الشباب والقت بفشلها على عاتق الحكومة وانها لا تستطيع ان تقدم شيئا اكثر من الادانة لحوادث الارهاب فما هو دور النقابات وماذا يمكن ان تقدم خاصة وانها تعد تجمعا مهما لجميع المثقفين كما ان عدد اعضاء النقابات المهنية يبلغ ما يزيد عن ثلاثة ملايين يزداد عددهم سنويا بما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ خريج من الجامعات والمعاهد العليا وكلهم لديهم القدرة على التاثير في المجتمع .

نقيب الاطباء الدكتور حمدى السيد يقول ان النقابات تستطيع ان تلعب دورا هاما في عملية التصدى للارهاب خاصة وانها تضم قاعدة كبيرة من المثقفين واصحاب الراى وفيهم ايضا وداخل هذه النقابات تيار اسلامى مستنير وقوى ورايى فيه انه يقف ضد الارهاب . كما ان اعضاء النقابات المهنية يجدون في التصدى للارهاب رعاية لمصالح الامة وبالتالى رعاية لمصالحهم فاى هزه يحدثها الارهاب والارهابيون تؤثر على اقتصاد مصر وبالتالى تؤثر على اعضاء النقابات المهنية فهم اول من يعانون .

مواجهة الارهاب كيف

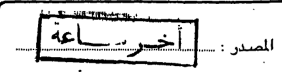
ويقول الدكتور حمدى السيد : ان توجهات وافكار المتطرفين مرفوضة . واصحاب الفكر المتطرف والارهاب من انصاف المتعلمين الذين يحتاجون إلى توعية وارشاد وكنا اول نقابة اقامت ندوة عن السياحة والاسلام . واعتقد ان التيار الاسلامى الموجود بالنقابات وعلاقتى بهم تؤكد ان القاعدة الكبرى منهم تدين الارهاب هذا التيار يستطيع ان يلعب دورا مهما في مواجهة الارهاب وكذلك كل النقابات المهنية تستطيع ان تلعب دورا في مواجهة الارهاب ويبقى دور الحكومة في هذه القضية قضية المهنيين ومواجهة الارهاب . فنجد ان الحكومة تفتعل خناقات مع النقابات في وقت لا يجب ان يحدث فيه مثل هذا في وقت يجب الا يعلو صوت فوق صوت مكافحة الارهاب فنحن في معركة لابد ان تتضافر فيها جميع الجهود للحكومة والمعارضة . ولابد ان يقود هذه المعركة مجموعة من العقلاء .

ويقول الدكتور حمدى السيد : لابد من عمل ندوات في التليفزيون يظهر فيها الاسلاميون المستنيرون ويتحدثون فيها فهؤلاء قادرون على التصدى ويجب الا نضيع منا الفرصة وعلى الدولة ان لا تتسبب في انشقاق داخل النقابات المهنية وان لا تحدث اى ارتباك فالحكومة واجبها الاول والاخير هو تكتيل جميع القوى حكومية ومعارضة في وجه الخطر الملحق الذى يتهددنا وهو خطر الارهاب ونحن في نقابة الاطباء في مازق مع الدولة فنحن متهمون باننا نشجع الارهاب رغم ان نقابة الاطباء كان لها دور هام في قضية الاغاثة وهذا الدور تمت به الاشادة على المستوى الدولى ولنا احترام في الخارج . ولنا اسهام في اغاثة المنكوبين من الزلزال ومع كل هذا يصدر تصريح من احد المسئولين بان النقابات المهنية تتستر وراء الاغاثة لكى تمول الارهاب .

أين نقابة المحامين ؟

وفي نقابة المحامين يقول سامح عاشور عضو مجلس النقابة : ان دور نقابة المحامين لا يخرج عن اتجاهين متوازيين الاول ان الارهاب امر مرفوض ويهدد استقرار المجتمع ويضعف اى امل في امكانية التنمية وبالتالى فهى جريمة في حق المجتمع والثانى ان الارهاب او التطرف تعبير عن كبت سياسى حله الحقيقى والموضوعى هو ان تمارس الديمقراطية بشكل صحيح وان تكون ديمقراطية تداول السلطة فعندما يدرك المواطنون إنه بالامكان ان يحدث تداول للسلطة بالطريق الديمقراطى فانهم لن يسمحوا باى مساس بالنظام لكن من





المصدر : أخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٣

الصعب ان نحرض المواطنين للدفاع عن نظام يدافع عن نفسه فقط ولذلك لابد من اطلاق حرية انشاء الاحزاب واصدار الصحف بدون قيود .

ويقول سامح عاشور ان دور نقابة المحامين في مواجهة الارهاب دور حساس لأن المحامى مهمته الدفاع عن المتهمين فلا يمكن ان اقوم بدور ايجابى او مادى فلو امتنعت عن الدفاع عن المتهمين اكون قد ارتكبت جريمة في حق المهنة . ولذلك فإننى اطالب مجلس نقابة المحامين الحالى ان ينقل الندوات والمؤتمرات إلى كل المحافظات وان يتولى مسئوليته للتصدى لمواجهة الارهاب .



المصدر : النــــور

التاريخ : ٢ ... ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نقيب الأطباء :

لانمول الارهاب ونرفض تصريحات وزير الداخلية

استنكر الدكتور حمدى السيد نقيب الاطباء وعضو مجلس الشعب التصريحات التى ادلى بها وزير الداخلية عبد الحليم موسى واكد نقيب الاطباء ان النقابة لاتمول الارهاب ولاتضع مليما واحدا من التبرعات الخاصة بالمنكوبين من الزلزال او مسلمى البوسنة والهرسك الا فى مكانه الشرعى

ومن المقرر ان يتقدم د حمدى السيد بطلب احاطة لوزير الداخلية حول الاتهامات التى وجهها للنقابة وكانت النقابة قد اقامت دعوى قضائية ضد الوزير حيث اعترضت على التصريحات التى صدرت من الوزير وتضمنت الاساءة الى النقابة والعاملين فيها وكان وزير الداخلية قداتهم النقابة بانها تمول الارهاب من اموال التبرعات التى جمعتها لضحايا الزلزال وللمسلمين فى البوسنة والهرسك

اكد نقيب الاطباء ان هذه التصريحات هدفها التشكيك فى ذمة النقابة المالية مما يعد اساءة وتشويها للدور الحيوى والانسانى الذى تلعبه النقابة فى اغاثة المسلمين فى الصومال والبوسنة والهرسك وكذلك اغاثة المنكوبين من جراء الزلزال

الدكتور حمدى السيد



المصدر : النـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٢

رؤية اسلامية

من بين ما وجه به الدكتور محمد علي محجوب وزير الاوقاف ضرورة انشاء جسور من العلاقات الاسلامية الوطيدة بين دعاه مصر وبين المسلمين في كل انحاء الدنيا : وجعل من المجلس الاعلى للشئون الاسلامية بلجانه الفنية المتخصصة النافذة لتحقيق هذه التوجهات .

من بين هذه اللجان لجنة العلاقات الاسلامية تضم كوكبة من الدعاة العلماء والخبراء والمتخصصين والسفراء ، وعلى راس هذه الكوكبة العالم الفاضل الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس مجلس الشورى - وهو غنى عن التعريف -

في جلسة ١٠ من نوفمبر العام الحالى ١٩٩٢م زار اللجنة مهاجر مصرى هو الدكتور مهندس محمود سامى ابو العيون الذى يعيش بالمانيا منذ خمسة وثلاثين عاما . لكنه مازال غيور على اسلامه ومصريته يعتز ويفتخر بهما .. عرض فقال :- منذ حوالى اسبوعين القيت محاضرة دينية في اكاديمية كاثوليكية بإحدى المدن الالمانية تحت عنوان (السلام في الاسلام) .

تحدث فيها علماء اجلاء حديثا منصفا ورائعا دارت بعد المحاضرة مناقشة طويلة اتهم فيها احد القضاه الالمان المسلمين في مصر بانهم يتعمدون قتل السائحين ، وادعى ان الشر والارهاب مصدره المسلمون ، وان الاسلام لم يعد دين سلام كما يدعون .

● ● ●

المنا هذا الافتراء على الاسلام والمسلمين وايضا على ابناء مصر ، ووضعت كل المعلومات التى ادلى بها المهندس ابو العيون للدراسة المعمقة من اللجنة لتوضيح النتائج تحت نظر اللجنة العليا للدعوة بعد العرض على الدكتور الوزير .

غير انه من واجبى كاحد العاملين في حقل الدعوة الاسلامية ان ارسل عبر صفحات جريدتنا الغراء (النور) التى لها في اسمها نصيب كبير من التنوير ، والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة .. ان اسجل استنكارى الشديد لما قام به هؤلاء الجناة اعداء مصر الاسلام ، مصر الحضارة ، مصر الازهر الشريف ، ليس من العدل او الانصاف ان ننسب العنف للاسلام او للمصريين عامة ، وانما ننسبه الى هؤلاء المفسدين في الارض . ان تصرفاتهم الحمقاء الغير مسئولة ليست من الاسلام في شيء والتسامح والوفاء بالعهود ، وحسن معاملة الذميين والوسطية والدعوة بالحسنى .. لو ادرك هؤلاء المفسدون حقيقة الاسلام وقيمه ومبادئه لادركوا مدى ماهم فيه من ضلال .. ولكن هيهات هيهات .

مجرد تساؤلات اطرحها :-

● ايها المفسدون هل انتم حقا من ابناء الاسلام وما هى حدود الاسلام عندكم ؟

● ايها المفسدون ، هل انتم من ابناء مصر حقا ، وهل ابناء مصر يهدمون حضارتهم بايديهم ، يقضون على مصادر ارزاقهم يسفكون دماء الابرياء ؟

● لا

انكم طغمة باغية ضالة ، انتم وقادتكم ، ومن يوجهونكم من الداخل او الخارج ، انكم باعمالكم الشيطانية هذه تستهدفون كيان امة وعراقة شعب .

● كيف تعتدون على ضيوف مصر اين الشهامة الاسلامية ، واين النخوة العربية ، واين ما عرف عن المصريين من حسن الاستقبال وكرم الضيافة لكل من يقصد ارض الكنانة - مصر المحروسة دائما - ان كل زائر يزورنا هو في واقع الامر يحمل عقد امان منذ حصل على بطاقة السفر ووطئت قدماه الاراضى المصرية ، والى ان يغادرها في امان الله ، بل هو داعية لديننا وحضارتنا عندما يعود الى وطنه الام .

●● ان ما تريدونه ايها المفسدون الاثمون هو افتراء واباطيل تدحضها حقائق الاسلام السمح القويم الذى لاياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد .

وانتم ياخوتي في الله والوطن : الساكت على الحق شيطان اخرس ، ان عليكم - جميعا - واجب مقدس هو لفظ هؤلاء المفسدين من بينكم ، ومحاربتهم اينما وجدوا وارشاد الجهات الامنية عنهم حتى يتطهر الوطن من افعالهم المخربة ويعود الامن والامان الى مصرنا الغالية ، وتعود الثقة بيننا وبين ضيوفنا من السواح من كل انحاء العالم ، بل ويعود للاسلام بريقه وصدق مبادئه ، إن الاسلام ياهؤلاء لايعرف العنف او الارهاب او ترويع الامنين ...

انكم في عرف الاسلام خارجون عليه ، مفسدون في الارض تستحقون غضب الله ورسوله والناس يقول سبحانه وتعالى في سورة المائدة :-

« إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ، ذلك لهم خزى في الدنيا ، ولهم في الاخرة عذاب عظيم »

وقوله جل في علاه في سورة البقرة : « الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما امر الله به ان يوصل ويفسدون في الارض اولئك هم الخاسرون »

دكتور/محمد بهي الدين سالم



المصدر : اللواء الاسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٢



بطء التقاضي وراء استشراء الجريمة

بقلم : عبدالمنعم قنديل

●● قضايا الارهاب والجرائم التي تمس الوطن وسلامته يجب أن يكون الفصل فيها سريعا ، وألا تكون إجراءات المحاكمة فيها مثل إجراءات القضايا العادية . لأن بطء التقاضي في قضايا الارهاب يجعل الناس ينسون بالتدريج ما إقترفه الارهابيون من جرائم قتل ونهب وسطو على محلات الذهب وترويع للآمنين . فلو أن الارهابي حوكم محاكمة عاجلة ، ونفذت فيه العقوبة دون ريث أو إبطاء ، لكان في ذلك ردع لمن يفكر في أن يسلك مسلك الارهابيين .

★★★

●● ولكن المحاكمات البطيئة عامل من عوامل استشراء الجريمة .. لأن حالة الغضب والسخط على الارهابي الذي ارتكب إحدى الجرائم تكون قد خفت حدتها ، وهدأ غليانها ، وظن زملاؤه الارهابيون أنه سيفلت من العقاب ، فيمارسون نشاطهم الاجرامي المقيت ، وخاصة أن هناك من يزين لهم الجريمة ، ويدفع لهم ثمن ارتكابها . ولذلك فإننا نؤكد على ضرورة الاسراع بتصفية فلول هؤلاء المجرمين .

★★★

●● ولم يعد خافيا على أحد أن هؤلاء الارهابيين يحاربون المواطنين في لقمة العيش ، وإلا فماذا يعني ضرب السياحة والاعتداء على ضيوف مصر ؟ . إن السياحة تشكل جانبا هاما من دخلنا القومي ، وأي مساس بها هو مساس بكل مواطن . ولذلك فإننا يجب الا تأخذنا رحمة أو رأفة أو شفقة على أي إرهابي ، لأن جرائمه تصل إلى كل بيت ..

★★★

●● فالمطلوب منا ، وفاء لهذا البلد الطيب ، والوطن الآمن ، أن نتعاون ـ حكومة وشعبا ـ على استئصال جذور الارهاب .. فهؤلاء الارهابيون الخونة لم يتكونوا بين عشية وضحاها ، وإنما وقعوا فريسة للمضللين الذين يكيدون لكل مواطن على أرض مصر .. ومن الحمق والسفاهة أنهم يتمسحون بالاسلام . بينما الاسلام يأبى أن يكون بين أتباعه سفاح ، ومثير فتنة ، وخائن لوطنه ، وخارج على مبادئه ، ورافع راية العصيان .

★★★

●● إن مصر وقد عاشت عبر العصور واحة أمن وأمان يجب ألا ينال من أمنها واستقرارها صبية طائشون مأجورون .. وهذه ليست مهمة رجل الأمن وحده ، وإنما هي مهمة الشعب أجمع .. والله يكلأ بلادنا ويحفظها من كل المؤامرات .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....٥ ...بر ١٩٩٢

إلى دعاة قتل السائحين

مالحة فى افواهنا الكلمات.. مريرة فى حناجرنا العبارات.. قاسية على نفوسنا الحادثات.. فالمارقون المجرمون اطلقوا الرصاص على بعض السائحين.. والجريمة ليست دنيئة او مخجلة فقط، ولكنها قبل وفوق ذلك كله جريمة سوداء.. سوادها حالك كثيف لا ارى من خلاله الا سوادا.. انها جريمة الجرائم، فلا قلب يبررها، ولا عقل يفسرها، ولا دين من الاديان يقرها.. فالجريمة تستهدف اول ماتستهدف قتل مصر بأسرها.. قتل حضارة سبعة آلاف عام اقامها الآباء والاجداد.. وقتل مصر الحاضر فيما تحظى به من مكان ومكانة فى العالمين..!!

ان حق مصر على كل مصرى ان يرتجف فزعا من هول تلك الجريمة البشعة السوداء.. فقد اراد المجرمون اشعال نار الفتنة على مذبح شهواتهم الدنيئة.. فاطلقوا رصاصهم الحقير على مصر التى انبتتهم وتطلعت اليهم ان يكونوا لها جنودا مخلصين، فأبوا الا ان يكونوا من المجرمين.. اطلقوه على اصدقاء مصر من السائحين الذين جاءوا اليها آمنين مطمئنين.. جاءوا للتعرف على آثارها وعلى حضارة قدمائنا.. جاءوا وفى ايديهم اعلام السلام.. جاءوا ولا يحملون ذرة من كراهية او عداء.. جاءوا ينشدون صداقة والفة.. جاءوا يدعمون صناعة السياحة التى صارت دعامة اساسية لاقتصادنا.. فهل من الاسلام ان يكون الجزاء قتلا.. وان يكون المقابل اطلاق رصاص.. حقا انه عار مابعده من عار..!!

ماهذا الذى أتاه المجرمون السفاحون.. مصر التى عرفتها الدنيا بأسرها من خلال ماترددده دائما اننا كرماء لضيوفنا.. يأبى المجرمون الا ان يعلنوا ان المصريين قتلة وسفاحون لضيوفهم.. فقد تجسد الاجرام فى تفكيرهم الآثم بجميع عناصره.. فالمجرمون اطلقوا رصاصهم على قوم عزل لايحملون سلاحا.. وليس بينهم وبين المجرمين عداوة ولا ثأر.. وانما هى الخسة والنذالة والغدر التى اندلعت فى نفوسهم بعد ان استأجرهم بعض الذين يريدون لمصر خرابا ودمارا..!!

يادعاة الجرائم السوداء.. يامن تشعلون نيران الفتنة فى مصرنا.. وفى اى شريعة سماوية اباحت آن يقتل الانسان انسانا؟.. واعلموا انه اذا كنتم باسم شرائع الله تقتلون.. فانكم مجرمون لامؤمنون.. وانكم قتلة لامجاهدون.. وانكم سفاكون للدماء لامحاربون.. ولن تظفروا برضاء من الله الذى نهاكم عن ان تقتلوا النفس التى حرم الله قتلها الا بالحق.. فأنتم ابعد ماتكونون عن الحق.. انكم اعداء الله وخصوم لشريعته..!!

على دعاة القتل ان يسألوا انفسهم.. هل يرضون ان يقتل من لايتبع دينكم واحدا منكم؟.. وماذا تكون النتيجة سوى تدمير مصر التى هى وطن يعيش فينا. قبل أن تكون وطنا نعيش فيه.. فماذا تستفيدون من ان تسيل دماء السائحين على ارض مصر الطاهرة.. انكم تقتلون آمال أمة ناهضة تستقبل الامل فتيا.. وانكم تلقون بشرائع الله مكانا قصيا.. واياكم ان تفرحوا بما فعلتم، فلم ترتكبوا الا إثما وعصيا.. وهل ترضى ضمائركم ان تفرضوا على مصر ان تكون وطنا شقيا.. وان تكون فى عالم الاوطان نسيا منسيا.. واعلموا انه ماجاء الاسلام الا ليقضى على مثل الهمجية والوحشية والاجرام الذى تزعمون انه الاسلام.. واعلموا كذلك انه ماجاء الاسلام الا تطهيرا للقلوب من اضغانها واحقادها، ثم يسكب فيها بعد ذلك حكمة ورحمة.. واذكروا ان الله الذى خلقكم لم يبعث رسوله عليه الصلاة والسلام



الا رحمة للعالمين..!!

يادعاة قتل السائحين.. ليسأل كل منكم نفسه.. فى اى كتاب من كتب الله، وفى اية سنة من سنن انبيائه قرأتم ان للمسلم ان يقتل ضيفه ويزهق روحه.. واعلموا ان من الايمان اكرام الضيف لاقتله.. وتدبروا حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم انه قال (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه).. فمن اى صخرة من الصخور، او من اى نوع من الاحجار كانت قلوبكم التى تنطوى عليها جوانحكم وانتم تقتلون سائحين ابرياء وعزل من كل سلاح.. جاءوا الى مصر ضيوفا، ويخرجون منها وقد ازهقتم ارواحهم.. وسفكتم دماءهم.. لالسبب الا لانهم لايدينون بما تدينون.. ولو جاز لكل انسان ان يقتل من يخالفه فى رأيه ومذهبه. لأقفرت الارض من ساكنيها، ولأصبح ظهر الارض خرابا لاتسمع فيه الا نعيق البوم..!!

يادعاة قتل السائحين.. ان كنتم ترتكبون جرائمكم لخلاف بينكم وبين النظام الحاكم، فأنتم مخطئون، بل انتم مجرمون.. فلم يأت السائح الى مصر تأييدا لهذا النظام، وانما جاء الى مصر من اجل مصر.. فكل ماترتكبونه لايستهدف الا قتل مصر التى امرها الرسول الامين ان تكون كريمة لضيوفها لا ان تكون قاتلة اياهم.. واعلموا ان شعب مصر كله ـ المعارض للنظام الحاكم والمؤيد ـ استهجن جرائمكم السوداء التى ترتكبونها تحت عباءة الاسلام، والاسلام مما تفعلون برىء.. واعلموا كذلك انه ليس لاحد ان يهنئكم بالانتصار فى قتل السائحين.. فأن ماتفعلونه ليس نصرا وانما هو خسة وغدر ونذالة.. واعلموا ايضا ان الاختلاف بين الناس فى المذاهب والاديان والاجناس سنة من سنن الكون، ليس لكم تبديلها.. واتذكروا قول الخالق سبحانه وتعالى (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة).. فهل لمسلم ان يخالف شريعة الخالق التى كتبت علينا ان نكون شعوبا وقبائل لنتعارف.. وما كانت السياحة الا صورة من صور هذا التعارف بين الشعوب..!!

يادعاة قتل السائحين.. اذا ارتضيتم لانفسكم الدنيئة ان تقتل سائحا امزل.. فهل ترضون قتل المسلم البرىء الذى يتوجه الى بلد اجنبى سائحا او طالب علم او ممارسا لعمل فى هذا البلد.. ولعلكم تعلمون ان المسلمين منتشرون فى انحاء العالم.. بل ان المراكز الاسلامية منتشرة فى كل بقعة من بقاع الارض خارج مصر.. فهل ترضون ان يتعرض المسلمون فى الخارج لمثل ماتفعلونه وترتكبونه من جرائم ضد السائحين القادمين الى بلادنا..!!

يا دعاة قتل السائحين.. اتقوا الله الذى خلقكم، والله سبحانه وتعالى اجل واعظم ان يأمر بقتل الابرياء.. انه احكم الحاكمين، وارحم الراحمين..!!

فى الصميم

**يا ايتها الشرائع السماوية.. كم من الجرائم تركب باسمك..!!

**الشعب العربى هو الوطن.. إن لم يكن حرا ومحترما.. فلا عشنا، ولاعاش الوطن..!!

عصمت الهوارى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٢

مجلس الشورى يطالب الأحزاب بالتصدى للارهاب

مصطفى كمال حلمى يؤكد : لن تكون ديمقراطية إلا بتكاتف مؤسسات الدولة لمواجهة العنف

المجلس يحذر ايران من التدخل فى شئون دول الخليج الداخلية

كتب - جمال يونس وعلى خميس :

ناشد مجلس الشورى الأحزاب السياسية التصدى لموجة الارهاب بالبلاد . اكد المجلس فى رده امس على بيان رئيس الجمهورية ان مسئولية مواجهة العنف والارهاب لا تقع على عاتق الحكومة وحدها ، وانما هى مسئولية المجتمع باسره بجميع افراده وتنظيماته واحزابه السياسية . اشار الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس الى انه لن تكون هناك ديمقراطية او حرية اذا لم تتكاتف مؤسسات الدولة المختلفة فى مواجهة العنف والارهاب .

اوضح مجلس الشورى ان الافكار الارهابية تسللت الى مصر تحت تاثير وتشجيع بعض القوى الخارجية لضرب الاستقرار فى البلاد عن طريق دفع بعض الافراد من الجماعات المتطرفة الى الاخلال بالامن ، بعد ان تمدهم بالمال وتساعدهم على التخطيط والتدريب . واكد تقرير المجلس ان التسويق المكثف للسياحة فى مصر ادى الى ازدياد عدد السائحين والليالى السياحية . ووصل عدد السائحين الى مصر فى العام الماضى ثلاثة ملايين سائح . اضافوا الى موارد الخزانة المصرية ثلاثة مليارات دولار ، كانت نتيجتها مع تحويلات المصريين بالخارج حدوث فائض فى ميزان المدفوعات . وصف التقرير عمليات الارهاب الاخيرة ضد السائحين بأنها حوادث فردية . وطالب بسرعة محاكمة من يثبت اشتراكه فى هذه الاعمال التخريبية ، وتوقيع العقوبات الرادعة عليهم . منعا لوقوع مثل هذه الاحداث مستقبلا . اكد التقرير على اهمية دور القطاع الخاص فى الخطة الخمسية الثالثة ، واعرب عن امله فى ان يشارك هذا القطاع باستثماراته فى مجالات البحث والتنقيب عن الثروة المعدنية التى توفر اعداد المواد والخامات التعدينية . وتنمية الصادرات . طالب التقرير باستمرار الجهود المبذولة من اجل اجتذاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية ، كما اوصى باقامة المناطق الحرة الصناعية على موانىء البحر الاحمر القريبة من الاسواق العربية والافريقية . وكذلك على موانىء البحر الابيض التى تمثل العمق الجنوبى لاوروبا . واكد مجلس الشورى على ضرورة الاعتماد بصورة اساسية على القطاع الخاص فى استكمل مشروعات استصلاح الاراضى . مع تيسير وتبسيط الاجراءات اللازمة لحصوله على المسلحات اللازمة لمباشرة نشاطه ، واوصى المجلس بضرورة الاخذ باسلوب المجمعات الزراعية الصناعية . وان تتجه برامج استصلاح الاراضى الى

د. مصطفى كمال حلمى

انشاء مجمعات زراعية صناعية يتكامل فيها الانتاج الزراعى مع التصنيع .

واوصى التقرير بإعادة النظر فى قضية مجانية التعليم ، وسياسة القبول بالجامعات ، والارتقاء بالمستوى التعليمى ، واعداد المعلم وتدريبه ، وتطوير التعليم الفنى ، والقضاء على الامية . وفى مجال الانتاج الزراعى طالب التقرير بالتوسع فى مجال البحث العلمى الخاص بالهندسة الوراثية مع الاستفادة من نتائج الدراسات التى تم التوصل اليها فى الدول الاخرى ، واستنباط محاصيل قصيرة العمر ومحاصيل لا تستهلك كميات كبيرة من مياه الرى . وكذلك المحاصيل التى تتعامل مع المياه التى بها نسبة معقولة من الاملاح .

وعلى مستوى القضايا الخارجية ، اكد التقرير ان قضية التسوية السلمية فى الشرق الاوسط معقدة للغاية واشار الى ضرورة استئناء عملية التفاوض العربية الاسرائيلية الى مبدا اساسى يضمن الامن لكافة دول المنطقة . وحذر مجلس الشورى من التدخل الايرانى فى منطقة الخليج ، وطالب بالتصدى للممارسات التهديدية الايرانية لدول الخليج . وكان مجلس الشورى قد استانف جلسته صباح امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى ، لمناقشة تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس الجمهورية الذى القاه فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى بداية الدورة البرلمانية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٧ [illegible] ١٩٩٤

ثروت أباظة..فى مجلس الشورى:

حزب العمل..فقد شرعيته!!

يساند الإرهاب فى صحيفته..ويأوى جماعة منحلة!!

كتب- مجدى عبد الرحمن

هاجم أعضاء مجلس الشورى حزب العمل فى جلستهم المسائية برئاسة ثروت اباظة وكيل المجلس . وذلك خلال مناقشاتهم لتقرير اللجنة الخاصة حول خطاب الرئيس مبارك الذى ألقاه أمام مجلسى الشعب والشورى يوم ١٤ نوفمبر الماضى

قال ثروت أباظة ان حزب العمل يساند الارهاب ويرعاه فى صحيفته ويحتضن جماعة منحلة ليضفى عليها الشرعية .. وبذلك يكون حزب العمل قد فقد شرعيته .

كان مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار قد أكد فى كلمته أن كل الاحزاب فى مصر ترفض الارهاب وتدعو

ثروت أباظه



د. احمد سلامه

النائب محمود زيدان:

لابد من وقفة مع الأقلام غير الوطنية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٧ [illegible] ١٩٩٢

الحكومة الى ضرب الارهابيين لتحقيق الامن والاستقرار فى مصر . فرد عليه ثروت اباظة قائلا ان الارهاب موجود تحت عباءة حزب العمل . ثم تساءل موجها كلامه لرئيس حزب الاحرار لماذا تتكلم عن الارهاب باسم كل الاحزاب """

اساءة للديمقراطية

كما هاجم النائب محمود زيدان حزب العمل وقال انه يحاول التأثير على شباب مصر . وقد خرج هذا الحزب عن هدفه . والبرنامج الذى تم الترخيص له من اجله .

أضاف اننا نعيش فى وقت نتمتع فيه بكامل الديمقراطية فى عهد الرئيس مبارك . ولم يقصف قلم ولكن فى اطار القانون لابد الا نترك الديمقراطية لاحد يعبث بها . ولابد ان تكون هناك وقفة مع هذه الاقلام غير الوطنية التى تحاول استغلال الديمقراطية والاساءة اليها .

واصحاب هذه الاقلام قلة لاتستطيع الصمود امام القاعدة العريضة من الصحافة الوطنية .

د. احمد سلامة : قانون المحليات.. دستورى

ثم تحدث الدكتور احمد سلامة وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى ردا على ماأثاره العضو محمد عبد الشافى حول عدم دستورية قانون انتخابات المحليات وقال ان قانون المحليات دستورى . وحتى الان لم يحكم ببطلان القانون . كما لم يطعن بعدم دستوريته وان الجهة الوحيدة التى تقرر ذلك هى المحكمة الدستورية العليا

اوضح د. سلامة انه لايوجد قانون موحد للنقابات حتى الان وانه اذا كان سيتم ذلك فانه سيكون متفقا مع أحكام الدستور والديمقراطية وانه لن يصدر اى تشريع مخالف للدستور .

اكد انه ليس هناك عيب فى ان تتولى الوجوه القديمة فى القطاع العام مسئولية الشركات القابضة مادام الشخص القيادى على اعلى المستويات والكفاءة .

وعقب الدكتور عادل عز وزير البحث العلمى على مناقشات الاعضاء وقال ان الدولة تسعى الى تحرير القطاع العام وتمنحه الاستقلالية الكاملة وتعمل على تشجيع القطاع الخاص بلا اى حدود ..

أضاف ان المهمة تقع على عاتق شباب مصر بتغيير سلوكه نحو الوظيفة الحكومية وان يسعى الى شركات القطاع الخاص لايجاد فرصة عمل علاوة على ما تقوم به الحكومة من التغطية التأمينية الاجتماعية للعاملين بالدولة بهدف حمايتهم ضد الحوادث والكوارث وعند الشيخوخة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٢

متى يفهم المجاهد الصغير ؟!

« الاسلام المحمدى » يختلف تماما عن الاسلام « السودانى - الايرانى »

● فى اطار دفاعه المستمر عن المتطرفين ومن يدفعونهم الى ارتكاب العمليات الارهابية شن عادل حسين رئيس تحرير نشرة « الشعب » هجوما حادا ضد الاعلام المصرى لأن هذا الاعلام حاول كشف الدور الذى يقوم به النظام السودانى والايرانى فى دعم جماعات التطرف .

ويبرز عادل حسين فى مقاله المقولات الايرانية عن المعركة بين « الاسلام المحمدى » المجاهد وبين « الاسلام الامريكانى »!!



المصدر : مـــايـو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩٢

الهندى والاسلام الياباني .. انه يحاول اضفاء الشرعية على الارهاب بوصفه بالاسلام المحمدى المجاهد ويلمح بالهجوم على باقى علماء المسلمين بوصفهم اصحاب الاسلام الامريكانى .

● اننا ندعو عادل حسين وامثاله ان يتقوا الله فى الاسلام ولا يمزقوه لاسباب سياسية ويغلفوا التمزيق بشعارات دينية بما انزل الله بها من سلطان .

ونقول له ان هناك فارقا بين قيام السودان بالدعوة للاسلام وبين نشر الارهاب .



المصدر : مصـــــر الفتـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٢

القصاص لدم الشهيد فريضة واجبة

مات على خاطر ..

استشهد برصاصات غدر صوبت اليه من خائن مجرم .. لبس ثوب الاسلام .. وكفر بمبادىء الاسلام وتعاليمه ..

مات على خاطر .. صعدت روحه لبارئها تشكو الظلم والجهل .. ودعاة اسلام العنف الذى تؤيده صحافة مأجورة من دول اعتنقت مبدأ الغدر .

ومن كتبة .. كفروا بوطنهم وباعوا انتمائهم بثمن بخس دراهم معدودات مهما كثرت فهى قليلة .. لانها اهدرت قيما واخلاقا .

مات على خاطر .. شهيدا .. ودمه فى اعناق اولئك الذين امتهنوا الصحافة .. وجندوا اقلامهم لشحن الجهلة ضد الامن .

واصبح القصاص لدم الشهيد فريضة واجبة على الدولة عامة .. يتحملها عبدالحليم موسى للقصاص .. ومهما قيل من مبررات .. او شجب لما تم فان حساب التصعيد الذى مارسته تلك الاقلام .. فى جريدة حزب الارهاب المتبنى الدفاع عن هذه الافكار والشعارات والمخططين لها فى جنوب مصر .. او فى ايران .. او تلك الشرذمة .. التى بدأت لعبتها فى ظل رئيس مصر الفتاة المخلوع وحاشيته .. لابد من محاسبتها والقصاص منها لدم شهيد الواجب والوطن .. النقيب على خاطر .

التى تنادى دماؤه المسفوكة كل مسئول فى الدولة بالقصاص له .

لايكفى اعدام المجرم بدران وجده .. لابد من حملة لاقتلاع جذور الفتنة وتطهير المجتمع .. يكفى تمسحا بالحرية والديمقراطية .. والتصرفات تهدر الديمقراطية وتذبح الحرية .

ان بقاء رؤوس الفتنة حرة تمارس العابها الخسيسة باسم الحزبية تارة .. وباسم الدين مرة .. بلا رادع .. بعد ان فقدت الواعز .. وانحرفت بسلوكها يقتضى اعادة نظر فى سياسة الردع .

لاتكفى المواجهة الكلامية ولاالصرخات .. لايكفى الحوار .. او مقارعة الحجج .. مع فئة شيمتها الغدر وهويتها سفك الدماء .

الدولة مسئولة عن الاستقرار والامن .. حتى لو ضحت بألف .. بعشرة آلاف .. بمليون خارج على النظام من اجل استقرار وحماية وامن ٥٦ مليون مواطن ملأ الخوف قلوبهم .. بعد ان ازداد صخب ونشاط الخوارج .

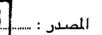
لاتكفى الاجراءات الانسانية .. لوقف هذا التحدى الذى وصل بالجماعات الارهابية الى عقد مؤتمرات علنية فى احياء مصر المحروسة فسياسة الانسانية لشيخ العرب لاتجدى .. بل نحن نحتاج فعلا .. لمواجهة تعيد الاستقرار بربوع مصر .. والخوف للارهابيين من سيف الدولة البتار .. هل كان يمكن ان يحدث ما يحدث الان فى عهد عبدالناصر .. هل كان يمكن لشرازمة الفتنة ان يشتغلوا الصحافة والاجتماعات .. ليفسدوا فى الارض ..!

هل كان سيبقى منهم واحد .. او يتجرأ ان يقول ما يقول ان استغلال مناخ الحرية .. ليس مطلقا يا حكام مصر .. اقتصوا لدماء ضحايا الارهاب .. باقتلاع عناصره .. ومؤيديه .. والداعين له من ارض مصر .. لتعود اليها طهارتها .. وامنها واستقرارها ..

فهل يستجيب المسئولين لنداء دماء شهداء الغدر الخسيس لتستقر ارواحهم وتهدأ ..

مصـــر الفتـــاه



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ... ١٩٩٢



انتفاضة الشعب

كنت اخشى ان يفقد رجال الشرطة اعصابهم بعد استشهاد زميلهم النقيب على خاطر برصاص الارهابى حسن بدران

كنت اخشى ان يتنافس زملاء الضابط الشهيد فى تعذيب الارهابى عقب القبض عليه انتقاما لزميلهم الذى لقى مصرعه جزاء شهامته وانسانيته بعد ان امتنع عن إطلاق النار على الارهابى حماية لاطفاله الصغار الذين احتمى بهم ، ولكنى فوجئت بالارهابى القاتل يقف فى ساحة المحكمة العسكرية بالاسكندرية سليما معافى ليس به خدش واحد او اثار لاى تعذيب !!

وكنت اخشى ان تتحول جنازة الضابط الشهيد على خاطر يوم الاربعاء الماضى الى مظاهرة عشوائية تتجه بكل الالم والغل الى سجن الحضرة لتحطيم زنزانة الارهابى القاتل وتقطيعه اربا ولكن شيئا من ذلك لم يحدث وعبرت الجنازة عن انتفاضة جماهيرية لشعب متحضر ضد الارهاب

وكنت اخشى ان تعامل الشرطة الارهابيين بمثل ماعاملوا به زميلهم الشهيد فتطلق النار على كل إرهابى مطلوب القبض عليه ولكن الذى حدث ان جميع الارهابيين الذين قبضت عليهم الشرطة بعد استشهاد النقيب على خاطر تم القبض عليهم احياء وهكذا تصرفت الشرطة تصرفا متحضرا لدولة متحضرة تتمسك بسيادة القانون واللافت حقا ان الشعب المصرى تاكد باستشهاد ضابط الشرطة ان كل مواطن لم يعد بعيدا عن رصاصات الارهاب وان الارهاب من الخسة والدناءة بحيث لايسلم من رصاصاته وغدره انسان وانطلاقا من هذا المفهوم قام اهالى قرية بنى شقير بمحافظة اسيوط بمقاومة جماعة من المتطرفين المسلحين حاولوا الاستيلاء على مسجد القرية يوم الخميس الماضى وكان

خفراء القرية قد فشلوا فى التصدى للمتطرفين فتصدى لهم الاهالى واصيب امير الجماعة المتطرفة باربع رصاصات فى بطنه على غرار الاصابات التى تعرض لها ضابط الشرطة على خاطر برصاص إرهابى الاسكندرية حيث اصيب برصاصات فى بطنه وايضا فى راسه بداية رائعة لانتفاضة شعب مصر لمقاومة الارهاب الذى يهدد المواطنين فى ارواحهم وارزاقهم



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مصر ١٩٩٣

كلمة عتاب

عبر شاشات التليفزيون شيع شعب مصر الضابط الشهيد على خاطر وتالمنا جميعا .. ودائما نتالم عندما يقتل مصرى او عربى ، بل اى مواطن يسبح فى محيط المعمورة .. ولكن السؤال هل هذا الضابط الشهيد هو ضحية الشاب المتهم فى اطلاق الرصاص على الاتوبيس السياحى ام ضحية العنف والارهاب الامنى ؟ ! .. والسؤال الثانى الشاب المتهم بقتل الضابط هو ضحية من ؟ ! .. هل هو ضحية الضياع والفقر والانهيار وافتقاد القدوة الذى يعانى منها الشباب ؟ .. ام انه ضحية وزير الداخلية الذى طالب رجاله بتصويب رصاصهم فى سويداء القلب فتذكر ذلك المتهم فاراد ان يكون البادىء لينقذ نفسه فاطلق الطلقة الاولى التى اصابت الشهيد على خاطر .. او انه تذكر ماسيلاقيه فى المعتقل من تعذيب بالوسائل البشعة التى تبدا بالجلد وتمر باستعمال الكهرباء والخوازيق ونزع الاظافر بالكماشات والنفخ وتنتهى حالة اصراره على عدم الاعتراف بتهديده باغتصاب زوجته او شقيقته او امه التى يوقفونها امامه وهى المرتدية (النقاب) عارية من كل شىء .. فمن القاتل الحقيقى للقاتل والمقتول .. ومن وراء تصعيد هذا العنف الذى يحول الشاب المسلم الى ارهابى عقب ممارسة التعذيب عليه عند اول اعتقال ..

والقضية بموضعية ليست هى استغلال جنازة شهيد لاثارة المواطنين من اجل الحصول على فتوى باراقة دماء شباب مصر الطاهر ! ! .. انما القضية تبدا بدراسة موضوعية للبحث عن الاسباب والمتسببين لما وصلنا اليه من هذا الطوفان الذى بدا ولم ينته بممارسة العنف الامنى .. ان العنف يلد عنفا والخاسر الوحيد هو مصر قلب العروبة والاسلام ، والمستفيدون هم اعداء الامة والاسلام .. لهذا نرجو منكم يا سادة ان تبحثوا عن اسس المشكلة وعن الجانى الحقيقى .. اتركوا مكاتبكم الفاخرة لتروا ان خريطة الشغب فى مصر هى المناطق التى تندر فيها الخدمات ويعانى فيها الشباب من البطالة والانحدار ويتابع بصفة يومية مسلسل الفساد والسرقات ..

وبدلا من ان تامروا من مكاتبكم باطلاق النار لاراقة الدماء عالجوا قضية الشباب وحلوا مشاكلهم وابحثوا لهم عن عمل شريف وعدوا لهم مستقبلا امنا .. هذا والله هو العلاج ونستغفر الله لنا ولكم .

من كفر الهنادوى خرج علينا عمدتهم

ماركة يجعلوا عامر يستكمل حلقات السباب والشتائم التى تخرج من قيادات الحزب الوطنى وجرائده الحزبية والحكومية .. ولكى يضيف الى اهانات الدكتور يوسف والى الذى وصف المعارضة بانها كلاب .. والغريب ان د . عاطف صدقى رئيس الحكومة الذى لايتكلم ابدا حتى مع اهالى كفر الهنادوى يقف فى مجلس الشعب بكل قوة ليقول « ان احزاب المعارضة استغلت الزلزال لتحقيق اغراض حزبية حقيرة » .. لا حول ولا قوة الا بالله .. مساعدتنا لمنكوبى الزلزال الذين تركتهم الحكومة فى العراء واستولت على الاموال والمساعدات القادمة من الخارج اصبحت اغراضا حزبية حقيرة .. ما اروع هذا التشبيه وما اعظم هذه الديمقراطية .. عندما نقف مع الشعب يكون اهدافنا حقيرة وعندما يقول د . زكريا عزمى ممثل رئاسة الجمهورية فى المجلس بان « الفساد وصل فى الحكومة للركب » يصمتون ! ! شىء مؤسف فى مجتمع يظلم .. يشتموننا ثم يستنجدون بنا عندما يعجزون .. فبالامس القريب يطلبون منا يد العون فى مساعدتهم ضد العنف الذى جلبوه .. لهذا لن نرد على العجزة لانهم قد افلسوا واصبحوا عبئا على شعب ايوب الصابر الذى سيطيح بهم باذن الله وان غدا لناظره قريب .

مقاليع : –

★ اكتشفت اخيرا هيئة الاثار ان ابو الهول موطنه الحقيقى كفر الهنادوى !

★ اخيرا صدر فى الاسواق شريط المعارضة المصرية .. الشتامين اهما .. اهما .. خيبين وفشلين وبدون ذمه .

★ استغل د . الرزاز الموقف بذكاء .. فاصدر دفعة الشتامين .

محمد فريد زكريا
وكيل حزب الاحرار



مصطفى كامل مراد أمام مجلس الشورى :

جمعية تأسيسية لوضع مشروع جديد للدستور

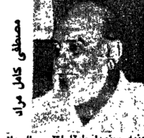
جميع الاحزاب السياسية ترفض الارهاب وتشجبه

طالب مصطفى كامل مراد زعيم الاحرار امام مجلس الشورى امس الاحد بانتخاب جمعية تاسيسة لوضع مشروع جديد للدستور المصرى يتمشى مع الاوضاع الديمقراطية والنظام الحزبى الذى تسير فيه البلاد .

كما طالب بالغاء منصب المدعى العام الاشتراكى وتحويل مجلس الشورى الى مجلس نيابى مكتمل السلطات التشريعية وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بحيث يراس القضاة اللجان العامة والفرعية لضمان حيادة الانتخاب ونزاهته

واشار مصطفى كامل مراد الى ان آثار الزلزال ترتبت عليها خسائر مقدارها ٤ مليارات جنيه طبقا لبيان الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء امام مجلس الشعب ، وقال ان التبرعات لاتزيد على ٧٠٠ مليون جنيه ، وبالتالى فإن العبء على عاتق الموازنة العامة للدولة يتجاوز ٣ مليارات جنيه اى مايعادل ١٠ ٪ من الموارد السيادية للدولة مما يقتضى تعديل الخطة وتعديل الموازنة العامة للدولة لبيان كيف ستقوم الحكومة بتدبير هذا المبلغ الكبير

واضاف مصطفى كامل مراد قائلا : ان اعباء خدمات الديون الداخلية والخارجية تبلغ ٢٠ مليار


مصطفى كامل مراد

جنيه سنويا طبقا لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ، وان هذا المبلغ من الضخامة حتى انه يقتطع ٤٠ ٪ من إجمالى موارد الموازنة العامة للدولة ويجب على الحكومة ان تتفاوض مع الجهات الدائنة لتخفيض اعباء خدمات الديون بما يجاوز ١٠ ٪ من موارد الموازنة مما يدفع الحكومة الى مزيد من الاقتراض ويؤكد ذلك ان الحكومة قد اقترضت فى السنتين الماليتين ٩١/٩٠ و ٩٢/٩١ ـ ٣٠ مليار جنيه طبقا لتقرير الجهاز المركزى من الاموال النقدية الائتمانية للبلاد

ونفى مصطفى كامل مراد ما جاء بتقرير اللجنة من ان بعض الاحزاب السياسية لها صلة بالجماعات الارهابية ، وقال ان كل الاحزاب السياسية بلا استثناء ترفض الارهاب وتشجبه وانتقد ماورد فى التقرير عن ثورة ٢٣ يوليو وانها كانت نظاما شموليا مطلق السلطات اى استبداى ، ورد على ذلك بان الثورة قد دعت لانتخاب اول برلمان بعد قيامها باربع سنوات اى سنة ١٩٥٧ ، وقال ان حرية الراى كانت مكفولة فى كل برلمانات الثورة وان اضطرار الثورة لمنع قيام احزاب سياسية كان امرا طبيعيا لتدعيم قواعدها ومنع القيادات المضادة للثورة من ان تعرقل مسيرتها وان الثورة قد صححت مسارها على يد الرئيس الراحل أنور السادات سنة ١٩٧١ لتحقق الانفتاح الاقتصادى الذى تطور الى تحرير اقتصادى فى عهد ٢٣ يوليو التى تنادى فى احد مبادئها الستة بقيام حياة سياسية سليمة وجيش وطنى قوى وان ثورة يوليو قامت بطرد الاحتلال بعد قيامها باربع سنوات ، وفتحت باب مجانية التعليم على مصراعيه لكل فئات الشعب ، وقامت بتحقيق اول عدالة اجتماعية فى تاريخ مصر الحديث بتوزيع الاراضى الزراعية على الفلاحين واشتراك العمال فى الارباح والادارة ، كما قامت بانشاء اكبر قاعدة صناعية فى تاريخ مصر الحديث

وقال مصطفى كامل مراد ان ثورة ٢٣ يوليو كانت مثالا للثورات البيضاء فى العالم واحدثت اخطر واكبر تحول اجتماعى واقتصادى فى تاريخ البلاد



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٢

نعم.. كم من الجرائم ترتكب باسم الديمقراطية

بقلم:
محفوظ عزام

تعرض الرئيس مبارك بانفعال شديد في خطابه أمام مجلس الشعب والشورى إلى التجربة الديموقراطية في مصر. وقال «لقد أتاحت الديموقراطية لهؤلاء، فرصة الوجود والتحرك، مستغلين مناخ الحرية والتسامح، كي يبثوا سمومهم من خلال منابر حزبية سيطروا عليه بأساليب تعرفونها جميعا، ووظفوها سندا يدعم جماعات العنف ويبرر جرائمها النكراء.

واستطرد قائلا: «ما كان لمثل هؤلاء أن يتحركوا أو حتى يجدوا فرصة للهمس في ظل حكم شمولي، لايفسح المجال لأى رأى يعارض أو يناقش وما كان لاتباعهم في جماعات العنف والارهاب، ان يتجاسروا على أن يخدشوا أمن مصر في ظل حكم فردي يأخذهم زرافات ووحدانا إلى المعتقلات. لكنها الديموقراطية، وكم من الجرائم ترتكب باسم الديموقراطية». نعم صدق رئيس الجمهورية كم من الجرائم ترتكب باسم الديموقراطية فحين تنشر جريدة الوفد يوم ١٥ نوفمبر «كما تم هدم منازل المتطرفين الثلاثة صادق عبد الجيد وعبد الهادى الصغير ودراد عبد اللطيف.

وتضيف الجريدة: «وقد أكد مصدر أمني مسئول بوزارة الداخلية تعديل سياسة مواجهة الجماعات الارهابية لمواكبة التطورات التى حدثت في أساليب وطرق الارهاب. وأشار المصدر إلى عدم جدية نظام الاعتقالات الحالي مع الجماعات الارهابية».

وحين يعلن السيد محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية أمام لجنة السياحة بمجلس الشعب ان الحوار لم يعد ذا قيمة مع المتطرفين لانهم يريدون السلطة والقفز لحكم البلاد والتعامل معهم لابد ان يكون بقسوة وعنف لقطع دابرهم حفاظاً على أمن واستقرار البلاد حتي يمكن انجاز مشروعات الاصلاح الاقتصادى، وإتاحة جو مناسب للممارسة الديموقراطية!!

وحين يعلن وزير الداخلية أمام مجلس الشعب «ان مجلس نقابة الاطباء قام باستئجار ٧ سيارات من شركة مصر للسياحة نقل فيها مواطنين من العياط إلى نقابة الأطباء ومجموعهم ٢٥٠ مواطنا حيث قاموا بتوزيع التبرعات المالية عليهم بواقع ألف دولار لكل فرد والهدف طبعا هو كسب تعاطف هؤلاء المواطنين ليساعدوا جماعات الارهاب في ممارساتهم. وقد تم عمل محضر بهذه الواقعة وحولت إلى النيابة باعتبارها قضية مخالفة للأمر العسكرى».

وحين يعلن وزير الداخلية في شهادته أمام محكمة أمن الدولة التى تحاكم قتلة الدكتور رفعت المحجوب ان قتل الاخير كان انتقاما من قتل السلطة للدكتور علاء محيى الدين في الشارع ظهرا وأمام الناس في الطالبية.



المصدر : **الشعب**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ [illegible] ١٩٩٢

وحين تتحول الدولة إلى قاتل ومجرم ومرتكب للعنف والارهاب ضد الافراد ـ البرىء منهم والمذنب ـ وفق ما أعلنه وزير الداخلية فى شهادته أمام المحكمة «بول ناس معاهم كلاشنكوف وأنا حاخدهم بالاحضان!».

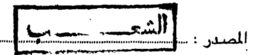
وحين يمن الرئيس مبارك على الشعب والاحزاب بالديموقراطية الهزيلة التى تمارس فى مصر والتى لاتحتمل تمثيل الاحزاب بنسبة ٥٪ أو ١٠٪ من قوائم المجالس المحلية وحين يمن الرئيس مبارك علينا بانه لاياخذنا تراقات ووحدانا إلى المعتقلات كما يفعل حكم الفرد وفى ظل الحكم الشمولى. وحين يتجاهل الرئيس مبارك أو تخفى عنه حقائق أعداد وأرقام المعتقلين فى السجون والآخرين الذين لم تصدر لهم قرارات اعتقال أو حبس ولايعرف مكانهم وفقا للتعديلات التى أدخلت على قانون العقوبات.

وحين يصدر الرئيس مبارك قرارات بإحالة المتهمين المذنبين إلى محاكم عسكرية على خلاف القانون والدستور.

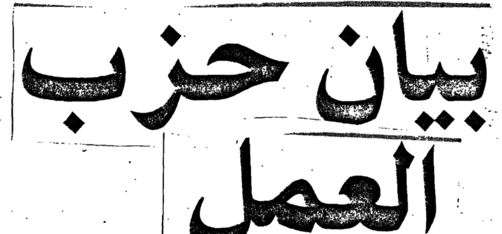
وحين لايكتفى الرئيس مبارك باستمرار فرض قوانين الطوارىء لمدة ١٢ عاما فى عهده، بل يصدر بجانبها قانون الارهاب بخلاف القوانين الاخرى السيئة السمعة.

وحين ترتكب جميع هذه الجرائم فى ظل هذا النظام باسم الديموقراطية أو بزعم إتاحة جو مناسب للممارسة الديموقراطية، الا يحق لنا أن نعلن بأعلى أصواتنا نعم كم من الجرائم ترتكب باسم الديموقراطية.



المصدر :  الشعب

التاريخ : ٨ [illegible] ١٩٩٤



بيان حزب العمل

حول تصاعد أحداث العنف وسبل مقاومته



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٢

استعرضت اللجنة التنفيذية لحزب العمل في اجتماعها المنعقد يوم الجمعة الماضي الموافق الرابع من ديسمبر ١٩٩٢ تصاعد أحداث العنف في الفترة الأخيرة وانتهت في شانها إلى مايلى:

وجوب الاقلاع عن العنف حقنا للدماء وتشكيل لجنة قومية لمعالجة اسبابه

١ – يؤكد حزب العمل مرة أخرى –بمناسبة تصاع
أحداث العنف والعنف المضاد– شجبه للعنف والارهاب
بكافة أنواعه ومصادره، حيث أن ديننا الحنيف يقض
بالدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وانه
إكراه في الدين.. ويهيب بالشباب الذى يعمد إلى العنف أ
يعاود التفكير في الأمر، ويتخذ الأساليب السلمية بما
ذلك سبل الرفض والاحتجاج المتعارف عليها دولي
لتجميع الأمة واقناعها بما يؤمنون به، وللضغط ع
الحكومة بالطرق المشروعة لتحقيق الاصلاح المنشو
وذلك حقنا للدماء الذكية من كافة الأطراف، وتج
لاستغلال أعداء الأمة الإسلامية والعربية المتربصين
لهذا الصراع الذى لا يحقق الخير المأمول.

**وذلك يقتضي ضرورة المبادرة بتشكيل «لج
قومية» تضم خيرة العناصر التى يثق الش
في حكمتها وإخلاصها وحيادها، لتقد
التوصيات الكفيلة بتهيئة المناخ السيا
الملائم لبعث هذه الروح، واقتراح ما ينب
معالجته من أسباب اقتصادية واجتما
مولدة للتبرم بالحياة والسخط على المجت
حيث ثبت أن الاجراءات الأمنية وحدها لي
هي السبيل لوضع حد لأحداث العنف، نظر
تظهر من عناصر جديدة وليدة استم
الأسباب الباعثة عليه..**

بل ان تصعيد هذه الإجراءات الامنية والخروج بها
مسارها الواجب الالتزام به من شأنه أن يولد ل
البعض الرغبة في الثأر والانتقام، مما أدى إلى اتس
نطاق أحداث العنف من صدامات محلية إلى الاعتداء
الأفواج السياحية، وانتقالها من داخل القرى إلى ال
العامة، ومن الصعيد إلى الاسكندرية.



حرية اصدار الصحف والجداول الكاملة للناخبين وضمانات حرية الانتخابات هى المدخل السياسى للقضاء على العنف

٣ – ويعلن حزب العمل أن خلق الجو الصالح للأمان والأستقرار، والابتعاد عن العمل السرى، وعدم الجنوح إلى العنف يتلخص فى اطلاق حرية اصدار الصحف دون قيود مالية أو توقف على موافقة المجلس الأعلى للصحافة، وجعل الانتخابات –سواء كانت انتخابات عامة أم محلية– وسيلة متاحة لكل مواطن للتعبير عن رايه فى حرية دون عسف أو تزوير، ولمحاولة تحقيق الاصلاح الذى ينشده بالطريق الهادىء المشروع المتمثل فى اختيار من يعبرون عن وجهة نظره، فلا يجد دافعا لفرض رأيه بالقوة أو الالتجاء للارهاب انتقاما ممن حرموه من ابداء هذا الرأى وانتخاب من ينادون به.

ومن هنا فإن استكمال جداول الناخبين –وقد فتح باب مراجعتها اعتبارا من أول هذا الشهر– بقيد اسماء جميع من تتوافر فيهم شروط الناخبين دون حاجة إلى تقديم طلبات منهم، كما يقضى بذلك القانون القائم لتنظيم ممارسة الحقوق السياسية، وتنقيتها بحذف اسماء المتوفين والمهاجرين، يعتبر دعوة للشباب لانتهاج السبيل الديمقراطى للتعبير عن رأيهم.

بل ينبغى أن يصدر قانون معدل لقانون ممارسة الحقوق السياسية بإلغاء جداول الناخبين التى يجرى ترقيعها وفق مستجدات السنة الاخيرة، وإنشاء جداول جديدة خلال مدة ثلاثة شهور وفق سجلات الأحوال المدنية.

على أن هذا القيد بالجداول بما تنطوى عليه من دعوة لممارسة حق الانتخاب لن تلقى استجابة إلا بتقرير الضمانات اللازمة لتوفير حرية الانتخابات ونزاهتها، التى طالما طالبت بها المعارضة، وقدمت بشأنها اقتراحا بقانون إلى رئيس الجمهورية تارة وداخل مجلس الشعب تارة أخرى دون الاهتمام بالاخذ بها.

ومن هنا فإن حزب العمل يطالب فى هذا الشان بوجوب قيام المحافظين المتنعين عن تنفيذ الاحكام القضائية الصادرة لصالحه فى الانتخابات المحلية الأخيرة بالعدول عن هذا الموقف الذى أثمه القانون، وأن يكف حزب النظام



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤

الحاكم عن الاستمرار فى طعونه القضائية المقطوع برفضها لمخالفتها لصريح حكم القانون، والمرفوعة باسم رئيس الجمهورية بصفته رئيس الحزب بقصد تعطيل دعوة المجالس المحلية المنتخبة، وأن تستكمل الانتخابات فى الدوائر التى لم تتم فيها لما حدث فيها من انحرافات أدت إلى إلغائها، وذلك حتى يمكن القول بأن هناك مناخا يهيىء للتعبير عن الرأى وتحقيق سبيل الاصلاح بطريق شرعى يغلق الأبواب فى وجه المشجعين على العمل السرى والعنف.

خنق الأحزاب السياسية ومحاصرتها يسد القنوات الشرعية للتعبير عن الرأى فى وضح النهار

٣ - وغنى عن البيان أن الأحزاب السياسية هى القنوات الشرعية التى ينخرط فيها الشباب للمشاركة فى العمل العام، والتنفيس عما يعتمل فى صدورهم من عوامل الضيق والتذمر، ومن هنا فإن حزب العمل يعلن عن أسفه لما ينتهجه النظام الحاكم من محاولات للتضييق عليها ومحاصرتها،

بل والعمل على النيل منه بالذات زورا وبهتانا بكافة السبل لوقوفه موقف المعارضة الجادة- من وجه نظره -تحقيقا لمصلحة مصر والأمة الإسلامية والعربية بنظرة واسعة بعيدة الأفق، اخذا فى اعتباره المخططات المكشوفة التى يرسمها اعداء هذه الأمة لتمزيقها وتشتيتها وإضعافها واجبارها على السير فى ركابهم، وهو الأمر الذى يفيد منه من يريد حل المشاكل الراهنة والتغلب على الصعوبات الانية دون أن يجعلوا من انفسهم اداة لإسكات الصوت الكاشف للحقائق أو محاولة تشويهه والافتراء عليه إذا كانوا مخلصين حقا.

فاتخاذنا «الإسلام هو الحل» شعارا لما ننادى به من العمل بما ينص عليه القرآن الكريم والسنة المؤكدة، جعلوا منه اتهاما بالاخلال بالوحدة الوطنية فى حين أن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول أن لغير المسلمين مالنا وعليهم ما علينا، ويعتبر من يؤذى ذميا -أى غير المسلم الذى يعيش فى أمة إسلامية- خصيمه يوم القيامة.

كما أن مطالبتنا بتنقية السياحة التى تعتبرها أحد



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ... ١٩٩٢

مصادر دخلنا القومى -بموجب برنامج حزبنا- مما يشوبها من أمور لاتتفق مع احترام تقاليد البلاد ودينها- وهو أحد المقاصد التى يأتى السياح بقصد التعرف عليها وما تأخذ بـه غيرنا من الدول السياحيـة دون أن يؤثر فى ازدهار السياحة لديها، اتخذ مجالا للاتهام بتبرير احداث الاعتداء على بعض حافلات الافواج السياحية فى حين أن المعتدين انفسهم يعللون مـا يقومون به بـدافع اخر وهو اجبـار الحكومـة على اطـلاق سراح قياداتهم وزمـلائهم المعتقلين.

وإذا نادى حزبنا بوجـوب الحفاظ على العلاقات الطيبة الأزلية مـع السودان الشقيق للمنـافع العديـدة المشتركة والمتبادلة بيننا إذ أن ماقـد نصبر عليه أو نتصالح بشانه يمكننا الحصـول على أكثر منـه فى مجال اخر، وبـوجوب الحرص على عدم الوصول بالاختلاف حول خط الحدود بيننا فى منطقة حلايب إلى حـد الصدام العسكرى، حتى لا يضطر السودان إلى سحب قواته من الجنوب لمواجهة هذا الاشتباك فتستولى القوى المتمردة هناك ومن وراءها على منابع النيل فتتحكـم فى مصدر مياهنـا وينبوع حيـاتنا.. يتهموننا بأننا نفرط فى أرض الوطن ونتحالف مع النظام الحاكم فى السودان لأغراض سياسية أو مصلحية!!

بل وصل الأمـر إلى حـد احتضـان حفنـة من اعضـاء الحزب المفصـولين عـاونتهم الجهـات الأمنية على عقد مؤتمر صورى منذ ثلاث سنوات للـزعم بسحب الثقـة من رئيس الحزب الشرعى والاستيلاء على مقراتـه، ولم يتحقق لهم ما رموا إليه، ولم يحاولـوا تاسيس حزب جـديد ينطق باسمهم، وتواروا فى طى النسيان.. ولكن شاءت تلك الجهـات أن تحركهم مـرة أخـرى بعـد أن اشتـدت معـارضـة الحزب وثبتت شعبيتـه فى الانتخـابات المحليـة الأخيرة، وعقد لهم مـؤتمر صحفى أبـرزته الصحف الحكـومية ليعـاودوا عرض مسرحيتهـم الهزلية من جديـد فى وقت لا مجال فيه للهـزل، بعد أن أكـدت الدولـة رسميا الوضع الشرعى القـائم باعتماد قوائم المرشحين بـاسم حزب العمل بـرئاسـة المهندس ابـراهيم شكرى، بل اشترطت توقيعه شخصيا أو توقيع وكليـه الـرسمى عليهـا، واقيمت الـدعـاوى الانتخـابيـة أمـام القضاء بـاسم السيـد محمـد حسنى مبـارك بصفتـه رئيس الحزب الـوطنى الديمقراطى عليه بصفته رئيسا لحزب العمل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩٩٤ ... ٨

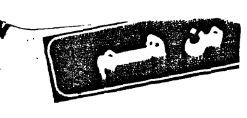
فهل من الصواب محاربة الاحزاب السياسية المعارضة وهى القنوات الشرعية للتعبير عن الرأى الاخر فى العلن، ووضح النهار فى الوقت الذى ينبغى اطلاق حرية تأسيسها وممارسة نشاطها لتستوعب الشباب الذى يجتذب إلى العمل الخفى والعنف لغياب حرية التعبير وغلق القنوات الشرعية للرأى المعارض الذى يعمل فى النور؟!

والخلاصة: مدخل لتحقيق الاستقرار ونبذ العنف ومعالجة فورية لأسبابه الاقتصادية والاجتماعية

وخلاصة لما تقدم فإن حزب العمل يرى أن اقامة الديمقراطية الاسلامية (الشورى)، وافساح سبل التعبير عن الرأى عن طريق الصحافة الحرة والاحزاب السياسية، وسيادة القانون القائم على الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسى له، بما يحققه من عدل وإنصاف وحفاظ على حقوق الانسان، واحترام القضاء الطبيعى وتنفيذ احكامه دون الالتجاء إلى المحاكم العسكرية، التى لا ولاية لها على المدنيين بحكم الدستور هو «المدخل» الضرورى، لتحقيق الاستقرار ونبذ العنف والارهاب على أن تواكبه المعالجة الفورية للأسباب الاقتصادية والاجتماعية الدافعة إليهما على النحو السابق الاشارة إليه فى صدر هذا البيان، والتى تتمثل على الأخص فى تفشى الفقر والبطالة، وتدهور الخدمات العامة الاساسية، وانتشار الفساد والمحسوبية والمجون.

والله الموفق لما فيه الخير والصلاح

ابراهيم شكرى



الخوارج الجدد المحسوبون على الاسلام ؟

كتب : عبدالمعطى عمران

اكد علماء الاسلام أن الذين يعتدون على الارواح مجرمون خارجون على الدين والقيم الانسانية ، ومحسوبون خطأ على الاسلام ونبه العلماء إلى ضرورة التفرقة بين القاعدة العريضة من شباب مصر المسلم الواعي وبين هذه القلة المنحرفة التى تتخذ من الاسلام ستارا لتنفيذ اغراضها المشبوهة .

وقال العلماء : ان مصر عاشت منذ الفتح الاسلامى نموذجا للأخوة الانسانية ، ووسعت أرضها جميع اصحاب العقائد والمذاهب المختلفة فعاشوا فى ود ومحبة وتعاون والتاريخ خير شاهد على ذلك .

فالاسلام لا يعرف العنف أو العدوان سبيلا للتعامل مع المخالفين فى الراى او العقيدة ، كما انه لا يعرف الاكراه وسيلة لاجبار الناس على اعتناقه . ولكنه أول دين نادى بحرية العقيدة وعدم الاكراه فى الدين .

الاسلام برىء من كل متطرف يحمل السلاح على الآمنين

٢٠٢٠



المصدر : اللواء الإسلامي

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي لقاء مع الدكتور محمد حسن عثمان المدرس بكلية الدراسات الإسلامية بالقاهرة اكد ان الخصائص التي تميز بها الاسلام كالسماحة والعفو والأمان هي سبب انتشاره الواسع واعتناق الناس له في اقصى بلاد العالم ، بل ان رسولنا صلى الله عليه وسلم علمنا ان المسلم من سلم الناس من لسانه ويده . فكيف يستبيح بعض الناس لانفسهم إراقة دماء الأبرياء، وإزهاق أرواح الآخرين ، ثم يكذبون على الله ورسوله ويقولون : نحن مسلمون . وكاني بالاسلام يقول لهم : انا برىء منكم .

حماية السياح

فمثلا لماذا تعتدون على السائح الذي جاء إلى بلادنا وهو آمن مطمئن ليرى عظمة حضارتنا وتاريخنا الشامخ وكان يجب ان تتضافر جهودنا جميعا لتذليل كل العقبات امامه وتعريفه على ديننا وتقاليدنا وتاريخنا وبذلك نجبره على احترام عقائدنا واعرافنا ، لكن ان نطلق عليه الرصاص فهذه اكبر خدمة نقدمها لاعداء الاسلام الذين يصورون المسلم في صورة السفاح القاتل المتعطش للدماء . والتي نسعى جميعا لازالتها من اذهان هؤلاء الناس القادمين من البلاد الأجنبية .

وحتى لو كان هذا السائح كافرا فليس علينا عقابه لان الله وحده هو الذي يحاسب الناس وليس البشر والمسلم لا يحارب الكفار إلا إذا حاربوه او اعتدوا عليه او حالوا بينه وبين الدعوة إلى الله . كما لا يجوز العدوان على اهل الذمة لأن الرسول صلى الله عليه وسلم . علمنا ان من آذى ذميا فقد آذى النبي صلى الله عليه وسلم .

خيانة للوطن

ويرى الشيخ احمد ابو العلا خليل وكيل وزارة الاوقاف السابق وامام مسجد الفتح بالقاهرة ان هذه الاعمال الطائشة تضر الاسلام ابلغ ضرر ، وتشغل ابناء الوطن عن القضايا الكبرى التي يجب ان يهتموا بها من تنمية وانتاج ، وقوة وعلم ومعرفة ، ومواجهة لمخططات الاعداء . فضلا عن انها تسيء إلى سمعتنا في الخارج وتصور المسلمين في مصر بانهم



الدكتور محمد حسن

لماذا تعتدون على السائح

قتله وسفاحون ، وتجعل الناس ينفرون من الاسلام ويتهمونه بما ليس فيه .

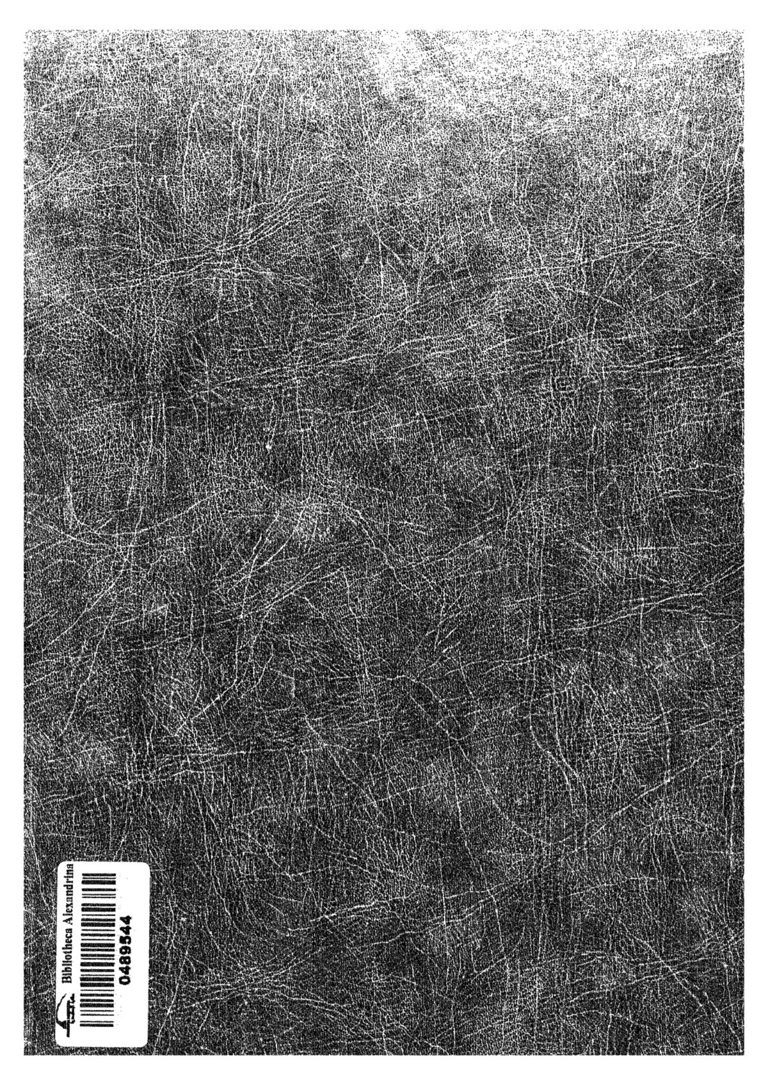
وينبه الشيخ ابو العلا إلى ان مصر مستهدفة لثقلها ومكانتها واهميتها للعالم العربي والاسلامي واعداؤها يخططون لضرب استقرارها وزعزعة امنها وإضعاف شوكتها عن طريق افتعال الصدامات بين عنصري الامة وتخريب الاقتصاد المصري لافقارها وشغل شبابها بتوافه الامور ومحاولة اغراقها بالمخدرات ووسائل الفساد والجريمة ، فعلينا ان نفيق ونكون على حذر حتى نحمي شبابنا وبلادنا ونفوت على اعدائنا الفرصة التي يتمنونها لاضعافنا وضرب امن واستقرار بلادنا ..

الخوارج الجدد

ويرى الدكتور رءوف شلبي وكيل الأزهر الاسبق ان هؤلاء الشباب الذين يقومون بمثل هذه الجرائم ليسوا مسلمين ولكنهم خارجون على الاسلام مستخدمون لتيارات سياسية معادية لمصر ويجب ان نسميهم الخوارج الجدد ، لانهم يخرجون فعلا على القيم والتقاليد والشريعة والدولة . فالذين يحملون السلاح مجرمون .. مجرمون مجرمون والاسلام برىء من العنف واستخدام السلاح لقوله تعالى : « ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين »

وقوله سبحانه : « وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء » ففي حالة السلم لا اعتداء من قبل الاسلام ، وفي حالة الحرب لا خيانة ولا غدر ، هذه هي مقاييس الاسلام .

فالاسلام سلام كاسمه ، ورخاء كطبيعته ، وطمانينة كرسالته ومن العيب ان نشوه صورته بإلصاق مثل هذه الجرائم به او نسبتها اليه فهذه جريمة في حق ديننا ومجتمعنا .


Bibliotheca Alexandrina
0489544